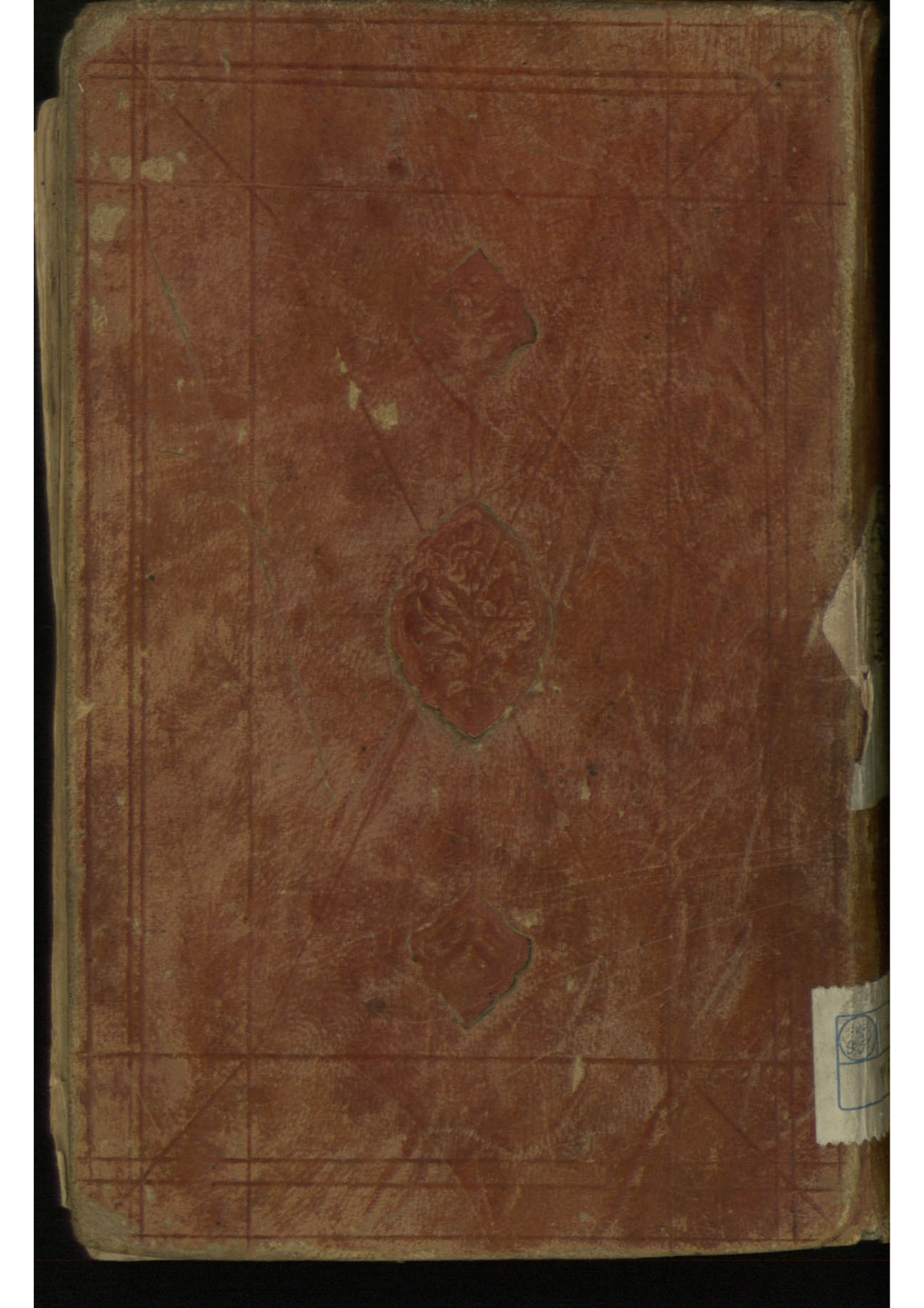




بازدید شد
۱۳۸۲
243
کتابخانهٔ مجلس شورای ملی
کتاب
مؤلف
موضوع
شمارهٔ دفتر
۷۴۸۳



بازدید شد
۱۳۸۲
کتابخانهٔ مجلس شورای ملی
کتاب
مؤلف
موضوع
شمارهٔ دفتر
۷۴۸۲
خطی . فهرست شده
۷۴۸۳

[illegible]

[illegible] شماره ۲۳۵

[illegible]

[illegible]

۹۹

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي جعل علم النحو نورا يهتدى به الى فهم القرآن المبين ، وميزانا يفرق به بين الغث والسمين ، والصلوة على من خصه بمطهرية اسمائه ، وفضله على ارضه وسمائه ، وآله مصابيح الظلام ، ومفاتيح الخيرات على الانام المبشرين لمن والاهم تبشيرا ، الذين اذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا . وبعد فيقول الغريب في البلاد المبعد عن الاهل والاوطان نعمة الله الموسوي الحسيني الجزائري انى لما رايت العلم المزبور من اجل العلوم وصرف النظر فيه من اللازم المحتوم صرفت برهة من زماني في تحصيل مقدماته ولما جرت اعواما عن اوطاني في جمع ادواته طالعا اسهرت فيه ... وكثيرا ما نورت على عوائده مع الاخل ولم اقف فيه على طنوني حتى وردت الى بيت الفكر فاقتطفت منه لب ثماره ووقفت على حرفه فلات كفى من يتاركجاره فالفت فيه في صغر السن ما يطفي الغليل ويشفي العليل ثم تطلعت فرايت الشرح المنسوب الى الحبر الجليل والفاضل النبيل عبد الرحمن الجامي قد احتوى من علم النحو على اللباب والنظر على ما يذكر العقول والالباب قد صنفت الفرسان جياد ما عادته عليه وقصدته الشداة والركبان فوقع الى يدي طالبوا فارس حاذقا يدلهم على الطرق ودليلا عريفا قد سلك هذا الفج العميق وانا كنت قد علقت عليه على حالة شتهار عصابة من الاخوان بمدارسته لدي ومذاكرته بين يدي ما كشف به القناع عن عرايسه واوضح المقفل من مشكلاته ثم تناوبت على ايدي الاسفار وفرقت اوقاتي في البراري والبحار يوما بالبصرة ويوما بالاهواز ويوما باصفهان وآخر بشيراز فاعدت النظر في تلك الحواشي رافعا عنها ما ستر من الحواشي ومنحتها محلات اجملت ايام الشباب وزينتها بتدقيقات اشهى ومعانقة

الاحباب وصيرته هدية الى الاخوان في الدين وجعلت ثمنه رحم الله مؤلفه وصيره في زمرة الآمنين فمن مد طرفه اليه ولم يقل ما تلونا عليه فقد غصب الجواهر بلا اثمان واتصف بما لم يتصف به ذو الايمان جعلنا الله واياكم من احسن من طلع عليه النهار وتعاقبت عليه الابكار والاسحار انه قدير وبالاجابة جدير

قال الشارح طاب الله ثراه وجعل الجنة مثواه بسم الله الرحمن الرحيم اعلم ان الكلام في البسملة يتعلق بصنوف الامور الاول في الباء ومتعلقها قيل انها للالصاق مثل قولهم دخلت عليه بالجراد للاستعانة كقولك كتبت بالقلم والاول اولى على التعظيم لدلالة الثاني على كون اسمه تعالى آلة يتوصل به الى الحاجات وعلى الاول الظرف مستقر وعلى الثاني لغو والفرق بينهما ان الاول لما كان متعلقه عاما واجب الحذف للقرينة فانتقل الضمير منه الى الظرف فاستقر فيه فحذفت صار المعمول كالمتلبس بها فاذا رايت الجمع بخلافه واللغو ما كان عاملا خاصا محذوفا كان او مذكورا سمي به لخلوه وكونه لغوا عن الضمير فصار المستقل ان كان مذكورا فظاهر واما اذا كان محذوفا فلانه في حكم المذكور كالاستعانة وعلى التقديرين فالفعل المقدر هنا اما اقدم الابتداء او اتلو ليتقدم قول علماء البيان ان تقديرها جعلت البسملة مبدأ لما قصدوا ان تقديره الافعال المدلول عليها بالبيان فرحبا بالوفاق وان قصدوا تعلق الظرف بها كما هو الظاهر من كلامهم فمحال الممتنع لان فان القائل ابتدئ بسم الله الرحمن الرحيم بكون الحال الظرف لغوا او مستقرا على ما مر وهذا وقد نقل الفاضل الطيبي للظرفين معنى اخر فقال الظرف المستقر الذي يعبر عنه تمام الكلام به وذلك بان يكون حرفا لكونه فيها خبرا ومنه اللغو ما كان الكلام تاما بدونه وذكر ما كان احدهم خبرا منه فيها وبكرار جاء بنوع من الاعتبار الثاني الاصطلاح الى ان الامر الثاني في لفظة الجلالة اشتق ام جامد ذهب بعض الى الثاني واللازم التسلسل وهو فهو علم للذات المقدسة في اصل الوضع وهو مذهب المحققين استنادا الى انه يوصف ولا يوصف به وبانه عبر عن كل شيء يتوجه الاذهان اليه باسم فكيف يهمل

٢ خالق الاشياء ومبدعها اذ كل واحد من تلك الاشياء لابد ان يتعقل وذاته تعالى غير متعقل لنا فلنا الواضع لهذا اللفظ
اما هو سبحانه وان قلنا بان الواضع غيره وهو مذهب بعض الاصوليين لم نقول تصور الموضوع له بوجه ما كاف
في صحة الوضع فيكون الواضع له البشر واكثرهم على الاول فقيل انه مشتق من اله الى تحير لتحير العقول الكاملة في
كنه حقيقته كقوله صلى الله عليه وسلم تفكروا في الله وطلب زيادة المعرفة وانا قوله صلى الله عليه وسلم لو كشف
الغطاء ما ازددت يقينا فهو اما محمول على الامور الاخروية كالجنة والنار ورؤية الرب وغيرها او المراد اليقين
بوجوده تعالى وانما يزداد وما ترا ان خاطر ام ادم كون معرفة الامام ازيد من معرفة الرسول فيمتنع اما حمله طلب
النبي زيادة المعرفة على الحكمة فقوله المادة لمعرفة ما كانت مادة النبي صلى الله عليه وسلم اكمل من مادة الامام فهو قابل الزيادة
المعرفة واما مادة الامام فقد كملت لما دخلت طلب الزيادة على ايام الحيوة وقيل استكمال المعرفة الممكنة
لا تتصور فوقها بمراتب البشر لان درجات معرفته تعالى كانت تزيد يوما بعد يوم لكن ان قبض اليه واكمل
له المعرفة اللائقة بجنابه وهو قد دفع ملك العلوم بسر لما الامام عن فهو عن ملك العلم الكامل لك هذا الموضع
وهذا والاول مسلك في حل هذا الخبر بقوله مسلك العلماء والاكثر ما مر وقيل من لاه اي احتجب
لاحتجابه عن الحواس وقيل من اله اي سكنت اليه القلوب تطمئن بذكره والارواح تسكن
بمعرفته وقيل اصله لاه فالحقت به الالف واللام للتعظيم لا للتعريف اذ اسماؤه تعالى معارف
وقال سيبويه اصله الاه على وزن فعال حذفت الهمزة وعوض عنها حرف التعريف ولذلك قطعت
الهمزة في النداء الاسم الثاني في الرحمن الرحيم وهما مشتقان من الرحمة والرحمن ابلغ من الرحيم لما قيل
ان زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى ونقض بحذر وحاذر واجيب بان المراد اتحادهما في النوع بان
يكونا اسم فاعل او صفة وقال الامام حمزة بن محمد عليهما السلام الرحمن اسم خاص بصفة والرحيم عام
وبيان ان لفظ الرحمن لا يطلق على غيره تعالى واما صفة عمومه فلان رحمته تعم في هذه النشأة كل

موجود ومنه يظهر وجه الرحيم الرابع قوله في دفع التعارض بين الحديثين المرويين في الابتداء بالتسمية والتحميد كل امر
ذي بال لم يبدأ فيه ببسم الله فهو ابتر وفي اخر لم يبدأ فيه بحمد الله وهو كثير من وجوه احدها ان المراد بالابتداء
الابتداء العرفي الممتد وهو ما يكون من حين الشروع الى الاخذ في المقصود ولا ريب في صدق الابتداء عليهما
بهذا المعنى وبهذا يترجح تعلق الجار في اول التصنيف بالابتداء لان فيه امتثالا لظاهر الحديث ومعنى
ودون غيره امتثالا للمعنى خاصة ثم اي الابتداء من الحقيقي الابتداء بالبسملة للتقدم وقيل بالحمد
لان الابتداء الحقيقي يتحقق بشيئين التقدم والمقارنة وهما حاصلان في الابتداء وثانيها ان الباء
فيهما للاستعانة والاستعانة بشيء لا ينافي الاستعانة باخر وثالثها ان الباء فيهما للملابسة والكون
مامور ورابعها ان البدأ بمعنى التقدم وبالشيء المطلوب به ابتداء به اذا قدم فلا تعارض ح لعدم تعيينهما
معا وخامسها وهو التحقيق عندي ان المراد بالاسم ذكر ما يدل على الذات وبالحمد ما يدل على صفة
الكمال وكلما دل على الذات دل على اتصافه تعالى بالكمال لاشتمال الذات به وكلما دل على اتصاف
الذات بالكمالات يدل التزاما على الذات فيكون الابتداء باحدهما مسلزما للابتداء بالاخر
لا منافيا له فان قلت الابتداء بالتسمية ليس ابتداء باسم الله لان الباء ولفظ الاسم ليس شيء
منهما اسم الله تعالى قلت لفظ اسم المضاف الى الله لكن لا لكونه بل لفظ دال عليه فالتبرك
ح لجميع اسمائه والباء وسيلة الى ذكره تعالى على وجه يؤدي الى جعله مبتدأ بالفعل فهو من تتمة ذكره على الوجه
المطلوب فقول شيخنا الشهيد واضافه اسم الله تعالى دون باقي اسمائه لانها معان وصفات غير
جيد واعترض الشهيد بان كلام التسمية والتحميد امر ذو بال فلا بد لهما من حمد وتسمية اخرى وحمد
والجواب ان المراد كل امر ذي بال بلحاظ انه كذلك ويقصد بالابتداء ولا يجعل وسيلة الى ابتداء
امر اخر لو لم يكن كذلك هذه القوة يتم ببيان امرين الاول منها في معنى اللام عليه السلام ان لام

دفع التعارض بين حديث الابتداء بالبسمية و التحميد

بجمع البسمية و الحمدلة

الموصوف اذا دخلت على كل اسم فاما ان يكون المقصود بها الاشارة الى نفس مفهوم المسمى من حيث هو هو وذلك
لام الجنس وتسمى لام الحقيقة او الاشارة الى المفهوم من حيث تحققه في ضمن جميع الافراد وذلك لام الاستغراق
او بعضها معينا وذلك لام العهد الخارجي او غير معين وذلك لام العهد الذهني اذا عرفت هذا فاعلم انه قد وقع الخلاف
في اللام الواقعة في الحمد لله فذهب بعضهم الى انها للجنس بناء على ان لام التعريف اذا دخلت على اسم الجنس الذي لا يدل على العهد
وذهب بعض آخرون الى انها للاستغراق لانه المتبادر في مثل هذا المقام واما حمد غيره تعالى فلا اعتداد به اولانه
راجع الى حمده تعالى فان المفيض على الاطلاق وعلى تقدير حمل اللام على الجنس ادعى الخوارزمي استفادة
العموم من لام الجر اذ هي للاختصاص بل لان جنس الحمد مختص لله اختص جميع الافراد وذكر الفاضل ان مراد
من الاختصاص من حيث الاطلاق اذا قالوا المال لزيد فالمراد الربط بينهما ... عنده اكثر منه عند غيره لكن التلازم
بينهما ... الحصر ... فلا يوجب قصر افراده لانها لا توجد الا في ضمن افراده فلو ثبت فرد منها لغيره
لكان الجنس يكون ... في غيره ... باثبات الحصر وذهب بعض آخرون الى انها للعهد الخارجي
فالمراد الحمد الذي حمد به ملائكته او انبياؤه او حمد به نفسه وهذا يحتمل معاني احدها ان المراد ... صوتا
في عالم الملكوت فيحمد به نفسه في كل يوم ثلث ساعات ثانيها ان المراد حمده الذي القاه على السنة العباد
ثالثها وهو التحقيق ان المراد بالحمد ما دل على اظهار صفات الكمال كما سيأتي وهو يكون بالقول وقد
يكون بالفعل وهو اقوى من هذا القبيل حمده تعالى لنفسه وذلك انه تعالى حين بسط بساط الوجود على
ممكنات لا تحصى ووضع موائد كرمه التي لا تتناهى فقد كشف عن صفات كماله وسمات جلاله واظهرها
بدلالات قطعية تفصيلية غير متناهية فان كل ذرة من ذرات الوجود دالة على كمالاته الظاهرة واسرار
حكمته الباهرة ولا يتصور في العبارات مثل هذه الدلالات ومن ثم قال عليه السلام لا احصي ثناء عليك انت
كما اثنيت على نفسك الثاني في تعريف الحمد والمشهور انه في اللغة الثناء باللسان على الجميل الاختياري

نعمة كان او غيره او الى ... والاختيار غير داخل في مفهومه اما الاول فلما مر في تنبيه لو على النعمة و
لو على غيرها ... ان ... الالسنة بحمده ولا ... واما الثاني فلوقوع الحمد على الملكات النفسانية والعلم والشجاعة
ونحو هما مع انها ليست اختيارية وما اجابوا عنه بتكلف مستغنى عنه بل الحمد حقيقة التعظيم المنعم فيطلق على المورد والمتعلق
وقع في الفارق ... معناه لغة واصطلاحا في الحقيقة فانها ماخوذة في المفهوم الاصطلاحي واذا عرفت هذا
فاعلم ان الحمد لله لا يخلو من ان يكون مصدرا مبنيا للفاعل فمعناه ان جنس الحامدية او جميع افرادها القائمة بفاعلها
متعلق به او مبنيا للمفعول فمعناه ان جنس المحمودية او جميع افرادها القائمة به والاولى ان يقصد به المعنى
الفاعلي لان الله تعالى معناه في الحامدية لا يكون مختصة بالله ... من غيره فيكون وصفا بالجميل باظهار التعجب او الحمد
ماخوذ من ... تنا عليك انت كما اثنيت على نفسك والولي انما هو المتولي والصاحب ... بالاسم لما ... الظهور او لا ... العلي الحكم على الوصف المشعر بالعلية والصلوة على نبيه الصلوة
من الله تعالى الرحمة ان جعل الصلوة في اللغة الدعاء وفي الاصطلاح الاركان فان جاء ان يكون بمعنى
الرحمة فلك اطلاق مثل هذه الاسماء عليه تعالى باعتبار غاياتها فان غاية الدعاء الرحمة وكذا اطلاق الرحمن
والرحيم عليه تعالى ولذلك تسمع اهل الوفاق يقولون خذ الغايات واترك المبادي والنبي فعيل بمعنى مفعول
كبديع بمعنى مبدع ... الخبر عن الله تعالى واختار صاحب الكشاف واضرابه المكابرة ... يرد ...
في الكلام الفصيح ... الكلام موقوفا ... تفسير القاضي واما نبي معروف النبوة بمعنى الارتفاع
سمي به لرفع الله تعالى له على سائر المخلوقات وقيل ماخوذ من النبي وهو الطريق لانه الطريق الذي يفضي سالكه
الى المطلوب وعلى آله اسم جمع للا واحد له من لفظه واختلف في الفه المنقلبة عن هاء او واو فقال بالاول سيبويه
وبالثاني الكسائي والظاهر الاول في التصغير ثم اعلم انه قد اختلف في الآل على اقوال فقيل هم اقاربه
المؤمنون من بني هاشم والمطلب ابني عبد مناف لانهم اهله وآل امر دينهم اليه وعند الامامية ...

هم الذين يؤولون الصورة ومحن اهل ذوي الحظ الاوفر وهم اهل العبا وباقي الائمة عليهم السلام ووافقنا على هذا
الامام الرازي في التفسير الكبير والفاضل المحشي منع الشيعة ادخال على على الآل عند التصلية ونقلوا في ذلك حديثا
والزم اهل السنة ذكرها ردا عليهم فانها موجودة في الاحاديث الصحيحة فالظاهر ان ما نقلوه موضوعا
انتهى واما قوله الحديث المذكور رأيته فهو قوله من فصل بيني وبين آلي بعلى فقد جفاني واما نسبته
الى الشيعة فان اراد به الامامية فهو كذب عليهم لعدم وروده في اخبارهم وورد في المتهم الفصل بعلى
وان اراد غيرهم من الفرق فالحوالة على مالا نار ولا دينا بطريقنا لكن شيخنا البهائي ذكر انه رآه في كتب
الاسمعيلية فائدة سعلى هذا البحث لم يتعرض لما قدمنا الاصحاب وهو ان التصلية عليه وعلى
آله لا خلاف في انها تعود بالنفع علينا واما عودها بالنفع عليهم ففيه خلاف فالاكثر على عدمه قالوا
ان الله تفضل عليهم بالا مزيد عليه والذي يظهر من تتبع الاخبار واختاره استادنا العلامة عودها بالنفع
عليهم لان المادة قابلة والفياض كريم ويؤيده ما ورد في بعض الاخبار من ان حوادث الايام التي
ينزل علمها على امام العصر يعرض علمها اولا على الرسول صلعم ثم على باقي الائمة حتى ينتهي الى ذلك الامام و
على في الخبر بقوله لئلا يكون علم آخرنا ازيد من علم اولنا وح فهذا كان مترايدا لم يكن حاصلا قبل واما لعن
اعدائهم فلا خلاف انه يعود ما النفع علينا لكن وقع الخلاف في زيادة عذابهم بسببه فالاكثر على عدم
والتقريب ما مر واختار استادنا العلامة زيادة عذابهم بها واحتج الحكم لمن يردهنا اعتراض وهو
حاصل ان اللعن فعل اللاعن وفعل احد كيف يعاقب به اخر لمنافاته لقواعد العدل ولعموم الكتاب [illegible]
وجه احد كما انه نعم لما قرر الاحكام قرر عذابا بازاء الفعل وتركه واخر بازاء الفعل او تركه واخر
بازاء لعن اللاعنين واسمعهم كلها فمن اجترى على ذلك الفعل فقد عرض نفسه لعقابين متعددا فلا ظلم
ثانيها ان هذا العقاب من قبيل المقاصد اللحق من اعدائهم حيث منعوهم من مراتبهم وستروا خوفاهم

في

في الجهل والاحتياج والارزاق الحسية والمعنوية فهم قد عصبوا من كل لاعن حقا فالعذاب بازائه ثالثها ان
كل محب لهم اذا سمع ما صنع اعداؤهم تألم واحترق قلبه حزنا فذلك العذاب بازاء هذا التأثر والالم والصحابة
جمع صاحب بمعنى الصحابي وقيل ان فاعلا لا يجمع على افعال بل هو اسم جمع لصحب يكون اكاكهم وانصار و
اما جمع صحب بكسر الحاء كنمر وانمار مخفف صاحب وقد اختلف فيه فالمشهور بين العامة ان الصحابي كل مسلم
رأى الرسول صلعم وقيل او طالت صحبته وقيل وروى عنه وكان اهل الرواية عندهم مائة الف واربع
عشر الفا المنادين ما دابه اي المتخلقين باخلاق الكاربين على طريقته فخرج قصد ادخاله
لان حديث متفق ان كانا اشهر والشمس في رابعة النهار اما بعد فهذه فاصله اصل اما
زيد فقائم مهما يكن من شيء فزيد قائم والظاهر ان مراد سيبويه بيان المعنى البحت وتصوير ان اما
تفيد لزوم ما بعدها لما قبلها لا انه كان في الاصل كذلك فانهم لا كثر وبعد كلمة تسمى فصل الخطاب
لفصلها بين ما مضى من الكلام وما يساق واول من تكلم بها قيل داود عليه السلام قوله تعالى وآتيناه الحكمة
وفصل الخطاب وقيل علي عليه السلام في بعض رسائله الى معوية وقيل قيس بن ساعدة الايادي حكيم العرب
ولما حذف المضاف اليه منها بنيت على الضم جبرا لما فاتها والمضاف اليه ذا المذكور الخ
اما المعاني المدلول عليها بالالفاظ او الالفاظ الدالة عليها المرتبين في الذهن سواء كان وضع
الديباجة قبل التصنيف ام بعده وكانه نزل المعقول منزلة المحسوس فاستعمل فيه ما هو مختص به وفيه
اي تامة فيما وضعت له من حل المشكلات قوله الكافية التاء اما للمبالغة او للنقل من
الوصفية للاسمية فان الحق المعول المرفوع المنقول كما ان المؤنث فرع المذكر فلما شركه في الفرعية
جعلت علامة المؤنث له قوله للعلامة صفة للكافية بعد الكافية او حال منها على [illegible]
واتبعوا ملة ابرهيم حنيفا والتاء فيه للمبالغة وحقيقتها التأنيث لان هذا الواحد في صفته كانه

٥

جماعة فلهذا لم يطلق على من يوهم هذا اللفظ وان اتصف بالعلم ولا يطلق هذا الاسم حقيقة الا على من جمع العلوم
العقلية والنقلية كالعلامة الحلي والشيرازي وقد قيل ان الحبر من جمع الى العلوم النقلية تحقيق مباني قوله المشتهر
بكسر الهاء وقد جوز الفتح بناء على ان اشتهر جاء متعديا ولازما قوله المشارق والمغارب
هما كنايتان عن جميع الارض وتوجيه الجمع اما باعتبار ان للشمس من اول السرطان الى اول الجدي في كل
يوم مطلعا اخر تشكل مائة واثنان وثمانون ثم تعود الى مطالعها وكذا الكلام في المغارب واما قوله
رب المشرقين ورب المغربين فباعتبار مشرق الشتاء والصيف وكذا الكلام في المغرب واما باعتبار ان
المراد منها البلاد التي في جانب المشرق والمغرب فكانه سمى كل بلد في طرف به وهذا هو الانسب بالمقام
ويحتمل ان يكون الجمع مبنيا على كروية الارض فانها في كل ساعة تشرق على جماعة وتغرب على اخرى
قوله الشيخ ابن الحاجب اسمه عثمان ولقب به لان جده كان حاجبا من حجاب الخليفة والشيخ في اللغة
من ظهر له الشيب او من جاوز خمسين او احدى وخمسين سنة الى اخر العمر او الى الثمانين وقد نقل انه قيل [illegible]
ع للتعظيم قوله تغمده الله اي التغمد الستر يعني ستره الله بما كان منه لغفرانه اللائق بجنابه قوله بحبوحة
جنانه البحبوحة بضم البائين وسط الشيء والجنان بكسر الجيم جمع جنة والمراد الجنان سكناها لما
اشتهر من ان خير الامور اوسطها قوله في سلك التقرير في سمط التحرير النظم الجمع شبه فوائده بالدرر
وجمعها بنظمها والسلك الخيط كما في الصحاح والاضافة هنا مثلها في لجين الماء ومعناه اي جعلت
الفوائد في تقرير كالخيط فكما ان الخيط يحفظ ما فيه من الضياع كذلك التقرير لان معناه جعل كل شيء في مستقره
ومكانه والسمط الخيط الذي فيه الجواهر والتحرير تجريد الكلام من الحشو والزوائد والاضافة هنا مثلها سابقا
ولما كان التقرير بعد النظم سلك التقرير وشبه التحرير بالسمط الذي هو الخيط المشتمل على اللآلي قوله الفوز
الفوز عند اهل الكمال يكون بالكمال لكن الظاهر انه قصد فيه البحر قوله ضياء الدين يوسف بن كوز وضياء

الدين

الاعراب الثلاثة والرفع والنصب ابلغ في المدح والجر خالص المعدد والاضافة لامية اي نور يهتدى به الموصوف
الدين وما لقبه ويوسف اسمه مشتق من الاسف وهو الحزن فيوسف اي الحزين المغموم كما جرى على [illegible] اولا
قوله من حالة اللهف والاسف ذهب كثير من اهل اللغة الى ترادفهما وانهما بمعنى الحزن وجمع المترادفات
في الخطبة مما اورث حسنا وذهب بعضهم الى فرق بان اللهف الحزن على ما فات والاسف شدة الحزن
وقال الجوهري الاسف اشد الحزن واللهف الحزن قوله الضيائية من عاداتهم اذا نسبوا الى المركب
الاضافي نسبوا الى الجزء المقصود منه فيرى بانه نسبة الى ابن الزبير المقصود منه الجزء الثاني وهنا المقصود منه
الجزء الثاني الاول لان المطلوب كونه نور الاستضاءة به في ظلمة امور الدين قوله كالعلم الفائقة انما
اتى بكاف التشبيه لان العلم الفائق حقيقة ما يسعدهم في الصدور ويشتهر في الوجود وضياء الدين متقدم
في الوجود ولكن لما كان باعتنا ومحو كما صار كانه العلم الفائق وهي هنا عبارة عن تعلم وتعليم المحصلين
لهذا الكتاب وقيل الثواب الاخروي قوله وما توفيقي الا بالله فاعل التوفيق هو الله تعالى واستعمل الفعل
نسبة الفعل الى الفاعل بالباء لانه شبه النسبة بالآلة في قولك ضربته بالعصا ووجه في الكشف [illegible]
مضاف حيث قال اي ما كوني موفقا الا بمعونته ولو قيل قوله وهو حسبي ونعم الوكيل حسب مصدر بمعنى
محسب ليصح الحمل ونعم الوكيل جملة تقديره المدح العام اي الذي لم يكن مقيدا بصفة فان قولك
نعم الرجل زيد مدح عام كانه مدح على جميع صفاته واما فيما نحن فيه فلم يكن بل مدح خاص حيث
علق فيه الحكم على الوصف المشعر بالعلية وهي اما معطوفة على الجملة الخبرية والمخصوص بالمدح محذوف اي الله او الا
الظلم الى على مذهب عطف الانشاء على الاخبار معيب عندهم الا ان يقال الجملة الخبرية بمعنى الانشائية
مع كانه قال اللهم كن حسبي وكافي او عطف على جزاء [illegible] الجملة [illegible] لئلا
يلزم عطف الجملة على المفرد [illegible] والمخصوص بالمدح هو [illegible] ونعم الوكيل [illegible] خبرية

خبرا جملة انشائية فلو انه معيب عندهم فعطف الخبر مقرون وجوز بعضهم كون الواو للابتداء وجعل الجملة
اعتراضية بناء على جواز وقوعها آخر الكلام اذا عرفت هذا فاعلم ان ما عابوه من القاعدتين
غير معيب لوروده في الكلام الفصيح اما الحكاية عطف فورد في الآيات القرآنية والشواهد الشعرية
كقوله تعالى وبشر الذين آمنوا في سورة البقرة وبشر المؤمنين في سورة الصف نقلا ابن هشام
عن ابي حيان قال ابو حيان واجاز سيبويه جاءني زيد ومن عمرو العاقلان على ان يكون العاقلان
خبر المحذوف ومما وقع من ذلك قوله تعالى انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر وقوله تعالى وقالوا حسبنا
الله ونعم الوكيل وقول الشاعر وان شفائي عبرة مهراقة وهل عند رسم دارس من معول و
قوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم اي هذه خولان واما حكاية وقوع الانشاء خبرا فيدل عليه
قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وابن زيد ومن العقلاء واني بكل هذا وبعد الحوادث جمع ذلك تحقيقه و
ستحصل هذه المسئلة بالامر بذيل عليه ان شاء الله تعالى في موضع يناسبه قوله اعلم ان الشيخ اشار
بهذا الكلام الى دفع اعتراضين احدهما ان المصنف خالف السلف فان عادتهم جرت بتصدير المصاحف
بالحمد وحاصل دفعه ان المصنف تخيل ان كتابه هذا من حيث انه مصنف لا من حيث انه مشتمل على مطالب
ليس ككتب السلف الثاني كنه الحديث واشار الى الجواب بقوله ولا يلزم اه وحاصله ان
امتثال الحديث يحصل اما بكتابة الحمد في الدفاتر او بتصوره في الخاطر فلو اشتغل بالثاني كان
سائر مطالب الكتاب هذا واعلم ان موقع التلازم بين الابتداء بالتسمية والتحميد ينفعك في هذا المقام
فانه قد اتى بالحمد في ضمن التسمية لان المراد بالاتيان بهما ان يكون مستقلا بنفسها واجاب
الفاضل المتدبر عن الاعتراض الثاني بان كتابه ليس ذا بال حتى يكون [illegible] واعلم ان
المراد من ذي بال الامر الذي يهتم به [illegible] فكانه ملك القلب بعظمته وجلاله فحينئذ ان المراد

ان المراد بهذا الوصف النعيم على حصر قرائته يطير بجناحيه فالمراد من امر ذي بال اي خطر بالبال طويلا كان ام حقيرا
فاذا قام الاحتمال بطل الاستدلال ولو سلم فالمراد انه ذو بال في الواقع ولعل الاول لا في نظر المؤلف في ترك التحميد
في كتب الصلوة والصوم بتخييل الرسل في عداد العقلاء المكلفين قوله وبه اسوف الكلمة والكلام لانه يبحث
في هذا الكتاب عن احوالهما فتسميته بالنحو كيف يبحث عن احوالهما اشارة الى ان موضوع علم النحو الكلمة و
الكلام لانه يبحث عن اثبات الاحوال لهما لنفسهما او لاجزاء منها الراجعة اليهما اما اثبات الاحوال لنفس
الكلمة فكما في الكلمة الدالة على معنى في نفسها واما اثباتها لاجزائها فكما في الاسم معرب واما اثبات
احوال الكلام لنفسه فكما في الكلام اما مركب من اسمين او فعل وبالجملة فموضوع الموضوع صادق عليهما
لان موضوع العلم ما يبحث عن احواله او احوال ما هو [illegible] موضوع اما الكلمة والبحث
عن الكلام راجع اليها او الكلام والبحث عن الكلمة راجع اليه وذلك لان هذا العلم يبحث عن احوالهما
عرف [illegible] فتسميته بالنحو اما ما حوز التعريف او الموضوع وكذلك بحسب الغرض [illegible]
تمييز هذا العلم عن غيره لان تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات هذا واعلم انه قد جرت عادة
المصنفين ان يذكروا في اوائل كتبهم تعريف علم النحو ليكون الطالب على بصيرة في طلبه ويذكرون
الغرض المعتبر منه لتتوفر رغبة الطالب اما تعريفه فهو علم يبحث فيه عن احوال الكلم العربية اعرابا
وبناء واما الغرض منه فصون اللسان عن الخطاء في المعاني والمصنف لم يتعرض لهما روما للاختصار
وما اعتذر به الفاضل المحشي بان كتب هذا الكتاب للصبي الذي لا يكون تحصيل الاقربا فلا يمنع
لحصول البصيرة ولا ما يوجب الرغبة غاية امره ان يقصره المعلم على حفظ ما في الكتاب فبعيد
بل علية منقلبة على ان [illegible] قصر الحسن المطالب وترتيب في نظره المآرب وتبيين له
الغايات [illegible] في حال القصر لا الغير هذا واعلم ان [illegible] تتمة [illegible]

في ذكر العلم ح

بانه ما علق الالنوالنويها دون تقسيمها فصل **فائدة** في بيان موجد واضع هذا العلم قال ابو القاسم الزجاجي في
اماليه حدثنا ابو حاتم السجستاني قال حدثنا يعقوب بن اسحق الحضرمي قال حدثنا سعيد بن مسلم الباهلي
قال حدثني ابي عن جدي عن ابي الاسود الدؤلي قال دخلت على علي بن ابي طالب عليه السلام فرايته مطرقا متفكرا فقلت
فيم تفكر يا امير المؤمنين قال اني سمعت ببلدكم هذا لحنا فاردت ان اصنع كتابا في اصول العربية فقلت ان فعلت
هذا احييتنا وبقيت فينا هذه اللغة ثم اتيته بعد ثلث فالقى الي صحيفة فيها بسم الله الرحمن الرحيم
الكلام كله اسم وفعل وحرف فالاسم ما انبأ عن المسمى والفعل ما انبأ عن حركة المسمى والحرف
ما انبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل ثم قال لي تتبعه وزد فيه ما وقع لك واعلم يا ابا الاسود ان الاشياء
ثلثة ظاهر ومضمر وشيء ليس بظاهر ولا مضمر وانما تتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بظاهر ولا مضمر قال ابو
الاسود فجمعت منه اشياء وعرضتها عليه فكان من ذلك حروف النصب فذكرت فيها ان وان وليت
ولعل وكأن ولم اذكر لكن فقال لي لم تركتها فقلت لم احسبها فيها فقال بل هي منها فزدها فيها انتهى
كلام واما انا فقد رايت كتب الفاضل الخرتوشي باجازة من العالم المحقق السيد قاسم اللاحساني في
لوائح واضع النحو وقد اتفق العلماء على انه ابو الاسود الدئلي باذن امير المؤمنين عليه السلام واختلفوا في ان اول
من وضع الصرف معاذ بن مسلم الهراء او السيوطي وذلك الوضع انه لما سمع رجلا يقرأ ان الله بريء من
المشركين ورسوله بكسر اللام جاء الى علي عليه السلام فقص ذلك عليه فقال هذا من مخالطة العرب بالعجم ثم قال الفاعل
مرفوع وما سواه ملحق به والمفعول منصوب وما سواه ملحق به والمضاف اليه مجرور وما سواه ملحق به
فعلك اللهم هذا فلاجل هذا سمي هذا العلم نحوا تبركا وتيمنا بلفظه انتهى وهذا الاسناد ما نقلناه عن الامام الاجل
نوكيه وذكر بعض الشارحين وجه الحصر بوجه اخر ان لكون الواو للقسم **قوله** لكون افراده جزءا
من افراده ومفهومها جزءا من مفهومه هذا وجه ان لعدم الحمل على الكلام اما الاول فلان زيدا

جزء من زيد قائم واما الثاني فلان مفهوم الكلم على ما يتلى عليك من قول الكل لفظ وقد اخذ في مفهوم الكلام الى
موجود ما تركب من كلمتين بالاسناد الكلمتين اللتان كل واحدة منهما كلمة المراد بها المفهوم المعتبر
بيان الوجه في عدم صدق الكلم على صدق الكلام فبيانه بان افراده جزء من افراده لا يدل على سلب
الحمل على عدم تقسيمها الى افراده على تقسيم افراده كما ذهب اليه فخر المحققين وجعل من باب اللف والنشر
المشوش مستدلا عليه بان عدم الافراد لا يستلزم لعدم المفهوم لا ترى ان افراد المفرد جزء من افراد
المركب في اهل الميزان قدموا تعريف المركب على المفرد فلعله لا يستلزم عدم الافراد على الافراد لعدم
المفهوم على المفهوم ثم حيث انهما متلازمان فما يدل على العدم احدهما يدل على العدم الاخر واما تقدم
مفهوم المركب على مفهوم المفرد فلعارض حيث ان مفهوم الاول وجودي ومفهوم الثاني عدمي ووجود الاعدام
موقوف على معرفة ملكاتها **قوله** قيل هي والكلام مشتقان من الكلم بسكون اللام وهو الجرح الاشتقاق
على ثلثة اقسام صغير وكبير واكبر فالصغير هو كون المشتق والمشتق منه متناسبين في الحروف والترتيب نحو ضرب من الضرب
سمي به لان من نظر الى ضرب يعلم بدون تامل انه مشتق من الضرب والكبير ما يكون بينهما تناسب في اللفظ دون الترتيب
نحو جبذ من الجذب سمي به لان موجد كون احدهما مشتقا والاخر مشتقا منه الا بعد تامل
كثير لانعدام المناسبة في الترتيب والاكبر ان يكون بينهما مناسبة في المخرج نحو نعق من النهق سمي به لان شرط الاشتقاق
هنا كالحاجة الى مزيد تامل وبعضهم زاد الكبير في الاكبر تبعا للامام الرازي وجعل اقسام الاشتقاق خمس صغير و
اكبر واكثر في الاصطلاح هذا واعلم ان المشهور المعروف من الاطلاق بلا قيد وقرينة هو الاول
وعرفوه ارباب الصنعة بان يكون بين اللفظين تناسب في احد المدلولات الثلث مع اتحاد الحروف الاصلية
مع ذكر تمام المناسبة في الباقي وارادوا بالمدلولات الثلث المعنى المطابقي والتضمني والالتزامي فالمناسبة
الاولى كما بين مصادر المزيد المأخوذة من مصادر المجرد كالاكرام والكرم والثانية والثالثة كما بين ضرب

٨

ومصدره فانه يجا فيجمع لو السمع اعنى الحدث وفي المدلول اللازم اعنى الرجع والمكان واخرابها واعلم
نسبته للقيل الشهور بين وذلك لان المناسب بينهما ليس الا باعتبار المعنى المصدري الذي هو لازم لمعنى الجرح واي
المعنى الاخر [illegible] والمرجع لولا مطابقة تكلف فلا الصمنا [illegible] ولا انه مرادا له حيث لا يلزم منه عرفا
من اطلق ان حاصل المعنى [illegible] خراد [illegible] مناسبة بعيدة والجرح بفتح الجيم مصدر وجمع بكسر جمع بفتح العين واما
الجرح بالضم فهو اسم بمعنى الجراحة وقد عد بعض الشعراء المعتقد من الشعراء العلاقة بين المعنيين
معتبرة حتى انهم اطلقوا الجرح على كلم الكلم قال الشيخ الكازروني قال امير المؤمنين علي بن ابي طالب عليه السلام
ولم يبلغ ذلك الشارح وابلغوا لم يرض ان يعبر بعض الشعراء انتهى واورد في تصحيح الديوان المنسوب
الى امير المؤمنين علي بن ابي طالب ع فلم اجده ولكن حقيقة معناه ذكر طبقة ش بدان عادلان
على عهده [illegible] الامام اما نظما كابيات او نثرا فنظموه الشعراء كما ذكرته وحكمه ولولا انه يورده بانه
ع لم يتكلم بالشعر لعلو رتبته ونقص رتبة الشعر وداما اولا فلانه ع تمثل باشعار الغير في كثير من خطبه
واما ثانيا فلانه وان كان نقصا بالنسبة الى مقام الشريف ولكنه كان في نفسه واورد دات هذا البيت الذي [illegible] رد
كثيرا لطوارده في المعاشرات والمحاورات التي [illegible] في حد نفسها القصد الى البيت ع واما ما الفقد
قال السكاكي الكلام الموزون المسجع مثل الشعر لا يسمى شعرا حتى يقصد قائله انه شعر ولعل في فصاحته وبلاغته
اذ كل ما تراه شعرا وهو غير مقصود له وقد رايت مثل هذا في شرح مختصر اللبيب منقولا عن ابن [illegible] قوله
والكلم بكسر اللام جنس [illegible] جمع كلمة وتمرة [illegible] ان المذاهب فيه ثلاثة احدها انه اسم جنس [illegible] انه
جمع والثاني صاحب الكشاف وصاحب اللباب [illegible] انه اسم جمع ونقل الازهري في التصريح عن بعضهم [illegible]
[illegible] حصل الفرق بين هذه الثلاثة فلا باس [illegible] اسم الجمع [illegible] دل على الاحاد [illegible] بالمطابقة [illegible]
جاء الزيدون فكانك قلت جاءني زيد وزيد وزيد لانه موضوع للاحاد بشرط الانضمام [illegible]

الجمع ما دل على كل واحد واحد من تلك الافراد بالتضمن كقوم ورهط فانه موضوع لمجموع الافراد [illegible] كل واحد
من قبيل دلالة المركب على كل واحد من اجزائه واما اسم الجنس فهو على قسمين اسم جنس افرادي واسم جنس [illegible] فالاول ما
وضع للحقيقة ملغى فيه اعتبار الفردية ويصدق على القليل والكثير كالماء والعسل [illegible] وذكر باعتبار
وجود [illegible] اكثر من فردين كالكلم ولا يلزم من اشتقاقه الواحد والاثنين اذا عرفت ما تلونا عليك ظهر لك
ان الحق انه اسم جنس وان ما استدلوا به على الجمعية لا ينهض حجة لما عرفت من انه اسم جنس جمعي هذا وقد اجاب
نجم الائمة بطريق اخر حيث قال وقد يكون بعض اسماء الاجناس ما اشتهر في معنى الجمع فلا يطلق على الواحد و
الاثنين وذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع كلفظ الكلم [illegible] والظاهر مثل [illegible] واضرابها على [illegible]
بانها اسم جنس من قبيل [illegible] فما استشكل بعض علماء [illegible] قول الحمام الواحد [illegible] قبل الثلاث
فصاعدا حينئذ ان الوارد لفظ الحمام غير مشكل لانه كان الحمام اسم جنس فحكم الواحد حكم الثلاث
وان كان جمعا فلا يطلق الواحد بالثلاث وقد عرفت [illegible] قوله اليه يصعد الكلم الطيب فلو كان الكلم جمعا
لوجب تانيث الصفة لان الجمع بمعنى الجماعة فاذا قلت جاءني رجال فكانك قلت جاءني جماعة وجماعة
[illegible] لم يبن عليه الجموع وتصغيره على كليم وهذا الوزن مختص بالمفرد والصعود [illegible] الى المكان
العالي المحسوس استعير للعالي قدرا ومرتبة والكلم الطيب على ما ذكر [illegible] سبحان الله والحمد لله ولا اله الا
الله والله اكبر اذا قالها العبد عرج بها الملك الى السماء فاذا لم يكن له عمل صالح لم يقبل قوله حيث لا يقع
الا على الثلاث ليتم هذا الدليل على ان مثل القوم والرهط واضرابهما ما يدل على الثلاث فصاعدا [illegible]
ولم يقل به عاقل فضلا عن فاضل قوله والكلم الطيب ياول بعض الكلم اما بان يق اطلق الكلم واراد
به بعضا او يكون لفظ البعض مقدرا وعلى هذا يكون الصفة كاشفة مثلها في قوله [illegible]
الى فراغ [illegible] اداب اهل اللغة هذا [illegible] الفاضل المحشي [illegible]

اشتقاقهم

لعدم

قد صرح علماء المعقول والاصول والنحو بان لام الموصوف يبطل معنى الجمع فلما ابطل ههنا معنى الجمعية اونث نعته وكيف لا يكون
معنى الجمعية هنا مقررا وكذا لو كانت باقية لزم ان لا يصدق الحكم الطلب الواحد ما لم تحصر جماعة انه كلام واما اولا
ان الجمع الذي بمعنى الجماعة له مجموعا باعتبار اللفظ اي لفظ الجمع ومجموعا باعتبار معناه اي ان المراد به جماعة جماعة
واداة الاستغراق اذا دخلت على الطلبات جمع معناه فصار الملحوظ به كل فرد فرد لا بد ان كان كل جماعة جماعة
واما جمعه لفظه وكونه على اوزان الجمع فهو باق فيه لم يتغير بما غيرا التوابع كالوصف في البدل والخبر انما تتبع
ان رجح اللفظ ولو كان لفظ الكلم جمعا واللام الشيء لم يتغيره يتغير لوجب جمع الصفة ولو كان كان على ذلك لوجب لمن
ثنى جاءني الرجال العالم بعد ان جمع ابر لكل فرد من الافراد بضم الى مثله يكمل جماعة فاداة الاستغراق لم تبطلها لا اعتبار
بل باعتبار اخر كلام المحقق التفتازاني والسيد السند وانظرا بهما المحصل (قوله) واللام فيها للجنس
اي العهد لان المؤلف انما تكون لبيان الحقائق والماهيات لانها معقول احكام التعريف لوحدتها لا الافراد
لانها غير معقول لعدم تناهيها بل (قوله) واللام للوحدة ولا منافاة بينهما الوحدة على ثلثة اقسام
احدها وحدة الجنس كوحدة التمر ثانيها وحدة النوع كوحدة الجيلان والالاف ثالثها وحدة الفرد
ويسمى وحدة الشخص كوحدة زيد وعمرو ولا يتوهم المنافاة بين الجنس واللام الوحدة لوقوع كل منهما صفة
للاخر كما في الحيوان واحد والواحد حيوان وانما يتوهم بينه وبين ثالث منافاتها [illegible]
وان كانت جزئية فيما صدقت عليه الا انها كلية مفهوما لما عرف فيحمل هذه الوحدة للواحد الاولين
ويمكن الجواب بالتزام تجرد التاء عن معنى الوحدة لانها ليست نصا فيها كما توهم الفاضل الهندي كيف لا
ولو كانت كذلك لم يصح كلمتان وتمرتان لامتناع التثنية المتعدد وانتفاء التاء الوحدة ويؤيده
ولزمهما بعد ولم يقل لفظ لانه لم يقصد الوحدة هذا وظني ان ما ذكره مقام الجواب تكلف مستغنى عنه
لان المقصود الكلام الجنس وهي واحدة حقيقة والتعدد في افراده كما صرح به الكلمة التاء الوحدة

مطابقتها

مطابقتها (قوله) ويمكن حملها على العهد الخارجي اذ للكلم افرادا ثلثة احدها الكلم اللغوية والثاني الكلم المنطقية
والثالث الكلم النحوية فلا جرم عن ذلك من الافراد المذكورة بحسب تكثر الاصطلاحات وارباب كل صنعة انما يعرفون ما
هو متداول لهم وتصديره بلفظ الامكان يشير الى ان فيه ضعفا وبينه الفاضل المحشي بوجهين احدهما ان
اللام الداخل في المعرفات لتعريف الجنس خروج عن عادة المؤلف ثانيهما ان لام العهد يكون اشارة الى قسم من
مفهوم مدخولها والكلم الجارية على السنة النحاة ليست قسما من مفهوم الكلم بل عينه مفهوما وان الظاهر انه فهم
من قولهم لام الجنس بل الجنس الذي اصطلح عليه المنطقيون وليس كذلك وانما المراد هو العهد للاعم من الجنس وغيره الا
ترى انهم حيث قالوا الانسان كلي متواطئ كثيرا ما حملوا اللام في الانسان للجنس في العهد ولا جنس
هناك ولما كان الكلم محتملا لمعان كما استوعب العهد المصطلح عليها في هذه الصنعة فكانه قال الكلم العهد
المعروف بين ارباب الصناعة من لفظ ام فلام العهد ههنا لا تخرج عن لام العهد مجموعا باعتبار [illegible] العهد الخاص
فرد من افراد مطلق العهد نعم لو كان المعهود غير الجنس لاتجه ما قال وهذا جواب للدليل الاول ويفهم منه الجواب
عن الدليل الثاني فان قوله والكلم الجارية على السنة النحاة الخ ممنوع لما عرفت ان المعهود قسما وحصة من حقائق مفهوم
الكلم والحاصل في هذا البحث فانه بناء ثاني على ظاهر اصطلاحات اهل الميزان وليس كذلك بل لو حصها ما
قصدوه فان قلت فما وجه الضعف الذي اشار اليه بالامكان قلت بطول البحث فيه وارتكاب ما لا حاجة
اليه اذ الموصوف لا يحتمل الحصر من حيث انما حصة كلم في قطع النظر عن كونها حصة من مطلق الكلام فاعتبار
كونه حصة منه وحمل اللام اشارة اليه بهذا الاعتبار ارتكاب ما لا حاجة اليه بمقام الموصوف بابا فلقد تجمل
ابتداء العهد من حيث هي واما حمل اللام على العهد الذهني فيوجب جعل المعهود لا افراد التعيين
بقرينة المقام (قوله) اللفظ في اللغة الرمي فاللفظ واللفظ يطلق على معان ثلاثة احدها الرمي المطلق ثانيها الرمي
من الفم ثالثها النطق وقد اطلق المحشون على الثالث وقصد المحشي الاول حيث اطلق المراد لا ثم اطلق ثانيا بقوله

اى مسميها الكلمات توهم ان المراد به الرمز الفرج على ما زعموه وانما اقول ان كان ظاهر كلامه كما قالوا الا انه قصد بعض
قصد المعنى الثانى وانما قلنا ذلك لوجهين احدهما تمثيله بالاكل الذى هو من لوازم الفم دون الافى المناسب للفظت
الجود ونحوه وثانيهما ان ترتب اللفظ على الاكل اعدت به على تقدم الاكل على اللفظ ح لا يتصور الا كل
الفم فقول المحشين يقال لفظت النواة اذا رمى النواة لا من الفم بل اخرجته التمر قبل ادخاله فى
الفم غير معقول لان المناسب ح ان يقول لفظت النواة او يقول هذا ويرتب عليه اكلت التمرة مع ان
المعنى الثانى انسب بالمعنى الاصطلاحى والمعنى الثالث وان كان اشد انطباقا الا انه لما كان متعديا
بحرف الجر فالمناسب للمعنى الاصطلاحى اللفظ به ولكونه خص من المعنى الوضعى لان اللفظ الاصطلاحى يتناول
الالفاظ الحكمية التى يتعلق بها ومن قاعدتهم النقل والاعم للاخص هذا وقد قال نجم الائمة ان اللفظ
فى الاصل مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ به وهو المراد ههنا كما استعمل القول بمعنى المقول فعلى هذا لا يكون
من نقل فى عرف النحاة الا ان نقول انه فى عرف اللغة بمعنى الملفوظ به جسما وفى هذا العرف تناول له الحكم
قوله ثم نقل فى عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الا ما يتلفظ بالالة ن
فعلى الاول يكون من قبيل تسمية المسبب باسم السبب فان رمى الحروف فى مخارجها سبب للتكلم واللفظ
بها وعلى الثانى من قبيل تسمية الخاص باسم العام فان الملفوظ بمعنى المرمى مطلقا حروفا او غيرها وهذا انسب
بالمعنى الاصطلاحى حيث ان كليهما بمعنى المفعول وايراد المحقق الشريف على هذا التعريف دورا
بان معرفة التلفظ الماخوذة فى تعريفه موقوفة على معرفة اللفظ المعرف والجواب ان التلفظ بمعنى
يتعلق به فهو احد المعانى اللغوية والمعرف هو اللفظ الاصطلاحى واعلم انه قد اضطرب كلام
شراح هذا الكتاب فى الحركات والحروف الاعرابية بانها ان كانت كلمات يلزم ان يكون زيد فى
جاء زيد مركبا فلم يكن اسما مع انه من قسم الكلم وان لم يكن كلمات لم يكن حد الكلم مانعا فذهب

بعضهم الى انها كلمات فالمركب من الاسم والحركة لفظ مركب عندهم والمعرب هو الاسم الموضوع للكلمة والحركة وبعضهم
على انها ليست بكلمات واخرجها عن التعريف بان المراد من اللفظ ما يتلفظ به اصالة وهذا الجواب بعيد
غير صحيح لان حروف الاعراب ليست بخارج للضمائر واشباهها والى انها ليست بكلمات فى الاصطلاح لكنها
خارجة بقيد الوضع فان المراد به تعيين الكلمة موضوعة بازائها لا فى ضمن كلمة اخرى كما لا الف المقدم على علم
قوله مهملا كان او موضوعا فى اى شىء وانما قال موضوعا ولم يقل مستعملا كما فى عبارة المشهور
تنبيها على ان مرادهم بالمستعمل هو الموضوع وانه لا يلزم الواسطة بين المهمل والمستعمل وهو لفظ
وضع قبل ان يستعمل ابدا وقدم المهمل لكون الموضوع اشرف منه لان الاصل فى كل كلمة الاهمال
والوضع طار عليها قوله كزيد وضرب لم يمثل للحرف اكتفاء عنه بالكاف او الواو قوله اذ ليس من
مقولة الحرف والصوت اصلا وهذه كبرى لصغرى مطوية من الشكل الثانى تقريرها ان كل لفظ حقيقى
فهو من مقولة الحرف والصوت ولا شىء من المنوى بمقولة الحرف والصوت فلا شىء من اللفظ الحقيقى بمنوى
وينعكس الى لا شىء من المنوى بلفظ حقيقى وهو المطلوب قال المحشى ولا ادرى انه من مقولة ولم يعلم انه
مقولة الراجح اليه فان كان راجعا الى الواجب فهو واجب وان كان راجعا الى الجسم فهو من
مقولته وان كان راجعا الى الصوت فهو من مقولته ففى المثال المذكور هو من مقولة الجوهر لرجوعه
الى زيد فتعميم انه ليس من مقولة الحرف والصوت ليس على ما ينبغى قوله ولم يوضع له لفظ بل كان عمدة
فى الكلام اكتفى عن فهم عن لفظ عن اعتبار اللفظ وما قيل ان الضمير اذا كان راجعا الى زيد يكون له على
المعقول الى زيد فلا يخفى ما فيه قوله وانما عبروا عنه باستعارة او دفع لما يتوهم انه لما عبر عنه بهذه الضمائر
كانت موضوعة له فبين ان التعبير على طريق الاستعارة قوله واجروا عليه احكام اللفظ اى الحقيقى
لكونه محكوما عليه كفى ضرب وموكدا كقوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة ومعطوفا عليه الى غير ذلك

من الاحكام فلما اجريت احكام اللفظ عليه صح اطلاق اللفظ عليه حكما قوله والمحذوف لفظ حكما اما ان يكون بيان الكلام
منه في مقام التحقيق وبيان للمحذوف من اي القسمين واما ان يكون اشارة الى رد ما ذهب اليه البعض في
الايضاح من ان المستتر هو المحذوف لكن عبر عن المحذوف الذي اراد على المستتر تقربنا له عن حذف الفاعل
وبيان المراد ان المستتر لفظ حكما فلو كان محذوفا لكان لفظا حكما فلا يكون للتلفظ اليه حاجة قوله
لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان قيد بها للتحقيق للتعليل الظاهر ببعض الاحيان لان المحذوف ان
كان جائزا فالتلفظ به ظاهر وان كان واجبا فالمحذوف ح يمكن التلفظ به وان كان عربيا خارجا عن الاوامر التلفظ به حال
اختلال احد شرائط الوجوب كما لا يقوم مقامه غيره او ان تتفق القرينة الدالة عليه وفي هذا الكلام رد
على الفاضل الهندي حيث قال والمحذوف لفظ حكما لصدق تعريف اللفظ عليه لانه مقصود ما يتلفظ به الانسان
وصدق التعريف لاستلزام الوجود فالمحذوف لا ينافيه فهو قد حمل اللفظ على ما من شانه ان يتلفظ به الانسان
وليس في تعليل تحسين لاعتبار حكم قوله وكلمات الله تعالى داخل فيه لما اعتبر الانسان في تعريف اللفظ ورد
عليه كلمات الله والجن والملائكة فان المتلفظ بها كل واحد منهم وحاصل الجواب ان الانسان يتلفظ بها
واما المحال فليس لاحد خلل في هذه الصناعة اوتى انها من جنس ما يتلفظ به بل ذكر كلمات الله تعالى فانها
باعتبار صدورها من الانسان فلهذا الى كلمات الله لا الى الفاظ الله قوله والدوال الاربع من الخطوط
والعقود والنصب والاشارات غير داخل في اللفظ فلا حاجة للتقييد بخروجها الدوال مبتدا وغيره داخل
خبره وهي جمع دال والخطوط جمع خط وهي الرسوم الحسابية والعقود جمع عقدة وهي عقد الاصابع لان كل
عقدة موضوعة لعدد خاص في اصطلاح ارباب الحساب والتجار والنصب جمع نصبة وهي ما وضع للموضع الطرق
وهذا الكلام كما قال الفاضل المحشي يعرض بنجم الائمة حيث قال واحترز بقوله اللفظ عن الخطوط والعقود والنصب
والاشارات فانها دالة بالوضع على معنى وليست بكلمات ويجوز الاحتراز بالجنس اذا كان اخص

العقد

من الفصل بوجوه ويمكن هاهنا كما ان الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظا وحده لا يكون اسهل ووجه ايراد للاحتراز
الشئ عن دخوله في التعريف وظن ان الشان قصد هذا فكلامه في غاية السخافة لان مراده الاتمام الاحتراز عن
دخوله لا اخراجه بعد الدخول والا لصوب ليس في انه قصد ما قصده ذلك الفاضل فهو دفع للاعتراض من يقول ان
الدوال الاربع داخل تحت جنس الفصول الاحترازية فلا بد لاخراجها من قيد فاجاب بانها خارجة بقيد اللفظ
وان كان جنسا لما عرفت فلا حاجة الى ان يزاد في الفصول قيد لاخراجها وهذا منطبق على عبارته غاية الانطباق
قوله انما قال لفظ ولم يقل لفظة اه اعلم ان صاحب المفصل عرف الكلمة بانها اللفظة ... على امرين احدهما
ان الكلمة لا تكون كلمة حتى تكون لفظا واحدا عرفا وثانيهما المطابقة بين المبتدا والخبر فكان الشيخ لما
يقول لم لا يجري المصنف على منواله للامرين فاجاب الشيخ ببيان فساد الامرين اما الاول فلان المصنف
لم يقصد في اللفظ الوحدة التي قصدها العلامة لخروج بعض الكلمات النحوية عن التعريف كعبد الله علما واضرابه
لانه لفظتان عرفا واما الثاني فلان وجوب المطابقة مشروط بان يكون الخبر صفة مشتقة نحو هند حسنة
او في حكمها كالمنسوب نحو زيد بصري فبصري مؤول بالصفة اي منسوب الى البصرة واما في الجوامد فلا يلزم
المطابقة نحو هذه الدار مكان طيب واللفظ وان كان يجيء ملفوظا الا انه في الاصل جامد لانه مصدر
ويعتبر فيه مثل الاصل نحو امراة صوم ولو وجب المطابقة بشرطان اخران احدهما ان لا يكون مما يستوي فيه
المذكر والمؤنث كفعيل بمعنى مفعول نحو زيد جريح وهند جريح وثانيهما ان لا يكون راجعا الضمير المبتدا
فلا يؤنث في هند حسن وجهها بخلاف هند حسنة الوجه فلم يتعرض لهما لان مقصوده حاصل بما ذكره في
المقام مقام بيان وتفصيل مع كون اللفظ خصوصا لان فيه حذف الياء قوله وضع الوضع
في اللغة جعل الشئ في حيز اي المكان ولما كان الواضع بسبب تعيينه اللفظ بازاء المعنى كانه يجعل
المعنى ظرفا للفظ ومكانا له فسمي قوله يخصص شئ بشئ لم يقل بخصيص اللفظ بالمعنى ليدخل فيه الدوال

الاربع كما سياتى فان حصل المراد اما مقصرا [مقتصرا] على الاول او الاول على الثانى وايا ما كان يلزم منه خروج
المشترك او المرادف قلنا ليس المراد بالتخصيص هنا التفرد كما هو مصطلح ارباب المعقول بل المراد به الدلالة
فكانه قال الوضع دلالة اللفظ مثلا على المعنى بتعيين الواضع ولهذا عرفه بعضهم بقوله تخصيص لافادة
او نسلم ذلك لكن عدم التخصيص فيهما ممنوع فان الوضع لما كان متعددا فيهما بتعدد الازمان كان الواضع
في كل وضع وقع في زمان خصص فيه احدهما بالاول وهلم قوله متى اطلق كما في لفظ زيد فانه اذا اطلق
فهم منه الشئ الثانى وهو الهيكل المحسوس قوله او حس اى شوهد بالعين كما في الدوال الاربع فانا عند
مشاهدتنا النصب نعلم الشئ الثانى وهو نصف الفرسخ او ربعه مثلا قوله فهم منه الشئ الثانى اى يحصل
العلم بالوضع والمراد بالفهم هنا الالتفات الذهنى الى المعنى وانه يلزم تحصيل الحاصل على تقدير الفهم سابقا
قوله قيل القائل الفاضل الهندى يخرج عنه وضع الحرف وكذا وضع الفعل على القول بانه موضوع للحدث
وللنسبة على معين كما ذهب اليه اكثر المحققين فانهما على هذا لا يفهمان الا بالضميمة وحاصل الاعتراض
ان التعريف الوضع غير جامع قوله واجيب الحاصل الجواب انه لا نسلم اطلاقا الا مع الضميمة لفهم معناه
لسببها او السببية والبعدية مثلا في قولك سرت من البصرة وحاصل الجواب ان الضميمة لمحتاج اليها للدلالة
على المعنى التعيينية قوله ولا يبعد ان حاصل الجواب ان المراد بالاطلاق الاطلاق المتعارف بين ارباب
الفصاحة المعبر عنه بالاطلاق تسمية السبب باسم المسبب اذا اطلق الحرف لا يكون الا مع ضميمة في
الكلام للتقييد زائدا على ما تقدم كما احتج اليه على التقدير الاول قوله المعنى ما يقصد بشئ هذا مفهوم اصطلاحا
ولم يقل ما يقصد باللفظ لانه قد يقصد باللفظ وقد يقصد بغيره كما في معانى الدوال الاربع قوله
فهو اما مفعل اسم مكان القاصد اى اذا عرفت مفهومه اصطلاحا فهو في اللغة اما مفعل اسم مكان
اى مكان القصد سواء قصد بشئ ام لا لانه في الحقيقة الى المفعول مطلقا المناسب لان ما مكان

القاصد او المقصود به قوله او مصدر ميمى بمعنى المفعول فمعنى بمعنى عناية وعناية بمعنى معنو اى مقصود نقل الى
المعنى الشئ موضوعا من قبيل نقل العام الى الخاص قوله او مخفف معنى اى فاصله معنوى كمرمى اجتمع الواو والياء
في كلمة واحدة وسبقت احدهما الاخرى بالسكون فقلبت الواو ياء وكسر ما قبل الياء وادغمت فصار
معنى كمرمى ثم خفف بحذف احدى اليائين وقلب الاخرى الفا بعد فتح ما قبلها وهذا الاحتمال وان كان ابعد
جدا للفظ لعدم وجود نظير له فلهذا اخره الا انه اقرب من جهة المعنى انسب بمعناه الاصطلاحى الاشتراكهما
في المفعولية وان افترقا بالعموم والخصوص قوله ولما كان المعنى الجواب سؤال وهو ان المعنى ماخوذ في
تعريف الوضع لانه المعبر عنه بالشئ في قوله تخصيص شئ بشئ والمقام مقام اختصار فلا يناسب ذكره
ثانيا وحاصل الجواب ان ذكره بعده مبنى على عدم دخوله في مفهومه فكانه عرف الوضع بانه تخصيص شئ
ولم يعتبر الشئ الثانى واى امر كان على هذا ما صح توصيفه بموجود وهذا من مؤيدات كونه شاملا لا للفظ
كما سياتى او انواع حروف الهجاء بقيد صريح والذى تحتمل في بالى عدم الاحتياج لما ذكره الشارح
بل الحق في الجواب ان الشئ الماخوذ في تعريف الوضع وان كان المراد به المعنى بعينه الا انه مفهوم عام
يتناوله وغيره فبتبينه بقوله المعنى قوله فخرجت به اى بقيد الوضع وانما لم يحترز عنه ذكره لان الاحتراز
به على هذا الوجه مبنى على تحديده على المعنى فقبل ذكر المعنى لا معنى له قوله والالفاظ الدالة بالطبع اى الدالة
على معانيها بتوسط الطبع كدلالة اح اح على وجع الصدر فان ملاحظ اللفظ ككون حال المعترض
بهذه الدلالة بل ملاحظة ان من كان به وجع الصدر فطبيعته يقتضى التلفظ بهذا اللفظ وكذا يخرج بهذه الالفاظ
تخرج الالفاظ الدالة بالعقل كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ قوله ولم يذكرها لانها
داخلة تحت الالفاظ المهملة اذ المراد بالمهملة ما ليس بموضوع وقد ذكر الالفاظ الدالة بالطبع بعده من
قبيل رب الملائكة وجبريل كذا قال الناظرون في هذا الكتاب فظن ان الكل يعلم ما قال ابن التوق

واضح حال المهملات من الالفاظ التي تدل على معنى والدالة بالطبع دالة على معنى كوجع الصدر كما بتوسط الطبع
عرفت واما الالفاظ الدالة بالعقل فقد يكون مهملا وقد يكون موضوعا وكذا اللفظ الذي دلت عليه بتوسط العقل
كزيد فانه موضوع للدلالة على المعنى الا ان دلالته على وجود اللافظ بتوسط وضع فلا عن الالفاظ الدالة بالعقل
اما لانه مقام اختصار او لانه معلوم الظهور قوله اذ لم يعلق بها وضع وتخصيص الصريح التي
كل واحد وعطف التخصيص على الوضع من قبيل ذكر العام بعد الخاص قوله حروف الهجاء الهجا التقطيع اللفظ
بحروفها فحروف الهجاء حروف تقطيع اللفظ بها اي حروف تركب منها اللفظ قوله الموضوع لغرض التركيب
لاني انها لما كانت موضوعة لهذا الغرض كان هذا الغرض معنا لها فلا وجه للاحتراز عنها بهذا القيد لانا
نقول الغرض من الشيء لا يكون معنى لذلك الشيء اذ المعنى ما يفهم من اللفظ اي يقصد لا ما لاجله اللفظ والا
لكانت حروف الهجاء كلها اللام في قوله الغرض ليست صلة للوضع حتى يكون من قبيل قولهم وضع
اللفظ لمعنى بل للتعليل والغاية مثلها في قولهم وضع اللفظ للدلالة على المعنى وظن ان الصفة مخصصة لا
كاشفة لان بعض حروف الهجاء الموضوعة لمعنى كلمات كاللام الجارة وواو العطف وهمزة الاستفهام
وان شئت اخراج مثل هذه فاخرجها بالقيد الحيثية فانها من حيث انها من حروف الهجاء ليست
موضوعة لمعنى او بما حققناه لك سابقا قوله فان قيل قد وضع بعض الالفاظ بازاء البعض كلفظ
الاسم والفعل والحرف وهذا الاعتراض بعد ما فسر المعنى بما تقدم لم يبق محل لكنه مبني على تخيل ان المعنى لا يكون
لفظا لكثرة استعمال اللفظ في مقابلة المعنى قوله فان قلت قد وضع لما كان هذا الاعتراض متفرعا
على الجواب عن الاعتراض الاول لانه لما اجاب بتعميم المعنى ورد هذا واورده في ذيله والا كان المناسب ذكره
بعد شرح قوله مفرد قوله كلفظ الجملة والخبر المراد بالخبر ما يقابل الانشاء لا الخبر المصطلح وهو موضوع لزيد قائم
وقام زيد واضرابها والجملة ليس بمفرد فهو الخبر فذكره بعده من قبيل عطف الخاص على العام و

هذه العبارة اوفق من عبارة المتوسط حيث قدم فيها الخبر على الجملة فان عطف العام على الخاص نادر قوله
هذه الالفاظ اي الالفاظ المذكورة في قوله بازاء الالفاظ المركبة التي هي معان وحاصل الجواب ان هذه الالفاظ
التي هي معان للالفاظ المفردة وان كانت مركبة بالقياس الى معانيها لدلالة جزء لفظها على جزء معناها لكن
انها مفردة بالقياس الى الالفاظ التي هي هذه الالفاظ معان لها فان المعنى المفرد كما سيأتي ما لا يدل جزء
لفظه على جزئه ولا ريب ان جزء لفظ الجملة والخبر اعني الجيم مثلا لا يدل على جزء معناها كزيد من زيد قائم
بل المجموع هذه الحروف يدل على مجموع ذلك المعنى فيدل انه على كل لا لفظ زيد على معناه قوله وقد اجيب
المجيب السيد ركن الدين في شرحه الموسوم بالمتوسط قوله يعني ههنا اي في مقام النقض على التعريف الكلمة
مفردا كان او مركبا لاحظ بقوله مفردا الاعتراض الاول وبقوله او مركبا الاعتراض الثاني قوله
بل بازاء مفهوم كلي يعني الاسم مثلا موضوع لمفهوم لما كلمة دلت على معنى الخ واعترض بان هذا ايضا مفهوم
مركب واجيب بما سبق بانه وان كان مركبا بالنظر الى معناه الا انه مفرد بالقياس الى اللفظ الموضوع بازائه
وفيه انه يرجع الى ما سبق فلا حاجة الى الاعادة والاصوب في الجواب انه موضوع لمفهوم اجمالي مفرد منتزع من هذه
الكلمات وحلت الملاحظة يعني في حد ذاته مفرد قوله افراده الالفاظ كلفظ الاسم والفعل الخ
لهذه العبارة محملان احدهما وقوله كلفظ الاسم بيان للالفاظ المجملة وعلى هذا يكون البيان
مخصوصا بمفهوم الاسم فكانه قال الاسم مفهوم كلي له ذلك المفهوم افراد وهي الفاظ مثل لفظ اسم وفعل
وحرف وزيد ونحوها فان لفظ الفعل والحرف والخبر والجملة اسماء ولذا اخبر عنها كقولك ضرب فعل ماض
وفي حرف جر والجملة اسم مفهوم الاسم واحال عليه مفهوم الخبر والجملة وغيرهما ومفهوم الخبر كلام محتمل
الصدق والكذب وافراده الفاظ كزيد قائم وقام زيد وثانيهما ان يكون قوله كلفظ الاسم الخ متعلق
ومتمم للفظ الباقي في العبارة ليس ههنا لفظ كلفظ الاسم والفعل والحرف ونحوها وضع بازائها

لفظا آخر بل بازاء مفهوم كلى افراده الالفاظ وهذا الذى اعتمد عليه فى حل هذه العبارة وان كان اللاول اقرب
لفظا فاعلم هذا المقام فانه من مزالق الاقدام قوله ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الضمائر
اى الحكم بانه ليس فى مقام كون الكلام موضوعا لمعنى لفظ وضع بازاء لفظ منقوض بالضمائر وامثالها مثل
الموصولات ونحوها الا ان يجاب الالفاظ المخصوصة مفردة كانت او مركبة فليتخيل مفهوم كلى يكون اللفظ موضوعا
له كما اذا قلت زيد فقيل لك الذى قلته اسم مفرد او قلت زيد قائم فقيل لك الذى قلته مركب خبرى قوله
فان الوضع فيها اى فى كل واحد من الضمائر وامثالها وان كان عاما لتعدد الاشخاص الا ان الموضوع له
خاص لان الموضوع له الافراد بملاحظة ذلك المفهوم قوله فلا يخفى ان فى مقام وضع الضمائر وامثالها
للالفاظ المخصوصة او فى مقام رجوع الضمير اليها قوله هو الموضوع له فى الحقيقة وانما اتى بهذا القيد لان هناك
مفهوم كلى يسمى الموضوع له مجازا كما فى ضمير الغائب موضوع لما تقدم ذكره فيحمل هذا المفهوم موضوعا له
مجازا والمراد انه موضوع لجزئيات هذا المفهوم والذى هو موضوع له حقيقة فيهم وبالمراد افراده وان اردت
كشف معنى الوضع العام فاستمع لما يتلى عليك فنقول لا بد للواضع فى الوضع من تصور المعنى فان تصور معنى
جزئيا وعين بازائه لفظا مخصوصا كان الوضع خاصا لخصوص التصور المعتبر فيه اعنى تصور المعنى والموضوع
له ايضا خاص كزيد وان تصور معنى عاما يندرج تحته جزئيات فله ان يعين لفظا بازاء ذلك المعنى العام
فيكون الوضع عاما والموضوع له عاما كما ان الموضوع للمعنى الذى تصوره فى الوضع ان يعين اللفظ بازاء
خصوصيات الجزئيات المندرجة تحته لانها معلومة اجمالا اذا توجه العقل الى المفهوم العام نحوها وهذا
العلم الاجمالى كاف فى الوضع فيكون الوضع عاما لعموم التصور المعتبر فيه والموضوع له خاصا ولا ينعكس هذا
اعنى لا يكون الوضع خاصا لخصوص التصور المعتبر فيه والموضوع له عاما فيكون لان الكلى ليس فى حد
من وجوه الجزئى ليتوسط العقل به اليه فيتصوره اجمالا انما الامر بالعكس اذ انتقش منها على حد يحكم بالكل

فاعلم

فاعلم ان اللفظ انما يستعمل فى الافراد والاشخاص من حيث انه لا يصح ان يراد به مفهوم الكلى ولا يستعمل فى موضع
لواحد منها والا كانت فى غيره مجازا ولا لكل واحد منها والا كانت مشتركا موضوعا اوضاعا بعدد افراد
المتكلم فوجب ان يكون موضوعا لمفهوم كلى كانت ملاحظة الافراد ويكون الغرض من وضعها له استعمالها فى افراده
المعينة كذا قال جامع من الافاضل على ما افاده المحقق الشريف من اشار اليه الفاضل الشارح
انها موضوعة لكل معين منها وضعا واحدا فلا يلزم كونها مجازا فى شىء منها ولا الاشتراك
لتعدد الاوضاع ولو صح ما ذهب اليه لكان انا وانت وهذا ونحوها مجازات لا حقيقة لها اذ لم
تستعمل فيما وضعت له من المفهومات الكلية بل لا يصح استعمالها فيها اصلا وهو بعيد فى التركيب لا
ولو كانت كذلك لما اختلف ائمة اللغة فى عدم استلزام المجاز للحقيقة ولما احتاج من نفى الاستلزام
الى ان يتمسك فى اثباته بامثلة نادرة كما فى قولهم قامت الحرب على ساق وشابت لمة الليل قوله
على جزئه وانما لم يقل جزء معناه لانه بصدد تعريف المعنى المفرد فلو جعله ذكرت لزم ان يكون المعرف معرف
قوله ومما يوهم اى فى جعل المفرد صفة للمعنى توهم ان اللفظ موضوع لمعنى كان متصفا بالافراد
قبل الوضع وذلك لان الوضع تعلق بالمعنى المقيد بقيد الافراد والفعل وشبهه اذا تعلق بمقيد بصفة يستفاد
منه عرف اللغة تقييد هذا الحكم بصفة مقدمة على تعلق الفعل به لانه يجب ان يكون المعنى سابقا على وضع
اللفظ له امتناع وضع شىء لامر معدوم واذا كان المعنى المقدم متصفا بالصفة يجب ان يكون تلك الصفة
متقدمة وانما عبر عن هذا الامر بالتوهم لظهور المراد فى هذا المقام فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب
انما يكون بعد وضع اللفظ له بل بعد استعماله فيه لان المعنى المفرد على ما عرفت ما لا يدل جزء لفظه على جزئه
والمركب بالعكس والدلالة وعدمها فرعان لهما والاحتمال المذكور مؤيد بما نقل عن الائمة الاسترابادى
من ان الافراد صفة للفظ عند النحاة وانما هو صفة للمعنى عند المنطقيين هذا واعلم ان الافراد والتركيب طرد الباب

قوله فينبغي ان يكون فيه تجوز اي في كون المعنى متصفا بالافراد قبل الوضع التجوز اذ لا يتحقق لما كان الى المعنى
الاتصاف به بعد الوضع سماه قبل الوضع به تسمية للشيء باسم ما يؤول اليه كما قال عز من قائل قتيلا فله سلبه اي من
قتل شخصا حيا فان اهل الحرب لا سلاح له وثوبه فسمي الحي قتيلا لانه يؤول الى القتل تعالى قوله ما لا يدل جزؤه
وانما لم يقل هنا جزء لفظه لانه يلزم ح ان يكون للفظ لفظ آخر على ما لا يخفى قوله ولا بد في ايراد
نكتة اي حين جعل المفرد صفة للفظ صار للفظ صفتان احدهما جملة فعلية اعني وضع والاخرى
مفردة اعني لفظ مفرد والاحسن في الوصفين التشابه ليكون الكلام على نسق واحد وكان يمكنه ان
يطابق بينهما بان يعبر عنهما بالفعل او بالاسم فحين الفرار عن الاحسن لابد له من نكتة وهي بيان تقدم الوضع
على الافراد بحسب المرتبة لان التقدم الزماني غير معقول هنا لمقارنتهما فيه فاستعير ما يدل على التقدم الزماني
اعني صيغة الماضي للدلالة على التقدم الرتبي واتى بحرف التشبيه اشارة الى انه لم يرتكب لنكتة غير ما ذكر
وهي ان الصفة الاولى لما كان لها معمول اعني الجار والمجرور والفعل اصل في العمل عبر عنها به قوله
وان لم يساعده رسم الخط لان من قواعدهم ان يكتبوا الكلم على صورة الوقف بها اوا ذا وقف
على المنون فقلت تنوين الفاء كرايت زيدا فلو كان المفرد منصوبا لكتب بالالف قوله
فانه مفعول له بسط اللام الغرض من هذا دفع اعتراضين احدهما ان الكلام ما سبق مبنية الفاعل
المفعول وثانيهما انه لا بد من اتحاد الفاعل الى الحال وصاحبها وهي هنا مختلف لان الفاعل هنا الواضع
وفي معنى حرف الجر وجه الدفع ظاهر لم يتقدم الحال على صاحبها مع انه نكرة لانه ظرف ولا يجوز تقديمه عليه كما
ما يستبين عليك قوله ووجه صحته اي وجه صحة وقوع المفرد حالا انما كان الضمير اي المعنى والوضع
دفع ما يتوهم من انه ليس حكمه كذلك وعامله متقاربان والوضع ها متقدم على الافراد على ما عرفت وحاصل
الجواب ان الوضع وان كان متقدما على الافراد ذاتا ورتبة الا انهما متقارنان بالزمان فلا تعاقب

الشخص

المعنى

المعنى بالافراد حال الوضع وهذا القدر من الاقتران كاف في صحة الحالية قوله وقيد الافراد لاخراج المركبات
وما قيل من انها خارجة بقيد الوضع لان الوضع للمفردات لا غير فمردود بما حررناه في غير هذا الكتاب من
انها موضوعة وتحقيقه بوجهين احدهما ان المراد بالوضع اما وضع عين اللفظ لعين المعنى كما في المفردات
او وضع اجزائه لاجزائه كما في المركبات وثانيهما انها موضوعة بالوضع النوعي ومعناه ان الواضع وضع
قانونا كليا تعرف به الالفاظ كما بين مثلا ان المضاف مقدم على المضاف اليه والفعل على الفاعل وغير ذلك
من كيفية تركيب اجزاء الكلام التي يحتاج في معرفتها الى علم النحو قوله كلامية وغير كلامية اي المنسوبة اي
مركبات منسوبة الى الكلام بان يكون ما يكون كلاما عند ارباب هذا الفن وهي المركبات التامة كزيد قائم وغير
الكلامية ما عداها سواء كان مركبا اضافيا او عدديا او مزجيا او نحوها قوله فيخرج به اي وكذا يخرج عنه
رجل لان التنوين فان التنوين ليشابه اللام في كونهما من حروف المعاني قوله مثل عبد الله علما اي كل مركب
اضافي صار مفردا بسبب العلمية وانما صار مفردا لان المعنى منه الشخص المسمى بهذا الاسم لا العبودية
والذات المستحقة لجميع الكمالات قوله مع انه معرب باعرابين اعراب على المضاف والاخر على
المضاف اليه وانما اعرب باعرابين مع كونه مفردا لانه منقول عن مركب اضافي وعلم بالاستقراء
ان كل لفظ منقول فاعرابه باعتبار المنقول عنه ومعناه باعتبار المنقول اليه قوله بالوضع من
علم النحو لان الوضع من عوارض اللفظ وصحيح اعرابه فالمناسب ان كلما اعرب باعراب واحد
يكون كلمة وكلما اعرب باعرابين يكون كلاما فرعاية اللفظ والميل الى جانب المعنى دأب اصطلاح
اهل الميزان قوله وما اورده صاحب المفصل لما ذكر ان تعريف المص يحتمل من وجهين احدهما
خروج مثل قائمة والافراد خروج مثل عبد الله علما اراد ان يذكر ان تعريف المفصل يحتمل من وجه احد
قوله فانه لا يتحقق لفظة واحدة الخ اي ان المراد الوحدة في العرف عند ارباب اللسان وعلم القدر

مثل هذه الوحدة مع عبد الله وقال الفاضل المحشي المراد باللفظ الواحدة ما يتلفظ بمرة اى دفعة
بحيث لا يصح ان يتلفظ بمرتين باعتبار ما فخرج عبد الله لانه يتلفظ بكل واحد من جزئيه باعتبار وصفه الاضافي
وهو بعيد قوله فمثل عبد الله خرج عنه اعلم ان صاحب المفصل لما عرف الكلم بما ذكره اشكل عبد الله
في قسم الاسم العلم المركب فالظاهر ان كلام الشارح على سبيل الاعتراض فنسبه الفاضل المحشي كلام الشارح
على الاعتراض ولا يحتاج الى الجواب بان المراد باللفظ في تعريف المفصل اللفظ وزيادة القيد الاطلاق
لانه بعيد غاية البعد قوله اعلم ان الوضع ام المقصود من هذا الكلام دفع ما توهم ترك المصنف الموضوع قيد الدلالة
والمهملات بر كما فعل صاحب المفصل ومحصل الجواب ان المصنف لما قدم قيد الوضع وكان مستلزما للدلالة اكتفى به عنها
وصاحب المفصل لما قدم الدلالة كانت اعم من الوضع لانها ان كانت بحسب جعل الجاعل فوضعية والا وان كان
بحسب كون الشيء الاول مقتضى للطبع عند عروض المعنى فطبيعة والا كان بغير ذلك فعقلية احتاج الى قيد الوضع
قوله دير المسموع من وراء الجدار قيد به ليتمحض الدلالة العقلية لان ذكر زيد يوهم الدلالة الوضعية الا انه فرق في
هذه الدلالة بين المهملات والموضوعات وقيد بقوله من وراء الجدار لانه لو سمع منه هذا اللفظ حال
المشاهدة لعلم ذهنها قوله اى منقسم اعلم ان هذا التفسير لفوائد احدها انه اشارة الى ان هذا الخبر
لم يقصد به تكميل تعريف الكلمة بتصوير انها ثانيا بضم قيود اليها تحصل بملاحظة تفصيل الاقسام ثانيها
كونه اشارة الى انه لا يصح الحمل فانه على الظاهر ان كل واحد من الاقسام الثلاثة خبر لها وهو لا يصح لانها اعم
من كل واحد منها وفرض ان الخبر ان يكون اعم من المبتدا او مساويا له بجعل الخبر مقدر الوجود شرط صحة
الحمل ثالثها ان الخبر اذا كان جملة مذكرا او جزء مؤنثا او على العكس كان رعاية الخبر حسن واولى
وهو هنا مذكر فالانسب ان يجيء الضمير المذكر فاجاب بان الخبر محذوف رابعها ان الظاهر ان الضمير
راجع الى مفهوم الكلمة لا الى لفظها والمفهوم لا يكون اسما وفعلا وحرفا المفهوم جزء المجموع فاجاب

بان المعترض لم يرد المفهوم منقسم اليها ومن اقسام اليها انه ينضم الى قيد الدلالة على معنى في نفسه مع الاقتران و
يكون مفهوم الفعل وقس على ذلك الاخير ويرد ان الشارح لم يجعل حيث قال فاما قبيل الجنس ليس الكلمة بهذه الثلاثة
لان الواو للجمع واجاب بان هذا يلزم لو كانت هذه القسمة من قبيل قسمة الشيء الى اجزائه وليس كذلك وانما
هي من قبيل قسمة الشيء الى جزئياته ويكون ما اشار اليه الشارح جوابا اخر وهو ان المعنى بقوله وهي اسم اى منقسم
الى الاسم في فهم قوله لانها اى الكلمة اغرضه من هذا ان قوله اثبات التقسيم الدليل يصدق على امرين احدهما
اضم والثاني انه ما يدل على معنى لا على معنى في نفسها والقسم الاول الاسم والحرف فلا يصح حمل الثاني الحرف فيجب على ان
المراد بالدلالة هي التي استلزمها الوضع وهي لا يكون الا للمعنى قوله اما في صفتها انما قدره في نظم الكلام لتصحيح
الحمل لان قوله ان تدل في تاويل المصدر ولا يصح ان يقع خبر الكلمة الا بالتاويل او بلا تاويل لكن يصح ان يقع صفتها الا بالتاويل
او بلا تاويل قال سيد المحققين لا حاجة الى التقدير في هذا المقام فانه فرق بين المصدر الصريح والفعل المضارع
المصدر بان او ان فانه في تاويل المصدر باعتبار الاحكام اللفظية من صحة دخول حرف الجر عليه والاضافة
اليه ونحوهما ولا شك ان مثال الفعل مرتبط بالمصدر لا بهذا بل محذوف وقال بعضهم انما اتى بمعنى الخبر المعنوي
يتم بدونه التقسيم لكثرة اوصاف الكلمة ومن نظر الى صحة التقسيم ليس الا انه ليس التقسيم خارجا عما
ذكره التقسيم لانه ليس له امر غيره الا ترى ان معنى قولنا الانسان اما عالم او ليس بعالم ليس
الا ان الانسان لا يخرج عنهما لا انه لا يكون غيرهما فتقدير من تزيين اللفظ وتحسينه قوله كائن في نفسها
اشارة الى ان الظرف مستقر قوله اعني الابتداء والانتهاء اراد الابتداء والانتهاء الخاصين لانه
معناهما والا فالابتداء والانتهاء العامين معنيان مستقلان يخبر عنهما من غير توقف على ذكر متعلق
كقولك الابتداء خير من الانتهاء ويسير عليك تفصيله ان شاء الله تعالى فانتظره اذا عرفت هذا فاعلم
ان الحرف ما دل على معنى في غيره على ما ذكره الشارح المحقق الذي دل عليه الحرف لما معنى الابتداء فكان معناه

حاصلا بدون غيره لانه اذا انتقل اللفظ الى ذهن السامع لم ينتقل الى المعنى فكان قالب الحرف كظرف خال فلا يتحقق
معناه فيه بدون غيره بخلاف قسيميه فانه اذا انتقل لفظهما الى ذهن السامع انتقل الى المعنى فكان قالب كلمتهما
ظرف اذا استعمل امتلأ فلهذا قيل ان المعنى في نفس الكلمة اذا عرفت هذا المعنى الصواب فاعلم ان له تقريرات
اخرى في كلام الافاضل احدها قول بعضهم معنى دلالة الحرف على معنى في غيره ان تصور معناه موقوف على خارج
عنه الا ترى انك اذا اطلقت من بمعنى فقد تعقل في الجانب المبعض وحدث تصوره موقوفا على الجانبين لا يمكن تصور
المبعض الا بعد تصور الجزء والكل وهذا المعنى باطل لان سائر الامور النسبية كالقرب والبعد ونحوهما كذلك
فلزم ان يكون حروفا ولا قائل به ثانيها قول آخرين المراد من دلالته على معنى في غيره انك اذا اطلقت من مثلا
لم يدر انه للتبعيض ام للتبيين ام غيرهما فاذا ذكرت مجرورها تبين معناها وهو كما ترى في الضعف
لانه يدل على انها مشتركة والاشتراك لا يقتضي كون معنى الكلمة في غيرها والا لكانت الاسماء المشتركة
حروفا ويرد عليه بانه لا يتم في الحروف الغير المشتركة ثالثها ما ذكره نجم الائمة الاسترابادي حيث قال
الحرف كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غيرها فغير صفة للفظ والظرف في محل الصفة للمعنى بالاختلاف اي كأن
جملتها او لم فاللام في قولنا الرجل مثلا يدل بنفسه على التعريف الذي في الرجل وهل في قولنا هل قام زيد
يدل بنفسه على الاستفهام الذي هو في جملة قام زيد وفيه بحث لانه ان اراد ثبوت معنى الحرف في
لفظ غيره ان معناه قائم بلفظ الغير فهو ظاهر البطلان لان الاستفهام قائم بالمتكلم حقيقة وكذا معنى
معنى الجملة وان اريد قيام معنى غيره قياما حقيقيا فبطلانه ايضا ظاهر ولانه يلزم ان يكون الاعراض مثل
السواد ونحوه حروفا لدلالته على معان قائمة بمعاني الفاظ غيرها وان اريد به تعلقه بمعنى الغير لزم
ان يكون لفظ الاستفهام وما يشبهه من الالفاظ الدالة على معان متعلقة بمعاني غيرها حروفا وهذا
كله فاسد قوله كالبصرة والكوفة التعريف في بعض الضمير عن تمامها لان ضمير من لفظ بصرة والبصرة

ومنها اي لفظ انتهيت والكوفة ومن حيث انها كالبصرة اشارة الى ذلك قوله ان يقترن ذلك المعنى راجع الضمير الى انه
المقترن حصة باحد الازمنة ووصف الكلمة به من قبيل زيد حسن الغلام قوله في الفهم الظرف متعلق بقوله يقترن
اي يقترن ذلك المعنى حال فهمه من اللفظ قوله اي حسب الفهم او بيان الماضي خرج به ما يقترن باحد الازمنة
بحسب المعنى كالضرب فانه المعنى خارجا بالازمان لكن الزمان لا يفهم من اللفظ وما يدل على الزمان بجوهر لفظه
كضارب امس وما يكون معارضا للفهم لكن يكون فهمه من قرينة حالية كما اذا اطلق ضارب وفهم الزمان قوله
ماخوذ من السمو هذا ما اختاره البصريون وما بعده مختار الكوفيين ولكل واحد من الفريقين دلائل اعرضنا
عن ذكرها مخافة التطويل قوله لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر قال الفاضل المحشي ويكون من باب تسمية
الدال باسم المدلول والانسب انه من باب تسمية الكل باسم الجزء لان من عادتهم ان يسمون الدال باسم المدلول
اذا كان يدل لا مطابقيا اذا عرفت هذا كله فاعلم ان حصر الكلمة في ما حصر عقلي مردد بين النفي و
الاثبات لا استقرائي وان ذهب اليه بعضهم قال الشيخ جمال الدين بن هشام في شرح اللمحة اجمعوا الا من
لا يعتد بخلافه على انحصار اقسام الكلمة في ثلثة الاسم والفعل والحرف وزاد ابو جعفر بن
صابر قسما رابعا سماه الخالفة وهو اسم الفعل انتهى ووجه تسميته انه خلف الفعل وقام مقامه وهو مردود
بانه اسم لصدق السوق عليه فان قولك صه مثلا اسم لقولك اسكت اي للفظ الذي هو عبارة عن طلب
في قولك ضرب فعل ماض فانه في هذا التركيب اسم سماه قولك ضرب في نحو ضرب زيد فمعناه الفعل فالاخبار
عنه باعتبار معناه لا اللفظ فاسم والا لزم التناقض في حال الاخبار قوله وقد علم بذلك الواو اما عاطفة
على محذوف اي قد تبين وقد علم او اعتراضية ليدفع الدليل المذكور ترغيبا للطالب او اراد الحظ
ان هذا حصر بدون تنويع الاقسام او للتنبيه على انه لا يكون بالاشارة كذا قال الشارح الهندي اقول ويجوز
ان يكون ابتدائية وقد اما للتقريب او للتحقيق والباء السببية قوله والفعل كلمة تدل على معنى اي اعلم

والذي يدل على ما ذهب اليه البصريون جمع
الاسماء على اسماء وتصغيره على سمي
والفعل منه سميت وسم
تسمية وسميت وما احالوا به بانه من
باب القلب خلاف الظاهر مشترك

ان المتأخرين قد اطبقوا على ان الفعل يدل على الحدث والزمان ونسبة الحدث الى فاعل ما وهو مخرج حروفه كل [illegible] فيه
فاستقلال معناه باعتبار معناه التضمني اعني الحدث حتى انهم شنعوا على من اطلق على معنى الفعل مستقل ولم يقيده
بالمعنى التضمني وظني انه غير موافق للتحقيق لان النسبة وان احتاجت الى طرفين الا انهما قرآن للفعل فلم تحتج الى امر خارج
عن مفهوم الفعل كافتقار معنى الحرف اليه الا ترى ان معاني الافعال كالمقاربة والمبالغة والمجاورة واشباهها
معان اسمية مع احتياجها الى طرفين الا ان ذينك الطرفين مفهومان من اللفظ على قياس ما عرفت وكلام السعدي
بعد الزمان من اجزاء معنى الفعل مضطرب فمنهم من وافق المتأخرين ومنهم من ذهب الى بطلان دلالته عليه بطريق الالتزام
والهم استدلوا على ان جزئيته ما ذكرنا في كتابنا الموسوم بمفتاح اللبيب ونذكر هنا بعضها اولها ان الزمان ظرف لمعنى الفعل
بالفاعل ومعلوم ان الظرف لا يكون جزءا من المظروف ثانيها انهم متفقون على ان اقتران مثل اسم الفاعل والمفعول
بالزمان كاقتران الفعل بغير ان زمان الفعل معين ويقولون الزمان ليس جزءا لمعنى اسم الفاعل فكذلك في
الفعل ثالثها انه لو كان الزمان جزءا للفعل لم يمكن تجريد الفعل عنه وقد صح في جميع الانشاءات رابعها لو كان
الزمان الماضي جزءا للماضي وكذا في المستقبل لما امكن انسلاخه بعارض وقد يختلف كما في قولك ان قمت قمت
ولم يضرب فلا يكون جزءا لان ما بالذات لا يختلف بالعارض ونحن حيث اخترنا مذهب المتأخرين لابد لنا من
الجواب عن هذه الدلائل فالجواب عن الاول انه مغالطة من باب اشتباه الفعل اللغوي بالفعل الاصطلاحي فان
الزمان ظرف لمعنى الفعل اللغوي اعني الحدث بالفاعل وهو ليس بجزء له بل يلزم المحذور لو كان جزء الفعل الاصطلاحي
وعن الثاني بالفرق بين الاقترانين فان اقتران الفعل به باعتبار انه جزء معناه واقتران اسم الفاعل به
باعتبار تحققه لان كل فعل من ضرب وغيره لابد له من زمان ولم يلزم لفظ ضارب الا ذات متصفة بالضرب من غير
اعتبار زمان معين او مقيد ولذا في اسم الفاعل انه اشتق من فعل كقائم بمعنى الحدوث من غير زيادة زمان
مطلق وعن الثالث بعد تسليم عدم دلالة الانشاء على زمان ان التجريد لا يخرجه عن جزئيته فيصير بمنزلة الجزء الآخر

كما جردوا

كما جردوا الوضع عن المعنى وعن الرابع ان الزمان الماضي مثلا جزء للفعل الماضي صورة ومعنى وقعت في [illegible]
ان كان ماضيا صورة الا انه مستقبل حقيقة كان الشرط وعليه فقس على مضارع وخذ هذه التحقيقات وان
كان المحل اللائق بها بحث الفعل الا انا ذكرناها هنا لخوف فوت مصاحب الزمان قوله وليس المراد بالحد النوعي
من هذا الكلام دفع اعتراض الامام الرازي حيث قال ان مثل هذه التعريفات لا تكون حدودا لان
الحد هو المركب من جنس وفصل وجوديين وفصل الحرف المخرج لاخير عدمي وكذا فصل الاسم الذي به يمتاز
عن الفعل وحاصل الجواب ان ما ذكرت من الشرط اعتبره اهل صناعة الميزان واما اهل الادب فليس المراد
بالحد عندهم الا المعرف الجامع المانع واذا كان فصله عدميا فهو حد عندهم رسم عند اهل الميزان
ولله در المصنف الدر في اللغة ما يدر في الضرع كاللبن وخير كثير عند العرب ويراد بالخير مجازا فيقال در دره
اي كثر خيره وتستعمل في مقام المدح والتعجب كما هنا فان ما الكريم الدر كناية عن فعل الممدوح الصادر منه
ونسب الى الله تعالى مع انه فعل الواهب وهو توهم [illegible] فكان هذا الفعل لله تعالى واما الذي يكمل الدر
باقيا على حقيقته والمراد به لبن ام التي غذته منه حتى صار نحريرا كاملا والمعنى ان ذلك اللبن كانه لم
يصدر من ام بل كان الساقي له هو الله تعالى قوله الكلام في اللغة اي الالف واللام في الكلام للمثل في الكلم
قال بعض المحققين ومن المعاني اللغوية للكلام ما يكون مكتفيا به في اداء المرام فعلى هذا انه موضع لكنه
اشد مناسبة للمصطلح عليه فالاولى ان يحمل النقل عنه الراهن وهو كلام عجيب [illegible] السيد الشريف
في شرح اللب قوله اي لفظ فسر العام بالخاص باللفظ لان الكلام المعنوي عند [illegible] اللفظ وقيل التخرج عن [illegible] زيد
قائم اذا ضم مع لفظ مهمل لانه متضمن كلمتين بالاسناد لكنه ليس بلفظ لان المركب من اللفظ وغيره ليس بلفظ
قال الشريف في حاشية المطالع الامور المعلومة بالفهم للاشياء المعدودة للتعبير او واحد [illegible]
ماهية وحدانية هي جزء صوري للمركب فعلى هذا لا يبعد الكلام من جزء صوري والهيئة [illegible] بلفظ

فالمجموع ليس لفظا لما عرفت فتعقيد الشارح بحكم جميع افراد الكلام الا انه تسمية لفظا باعتبار اغلب اجزائه وفي
فيجري فيما قيل قوله حقيقة او حكما اما قيد للمنضم والمنضم اليه كما ما كان جزآه حقيقيين كضرب زيد والمنضم
الحكمي ما كان احد كلمتيه او كلتيهما حكميا كالضمائر واما للتركيب حقيقة بمعنى حقيقته وحكما بمعنى حكميه فما تركب
من كلمتين حكميتين مثل في ذلك غلام زيد ابوه قائم فان كل واحد من الجزئين وان كان مركبا الا انه في حكم
كلمة واحدة اعني هذا وذاك هذا هو الظاهر لتحقيقه الآتي بعيد هذا قوله فالمضمن اسم فاعل الجواب اعتراض
يرد على المص واول من تصدى له فاضل الهندي وتقريره انه يلزم اتحاد المضمن والمضمن لان الكلمتين اسم
كلام وحاصل الجواب ان المضمن هو المجموع دون كل واحدة الذي هو المضمن فلا اتحاد ح قال بعض
الافاضل لو جعل الباء في قوله بالاسناد للاستعانة لم يحتج الى هذا الجواب بل المضمن بالكسر مجموع الكلمتين والاسناد
ولو جعلت بمعنى مع احتيج اليه وظني انه لو عكس لكان انسب مع ما تقرر ان الاسناد ليس لفظا والشيء قد اخذ
اللفظ في التعريف والمراد من تضمن الكلمتين فهمهما منه او شموله لهما شمول الكل الافراد قوله اي تضمنا حاصلا ب
اسناد جوز الشارح الهندي مع هذا ان يكون اما للاستعانة او للالصاق او للمصاحبة وقوله اي تضمنا
بيان لكون الظرف صفة مصدر محذوف وجوز الفاضل الهندي تعلقه بتضمن وكونه صفة كلمتين اي كلمتين
متلبستين بالاسناد قوله حقيقة او حكما اي سواء كان احد الكلمتين حقيقة او حكما والكلم الحكمية
ما عرفت ما مع وقوع المفرد موقعهما قوله وحيث كانت الكلمتان اه الغرض من هذا دفع اعتراض نجم
الائمة الاسترابادي على المص حيث قال كان على المص ان يقول كلمتين او ما جرى مجراهما ليعم زيد ابوه قائم وزيد
قام ابوه قوله بحيث يفيد المخاطب المراد من ذلك افادة المعنى طلب لصدق الاسناد على الاسناد
الواقع في الجمل الخبرية والوصفية لعلم المعنى طلب بمضمونها او كتمل الافادة على التفات الذهن كما سبق
تحقيقه قوله او قام ابوه اي زيد قام ابوه قال الفاضل المحشي في كون الخبر في زيد قائم ابوه مركبا

نظر

نظر لان الخبر عندهم قائم وفاعله خارج عن الخبر وان ما ذكره تمشى على مذهب صاحب الكشاف من ان الخبر ما تم به
الفائدة مع متعلقه واما على ما هو المشهور من ان الخبر هو الجزء المتم الفائدة فكلام الشارح موجه قوله اعني قائم
الاب ليس المراد ان الخبر هو المجموع للزوم المحذور بل المضاف والمضاف اليه خارج عنه قوله في حكم هذا
اللفظ فيكون هذا قائم مقام لفظ حتى قوله اعلم ان كلام المص ظاهر لانه قال ما تضمن كلمتين ان يكون
الكلمتين في ضمنه فهو اذن اكثر منهما واكثر ذهب اليه صاحب المفصل لوجهين احدهما ان توقف المسند
على المسند اليه توقف ذاتي وعلى غيره توقف عارض وثانيهما ان الاسناد نسبة لا تقوم الا بشيئين
مسند ومسند اليه لا باكثر وهما كلمتان او ما في حكمهما في قبول الاسناد به او اليه وانما قال ظاهر لانه
يحتمل ان يكون اراد تضمن كلمتين فقط واراد بالتضمن التركب قوله ثم ان صاحب المفصل اه اعلم ان صاحب
المفصل واللباب بعد ان عرفا الكلام ومثلا بضرب زيد وانطلق بكر وقالا كما قال صاحب المفصل وتسمى
الجملة وقال صاحب اللباب ويسمى كلاما وجملة وظاهرا كما قال الشارح لكن قال والمحقق الشريف واعلم انه
قد وقع في عبارات المتقدمين ان الكلام يسمى الجملة فتوهم بعضهم انهما مترادفان والحق ان الجملة اعم وهذه العبارة
نظير ان يقال يسمى زيد انسانا انتهى وكان اراد تطبيق كلاميهما على مذهب الجمهور ولذا كان محوجا الى التاويل و
كلام الشارح كما ذكرنا ناظر الى ظاهر عبارتيهما فلكل وجه قوله في تصدق الجملة على الجمل الجزئية اه انما قال بالجزئية
لان الجمل الانشائية عنده لا تقع اخبارا ولا اوصافا الا بتاويل اي الجواز والوقوع وقد سبق تحقيقه
وسياتي ان شاء الله تعالى مفصلا فالجملة الخبرية مثل يضرب في قولك زيد يضرب والوصفية مثل يضرب ابوه
في قولك جاءني رجل يضرب ابوه فان اسناد يضرب ليس الى المبتدأ اذ ليس مقصودا بالذات وصار الحاصل منه
اسناده الى المبتدأ ولما كان الخبر حاصلا للربط بين الفصل ومبتدأ اسند اليه وكذا في الثاني قوله
وفي بعض الحواشي اي الحواشي المنسوبة الى المص فان له حواشي على هامش الكتاب

حال المذاكرة او الحواشي التي كتبها التلامذة باملائه وهي المسماة بالملل غير الايضاح في شرح الكتاب لكن قال في
بحث حروف الاستفهام ان لها صدر الكلام وهو دليل على كون قام ابوه في قولنا زيد اقام ابوه كلاما عنده
واللام بمعنى حرف الاستفهام في صدر الكلام مع ان الكلام فيه ليس مقصودا لذاته قوله الا في ضمن اسمين انما
احتيج الى تقدير هذا اللفظ لدفع الاعتراض الذي اورده الفاضل الهندي واجاب عنه حيث قال ولا
يحصل اي الكلام او ما تضمن كلمتين او التضمن المذكور او الاسناد الاصلي المقصود لذاته وعلى
الاولين تشكل الظرفية فاجاب بان الكلام كلي بمعنى مطرد فالنحو اشهر وحاصل الاعتراض ان كون
كون الكلمتين ظرفا للكلام يستلزم كون الشيء ظرفا لنفسه لان الكلمتين هما الكلام وحاصل الجواب ليس
الكلام العام لا يحصل الا في ضمن الكلام الخاص ثم اجاب عنه الفاضل جوابا اخر وهو يجعل في بمعنى من
قوله فان التركيب الثنائي اه هذا انما يفيد انحصار الكلام الثنائي والمدعى اعم من ذلك فانه على مذهب
المصنف يكون ثنائيا وفوق الثنائي قوله وفي بعض النسخ او في فعل واسم ووجه لم المركب من فعل
اسم لم فيه تقديم الفعل فقدم في الذكر قوله ونحو يا زيد جواب عما يقال ان يا زيد مركب من حرف واسم
وهو كلام عندهم فاجاب بان طرفي الكلام مقدران والمبرد نبه ليس احد حروف الكلام مذكور
هو حرف النداء القائم مقام الفعل والجزء الاخر مقدر وهو الفاعل فيكون على مذهبهم من تركيب الاسم
والحرف الذي حرف الفعل اعم من الفعل الحقيقي وما يقوم مقامه فيؤول الى ما ذكره الشيخ قوله الاسم ما دل



اي كلمة دلت اللام للعهد الخارجي والمراد الاسم الذي سبق ذكره صريحا في قوله وانما جعل ما موصوفة بمعنى
الكلمة لئلا يرد عليه الدوال الاربع ونعيل الكتابة قوله على معنى كائن في نفسه جعل الظرف مستقرا صفة
لمعنى ثم هو مبني على ان كلمة في بمعنى الباء اي ما دل بنفسه على معنى وجعلها بمعنى الباء لكل لنظر اذ حروف الجر
انما قام بعضها مقام بعض عند بعض الكوفيين والبصريون لا يجوزونه على الاطلاق قوله ضد ذكر الضمير

او اي على الضمير فيحتمل ضمير نفسه دال وهما باعتبار اللفظ مفرد مذكر وباعتبار المعنى مفرد مؤنث ولهذا اجري الضمير
الراجع اليها اعتبار اللفظ واعتبار المعنى قوله قال المصنف اه اي في شرح عبارة المفصل وحاصله جواز
كون الضمير المجرور في نفسه راجعا الى المعنى والمعنى ان ذلك المعنى معتبر في حد ذاته اي لا كما في قولهم اللفظ لا ضميمة
كما يقول الدار في نفسها حكمها كذا اي حكمها بالذات قيمتها الف مع قطع النظر عن كونها قريبة المسجد او الحمام
او كونها مما يزيد في قيمتها والظاهر على هذا مجازية قوله اي باعتبار نفسه علم قد استعمل الحرف انا وجب
ليتحصل به معناه في الذهن اذ لا يمكن ادراكه الا بادراك متعلقه اذ هو الة لملاحظته وعدم استقلال الحرف
بالمفهومية انما هو لقصور ونقصان في معناه قوله وتحصله اي تحصله لما ذكره المصنف ذكر الشارح و
المحصول بمعنى المضمون قوله لبعض المحصلين وهو المحقق الشريف في تعليقاته على كتب الرضي وجرى الشارح تارة
بالمحصول واخرى بالحاصل تبعا للمحصل البعض قوله كالاين قائما بذاته كالجسم قوله قائما بغيره كالبياض
او السواد القائمين بالجسم لو قال كالبياض في الخارج اي موجودا قائما بذاته اي موجودا في ذاته وموجودا
قائما بغيره وهو موجود في غيره لكان غاية في الضبط مع الحذف ما يقابله قوله كذلك في الذهن اي الاتم
ما في الخارج القائم بذاته لا يصير قائما بغيره وكذا العكس بخلاف المعقول الذهني فانه ربما يقصد
المدرك تبعا فيصير مدركا تبعا قصدا وبالعكس كما يستطلع عليك قوله معقول اراد بالمعقول هنا
المعلوم قوله هو مدرك قصدا اي يتوجه المدرك لدى ادراكه قصدا وفي ملحوظا في حد ذاته بيان لقوله
قصدا وهي كالابتداء الملحوظ اولا وبالذات قوله تبعا والة اه الة بيان لقوله تبعا فان الالة
كالقلم ليست مقصودة الا بتبعية الكتابة المقصودة بالذات وهذا كالابتداء الذي هو الواقع بين البصرة
والبصرة فانه الة لتعرف احوالهما وهذا الكلام يحتاج الى توضيح قوله فالابتداء اه قوله فالابتداء مثلا
وانما قال مثلا اشعارا بان ما ذكر في الانتهاء والظرفية ونحوهما والمراد بالابتداء هنا معناه لا لفظه

وقوله قصدا منصوب على المصدر اى ملاحظة قصدية او على الحال اى حال كونه مقصودا قوله ملحوظا في
ذاته تفسير لقوله مستقلا بالمفهومية قوله وان اى ان مفهوم الابتداء المطلق تعقل متعلقه بعالم لانه
يتوقف فهم هذا المعنى من اللفظ عليه وهذا اذا ذكر متعلقه كقولك ابتداء السير خير من انتهائه والا فهو
قد يذكر بلا متعلق كقولك الابتداء حسن او يراد بالمتعلق المتعلق الاجمالي الذي لا يتصور الابتداء بدونه
وهو شيء ما مفهوم لفظ الابتداء ولما كان غير متعلق بالذات كفت فيه هذه الدلالة وقوله وتبعا
تفسير لقوله اجمالا قوله من غير حاجة الى ذكره اى لا يحتاج الى ذكره في فهم ذلك المعنى من اللفظ وان كان يحتاج
اليه للايضاح والبيان او لا يحتاج الى ذكره مطلقا قوله وهو بهذا الاعتبار اى مفهوم الابتداء
باعتبار كونه ملحوظا قصدا وبالذات ومستقلا في المفهومية قوله فقط اى لا يكون مفهوما من لفظ
فالحصر اضافي او المراد انه لا يحتاج الى امر آخر في ... الاعلام ... في الدلالة اى بيان له قوله
ليدل على متعلقه اى ليدل ذلك اللفظ المضموم الى لفظ الابتداء على متعلق معنى الابتداء لان ذلك
المتعلق اذا لم يكن مذكورا ... قوله وهذا اى ما ذكره بعض المحققين ... انه اذا لوحظ
قصدا يكون معنى مستقلا بالمفهومية هو مراد النحاة بقولهم الاسم ما دل على معنى في نفسه كأنهم ... الكلمة
الدالة على ... ان الكلمة بنفسها دالة على ذلك المعنى من غير احتياج في الدلالة عليه الى ضم لفظ آخر كدلالة لفظ
الابتداء على مفهومه وليس مرادهم ان المعنى في نفس الكلمة ... حتى يلزم الكلام على ... وغيره
في الحرف قوله واذا لاحظ العقل اى اذا لاحظ العقل مفهوم الابتداء من حيث هو حالة بين
بين السير والبصرة ترتبط احدهما بالآخر كالنسبة القيام في زيد قائم انما احتيج اليها لربط الخبر بالمبتدأ
فهو نعتها لا يكون مقصودة كان معنى غير مستقل بالمفهومية لانه موقوف على تصور طرفيه ولا تظنن ان
مفهوم الابتداء بهذا الاعتبار مدلول لفظ من حتى يكون معنى لفظ الابتداء ومن متحدين ... كما

سياتي

سياتي ان لفظ من موضوع لكل واحد من جزئيات المحصور بل المعنى ... هذا المفهوم تجري فيه اعتباران وان
اردت ان تعرف كيف يتصور اعتباران في معقول واحد تارة يكون مقصودا بالذات واخرى
بالوضع فلنوضح لك بمثال المحسوسات فنقول انك اذا نظرت في المرآة وشاهدت صورة فيها فلك هناك
حالتان احدهما ان تكون متوجها الى تلك الصورة مشاهدا اياها قصدا جاعلا المرآة آلة في مشاهدتها
ولا شك ان المرآة مبصرة في هذه الحالة لكنها ليست بحيث تقدر بابصارك على هذا الوجه ان تحكم عليها وتلتفت
اليها واما الثانية فهي ان تتوجه الى المرآة نفسها وتلاحظها قصدا فتكون صالحا لان تحكم عليها بكونها
المرآة صقيلة وتكون الصورة في مشاهدة تبعا واستوضح ذلك في المعقولات ايضا بقولك قام زيد
وقولك نسبة القيام الى زيد اذ لا شك انك تدرك فيهما نسبة القيام الى زيد الا انها في الاول مدركة
من حيث انها حالة بين زيد والقيام وآلة لتعرف احوالهما فكانها مرآة تشاهدهما بها مرتبطا احدهما
بالآخر ولذلك لا يمكنك ان تحكم عليها او بها ما دامت مدركة على هذا الوجه وفي الثاني مدركة بالقصد
ملحوظة في ذاتها بحيث يمكنك ان تحكم عليها او بها فهي على الوجه الاول معنى غير مستقل بالمفهومية وعلى الثاني
معنى مستقل بها وكما يحتاج الى التعبير عن المعاني الملحوظة بالذات المستقلة بالمفهومية بألفاظ كذلك يحتاج الى
التعبير عن المعاني الملحوظة بالغير التي لا تستقل بالمفهومية قوله لتعرف احوالهما اى الموضوع حال السير و
البصرة وهو كون السير مبتدأ والبصرة مبتدأ منه قوله ولا يمكن ان تستقل اى لا يمكن مفهوم ذلك
الابتداء المأخوذ على وجه الآلية الابتداء متعلقة المخصوص كقولك ابتداء السير من البصرة حسن قوله ولان
يدل عليه اى لا يمكن ان يدل لفظ الابتداء على معناه الا بضم لفظ دال على متعلقه كلفظ السير والبصرة
الدالين على معنييهما الذي هو المتعلق قوله وان يجعل اى الذي حصل من تلك المحصور هو النوع من
مدلول الاسم الحرف قوله لكل واحد من جزئياته اى لفظ من موضوع لجزئيات ذلك الابتداء العام كالابتداء

من البصرة ومن البغداد ومن الكوفة ونحوها وهذا معنى ما قيل ان الحرف وضع باعتبار معنى عام وهو نوع من النسبة كالابتداء مثلا لكل ابتداء معين بخصوصه والنسبة لا تتعين الا بالمنسوب اليه فما لم يذكر متعلق الحرف لا يحصل فرد من ذلك النوع الذي هو مدلول الحرف لا في العقل ولا في الخارج وانما يحصل بمتعلقه فيتعقل بتعقله قوله من حيث انها اي من حيث انها تلك الجزئيات حالات ونسب لمتعلقاتها كما عرفت قوله ولا يصلح للحكم عليه وبه اي ذلك المفهوم الكلي الذي لوحظ قصدا وبالذات وصار مستقلا بالمفهومية يصلح لان يكون محكوما عليه كما يقال الابتداء خير من الانتهاء او محكوما به كما يقال الذي انا مشتغل به الابتداء قوله وكل منهما اي لا بد في كل المحكوم عليه والمحكوم به ان يكون ملاحظا بالذات ومستقلا بالمفهومية ليمكن ان يعتبر النسبة الحكمية بينه وبين غيره اي بين المحكوم عليه وبين غيره كالمحكوم به او بين المحكوم به وبين غيره كالمحكوم عليه وتلك الجزئيات التي هي نسب بين المحكوم عليه وبه والنسبة لا تكون مستقلة فلا يصلح لان يقع محكوما عليها او بها قوله ملاحظة آلة لملاحظة اي الة لملاحظة احوال تلك المتعلقات كما سبق قوله وهذا هو المراد بقولهم يعني كون تلك الجزئيات التي هي معاني الحرف بحيث لا تتعقل الا بذكر متعلقاتها هو المراد بقولهم ان الحرف يدل على معنى في غيره فالمراد بغيره متعلقاتها ويكون معنى الحرف فيها انه لم يكن مستقلا باعتبار او بملاحظتها وانما اطنبنا الكلام في هذا المقام لانه من مشكلات هذا الكتاب قوله واذا عرفت هذا اي ان بعض المفهومات يكون ملحوظا في ذاته ويكون ملحوظا بغيره قوله بكينونة المعنى في نفسه اي على تقدير ان يكون مرجع الضمير هو المعنى قوله استقلاله بالمفهومية اي كون المعنى مستقلا في مفهوميته من اللفظ قوله فرجع كينونة المعنى اي حاصلهما الى ارجاع الضمير الى المعنى والى اللفظ متحد المآل الا ان المستقل بالمفهومية هو المعنى على تقدير واللفظ على آخر قوله من كينونة المعنى في نفس الكلمة في قوله في وجه الحصر لانها اما ان تدل على معنى في نفسها او لا قوله والمعنى الاخير هو ارجاع الضمير الى المعنى قوله وارجاع الضمير اي لم يقع التنازع الا بارجاع الضمير الى ما كما في هذا الكتاب وحاصل الجواب ان

عبارة المصنف في هذا المقام لم تكن مسوقة لتوجيه مرجع الضمير فان الكلام حتى يرجح هنا اليها لتوافق المقامان وارجاع الضمير في عبارته الى المعنى اقرب قوله وبما بين التحقيق هو ان معاني الاسماء واكثرها كلية انها تتعلق متعلقاتها الفهم خصوصياتها التي جرت العادة باستعمالها في المفهومات منضمة الى تلك الخصوصيات كلفظ الحرف فانها موضوعة لتلك الخصوصيات الغير المستقلة قوله لان معانيها مفهومات كلية جاء من ذوالحال مطلقا غير مأخوذ مع خصوصية من الخصوصيات وكذا الظاهرة قوله لكن لما جرت العادة بيان ان العادة جرت باستعمال تلك الاسماء في مفهوماتها الكلية باستفادة الخصوصية من الاضافة بخلاف الحروف فان معانيها لا تعقل الا بمتعلقاتها والخصوصيات ولا يصلح استعمالها في المعنى المطلق قوله ولما كان الفعل الا على معنى في نفسه ان توضيح هذا المقام ان الافعال التامة كضرب مثلا يدل على معنى مستقل بالمفهومية هو الحدث وعلى معنى غير مستقل هو النسبة الى الفاعل الملحوظ من حيث انها حالة بين طرفيها اعني الحدث والفاعل المعين ولما كانت هذه النسبة التي هي جزء من مدلول الفعل لا تتحصل الا بالفاعل وجب ذكره كما وجب ذكر متعلق الحرف وكما ان لفظ من موضوع وضعا عاما لكل ابتداء معين بخصوصه كذلك لفظ ضرب موضوع وضعا عاما لكل نسبة الحدث الذي دلت عليه الى فاعلها بخصوصها كما عرفت فيهما الا ان الحرف لا يدل الا على معنى غير مستقل بالمفهومية فلذا لم يقع محكوما عليه ولا به اذ لا بد في كل واحد منهما ان يكون ملحوظا بالذات ليتمكن من اعتبار النسبة بينه وبين غيره والفعل لما اعتبر فيه الحدث وضم اليه النسبة الى الفاعل وجب ذكر الفاعل ووجب ان يكون مسندا باعتبار الحدث ولا يمكن جعل ذلك الحدث مسندا اليه لانه على خلاف وضعه واما مجموعه بمعناه المركب من الحدث والنسبة المخصوصة فهو غير مستقل بالمفهومية فلا يصلح لان يكون محكوما عليه ولا محكوما به ولما كان المعنى الماخوذ في هذا الحدث مثلا لم يكن مطابقا والنسبة لم يخرج به الفعل فانه خرج بقوله غير مقترن اي هذا التطبيق الكلام عام وهو ان اسم الفعل موضوع للنسبة الفاعلية على معين واما علما ما اعترناه وهو مذهب بعض المحققين من انه موضوع للنسبة الفاعلية على انها معناه مطابق والتضمن مستقل

بحث اسم الفعل

حيث لم يتنزل الفاعل مفهوم الفعل لكن نسبه موقوف على جزء الفعل فالمراد بالمعنى المأخوذ في التعريف هو المطابقي لانه
المتبادر والالفاظ المذكورة في الحدود انما تحمل على ما يتبادر منها كيف لا وانهم ما ذكروا اللازم عليهم خلاف ما
اجمعوا عليه من عدم وجود دلالة التضمن في المطابقية لانها تابع لها وبيان لزوم ما ذكرنا ان من سمع لفظ
ضرب فهم الحدث والزمان مع انه لم يفهم المعنى المطابقي للاحتمال لكن على معنى واما توجيه الفاضل المحشي بان العالم
بوضع ضرب على الوجه العام اذا سمع هذا اللفظ تذكر وضعه بهذا الوجه وحضر عنده مفهوم الحدث والزمان
في ضمن تذكر الوضع وليس هذا من دلالة اللفظ ولا يتوجه ان لفظ ضرب على معنى من حيث هو مراد ما لم يعلم خصوص المعنى
الموضوع له بالضميمة اذا حضر عنده بالضميمة التفت اليه من اللفظ حيث انه مراد فشاهده الحدث والزمان
في ضمن هذا الالتفات هو الدلالة التضمنية ولا شك انه يحصل بسماع ضرب بدون فهم معناه المطابقي وافتح به
وعدم الالهام والنظائر الاوهام فان السامع للفظ ضرب انما يفهم الحدث والزمان من تذكر الوضع بواسطة
ان هذا المعنى جزء مدلول اللفظ مع علمه بتوسط الوضع وليت شعري ما الذي حداهم على ان يفرقوا بين
ذو وفوق وتحت وما شابهها وبين مدلول الفعل فانهم قالوا انها موضوعة لمفهومات كلية لكن لوضعها خصوصيات
وزيادة الفائدة ذكرت معها فكذا نقول في الفعل انه موضوع للحدث والنسبة الى فاعل ما الا انها استعملت
مع الفواعل المعينة لفهم تلك الخصوصيات سلمنا انه موضوع للنسبة الى فاعل معين لكن تعيينه عند المتكلم كاف فذكر
الفاعل للتعيين عند المخاطب والسامع هذا وقد اعترضوا بان صيغة المتكلم والمخاطب موضوعة للحدث والنسبة
الى فاعل معين يدل عليه اللفظ وليس الفرق الا بالتعيين عند السامع وعدمه وبطلوا بعدم وقوعه محكوما عليه فلان
المحكوم عليه لا يكون الا ذاتا متقررة يحكم عليها بالاحكام المختلفة مع بقائها بحالها والنسبة ليس كذلك لكون احد اجزاء الفعل
الزمان وهو متجدد غير مستقر بحالة منه والتركيب محكوما عليه [illegible] في هذا المقام فانه من مزال الاقدام وما حققنا
لك ليس بقادح على هذا التحقيق قوله اعني الحدث انما قيد المعنى المتضمن بالحدث لان لا يتوهم تضمنها الذات والموازين

ولكنه غير مقترن باحد الازمنة لانه نفس الزمان ولفظه لا يقتضي انه قوله مع احد الازمنة اشارة الى ان الباء
اذا وقعت صلة للاقتران تكون بمعنى مع ولان الاقتران المنفي في حد الاسم والمثبت في حد الفعل هو
الاقتران عند فهم ذلك المعنى من لفظه فخرج بهذا القيد عن حد الاسم مثل الضارب في قولك زيد ضارب
امس قوله فهو صفة بمعنى الثلاثة بالواو والفاء وعلى تقدير الفاء فهي جواب شرط محذوف اي
اذا عرفت ما تلوناه عليك فهو اعم من صفة المعنى وعلى تقدير الواو نصبه على انه حال عن المعنى ورفعه
بان يكون خبر مبتدا محذوف وانما اختار الشارح الوصفية لان النصب يحوج الى جعله قيدا للعامل والمعنى على
غير مناسب والرفع يحوج الى التقدير وهو خلاف الاصل قوله سواء كان النقل فيها صريحا نحو رويد فرويد
في الاصل مصدر مصغر ارواد مصدر ارود اي رفق بعد تخفيفه بحذف الهمزة والالف فيكون
يكون تصغير ترخيم وجعل الرفق وشيئا كون النقل فيه صريحا ان مصدريته في الاصل محققة ثم نقل منها وجعل
اسما للفعل الذي هو امهل فاستعمل مصدرا ايضا اي كما استعمل اسما للفعل كقولهم امهلهم
رويدا اي امهالا وهذا يدل على انه في الاصل مصدر فنقل الى غيره لكنه لم يخرج ذلك المعنى المنقول عنه
قوله او غير صريح نحو هيهات اي معنى كونه غير صريح انه لم يثبت استعماله مصدرا الا انه يشبه المصدر بان
يكون على وزنه نحو هيهات فانه وان لم يستعمل في الاصل مصدرا حتى يكون منقولا عنه الا انه على
وزن قوقاة فكانه كان في الاصل مصدرا ثم نقل وجعل اسما للفعل الذي هو بعد قوله مصدر
قوقاة كتب على الحاشية الدجاجة تقوقي اي تصيح قوقاة وقيقاة على وزن فعللة وفعلالا قوله
نحو صه ومه فانهما في الاصل اسما صوت نقلا منه وجعلا مصدرين بمعنى السكوت والكف ثم نقلا
من هذا المعنى المصدري الى معنى الفعل الذي هو اسكت واكفف قوله او عن المصادر اي عن معاني
المصادر التي كانت اي تلك المصادر اصواتا في الاصل والمصادر المزيدة الاسماء نقولا عن

معانيها من نفس هذه الاسماء لان اللفظ انما ينقل عن بعض معانيه الى معنى اخر وكذا قوله او عن الظروف اى نقول
عن معنى الظرف نحو امام فانه في الاصل ظرف بمعنى قدام نقل من ذلك المعنى وجعل اسما للفعل الذى هو تقدم فاذا
قيل امامك زيدا فمعناه تقدم زيدا او اسبقه وكذا الجار والمجرور مثل عليك فانه في الاصل جار ومجرور ثم
نقل الى معنى الفعل الذى هو الزم فاذا قيل عليك زيدا فمعناه الزم زيدا فليس شئ من هذه الاسماء مقترنا
باحد الازمنة بحسب الوضع المصدرى واما بحسب الوضع الصورى فليست اسماء فضلا عن كونها مقترنة بزمان
او غير مقترنة وهذا الاقتران انما عرض لها بحسب الوضع الثانى وهذا شرح المقام موافقا لكلام النحاة وظنى
انه خلاف التحقيق كيف لا ولو كان كذلك للزم ان تكون تسمية هذه الاسماء معتبرة في حال معانى الافعال وعدم
اقترانه باحد الازمنة الذى هو ثبت للاسمية بحسب الوضع الاسما وهذا بعيد في النظر اذ اللائق ان يكون
مدار الاسمية على وضع واحد ولا يكون وضعا لغوا ومعتبر الاعتبار وضع اخر فالاولى ان يقال انها اسماء
بالنظر الى الوضع الاول وافعال الاجامدة بالنظر الى الوضع الثانى ولهذا قال بعضهم الكامل انها على كونها اسماء
قبولها لما لا يقبله الافعال كالتنوين ولام التعريف ونحوهما وان اردت التحقيق فاستمع لما يتلى عليك
فنقول ان المقصود هو ان تكون هذه التكلفات اخراج هذه الاسماء عن حد الفعل وادخالها في تعريف
الاسم ونحن نوضحه من غير احتياج اليها ونقول معنى قولهم الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة
على ما ذكروا انه دال على حدث وذلك الحدث مقترن مع احد الازمنة اى ذلك الحدث مع ذلك الزمان
مدلول الفعل واذا قيل صه مثلا فمعناه الفعل اى لفظ الفعل الذى هو اسكت ولا ريب ان هذا اللفظ
غير مقارن لاحد الازمنة بل معنى هذا اللفظ المصدرى اى السكوت مقارن لاحد الازمنة وهذا اللفظ
بالنسبة اليه فتسميتها باسماء الافعال باعتبار انها موضوعة لالفاظ الافعال لا لمعانيها فقول نجم
الائمة الرضى وليس ما قال البعض بشئ لان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذى هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ

بحث مع الشارح

بحث مع مولانا نجم الائمة

الفعل لا لمعناه بشئ اذ الوضع الثانى ربما يقول صحيح انه لم يخطر ببال اللفظ اسكت وربما لم يجوّز اشتراط غير موافق
للتحقيق حال الكلام في الاسماء والافعال الاصطلاحية اللغوية والافعل مثلا في اللغة اسم للازم علامة
على مسماه وكذا الحرف قوله نحو عسى كاد فان معنى عسى الترجى فاذا قلت عسى زيد ان يقوم فمعناه ان
ترجى قيام زيد غير مقيد بزمان من الازمنة ومعنى كاد المقاربة فاذا قيل كاد زيد يقوم فمعناه ان قرب
قيام زيد غير مقيد انه بزمان لكنها في الاصل مقترنة فكان مثلا كان معناه القرب الواقع في الزمان الماضى
وعسى الترجى الواقع فيه فاذا قلت عسى فمعناه ترجيت في ذلك الزمان قوله وخروج عن المضارع حيث
النحاة في مدلول المضارع من الزمان فقيل هو الحال واستعماله في الاستقبال مجاز وقيل العكس وهو الاصوب
وقيل بالاشتراك فيه المعنيين الاولين ودلالته على احد الازمنة ظاهرة وعلى الثالث لكن انه لا انه
اذا دل على اثنين دال على واحد في ضمنهما قوله اذ لا يقدح في الدلالة اى لا يمنع دلالته على الزمانين المعنيين
دلالته على احدهما اى الحال والاستقبال نعم يمنع ارادة المعين كالزمانين اذا اريد من لفظ المضارع على
تقدير الاشتراك ارادة ما سواه وهو احدهما فان ارادة الاثنين معا تنافى ارادة الواحد وحده
فلاحظ وهذا مواد للمشهور من ان اللفظ المشترك يحمل على جميع معانيه عند التجرد عن القرينة لكن لا يراد شئ منها الا
معها واما على ما ذهب اليه ابن سينا من ان الارادة شرط الدلالة فالامر واضح حيث انه لا يدل الا مع الوضع
ومعها لا يدل الا على زمان واحد قوله ليفيد زيادة موضحة اى ليفيد ذكر بعض الخواص او المقصود بسبب
ذكره لها زيادة موضحة فان اصل الموضح حصل بالتعريف لكن لما كان في المعرف دقة وخفاء بما عرفت
ادى ذلك زيادة الايضاح بذكر بعض خواصه قوله منها اى من اول الامر ولذا قدم الجر والاسناد لم يكن الجمهور
مع الكثرة وهو من قواعد التى جمع فيما اذا بلغ العشرة اذ نقل عن صاحب اللباب قريبا من ثلثين
خاصة قوله ومن التبعيضية الدال على كونها تبعيضية دخولها على الجمع فلو دخلت على المفرد لكانت ابتدائية

يوضع فوقك هذا من الناس او من الانسان قوله ولا توجد في غيره الظانه بيان وايضاح لسابقه والمراد
بالخاص عند ارباب العربية ما ذكره الشارح مجهولا كان ام لا واما عند اهل الميزان فالخاص هو الكلي المحمول
على ما الذي هو كضاحك زيد ضاحك قوله وهي اما شيء مما او اني مما ليس فيه المقام اي الاسناد الى الكلام
غيرها كاللام مثلا فانها لا تدخل الاسماء المؤنثة بغير مثل الضمائر واشباهها قوله وحول اللام اي اللام باعتبار
دخولها قوله اي لام التعريف اما المذكور ثالثة لان اللام في اللام للعهد الخارجي بارادة اللام الخ
فيما بينهم وهي لام التعريف اي لان اللام عوض عن المضاف اليه لكنه لا يلائم ما بعده من الحكم السوس وغيرهما
فان اللام فيهما ليست عوضا عن المضاف اليه وعرف اقسام التعريف بتقابلها فلا نعيدها وانما
احتاج الى القيد لانها قد يكون لغير التعريف كلام اللام والابتداء والجحود والتعليل والتمليك والتخصيص
والقسم والموطئة وجواب لو ولولا ولام التعجب ولام الاستغاثة قوله امن امبر امصيام في امسفر
هذا كلام في جواب رجل من حمير انه قبيلة من طي سأل ام امبر امصيام في امسفر والمعنى انه من جملة
الاحسان وفعل الخير الصيام في السفر فاجابه عم موافقا للغته ليس من البر ولا فعل الخير الصوم في السفر و
هذا الحديث صريح في نفي ما جوزه العامة من الصوم في السفر فان الشيء يشمل فعل الواجب والمستحب واذا نفي
عنهما بقي كونه مكروها او حراما لانه لا مصور الا باخر في مسائل هذه العبادات وبعضهم دلائل اخرى من الطرفين
تحصل الحرمة صريحا قوله لعدم شهرته اي لعدم شهرة كون الميم حرف تعريف لاختصاصه ببعض اللغات و
لجواز ان يرتق ان الميم بدل من لام التعريف ولانه يفوت الاشارة الى ما عنده مأذون السوس
قوله وفي اختياره اللام اي اختيار المصنف اللام على الالف واللام او على حرف التعريف قوله هي اللام
وحدها وهي الاول ذهب اليه والدليل على ان التعريف نقيض التنكير وقد جعل علامته حرف واحد وهو
التنوين فكذا علامة نقيضه لانه قد يحمل النقيض على النقيض وبان الالف تسقط في الدرج ولو كان

احد المنع من السقوط لما جاز سقوطها اذ لم تبق الا الكثرة الاستعمال طالب التخفيف بحذف احد جزئي
لكن يجب ان لا يفوت التعريف بدخولها عند حذفها لان المركب ينتفي بانتفاء احد اجزائه ولا يبطل لمن
تعقيبها على حرف الجر لظهور على احسن فيعرف بان هذا التعليل لذلك المقدر واما ثبوتها في يا
الله وآلذين حرم ام الانثيين وامثالها فعارض يحذف فيه الكثرة مع ما لم يتوهمها في هذه المواضع
لعلة كالعلة التي اوجبت حصول زيادتها اما في يا الله فلملاحظة التفخيم واما في الآية ونحوها فلالتباس
الاستفهام بالخبر قوله لتعذر الابتداء بالساكن لان اللام زيدت ساكنة مثل النون الخفيفة ولان علامة
نقيضها اعني التنكير كذلك ولما ترك الاسم منها ولم يغير لتعذر تحريكها لانها ان حركت بالفتح التبست
باللام الجارة وان حركت بالضم حصل التثقل في الامر الكثير المحتاج الى الاستعمال واختار الهمزة
لانها التي تزاد عند الحاجة للزيادة حرف وفتحت مع ان همزة الوصل مكسورة في اكثر المواضع مثل النون في
التخفيف قوله ال كهل اي على وزن هل واحتج عليه بان حروف المعاني لم يوضع منها حرف واحد ساكن
وبان الهمزة مفتوحة وقد اعترض بالجواب قوله والمبرد لا انما الهمزة اذ هو ضعيف لحذف
الهمزة مع بقاء التعريف كالاول واضعف منه قول الفاضل المحقق جار حذفها مع كونها علامة للام اللام
اللازم لها تذكرها قوله لانه موضوع لتعيين اي هذا العمل للفاضل الرضي نقض عليه بانه قد يكون لتعيين
النوع الضمن كاللام والحق انها للعمل الذات المعتبر مفهومها الحسن ولا الصيغة للصيغة والنسبة المعتبرتين
في مفهوم اللام من التعريف اللام والجواب انها في هذه الاشياء ونحوها لتعريف الذات الموصوفة
بالحسن والصفة خارج عن الموصوف قوله والفعل على علم الضمنا لان معناه المستقل هو الحدث ولا
الفعل على النص وعدم الكلام قوله فان حرف التعريف اي اللام بقرينة المقام فلا يرد ان من حرف
التعريف حرف النداء مع انه يدخل عليها او يكون مبنيا على مذهب من قال انه ليس حرف تعريف المنادى

بتوجه الخطاب اليه اذ اريد باللام المقدرة كما سياتي ان شاء الله تعالى او لم الخلاف انما هو في المنادي المنكر كيا رجل
ولعا الموقوف قبله كالضمائر وحروف النداء لا يفيد التوقف وهو المفهوم من كلام بعض المحققين **قوله**
كالموصولات وقول بعض المحققين ان الذي زيد علي ارادة التوقف بعيد **قوله** وكذلك سائر الجوامد يعني
مثل اللام في انها غير ممكن اللواتي ولذا كانت في الضمائر واسماء الاشارة ووجوب تعالي لاسناد الى مثل
لمح اراد الاسم **قوله** ودخل الجر اشار الى العطف على المضاف اليه **قوله** كما في الاضافة المعنوية
الاضافة لا غير المعمول المقيدة تعريفا او تخصيصا كغلام زيد وفي العامل في المضاف اليه في هذه الاضافة
خلاف فمنهم من قال هو الحرف المقدر واختاره الشيخ نظرا الى ان معناه في الاصل هو الموقع للاضافة في
الصحيح المضاف اليه اذ اصل غلام زيد غلام حصل لزيد فهو الاضافة قائم بالمضاف والمضاف اليه لا الحرف
ولا يمكن عمل حرف الجر مقدرا وان ضعف في غير هذا الموضع وذلك لقوة الدال عليه بالمضاف والمضاف اليه الذي هو
محض المضاف اليه ومنهم من قال العامل هو المضاف واختاره نجم الائمة الرضي قال لان حرف الجر
ترتيبه نفسه في المضاف مفيد معناه ولو كان مقدرا لكان غلام زيد نكرة كغلام لزيد فمعنى كون الاسم
مضافا الحاصل بواسطة الاول فهو كالجار نفسه ومنهم من ذهب الى ان العامل معنى الاضافة وهو الامور
اوسطها اما الاول فبعيد من حيث الحرف وان كان موقع الاضافة في الاصل الا ان الموقع لما يفعل
انما هو الاسم المضاف فكل يميل فوق قدره واما الثالث فلان صاحبه ان اراد بالاضافة كون الاسم
مضافا اليه فهذا هو المعنى المضعف والعامل بمعنى المعنى المصحح وان اراد بها نسبة الشيء بين المضاف
والمضاف اليه فبعيد ان يكون العامل في العامل والمعمول نفس النسبة المنتزعة منهما وكل الحمل كما قال خلف ان
العامل في الفاعل هو الاسناد لا الفعل وهذا القائل لم يقل به **قوله** لا لفظا يعني الفعل الذي لان
حرف الجر وضع لان يوصل معاني الافعال وتوقعها على الاسماء الا اذا كان ظاهرا فظاهر فانك اذا

اردت ان توقع مرورك على زيد لا يتهيا لك الا بعد تعديته اليه بالباء لا بلازم واما اذا كان مقدرا
كغلام زيد فمقدره لم يصل الى اصل عدا اصل غلام حصل لزيد فالذي اوقع الحصول على زيد هو الحرف المشتمل
قلنا **قوله** واما الاضافة اللفظية جواب سؤال مقدر تقريره ان ثبت ان مع عامل اثبات ان
مطلق الجر من خواص الاسم وما ذكرتم من الدليل انما يثبت حصول الجر الذي هو اثر الحرف بالاسم فيقع
المضاف اليه في الاضافة اللفظية حال العامل فيه اما المضاف او الاضافة لا حرف الجر وحاصل الجواب
ان الاضافة اللفظية فرع الاضافة المعنوية لانها يلاحظ فيها معنى حرف الجر كالاضافة المعنوية فانك
اذا قلت عمرو ضارب زيد كنت ملاحظا لمعنى الحرف وان لم تقدره وكذلك قلت عمرو ضارب
لزيد والمعنوية يلاحظ فيها اللفظ ومعناه وكانت اصلا وهي فرع لها او لانها ذات فائدتين
وهي ذات واحدة فما قلّ فائدته كان فرعا للكثيرة او لان الفائدة المعنوية اولى من الفائدة
اللفظية لان الالفاظ تابع للمعاني هذا واعلم انه هنا ناقص مما سياتي من تعريف المضاف اليه بما
نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر ثم تقسيم هذا الموضع المضاف اليه بالاضافة المعنوية واللفظية **قوله**
بان يختص اه هذا بيان لكون المثل المذكور متصورا على وجهين احدهما ان يختص بالمخالف فالمختص به
اصلها وهو الاسم وما يخالفه هو الفعل والحرف لكن فسر بالفعل لظهور ان الحرف لعدم استقلال معناه
لا يصلح لذلك وثانيهما ان يزيد على اصلها بان يشمل الاسم والفعل **قوله** الا التنوين الترنم وعرفه
بانه اللاحق للقوافي التي في اواخرها حرف الاطلاق اي الواو والالف والياء اي عوضا عن اطلاق الضمة والفتحة
والكسرة كقوله اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن واختلف في المسمى
فذهب نجم الائمة وسيبويه وجمع المحققين انه لم يوجد تركه الترنم لان الترنم هو التغني انما يحصل بالاحرف التي
تقبول لمد الصوت بها فاذا انشدوا ولم يترنموا جاؤوا بالنون في مكانها فلزم من تسمية الترنم او جميعهم

وكثر قريش واما الحجازيون فلا لانهم يدعون القوافي على حالها في الترنم والذي اعتمده واذ هب اليه الا بسبب
بان الاصل للترنم لان الترنم يحصل بالنون نفسها لانها حرف اغن والى مذهب ابن يعيش واى ابن هشام
في احد قوليه وهو مختار صاحب اللباب حيث انا سمي به لوجود الترنم وذلك لان حرف العلة مدة في الحلق فاذا ابدل
منها النون حصل الترنم لان الترنم غنة في الخيشوم وهذه الاقسام الخمسة التي ذهب اليها المشهور وقد نقل
في كتاب مفتاح اللبيب اقساما اخر منها التنوين الغالي وهو اللاحق للقوافي المقيدة اي الساكنة كقوله وقاتم
الاعماق خاوي المخترقن مشتبه الاعلام لماع الخفقن سمي به لغلوه اي تجاوزه او لانه تجاوز
الحد من غلاء المحل اي افرط وتجاوز الحد واحد مناه الحرف الكسي وقد تعداه وزاد عليه ومنها
تنوين الزيادة كقول الشاعر سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام وعده في المغني
من قبيل تنوين الضم ومنها تنوين الحكاية كتنوين زيد قائم علما زاده ابن الخباز والحق انه تنوين الصرف لانه
هو الذي كان قبل التسمية ومنها تنوين الضم كقول الشاعر ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة
قال في المغني هو تنوين التمكين لان الضم اباحت الصرف والذي في المرتجل الائمة وكثير انه تنوين الضم وهذه
الاقسام كلها مشتركة بين الثلثة الا الاربع تنوين التمكين والتنكير والعوض والمقابلة قوله عطف على
الدخول اي بالنصب عطف على المصدر اي يعطف عطف والمراد بالدخول لفظه في قوله دخول اللام قوله
ومدخول الدخول اي الذي دخل عليه لفظ الدخول وهو اللام المجرورة بالاضافة ولو كان معطوفا على اللام
لكان المعنى ومنها دخول الاسناد اليه لان عامل المعطوف عليه بتقدير في المعطوف وهو فاسد لان المتبادر
من قولهم دخلت هذه الخاصية الاسم اما دخولها وذكرها واذكالالف واللام او لحوقها في اخره كالتنوين
والاسناد لا يتصف بشيء منها لان النسبة بين المسند اليه في صحة الكلام هو نفس الاسناد اليه لا دخوله
وكذا في الاضافة اي في حق اشتقاقها كليهما في الاسناد اليه اشتقاقا وجاز في الاضافة لانها نسبة بين

المضاف

المضاف والمضاف اليه فيه انه بالرفع عطف على الدخول للاتصاله قوله والمراد به كون الشيء مسندا اليه
لما كان ظاهر العبارة توهم معنى فاسدا حيث ان الضمير المجرور يرجع الى الكلم ظاهرا فيكون معناه ان
الاسناد اليه الاسم من خواص الاسم وهذا الحكم لغو وخال عن الفائدة اوله بانه يجعل الضمير راجعا الى
الشيء باعتبار ادعاء الشيء لكمال ظهوره كالمذكور وحاصل المعنى ان كون الشيء مسندا اليه من خواص الاسم
وان الشيء المسند اليه الضمير لا الاسم لكنه اجاب بان الراجع قد يحيل والاسناد اليه الى الاسم والحكم
عليه بالخصوص باعتبار الطبيعة النوعية دون الصنفية المستفادة من الخصص به عقلا فبعيد الحكم فافهم
انتهى وطبق المحشي مراد الشارح عليه وحاصل المراد ان في الضمير والكلام اجمالا لان الاسم الحكم عليه
باعتبار نوعه وكان كذا والاسناد الى نوع الاسم مطلق من خواص افراده فقول الشارح والمراد به كون الشيء
اي ليس الضمير راجعا الى الشيء المعلوم كما عرف بل الى الاسم باعتبار انه شيء فكانه قال من خواص الاسناد
للشيء وذلك الشيء هو الاسم وظني ان هذا الكلام تكلف بل معظم المقصود ان الاسناد الذي تراه في الكلم
او من خواصه لا يوجد في قسيميه لان مراده ان الاسناد اليه المنحصر في الاسم هو من خواص الكلم حتى لا يلزم الحكم
الفائدة وفائدة التعبير بها التنبيه على المحل وهذا كما في من خواص عالم على شيء عند اي الى الشيء على التي
تو جدت منها لا تصدر عن غيره لان الشيء عن المختصة به خواصه قوله لان الفعل وضع ليقع ان الورد لاحظت
معنى الفعل وصنعه منسافا لا امر ومن تطابقه وعلى هذا المسند من طلاحاه والاقالورد لا تعرف المسند و
المسند اليه لانه اصطلاح جديد قوله لوازمها الوازم الاضافة المعنوية والنسبية كغلام زيد وغلام
رجل وهما من خواص الاسم كما عرف في لام المعرف ومن لوازم اللفظية التخفيف وهو اما بحذف التنوين كضارب
زيدا وما يقوم مقامه من نوني التثنية والجمع كضاربا زيد وضاربوا زيد والتنوين لا يدخل الفعل كما عرف
ولا تثنية ولا جمع حتى يحذف نوناه واما في نضربان ويضربون فهو تثنية وجمع للضمير لا للفعل والتخفيف في

بحث مع الفاضل الهندي وسائر شراح الكتاب

نحو الحسن الوجه محمول على هذا الباب قوله وانما فسرنا الخ لاحظ الظ تقتضي التفسير بامر عام مل ا
والمضاف اليه وملاحظ ما يأتي من قول المص والجر علم الاضافة لعصره بالثاني للموافقة فالعدول عنها
للفائدة المذكورة قوله الفعل او الجملة الخ رفع الخلاف الواقع فمذهب المص وجماعة ان المضاف
اليه الفعل وذهب الاخرون الى انه الجملة واختاره نجم الائمة حملا للمضاف اليه التشبيه الكائن على المضاف اليه
في قولك اتيتك زمن الحجاج امير فان الجملة الاسمية بالاتفاق قوله اي يوم تقع فالمضاف اليه الحقيقة
هو المصدر المدلول عليه بالفعل والدليل على توقف المضاف بين مدخول الفعل والموصوف نحو اتيتك يوم
قدم زيد الكائن الباء دخل اي الحاصل في اليوم وهو نكرة ظاهرا فاتاه الموصوف من قبيل المصدر الموقت
باضافة لا للعلم بها واعلم ان نجم الائمة قد جمع بين القولين حيث قال والاظهر المضاف اليه لفظا في
يوم قدم زيد الجملة الفعلية كالاسمية في قولك اتيتك زمن الحجاج امير المضاف اليها والاظهر حيث المعنى المصدر
هو المضاف اليه الزمان في الجملتين قوله مطلقا يعني سواء اريد منها المضاف او المضاف اليه او
التي بينهما ومع اختصاصها بالاسم ان تكون طرفاها اسما قوله فان جرت مضاف اي الفعل
لا الجملة لان الكلام ليس فيها قوله اي الاسم قسمان قد قدمنا لك في تعريف معرب قول المص حد الاسم
وحرف وحرف ما يوضع لك بعد لفظ قسمان هنا فلا نعيده قوله معرب ومبني المعرب ما تختلف الاعراب
بمعنى الاظهار او ازالة الالف وفا لمعرب في الاسم الذي صار مظهرا متميزا او رفع الالتباس
وفي بالاعراب والمبني ماخوذ من البناء وهي القرار وعدم التغير مناسبا للبناء المحكم الذي لا تغيره
الرياح قوله فالمعرب الغالب للمفعول باللام للعهد الخارجي قوله الذي هو قسم من الاسم لانه في صنف الاسماء
فلا يذكر الا قسيما وكذا جمع الحدود والرسوم تذكر في تعريف الاسم قوله اي الاسم الذي كيب مع
غيره الخ الغرض من هذا الكلام دفع اعتراض الشارح الرضي وحاصلها ان المركب يطلق على احد الجزئين

بالنسبة الى الاخر وعلى مجموعهما اطلاق الزوج على احد الخفين وعلى مجموعهما ومراد المص المعنى الاول مع ان
استعماله في الثاني اشهر والالفاظ المشتركة لا تقع في الحدود وايضا على تقدير كون المعنى منهما مع غير مشهور لو
سلمنا هذا الكون لا نم ان كل مركب مع غيره معرب بل اذا كان مركبا مع عامله وحاصل الجواب ان استعمال الالفاظ
المشتركة في الحدود يجب بلا قرينة وهي هنا موجودة لان المص بصدد تعريف المعرب الذي هو قسم من
الاسم والاسم لا يكون مركبا بالمعنى الثاني فيندفع اعتراضه الاول والمراد من المركب مع عامله الخ
بين اهل هذا الفن فيندفع اعتراضه الثاني وبهذا التقدير لا يدفع الاعتراض الذي يرد اعتراض صاحب
المتوسط حيث قال ان العامل لو لم يرد عليه النقض بنحو بعض الاصل لانه يصدق على انه مركب لم يشبه
الاصل لا امتناع ... في النفس وحاصل الدفع ان المركب مجموع الاسم من الاصل المبني ... وشبهه نقض
بقوله تركيبا يتحقق معه عامله اذ لا عامل المبني الاصل فذكر الاسم ... للمعنى ويتحقق العامل اعم من ان يكون موجودا في اللفظ
او محذوفا في اللفظ او معنويا قوله عند المص وان كان عند صاحب الكشاف معرب كما سيأتي قوله
اي لم يناسب الخ الغرض من هذا الكلام دفع الاعتراض الوارد على عبارة المص بانه يخرج عن المعرف
لك بهذا ... الاصل اعني الفعل بالتعيين كلا تشبيه واسم الفاعل فانه يشبه للفعل المضارع نوعا من وجه
الجواب ان الشبه وان اطلق في الموصوف الا ان المتبادر منها هو الشبه التام المؤثر في منع الاعراب
وقد ضبطها الشيخ ابن مالك لوجوه اربعة اولها الشبه الوضعي كالضمائر ثانيها كون الاسم متضمنا لمعنى
من معاني الحروف كمتى ثالثها كونه نائبا عن الفعل كهيهات ورويد ونحوهما رابعها افتقار الاسم الى
معمول كالموصول وذلك كما سيأتي قوله اي المبني الذي هو الاصل في المعرفة من هذا التحقيق في ايراد
الفاضل الاستراباذي ونظيره ... قوله مبني الاصل اي الاصل في البناء فالان في
مثلها في ضرب اليوم ... جميع الافعال المضارعة فان الاصل في جميع الافعال البناء ... بين

المضارع من الاسماء وحاصل كلامه ان الاضافة بيانية اي مبني هو شبه المبنيات فالالف واللام عوض المضاف اليه
نحو المضارع للامر [illegible] ولا هو اصل المبنيات قوله وهو الماضي والامر قال السيد المحقق حمل بعضهم الحمل على سائر الجا
قوله في باب [illegible] اسماء الاشارة [illegible] الا القرينة الا فيما يليها اهما ومن اسماء الاشارة الحـ[illegible]
الوضع كاحتياج الحرف الى غيره وذهب الاكثرون الى ان علة بنائها تضمنها معنى الحرف اي الاشارة [illegible] كالاستفهام
فكان حقها ان يوضع لها حرف يدل عليها فعدم وضع حرف يدل عليها لا يخرجها عن الحرفية [illegible] الاول اولى
لما سياتي في كلام الشارح قوله الاسماء المعدودة مثل زيد عمرو بكر قوله المعرب اللغوي المعرب اللغوي
الاسم الذي اجري عليه الاعراب بالفعل كما في جاء زيد والثاني قسم لانه قد [illegible] اهل اللغة وقد سمع منهم ثم
كما وصفنا فلا مجال للنزاع قوله فاعتبر العلامة اي صاحب الكشاف وحاصل المذهبين ان العلامة اكتفى في
حصول المعرب بكونه قابلا لوجود اسباب الاعراب سواء وجدت كزيد في قام زيد او لا كزيد والمصنف لم
يكتف به بل زاد مع القابلية وجود الاسباب التي بها يستحق الاسم الاعراب لان [illegible] الاعراب [illegible] التركيب و[illegible]
العامل هو [illegible] وعدم [illegible] قوله وكون الاسم معربا حتى يكون كالمعرب اللغوي قوله فلم يعتبره اهل العلم
لان العلامة اعتبر الاعراب بالقوة البعيدة والمصنف اعتبره بالقوة القريبة من الفعل قوله ولذلك اي ولاجل ان المعرب
الاعراب بالفعل [illegible] المعرب في اصطلاحهم يسمون زيدا في جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد
الاعراب معربا ويقولون لم يعرب الكلام اي لم يجر الاعراب عليها ويقولون ايضا [illegible] اي يسمونها
بهذا الاسم اذا عرفت هذا فاعلم ان الصواب ما ذهب اليه صاحب الكشاف وان الدليل على ان المعرب والمبني
متقابلان وقد اجمعت النحاة على ان المبنيات [illegible] ولم يذكروا فيه قيد عدم التركيب الا ترى
الا قول الشيخ ابن مالك والاسم منه معرب ومبني لشبه من الحروف مدني فالمعرب على هذا هو الذي لم يشبه
فيه تلك الشبه سواء ركب مع عامل او لا والمصنف لما عد المبنيات لم يعرف جعلها الاسماء الموزة

مع ان هذا مخالف للاصل في الكلم الذي هو الاعراب بل هو جعل بعضهم الاسماء الموزة قسما ثالثا سماه
بالموقوف ومشى على هذا القاضي البيضاوي قوله لان الغرض اي الغرض الاهم من وضع مسائل النحو [illegible]
احوال اواخر الكلم من كونها معربة او مبنية وتقسيم كل من المعرب والمبني الى انواعه الحاصل بالنسبة الى المعرب
لان الاسم [illegible] اي زيد مثلا في جاء زيد مرفوع وكان من اهل السليقة فهو لا يتكلم به الا موافقا لما سمع
منهم وهو مرفوع في علم النحو لا تفيده الا معرفة اصطلاحات النحاة بان هذا الاسم مبني على الاعلال وذلك مفعول
وكونها بهذه فائدة غير معتد بها وانما قلنا اي الغرض الاهم لان من جملة الاغراض معرفة ايضا كما
من تقديم ما حقه التاخير وبالعكس كوجوب تقديم المتضمن لمعنى الاستفهام ووجوب تاخير الفاعل عن المفعول
في بعض الاحوال قوله فالمقصود هو معرفة المعرب [illegible] الفاء فصيحة اي اذا عرفت ان الغرض من علم النحو
من جملة مسائل المعرب فاعلم ان المقصود [illegible] قوله مثلا كما في [illegible] المعرب اي ذكر المعرب على سبيل
التمثيل لان المقصود هو معرفة المبني [illegible] الى غير ذلك من مسائل النحو وكما يمكن
كون معلمها بعده بعدان كون المعرب كما كان اخذه مذكور على سبيل التمثيل وماله من احكام
اليها فيما بعده وحاصل الكلام ان المقصود من البحث والتفتيش عن احوال المعرب معرفته من الاسماء المختلفة
الاواخر في كلام العرب ليعمل اخره في كلام غيرهم مختلفا ليطابق الكلامان و[illegible] الاسم المعرب
متقدم على معرفة الاختلاف لان معرفة الاختلاف انما تحصل بعد البحث والفحص عن احوال ولا يمكن البحث
عن احوال شيء واحكام الا بعد معرفة ذلك الشيء فلهذا كانت هذه المعرفة المتقدمة الموجبة لمعرفة الاختلاف
وتعريف المعرب به وجب ان يعرف المعرب اولا ويجعل البحث عن احكامه بابه بما يختلف اخره كما
فعل الجمهور ويكون المقصود من هذا التعريف معرفة انه ما يختلف اخره لما عرفت من ان المقصود البحث
عن احوال المعرب فمعرفة المعرب مع موقوف على معرفة الاختلاف المذكور لانها صارت معرفة

٣٠

موقوفة لو موقوفتها موقوفة على موقوفة لان المتقدم اليجب على احد الموقوفتها ولا يكن التحقق على احديهما الا بعد موقوفة فيلزم الدور صريحا فاذا اريد دفعه فصلوان يتوقف المعرب بغير الاختلاف وجعل الاختلاف من جملة الاحكام ويكون موقوفا موقوفه عليه وموقوفة ليست موقوفة عليها كما فعل المص هذا التحقيق الكلام موافق لكلام الشيخ وكلام المص في الشرح واما المحشى فقد خرج عن حد الانصاف بل اختلج في قلبك شك فارجع اليه

قوله فيطابق كلامهم الفاظ صحيح اى اذا جعل اخره محلا طابق كلامهم قوله موقوف الفاء هنا الفصيحة اى اذا عرفت ان المتقدم موقوف المعرب الاختلاف فهو مقدم على معرفة الاختلاف قوله وجب ان يتوقف على صيغة المجهول من باب التفعيل قوله ليتوقف على صيغة المجهول ايضا الازم المجرد فلو علم التوقف يتوقف بذلك التوقف لتحصيل هذه الموقوف قوله فيلزم تقدم الشئ على نفسه هذه هى النتيجة الفاسدة اى اذا عرفت تينك المقدمتين فالحاصل منهما تقدم الشئ على نفسه اى موقوف الاختلاف على معرفة الاختلاف او تقدم موقوف المعرب على موقوف المعرب وهذا هو الدور الصريح قوله فيتبين اى اذا عرفت ولزوم فساد الدور عنه والذى حمل المحشى على ذلك التوقف وجود الاعراب في افراده فتوهموا ان حقيقة الموقوف ذكر ولم يتوهموا انه من عوارض المفارقة كما عرفت والثالث انه دفع الاعتراض عن تعريف الجمهور بان موقوف الاختلاف بالاستعمال كزيد او بالاستدلال بالواحد كجرا او بالجمع كجبال ولا كذلك قوله اى من جملة الاحكام تمهيد لما سيذكر ان تركيب المعرب مع عامل ابتداء وحدوث الاعراب في اخره من جملة احكام المعرب من حيث هو معرب انما قيد بهذه الحيثية لاخراج المبنى فانه اتضح ما يختلف آخره بعد تركيبه حيث انه معرب اجاب بعض الائمة عن هذا الاعتراض بان المعرب يختلف آخره تحقيقا اى بتبدل الاعراب على حرف الاخر ولا يظهر لما لتعذر كما في المقصور او الاستثقال كما في المنقوص بخلاف المبنى فان الاعراب لا يقدر على حرف الاخر اذ المانع من الاعراب في جملة وهو مناسبة المبنى لان فيه

آخره

آخره نحو هو لا او اسم وقد يكون المانع انضمام في آخره كما يكون في جملة نحو هؤلاء فلهذا اقتصار في نحو هؤلاء ان محل الرفع اى في موقع الاسم المرفوع بخلاف المقصور في جاءني الفتى فان يقل ان الرفع مقدر في آخره قوله حقيقة او حكما والمراد بالتبدل الحقيقى تبدل ذات الدال مثل جاءني ابوك ورايت اباك ومررت بابيك وبالتبدل الحكمى تبدل الاثر المقصود منه كونه علامة نصب او علامة جر مع بقاء الذات فان هذا التبدل في حكم تبدل الذات كما سياتى في قولك رايت مسلمين ومررت بمسلمين قوله او صفة المراد بالصفة الصفة اللغوية اعنى الحالة وتغيرها في قولك جاء زيد ورايت زيدا فان ذات الحرف لم تتغير بل المتغير وصفها وهى كونها مرفوعة ومنصوبة قوله اى بسبب هذا اظهر حملها على الذات والعلة كما فعل الفاضل الهندى قوله لئلا ينتقض الخ فان زيدا لم يختلف مع اختلاف العوامل عليه فهو معرب لكن اخره لم يختلف فهو من قبيل ما سياتى قوله اى يختلف لفظ اخره فالتنوين عوض المضاف اليه المفرد وان كان هذا خلاف المشهور وحاصل ان المعرب يختلف من حيث لفظ اخره اى صورة لفظ آخره هذا التفسير لرفع الابهام الواقع في النسبة الواقعة في جملة يختلف قوله اختلافا لفظا اى منسوبا الى اللفظ فحذف المضاف واجرى اعرابه على المضاف اليه انما لم يقل اختلافا ملفوظا كما قال الشيخ الهندى لان وصف الاختلاف بكونه ملفوظا مجاز قوله فان قلت الحاصل الاعتراض ان المفهوم من قوله وحكمه ان يختلف ان هذا الحكم ثابت لجميع المعربات وليس كذلك فان في بعض المعربات لم يتحقق اختلاف الاخر ولا اختلاف العوامل في الاسماء التي وقعت معربا او لا فان فيها حدوث الاعراب بدخول العامل لا اختلاف الاخر باختلاف العوامل قوله هذا الحكم اى حدوث الاعراب مع دخول العامل قوله فليكن هذا الحكم اى الاختلاف المذكور قوله الا ان يجعل الالف واللام للعهد الخارجى وهو رتبة الاعراب المذكور في تعريف المعرب قوله حكما او وصفا لما اشتهر كون الاعراب بها استعمل لفظ ما المشترك بين المعنى والموصوف واراد بها ولفظ او ليست للترديد

فان الاعراب حركة او حرف بل ذكر الحالات ركلا انها لا تجتمع في موارد الاستعمال بل يكون احدهما في بعض
الموارد والاخرى في بعض آخر قوله اي اخر المعرب اما النون في الزيدان والزيدون فهي عوض عن التنوين
ولذا تسقط للاضافة فاخر الاسم الالف والواو قوله ذاتا او صفة تميزا عن النسبة اختلاف اخره
اي ما اختلف ذات الاخر كما اذا كان اعرابه بالحروف او صفته كما اذا كان بالحركات قوله العامل
المقتضى فان العامل مثل جاء ورايت المقتضى للاعراب كالفاعلية والمفعولية والاضافة وان كانا سببين
للاختلاف الا انهما ليسا حركة ولا حرفا وان كان احدهما شيئا لكنه يشكل اذا كان العامل حرفا واحدا كالباء
الجارة فالاولى ان يفيد اخراجا للسببية القريبة المفهوم من الباء الجارة وابقاء ما الموصولة
على عمومها انتهى اقول المتبادر من الحرف الواقع تفسيرا للاعراب لم يكن محلا في الاسم المعرب فيخرج
الباء الجارة قوله على عمومها بان يكون نكرة موصوفة بمعنى شيء قوله من الاسباب البعيدة فانك اذا قلت
جاء زيد مثلا فجاء سبب لفاعلية زيد وهي سبب للرفع الذي في زيد والرفع سبب للاختلاف الذي في
اخر زيد فالاعراب سبب للاختلاف بلا واسطة والعامل والمقتضى وان كانا سببين للاختلاف الا ان
سببيتهما بواسطة قال بعض الائمة ذكر الاعتذار للمصنف بناء على ظاهر اصطلاحهم اعني ان الباء في كل المواضع
بان تكون باء الاستعانة ذكره لما في الآلة اكثر من غيرها تتبع وهي دفع للاعتراض بوجه اخر قوله بعينه
اي الحيثية المذكورة بحقاً قوله على اختيار المصنف معلق بمعرب ثبت ردا لمن ذهب الى بعض النحاة من ان
المضاف الى ياء المتكلم مبني فيخرج بالضمير الراجع الى المعرب المضمر وكلمات ليس معربا يخرج اي اخراج حركة غلامي مثلا
على اختيار المصنف لانه عند البعض اعراب تقديري وهي الحالة بعيد قوله اختلاف هذه الحركة كما تقول جاءني
غلامي ورايت غلامي اوانه مختلف حكما فيكون الاطلاق لقوافي ما بقي قوله ما قبل ياء المتكلم ولهذا كانت موجودة
قبل دخول العامل قوله تم حد الاعراب ورد لما ذهب اليه الشارح الهندي في احد قوليه من قول المصنف ليدل

او تتمة الحد وقد خرج بها حركة يا غلام لانها لا تدل على معنى من المعاني المعتورة والشارح اخرج بهذه الحركة
كاعرابه وجعل العوامل خارجة عن الحد قوله اختلاف في وضع الاعراب ليتنبه المتعلم على عدم جريان الاعراب في الافعال و
الحروف فان المعاني التي تقبل المعتورة على كلمة واحدة بل كل معنى من معانيها له صيغة ولفظ بانفراده
كمعنى المفرد فان صيغته ضرب والمثنى ضربا وقس عليها وكذا الحرف فان الابتداء له من والظرفية لها في
والاصل المميز لذلك المعاني بعضها عن بعض هو اختلاف صيغها بخلاف الاسماء فانه قد يعتور في اسم واحد
معان مختلفة لا يميزها الا الاعراب نحو ما احسن زيدا وما احسن زيد وما احسن زيد فان معنى الاول
شيء احسن زيدا ومعنى الثاني ما صار زيد ذا احسن ومعنى الثالث اي عضو من اعضاء زيد او اي
خلق من اخلاق زيد حسن قوله هذا المعنى اي المرقوم ليدل اي تنبيه على فائدة اختلاف في وضع الاعراب
حيث قال في شرح على الكتاب قوله لانه خارج اي لم يرد بقوله ليس هو من تمام الحد انه خارج
عن الحد واللام فيه متعلق بامر خارج عن الحد وهو المفهوم من فحوى الكلام وهو وضع المجرور فهو علة لذلك
الفعل المقدر كما توهم بعض الشراح بل اراد به ان الحد قد تم قبله لكنه علة للاختلاف المذكور في الحد
وقوله واللام بالنصب معطوف على اسم ليس وهو داخل في حيز النفي وقوله المفهوم اي صنعه الفعل اعني
وضع قوله فانه بعيد لعدم مفهومية من فحوى مثل هذه العبارة وان فهم فلا يفهم الا الخواص وهذه الرسالة
انما وضعت لتعليم الصبيان ويبين المحشي بعده بقوله اذ لا نظر لها وضعا ولا قصدا ولا تبعا وايضا
فلا يفهم منه الا ان اي اذا عرفت لعل ما ذكره بعضهم بعيد فاعلم ان اللام فيه اه قوله ليدل الاختلاف اه
ان قيل لم اسند الدلالة الى الاختلاف مع ان الاعراب الدال على المعاني عند المصنف انما هو ما به الاختلاف
اعني الحركات والحروف لا الاختلاف كما ذهب اليه الجمهور لان الاختلاف امر عقلي ثبوته في الاذهان حتى يسمى
اعرابا قلت لما كانت الدلالة على المعاني مستندة الى الاعراب من حيث الاختلاف فكان الاختلاف

ايضاً دالّة على المعنى في بناء الاب ريطانيا الاعمال ايضاً قوله العامل اي فيرد على الاسم الذي حيث
فسر المعاني بكون الاسم عمدة وفضلة بلا واسطة حرف الجر وبواسطته قوله والمعتورة على صيغة اسم الفاعل
الاعتوار بالفارسية دست بدست كردن چيزى را اي فيرد على الاسم المعنى حيث ذهب بطلان المعتورة
على صيغة اسم المفعول اي ان الاسماء تتعاور المعاني بان يجيء اسم فيأخذ الفاعلية ويجيء غيره فيأخذها
وهكذا ووجه الدلالة هذه المعاني انما اقتضت الاعراب باعتبار كونها طارية على الاسم فاحتيج لبيان
كل من هذه العوارض عن العارض الآخر لا بسبب كونها موضوعة للاسماء اذ لا مانع لمثل هذا عن المقسم كسر
الواو قوله على تضمين اي التضمين ان تشرب كلمة معنى كلمة اخرى والاعتبار بذكر شيء من لوازم الكلام
فههنا قد اشرب الاعتوار معنى الاستيلاء والاعتبار بذكر الباء المعدية لهم والا فالاعتوار من
الافعال المتعدية بنفسها قوله لتفاوتها اي لتفاوت تلك المعاني فان الفاعل العمدة والمفعول المفضل
فاختلافها صار سبباً لاختلاف الاعراب قوله لسببها اي بسبب العلامة قوله وضع اصل الكلام
هذا دفع اعتراض ناشئ من الكلام السابق تقريره انه قد ظهر من قولك فان اختلاف المعاني للتراكيب
الكلام ان وضع الاعراب لاختلاف المعاني مع ان وضع الاعراب انما هو لاجل المعاني لا على اختلافها
وحاصل ما اجاب بان وضع اصل الاعراب غير مأخوذ من حيثية الاختلاف بل لاجل الدلالة على تلك المعاني
واما وضع محلها فعلته اختلاف تلك المعاني وكلا المعنيين مفهومان من عبارة المصنف فانه قال
الاعراب حركة او حرف اختلف آخره به ليدل على المعاني فان جعلت الدال هو الحركة والحرف مجردين
عن قيد الاختلاف فهذا هو الشق الاول وان اخذته مقيداً بالقيد فهو الشق الثاني فكانه قال الحركة و
الحرف المقيدان بالاختلاف لبيان على المعنى الملتفت قوله جعل الاعراب اي مطلق الاعراب سواء كان
بالحركات او الحروف اما في الاول فظ واما الثاني فلان الحرف الذي هو علامة الاعراب لما كان الحر

ظاهر عبارة المصنف

الحروف

الحروف فكان الاخر ظرفاً له مجازاً او لانه لما وقع بعد اكثر الحروف فكانه وقع بعد الكل لان الاكثر في حكم الكل
قوله على صفته اي صفة المسمى اعني الفاعلية والمفعولية والاضافة وذهب بعض الائمة الى ان هذه صفات الالفاظ
وعلل تأخر الاعراب بان الدال على الوصف بعد الموصوف قوله او مغربة او قيل اذا كان في اخر
الاسم هذا التغير كان كلامك محبوباً عند المخاطب فسمي اعراباً مأخوذ من قولهم امرأة عروب اي محببة قوله
اعراب الاسم لا مطلق الاعراب فانه اربعة لدخول الجزم والدليل على التقييد انه في بحث الاسم قوله ثلاثة انما
به لان المجموع حق الرفع والنصب والجر خبر واحد فيصح حمله على المبتدأ لان الرفع وحده مثلاً ليس اولى على ان الحكم
العطف مقدم على الحكم كما في ذلك البيت سقف وجدران هذا على طريقة الجمهور واما على طريقة الزمخشري و
هي التي اخترناها ان الخبر هو الذي تتم به الفائدة مع ان كان فلا حاجة الى مثل هذا المقدر وقد
سبق الكلام في مثل فارجع اليه قوله رفع ونصب وجر سمي الرفع رفعاً لارتفاع الشفة السفلى عند التلفظ
به او لقوته بتبيين اخيه وسمي النصب نصباً لانتصاب الشفتين على حالهما عند التلفظ به او لانه نصيب
الفضلة في الكلام لعدم احتياج اليها الكلام وسمي الجر الا ان عامله بجر الفعل الى الاسم او لان الشفة
السفلى تنجر الى اسفل عند التلفظ به قوله الاعراب هذا على مذهب البصريين والخفض على مذهب الكوفيين
والرابع الجزم قوله في الحركات البنائية واما الحركة الاولى فهي السكون قوله على ما قلنا بالقرينة كقول المصنف
بالضم فيها اي قوله فالرفع الفاء للتفسير قوله اي علامة كون الشيء فاعلاً فالياء في الفاعل للمصدر ومعنى
الياء المصدرية انها اذا دخلت على كلمة ادلتها بالمصدر وانما احتيج اليها في هذا المقام لتتميم
الكلام فان الرفع ليس علامة الفاعل اعني الذات المتصفة بالفاعلية بل علامة وصفها اعني كونها فاعلاً
فالذات لا تحتاج الى معلومية الا بالاعراب فتدبر قوله كالمبتدأ والخبر فانهما وان لم يكونا فاعلين اصطلاحاً
لكنهما في حكم الفاعل من حيث ان الفاعل الفعل صدر منه وكون المبتدأ مسنداً اليه وكون الخبر جزءاً ثانياً

بالجملة وذلك الشيخ الهندي لا يجعل الباء للتعدية بل للتحقيق يرجع الى ما ذكره الشيخ من ان مختاره اقرب الى الفهم
مما اختاره الفاضل الهندي قوله وانما اختص الرفع بهذا الاختصاص اضافي بالنسبة الى المفاعيل والمضاف
اليه وانما قلنا ذلك لوجود الرفع في غير الفاعل كالملحقات به بين الاختصاص في الفاعل لكونه اصلا في الاعراب
بخلاف ما جرى عليه المحشون والاظهار قصد الحصر الحقيقي لان ما ذكروه من الملحقات به داخل في الفاعل عبارة ونحوه
حقيقة او حكما فهو شيء واحد لا فرد له بخلاف المفاعيل فان كلا منها نوع من انواع المنصوبات وبيان
ثقل الرفع وخفة النصب يظهر مما سبق في وجه التسمية قوله فاعطي اي الفاعل الاعطاء بمعنى الجعل فعداه الى
المفعول الثاني باللام قوله ولما لم يبق الا ذو فيقي الكسرة لما لم تبلغ مرتبة الضمة في الثقل ولا مرتبة
الفتحة في الخفة والمضاف اليه لا يبلغ ايضا مرتبة الفاعل في القلة ولا مرتبة المفعول في الكثرة فناسب واعطيت
اياه قوله العامل الالف واللام للعهد الخارجي والمعهود العامل المذكور سابقا ضمنا او بوصف
الموجب قوله او معنويا كعامل المبتدا قوله اي الحصل انما فسره به لان المتبادر من التقوم هو القيام مثل
قيام البياض بالجسم والمعنى قائم بالاسم لا العامل بل العامل موجده فيه قوله اي معنى الاشارة الى ان اللام
في المعنى للعهد الخارجي اي المعنى المذكور سابقا في ضمن المعاني او للعهد الذهني حتى لا يتوهم ان المراد منه معينا
كالمفهوم الموصوف قوله واين عامل اعلم انه وقع الاختلاف في عامل الفضلات فقال الفراء هو الفعل
مع الفاعل اذ باسناد احدهما الى الاخر صار فضلة فهما معا سبب كونه فضلة فيكونان فيه سبب علامة
الفضلة وقال هشام بن معوية هو الفاعل واستقر به الرضي محتجا عليه بان الفاعل جعل الفعل الذي هو
الجزء الاول بانضمامه اليه كلاما فصار غيره من الاسماء فضلة وقال البصريون العامل هو الفعل نظرا الى
كونه المقتضي للفضلات وهذا هو الذي اعتمدت عليه في مفتاح اللبيب فان الفعل عامل في الفاعل
الذي هو اقوى من المفعول لا على ولكن تطبيق كلام الشيخ عليه وان كان ظاهره الاول قوله معنى

بحث العامل

الاضافة وهو كونه مضافا اليه قوله فالمفرد الفا فصيحة اي اذا عرفت ذلك فنقول المفرد قوله اي
الذي لم يكن مثنى قد يطلق المفرد على ما يقابل المركب وقد يطلق على ما يقابل الجملة وقد يطلق على ما يقابل المضاف
وقد يطلق على ما يقابل المثنى والمجموع ولما كان ارادة كل واحد من الثلاثة السابقة فاسدا فسره
بالمعنى الرابع والقرينة جعله مقابلا له قوله اي الذي لم يكن هذا تعريف لجمع المكسر وحاصله انه ما تغيرت
بنيته عن بنية مفرده وذلك التغيير اما لفظي محققا او مقدرا والاول اما ان يكون بتغيير الشكل دون
الحروف نحو اسد واسد او بتغيير الشكل وزيادة في الجمع نحو رجل ورجال او بتغيير الشكل ونقصان
في الجمع نحو رسول ورسل او بالزيادة والنقصان معا نحو غلام وغلمان والثاني نحو فلك تقدير الضمة
في المفرد كضمة قفل وفي الجمع كضمة اسد قوله السكون بالحركة وانما كان هو الاصل لوجوه اولها انما
لما افتقرنا الى الاعراب للدلالة على المعنى كانت الحركات اولى لانها اقل واخف وبها يصل الى
الغرض فلم يكن بنا حاجة الى تكلف الاثقل وثانيها انا لما افتقرنا الى علامات تدل على المعنى وتفرق
بينها وكانت الكلمة مركبة من الحروف وجب ان تكون العلامات غير الحروف لان العلامة غير المعلم وثالثها
ان الاصل ان يكون الدال على معنى طارئ كالصفة للدال عليه قوله والفتح نصبا كيف وقد كسره
في الكشف هذا التركيب من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين لكن المعمول المقدم مجرور او المصنف
اجازه وان لم يجوزه الجمهور انتهى وبيانه ان الفتح معطوف على الضم والعامل فيه الباء والنصب معطوف
على رفعا وهو منصوب على الظرف والعامل فيه الفعل المقدر اعني يعرب قوله على الحالية او المصدرية كتب
في الحاشية على معنى انه اعرب بهذا القسم بالضم حال كونه مرفوعا اعرابا بالضم اعراب رفع
وعلى هذا القياس نصبا وجرا اسهل اقول السعيد الاول اشارة الى النصب على الحالية وبين فيه ان
المصدر بمعنى المفعول لتصح الحالية فان صاحب الحال وعاملها محذوفان مدلول عليهما بالمقام لكونه

بحث السيد الشريف

٣٤

فعلى هذا الظرف في قوله بنعمة الرحمن المحل... الظرف القائم مقام متعلقه فاسده واقعة
موقع النصب على المصدرية مشتملا على بيان الفعل المقدر وعلى بيان المصدر المحذوف اعنى
لفظ اعراب لكن لما حذف اجرى اعرابه على المضاف اليه وسمى باسمه ولو قدر هو مرفوعا او منصوب
نصبا لسلم من هذه التكلفات قوله وهو ما يكون بالالف هذا مفهوم اصطلاحا وهو شامل لما كان
موزه مونث كمسلمات او مذكرا كحسنات ودريهمات ومعلومات في اشهر جماعات وسلام النظم كما
ذكرنا او بغيرها كثمرات وغرفات وكسرات بكسر الكاف وفتح السين جمع كسره وتسمية جمع المؤنث
السالم باعتبار الغالب قوله لان الحم تعليل لكسر الكاف قوله منقوصات واوية لان الواو
تنقص منها حال افرادها وحال اضافتها الا الى ياء المتكلم قوله اصل فوه والدليل عليه جمعه على افواه حذفت
الهاء لخفائها لان الاعتماد في المخرج عليها ضعيف فاذا وقعت طرفا حذفت كما تستثقل الحركة عليها
فاضيف الى الكاف وضمت الفاء لمناسبة الواو فصار فوك قوله اصله ذوو ونقلت فتحة الواو
الى الواو وحذفت تخفيفا وضمت الذال للاتباع والنحاة اطبقوا على ان اصلها ذوي وهو الصواب
لقولهم ذويان قوله فاعراب هذه اشارة الى محل الجار والمجرور اعنى قوله بالواو قوله بالالف مثل
فان اخوك وباقي الامثلة مكبرة موحدة كما ان الاسماء انما تعرب بالحركات المقدرة وهو الاصح
او مبنية كما ذهب اليه بعضهم فعبارة الشارح ملائمة للمذهبين قوله بكونها الا الى فمع انها
اذا اضيفت الى غير الكاف كما مثلا اعربت بالحروف اتفاقا واعلم ان في اعراب هذه الاسماء مذاهب
احدها ما ذهب اليه المصنف وهو المشهور ثانيها انها معربة بالحركات اللفظية التي قبل الحروف ثالثها
وهو مذهب سيبويه انها معربة بالحركات مقدرة على الحروف فكان اصل ابوك ابوك استثقلت
الضمة على الواو وسكنت وضم ما قبلها للاتباع وقدرت الضمة على الواو ورابعها وهو مذهب

الفوا انها معربة بالحركات اللفظية والحروف اشباع خامسها انها معربة بالحركات اللفظية كما في الافراد وعليه ورد قول
من تعرض الى عمل الجاهلية فاعضوه بهن ابيه ولا تكنوا اي انسبوه الى الذي يقول با لعلان ليخرج الكلام
من الفوائد الباطل وقوله فاعضوه بالضاد المشددة اي قولوا له اعضض على هن ابيك اي على ذكر
ابيك اي قولوا له ذلك استهزاء ولا تكنوه عن القول الذي اراده اي تمسك بذكر ابيك الذي انتسبت
اليه عساه لن ينفعك فانما كل فلا يجيبك ولا تكنوا اي لا تذكروا الكناية الذكر وهو الهن بل اذكروا له صريح
اسم الذكر وهو الاير وتكنوا بفتح التاء وسكون الكاف بعده بالنون ساده سهوا كونها مقصورة كعصا
وعليه ورد قوله مكره اخاك لا بطل واول من قاله عمرو بن العاص لما عزم عليه معاوية ليخرج لمبارزة امير
المؤمنين علي صلوات الله عليه فلما التقيا ورأى منه تلك الصولة الحيدرية المشتملة على تهزم الرجال
وفلق هامات الابطال قال مكره اخاك لا بطل اي لا تقتلني لظنك اني شجاع اقدر على حمايته
او على نقل رايته بل انا اخوك يا امير المؤمنين جرني معاوية فانك معاينه اللعين وقيل اول من قاله ابو
حنش حين قال لخالد وقد بلغنا ان ناسا في الشيع في غار يشربون وهم فاتلوا اخوتك
في غار فيه طلب العلماء نصيبه منها وانطلق به حتى اقام على فم الغار فقال ضربا ابا حنش فقال بعضهم
ان ابا حنش مكره اخاك لا بطل وكلاهما قالا هذا القول وانما الخلاف في الاولية ولكن قد ذكرنا دلائل
المذاهب وما اخترناه والدليل عليه والجواب عنها في ادلة المخصم في كتابنا الموسوم بالفوائد النحوية تركناها
هنا للاختصار قوله تامة اما الوحشة بينهما فمن حيث المعنى وهو ظاهر ومن حيث المعنى فان اعراب المفردات
بالحركات واعرابهما بالحروف فحصلت الوحشة والمناسبة بينهما وهي المفردات مرغوب اليها
لانها اصل المثنى والجمع فاعرب بعض المفردات اعرابها جلبا لتلك المناسبة قوله كل اعراب اسما كان
هذا الاعراب للتناسب بينهما وبينهما فارعاية كل وجه مطلقا قوله منبئة عن تعدد لانك اذا قلت

اخوك او ابوك مثلا يفهم منه ان ثمان انت والاخ او الاب والمراد بالتعدد التعدد المستفاد من تعدد الالفاظ بان يفهم كل معنى من لفظ كالمثال المذكور فان الاخ مستفاد من لفظ المضاف والمعنى المطلوب من المضاف اليه فقول الفاضل المحشي واعلم ان الظاهر حمل كلام الابناء على التعدد و وجود حرف صالح وجها لجعل الاعراب في هذه الاسماء الستة دون غيرها بالحروف وليستقيم لان الابن والولد والوالد والام والقريب لا غير ذلك مبنية على التعدد فالاول و وجود بدون اعادة اللام غلط صريح و وهم قبيح **قوله** ولوجود حرف صالح فاستراحوا من طلب حرف اجنبية **قوله** سماعا تمييز من رفع الابهام عن نسبة الوجود الى الحرف اى انه قديم وجود ذلك الحرف عند الاضافة لغير الياء وقت ارادة الاعراب وان حذفت حال الافراد وحال الاضافة الى الياء بخلاف الاسماء المحذوفة الاواخر كيد ودم فان اصلهما يدي ودمو فان الكلمة لم يرد ذلك المحذوف مطلقا لا وقت الاضافة ولا غيره **قوله** يلتحق به في الاعراب **قوله** وهو كلا وانما لم يجعلوه مثنى مع انه لا يطلق الا على الاثنين لانه لم يسمع مفرده اعني كل و لجواز ارجاع ضمير المفرد اليه قال تعالى كلتا الجنتين اتت اكلها هذا ما ذهب اليه البصريون وعند الكوفيين الالف في كلا وكلتا للتثنية ولزم حذف نونهما للزومهما الاضافة وقالوا اصلهما كل المفيد للاحاطة فخفف بحذف احدى اللامين وزيد الف التثنية حتى يعرف انه المقصود الاحاطة في المثنى لا في الجمع وقد عرفت فساده **قوله** كلتا وتاؤها للتانيث لم تكن زائدة لان فعتل لم يوجد في الكلام ولا بد له للتانيث لانها لا تكون الا بعد ثلاثة وهذه في وسط الكلمة بل هي عوض من الواو والالف بعدها للتانيث وقلبها ياء مع ان الف التانيث لا تنقلب ليكون فرقا بين الوقف والوصل **قوله** فرع كلا لان المونث طار على المذكر لانك تقول ضارب ثم تقول ضاربة **قوله** واثنان واثنتين اذ لا مفرد لهما لفظا والالف والنون فيهما ليس بتثنية بل هما جزء الكلمة **قوله** ما سمي به مطلقا ما في رد على الشارح الهندي حيث قال اي جمع المذكر السالم و

ماعلا صيغته فيكون من باب حذف الموصول اعلم ان المراد صيغة جمع المذكر فلا يرد نحو سنين وثبين وقلين من جموع المونثات ولو قال الجمع بالواو والنون لكان احسن انتهى وبيان الراد ان حمل جمع المذكر على مفهوم اللغوي وهو كون مفرده مذكرا فيتناول هذا الجمع مثل سنون وامرائه وليس كذلك بل المراد به الجمع في اصطلاح النحاة وهو ما جمع بواو ونون **قوله** والوقالوا لم يوجد في كلام العرب كلمة اخرها واو وقبلها ضمة والواو اجاب بعضهم بان الواو في معرض التغيير فلم يعتد به واقوى من باب الواو لما قام مقام الضمة صارت كانها ضمة **قوله** لا عن لفظه لا يكون جمعا سالما لوجوب ان يكون مفرده من لفظه وهذا من معناه فان ذو بمعنى صاحب والجمع اصحاب **قوله** واخواتها اقول وقد حمل ايضا على جمع المذكر في الاعراب جموع تكسير مثل بنون جمع ابن واحرون بكسر الهمزة وحكى يونس فتحها وبفتح الحاء المهملة وتشديد الراء جمع حرة بفتح الحاء ارض ذات حجارة سود كما في نسخ شروح الالفية في حرة وحرين تصحيف من الناسخ **قوله** لانه اى لان ثلاثين ثلاث عشرات فلو كان عشرون جمع عشرة لصح اطلاق عشرين على ثلثين كما صح اطلاق زيدون على زيد وزيد وزيد **قوله** ولا تعيين له اى لا تدل الجمع اذا اطلقت على اعداد معينة الا بالقرينة بخلاف هذه الاعداد فان المعين معلوم منها عند الاطلاق **قوله** وكثرة التغيير بالنسبة الى الجمع وذلك لان الجمع يوصف بها افراد ثلاثة وشروط ثلاثة وهو كونه علما لمذكر عاقل بخلاف المثنى فانها تتحقق بفردين بدون شرط وما كان اقل شرطا كان اكثر افرادا **قوله** لو قرع كل منهما الخ فانك اذا قلت جاء غلام زيد ترى ان الكلام مستقلا ومفيدا بدون ذكر زيد الا ان ذكره لرفع الاشتباه **قوله** الذي اشير اليه بالتقسيم الى اسماء حكم الموصوفية قال لفظا او تقديرا وانما قال ذلك ليصح تعبير قوله المقدر واللفظ المعرف بلام العهد بما اراده **قوله** ولما كان التقدير اه الا كان المناسب تاخيره على اللفظ لانه اصل لانه الاصل في العلامة ان يكون ظاهرة **قوله** اى تقدير الاعراب فالالف واللام قائم مقام المضاف اليه

البصرة قوله اى فى الاسم خاصة موخرة لا مصدرية كما قال الفاضل الهندي لفوات الملائمة لما سبق من بيان محال
الاعراب لانها اسماء كما عرفت قوله او محذوفة او فاعل المحذوف لعلة في حكم الثابت فلذا لم يجز الاعراب
~~لانها اسماء لا توصف~~ على الصاد قوله قبل دخول العامل معلق باشتغل قوله غير مركب لان كسرة الجر لا تكون الا
عاملا وقد عرفت انه ليس تقسيما العامل هذا وقد ذهب بعض الى شرح غلامي ليس بمعرب ولا مبني لتوسط
اخره بالامتزاج والاعراب والبناء صفات الاواخر والجواب ليس مثل هذا الامتزاج لا يخرج الاخر عن
كونه اخرا الا ترى ان الامتزاج بعلبك فانه مع كونه اشد من هذا الامتزاج ذهب كثير الى اعراب الجزء الاول
منه قوله مطلقا حال من دخول الكاف والعامل فيه الفعل المفهوم من الكلام وهو يعتبر قوله في هذين
النوعين اشارة الى ان قوله مطلقا قيد لعصا وغلامي وان كان فائدة التعميم مختصة بغلامي اذ فائدته
رد من قال انه مثل غلامي معرب لفظا في حالة الجر قوله اي في حالتي الرفع والجر اشارة الى ان قول المصنف
رفعا وجرا ظرف للاستثقال لا حال كما جوزه الفاضل الهندي قوله عطف على قوله كعاض لا على قاضي
كما جوزه الشارح الهندي قوله لانه يوجب زيادة واحد من الكاف نحو والاصل عدم الزيادة قوله يعني
تعذر الاعراب للاستثقال المقصود بهذا الكلام بيان ان مراد المصنف تعداد الاشكال ان تعذر
الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف لا استيفاء جميع
صور الاعراب التقديري حتى يرد على المصنف انه ترك بعض الاشكال كمال الاعراب التقديري في الاحوال
الثلث كما في الاسماء الستة والجمع المذكر السالم المضاف الى الاسم الموصول باللام نحو جاءني اخو القاسم
او نحو جاءني صالحوا القوم اداء ايما اعرابه تقديري قوله فلم يبق علامة الرفع لان علامة الجمع الواو
لا ما سبيل منها فقول الفاضل الجاربردي في كتاب المغني وهو ما ذكره ابن الحاجب نظر لان الياء
الاولى غير عوضا عن الواو وكلما كان عوضه مذكورا يكون لفظا لا تقديرا لان العوض كالمعوض عنه

ليس بصواب قوله وقد يكون الاعراب بالحرف اشارة الى ضابطة ما اذا كان وجه الاعراب بعده ولا فرق كما
قوله اي فيما عدا ما ذكر يريد توجيه افراد الضمير مع تعدد مرجعه بانه راجع الى المذكور قوله ما تعذر فيه
الاعراب او استثقل يعني جميع ما عداه راجع الى ما ذكر من قسم الاعراب المتعذر والمستثقل الا ما ذكر من الاشكال
المذكورة حتى يرد ان الاعراب في بعض ما عداه من المذكورة تقديري ايضا كما تلونا عليك قوله ولما ذكر في
تفصيل اه يريد بيان ارتباط بحث غير المنصرف بما قبله ونكتة تقديم غير المنصرف على ذكر المنصرف قوله وكان
غير المنصرف اقل اي اقل افرادا لان شرائطه ومعانداته اكثر وقد عرفت ان كل ما كان الشيء اكثر شرطا
كان اقل افرادا قوله واكتفى بتعريفه اي عن تعريف المنصرف لان الاشياء تعرف باضدادها قوله
اي اسم معرب جعل ما موصوفة لا موصولة لئلا يلزم تعريف الخبر وتنكير المبتدا لان غير لا تقبل التعريف
وان اضيفت الى المعرفة لتوغلها في الابهام ولكنها تقبل تخصيصا يحسن كونها مبتدا قوله مؤثرتان
باجتماعهما اشارة الى اخراج مثل حبلى ومصابيح اذ حمل على القسم الاول لانه وان اجتمع فيه
علتان الا انهما ليستا مؤثرتين بل المؤثر احدهما لكنه داخل في القسم الثاني قوله واجتماع شرائطها
اشارة الى ان العلتين لا يؤثران الا في الثاني وهو منع الكسر والتنوين ما لم ينضم اليهما الشرائط
والا كان نحو نوح غير منصرف بالاتفاق وليس كذلك قوله مجموع ما في هذين البيتين الوضع بهذا الكلام
الرد على الفاضل الهندي لان ما وهو راجع الى العلل التي كل واحدة علة لا على ان
الا ان الضمير راجع الى العلل التسع الا ان العطف مقدم في الحكم كانه عطف اولا بعضها على بعض
ثم حكم على المجموع بانه خبر المبتدا المقدر لفظ مجموع بيان لكون الخبر مجموع ما في البيتين لا ان الخبر
مقدر كما توهم بعض الافاضل وانت قد عرفت الكلام سابقا فارجع اليه قوله نقل عنه قدس سره
اول البيتين موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان فيه فما للصرف تصويب اي اذا اجتمع

ذكر بحث غير المنصرف

بحث مع الش الفاضل

فيه علمان فالقول ليس بصواب بل خطأ ولو ذكر البيت الاول لاستغنى عن الموصوف الا انه لا يكون جامعا
لخروج ما فيه علم تقوم مقامهما قوله فرقبلها الف المراد القبلية القبلية الحكائية قوله ويمنع النون ان زيدة
بلا لكن النون فاعل يمنع كيمنع كونه صاحب حال ولطالب عامل الحال فعل مقدر مفهوم من المقام لان الكلام في تعداد
موانع الصرف قوله لا يفهم هذا التوجيه الا لان قوله فرقبلها الف كلام مستقل لا تعلق له بما قبله حتى يذكر في
القيد اعني الزيادة وحاصل المعنى ويمنع النون الصرف حال كون النون زائدة ومنعها الصرف مشروط
بكون الالف حاصلة قبلها والذي يختلج ببالي ان زيادة الالف شرط هذا الصدر معلوم فلان الظرف اعني
فرقبلها لا بد له من متعلق اما عام او خاص فهو هنا خاص من جنس قوله زائدة لدلالتها عليه قوله وتقدم
الالف اي ان يكون الالف متقدما على مكان النون قوله جاء زيد راكبا قبله اخوه فاخوه
فاعل راكبا والظرف اعني قبله متعلق براكبا والمعنى جاء زيد حال كونه راكبا اخوه قبل ركوبه الا ان
القبلية هنا زمانية وفيما نحن فيه مكانية وان امكن ان يكون فيه قبلها ايضا قوله تقريب فيكون اياه التشبيه
محذوفة تخفيفا قوله وقال بعضهم اثنان منها الحكاية والتركيب اما الحكاية فهو وزن الفعل مع الوصف
نحو اعلم واجمل او مع العلمية نحو يزيد ويشكر فان امتناع الصرف فيهما بطريق الحكاية الفعلية بغير كلام يدخل
عليهما بعد النقل واما التركيب ففي البواقي كتركيب التانيث بالتاء ظاهرة او مقدرة او بالالف واو
اما تركيب التانيث مع العلمية نحو فاطمة او تركيب حرف التانيث مع الاسم نحو حبلى وتركيب العدل مع عمر
فانه مركب من علمين العدد والاول الوضع وقصد التسمية بعامر فعدل عنه خوف اللبس بعامر وفي ثلث فانه عن ثلثة
ثلثة وتركيب الجمع فانه جزء اجمعين وتركيب الاسمين في نحو بعلبك وتركيب الالف والنون اما مع العلمية
او مع الوصف وتركيب العجمة وهو اما تركيب في اللفظ والعرب او تركيبهما مع العلمية قوله احد عشر هذه العلل
التسع مع علتين اخريين احدهما مشابهة الف التانيث مثل ارطى فانه اسم شجر يدبغ به الجلود و

الكسر والتنوين قبل نقلهما الفعلية لا الاسمية لكنه لم يدخل عليهما صح

هو منصرف لان الفه للالحاق لا للتانيث بدليل قبولها تاء ه وكقولهم ارطاة فاذا جعل علما امتنع
من دخول تاء التانيث بسبب العلمية فصارت الفه شبيهة بالف التانيث في عدم دخول التاء عليها فمنع الصرف
للعلمية وشبه الف التانيث والتانيث مراعاة الاصل في نحو اعلم لو بالتنكير كما سيتلى عليك قوله من حيث اشتماله
على علتين انما قيد بذلك لان المتبادر من حكمه كذا الاختصاص مع ان له احكاما كثيرة لكن كل حكم من جهة
غير جهة الاخرى كحكم الاضافة ومن حيث انه فاعل حكمه الرفع الى غير ذلك فنبه على ان المراد ان هذا الحكم من حيث
اشتماله على علتين الا ان ليس له حكم الا هذا الحكم والمحشي قد غلط في فهم قيد الحيثية حتى بنى عليه عدم الحيثية
فراجع كلامه ان كنت في شك مما نقول قوله فيشبه الفعل اعلم ان المشابهة للفعل ثلاث مراتب عليا
يوجب البناء ومنع جميع انواع الاعراب واوسطها يوجب عدم الانصراف ومنع بعض انواع الاعراب
كالجر فيه وادناها يوجب كون الاسم عاملا كاسم الفاعل فاحفظ هذه المراتب فانك ستحتاج الى
معرفتها بعيد هذا قوله الذي هو علامة التمكن يريد ان التنوين الممتنع الدخول على غير المنصرف هو تنوين التمكن
لا مطلق التنوين والا انتقض بعرفات فانه غير منصرف لكن تنوينه تنوين المقابلة وقال صاحب الكشاف
ان التنوين في عرفات واشباهه تنوين التمكن وعدم سقوطه لان التانيث فيها ضعيف لان التاء
التي كانت لمحض التانيث سقطت والتاء في علامة جمع المؤنث ورده الفاضل الرضي بان عرفات
مؤنث وان قلنا انه لا علامة تانيث فيها لا متمحضة للتانيث ولا مشتركة لانه لا يعود الضمير اليها الا
مؤنثا تقول هذه عرفات مباركا فيها ثم قال والاولى عندي ان التنوين للصرف والتمكين وعدم
سقوطه لانه لو سقط لتبعه الكسر في السقوط وتبع النصب وهو خلاف ما عليه جمع السلام اذ الكسر فيه متبوع
لا تابع فهو فيه كالتنوين في غير المنصرف للخفة واي انه غير منصرف وتنوينه تنوين التمكن لكنه لم يحذف منه
كما حذف من كل اسم غير منصرف لوجود مواخيه اعني الكسر فثبوت التنوين فيه لثبوت الكسر لا لانه تنوين

مقابلة اى لا يمتنع الوزن من هذا المعدول من صرف غير المنصرف للضرورة واجب والمصنف ادخل في القسم الجائز وحاصل
الجواب ان الجائز قد يطلق ويراد به ما يقابل الواجب في الممتنع وهي الطرفين وقد يطلق ويراد به ما يقابل الواجب
فالجائز بمعنى الغير الممتنع سواء كان واجبا كما في حالة الضرورة او جائزا كما في حالة التناسب قوله عند المصنف واما عند
غيره فغير المنصرف ما لم يدخله الكسر والتنوين فاذا دخل احدهما صار منصرفا حقيقة قوله وقيل المراد بالصرف
القائل هو الفاضل الهندي والصرف اللغوي يجيء للتغيير والمعنى ويجوز تغيير حكمه لا حكم اخر وقع للاحتياج الا ان فى المراد
بعد فى جواز حكم المنصرف لكنه بعيد من السياق واما معناه اصطلاحا فهو خلوه عن العلتين او عن العلة التي تقوم مقامهما
وجاز الضرورة لا الغير منصرفا بهذا المعنى قوله صبت على مصائب هذا البيت مما قالته فاطمة عليها السلام في مرثية
النبي صلى الله عليه وسلم وأوله ماذا على من شم تربة احمد ان لا يشم مدى الزمان غواليا والغوالي جمع غالية وهي
الريح الطيبة والمعنى ما الذي او اي شيء وقع على من شم تربة احمد في ان لا يشم مدى الزمان وامتداده
انواع الطيب والاستفهام للانكار والمعنى لم تقع عليه شيء لانه استغنى عن شم الغوالي بشم ما هو احسن
وقد ترجم بعض شعراء العجم هذا البيت بقوله كه بانم ريخته چندان غم و درد و مصيبتها كه گر بر روزها
ريزند گردد تيره چون شبها قوله ازحاف الزحاف حذف يقع في الشعر فيما يتجاوز عن
السلامة ومنه ما لا يخرج قوله لان حرف الروي اه هو الحرف الاسم من حروف القافية الذي يكون
في اواخر الابيات والروي من ذكر البيت الاول حصول الياء بالحرف الروي الدال المكسورة حيث حرف ا
تعليل للتمثيل بهما قوله مثال المجموع اه اشارة الى ان ذكر اعلالا ليس الا لانه تمثيل المجموع قوله
كالكلاب ودساور واناعيم جمع انعام والكلاب جمع الكلب جمع كلب ودساور جمع اسورة جمع
سوار واناعيم جمع انعام وهو جمع نعم انتهى فيه هذه الامثلة تكررت في الجموع فكل جمع قائم مقام علتين فكان
فيه علتين وكل علة فرع لشيء لان الجمع فرع المفرد ولان الجمع فرع لعدم اللزوم قوله كالجمع الموافقة لما او

فانما في حكمها الموافقة بها في الجمعية والوزن وعدم جواز جمعها ثانيا جمع التكسير واعلم ان الشيء قام الجمع مقام علتين
اولا احدهما ما ذكره الشارح وهو مختار المصنف ثانيهما الجمعية وصلاحة الجمع التناهي بحيث لا يجمع ثانيا جمع التكسير
فكان له كلا وقوة في الجمع التناهي والذي اختاره وذهب اكثر النحاة قيام مقام سببين وقوة
لكونه لا نظير له في الآحاد الوزن قوله وحراء اعلم الف التانيث في نحو حمراء اصل الهمزة المقلوبة عن الالف
لاجتماع الالفين لا الالف التي قبلها كما يتوهم الوهم قوله فصار التانيث مكررا قوله لان كونها الف التانيث
علة وكونها لازمة للكلمة يجب الوضع منزلة تانيث آخر فكان فيه علتان فرعيتان لان التانيث فرع
التذكير واللزوم فرع عدم اللزوم قوله فلو عرض اه جواب سؤال تقريره لم لا ان الف التانيث قامت
مقام علتين لاجل لزومها والتاء قد يعرض لها اللزوم بسبب العلمية كفاطمة مثلا لان الاعلام محفوظة عن التصرف
في من اين في ان في فاطمة ثلاثة اسباب العلمية والتانيث ولزوم التانيث وحاصل الجواب ان التاء و
ان كانت لازمة فيما قلت الا ان لزومها عارض بسبب العلمية ولهذا لو نكر لا يبقى ذلك اللزوم بحاله فلم
يكن هذا اللزوم العارض نازلا منزلة علة كاللزوم الوضعي قوله مثلا لانها قد تكون لازمة بغير العلمية كما في حجارة

ونحو فالاول هذا اللزوم لما لم يكن معتبرا في نوعها كان غير معتبر قوله فالعدل الغاء للتفريع والعدل في اللغة
الميل وفي الاصطلاح ما ذكره المصنف قوله مصدر مبني للمفعول اي الوضع من هذا المصدر دفع الاعتراض الذي
اورده الشارح الرضي على المصنف وهو ان العدل عبارة عن الاخراج لا الخروج لان العدل متعد والخروج لازم
وتفسير المتعدي باللازم لا يجوز وحاصل الدفع ان العدل مصدر مبني للمفعول وكذا الخروج بمعنى كون الاسم
مخرجا فهو تفسير للمتعدي بالمتعدي وحاصله ان الاسم المعدول معناه كونه مخرجا عن الصيغة الاصلية وهذا هو
المناسب للمقام لان المقصود جعله صفة للاسم الغير المنصرف فانما هو للمتكلم وتمكن التركيب هذا هو الوضع من هذا
المعدول يمكن لم يشغل ان العدل صفة المتكلم لانه العادل والخروج صفة الاسم ولا يجوز تفسير صفة بصفة

اى فقدره بان يجعل انها صفة الاسم غيره قوله اى خروج الاسم عن سنن الجنس فى الاسم فيرد بخروج العمل لانه
لا يسمى عدلا اصطلاحا قوله اى من حيث تعيين ظرف الصيغة بالصورة لان الصيغة قد تطلق على الكلم باعتبار ما يعرض
من الهيئة فعلى هذا ضرب صيغة الماضي ومن ليس مراده انما قوله الى بعض الاصل اى هذا فى جميع الامثلة المذكورة
بعد ظاهر الا فى عمر فانه ليس اصلا فى قاعدة بعض لم يكن عليها ويمكن ادخاله فى جملة اخواته بان يقال ما مضى
مرورة منع الصرف فلم يحكم بانه معدول والحكم بانه من باب العادل العمارة فهو اسم فاعل العمارة خرج عن سنة الذى
على بعض القاعدة وهى عامر فلا نحو كذا افاد الفاضل المحشى قوله ولا يكون اى لما عرفت ان اصل الصيغ الاسم الاعم
ظهر لك فرق المشتقات كاسم الفاعل واضرابه عن نوع العدل اى ان المشتق من القدر ليس اصله ذلك عنه
بعض ان يكون على صيغة القدر فان القياس مع اسم الفاعل من الثلاثى المجرد لم يكن على وزن فاعل بل
هناك خروج احد صيغة من صيغة اخرى لا خروج الاسم من صيغة الى صيغة اخرى فلا يرد لزوم كون ضارب
غير منصرف للعدل والصفة قوله فبانضمام الصيغة انتج القول بالاخص وحاصله انه اذا كان صيغة المصدر
مغايرة لصيغ المشتقات صح جميع المشتقات باضافة الصيغ الى الاسم سواء كان ذلك المشتق اسما او
فعلا لانها وان كانت خارجة عن صيغ الا انها خارجة عن صيغها كما عرفت والعدل معتبر فلم يكن ذلك
الاسم خارجا عن صيغة نفسه انما كان ظلها لان بعضها كالافعال المسمى خرجت عن قيد الخروج فان المراد
بالخروج خروج [illegible] الى بعض المشتقات كاسم الفاعل والمفعول وغيرهما فان خروج المجموع بقيد صيغة واسناد
الا فراد فلا يجوز [illegible] بقا اما مجازا او تاكيد قوله وان المتبادر يجوز فان الكسر على الاستثنائية الواو
او الفتح على المعطوف للاعلم المقدر قوله المحذوف الكفار وكذا المحذوف للدلائل الجوعدة ومحذوف الاوسط
كقول قوله ولا يبعد ان يعتبر الا ان هذا التغاير هو المتبادر حيث لم الصيغ الاولى موافقة للاصل و
القاعدة فاذا خرج عنها الا ما يغاير لما تبادر من المغايرة هذا الافراد المذكور قوله المغيرات الحياسية

ان

اى المنسوب [illegible] لما افق القياس كالمقام والمنام فان اصلهما مقوم ومنوم غير جار على القياس لان قياس
الواو المتحرك فى الاصل قلبها الفا ولما قلبت الفا وصار الى صيغة اخرى كانت الصيغة الثانية موافقة للقياس
حيث حصل فيها القلب فلا يكون مقام ومنام من الاسماء المعدولة حتى يمتنع صرفه اذا جعل علما للعدل
والعلمية ويمكن توجيه الخروج بلا تكلف فان المتبادر من الخروج اذا اطلق ما لا يستند الى علة مخرجة وفى مقام
واضرابه علة الاعلال موجودة وهى تحرك الياء و قوله من الجموع الشاذة بيان لمثل اقوس وانيب وكونهما
شاذة بسبب تحرك الواو والياء فيهما بحركة الضم التى هى ثقيلة عليهما فالقياس فى الجمع اقواس وانياب
قوله على اقوس وانيب لهذا يضاف اليهما فعال جمعا ولو كانا خارجين عن اقواس وانياب لنسبا
اليهما قوله قال الفاضل الشريف [illegible] ان الفاضل الشريف نقل عن بعض العلماء جواز الوقف
بانواع منه واختاره المحقق الشريف فلعل اى جبر نقيصه هذا لان مقصوده تمييز العلل بعضها عن بعض
ولا ريب ان تحصيل معرفة العلل بما ذكرنا قصده فلو دخل فى المعرفة المعرفات المدرسة والشاذة
والمشتقات ونحوها من الامور التى تكلف لاخراجها لا خير فيه لان هذا المعرف ليس لاخراجها فكان الشريف
الفاضل ارتضى هذا التوجيه حيث لم يعرض لرده ولكن الاظهر للمعتقد وهذا المقام تمييز المنصرف عن غير
المنصرف لا مجرد تمييز العلل بعضها عن بعض وعلى هذا الوجه لا يعلم التمر فانه اذا سمى بالجموع الشاذة لم يعرف
انه منصرف او غير منصرف بل يتوهم انها غير منصرف لتحقق العلمية والعدل ظاهرا قوله بلك التكلفات التى
اخرج بها المشتقات والمعرفات القياسية والشاذة ونحوها قوله واعلم انه ان المعتقد من هذا التحقيق معنى
العدل التحقيقى والتقديرى وان معناهما غير الذى اشتهر بين النحاة وذلك لان ما اشتهر بينهم ان العدل
التحقيقى هو الذى يكون خروجه محققا فهو مقدم على منع الصرف كما قال الفاضل الرضى ونعنى بالعدل المحقق
ما يتحقق حاله بدليل يدل عليه غير كون الاسم غير منصرف بحيث لو وجدناه فى كلامهم منصرفا لكان لنا طريق

سلامعوذ كونه معدولا بخلاف العدل المقدر فانه الذي يصار اليه الضرورة وجدان الكلام غير منصرف وتعذر سبب
آخر غير العدل فان عمر مثلا لو وجدناه منصرفا لم نحكم قطعا بعدوله عن عامر بل كان كادد اسمي من غير عبارة المتقدم
الرضي حيث جعل كلمعا ولقدر اصفة الخروج الا ان الشارح فيما عن ظاهرها كما سيأتي وحاصل ما اشار الى ان
ما ذكره النحاة بخلاف العلم القطعي فانا نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلاث واخراه وعمر وامثالها غير منصرف
ولم يجدوا فيها الا علما واحدة اعتبروا فيه العدل الذي هو خروج الكلام عن صيغته الاصلية فمنع الصرف متقدم على
الخروج على الصيغة الاصلية ودليل عليه في ثلاث وعمر فلا فرق بينهما بهذا الاعتبار بل مرجع الى ما سوف قوله
ولم يصلح للاعتبار الا العدل لما تعذر الوصف فلانه علم واما تعذر التأنيث فلانه مذكر ولما تعذر العجمة
فلانه من الاسماء العربية واما تعذر الجمع والتركيب فظاهر واما تقدير الالف والنون وان كان ممكنا لكن لم يعهد
في كلام تقديرهما واما تعذر وزن الفعل فلانه غير الوزن المختص به قوله لانهم تنبهوا الى اي ليس
الفرق بين العدل التحقيقي والتقديري انهم تنبهوا ووجدوا العدل اي الاخراج عن الاصل فيما عدا
عمر واشباه العدل التحقيقي حتى يكون ذلك الخروج محققا وفي عمر واخراه الخروج مقدر يدل عليه منع الصرف بل منع
الصرف فيهما دليل الخروج على الصيغة الاصلية قوله ولكن لابد لهذا الكلام توطئة وتمهيد لذكر الفرق بين العدلين
وحاصله ان العدل التحقيقي هو الذي يكون له اصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف لان الاخراج عن
ذلك الاصل محقق كثلاث مثلا فان القياس والقاعدة ان يكون على صيغة ثلاثة ثلاثة فالاصل بهذا المعنى
وجوده محقق واما اعتبار الاخراج اي ان ثلاث كان على ذلك الوزن ثم اخرج عنه الى هذا الوزن فغير محقق
ولا تتوهم انه اذا كان الاصل محققا كان اخراج الفرع عنه ايضا كذلك فان المراد بالاصل ههنا الا ما يكون
القياس ان يكون الاسم عليه لا عرفت سواء كان الاسم عليه ثم اخرج عنه اولم يكن والخروج لا يتحقق الا بان يكون
الاسم عليه ثم اخرج عنه فتحقق ثبوت الاصل للاسم لا يستلزم تحقق الخروج كما ذهب اليه الفاضل الرضي وغيره قوله

فانقسم العدل اه اي الفرق بين العدلين باعتبار تحقق الاصل لا باعتبار تحقق
الخروج عن ذلك فانه كما عرفت لا يدل عليه الا منع الصرف لا كما قال الفاضل الرضي
في العبارة المنقولة عنه سابقا قوله فعلى هذا اي فعلى ما ذكرنا في الفرق بين العدلين
لابد من تأويل عبارة المصنف اذ ظاهرها موافق لما ذكرها النحاة وحاصل التأويل ان قوله
تحقيقا وتقديرا صفة الخروج لكن باعتبار متعلقه الذي هو الاصل اي اصلا محققا للخروج او مقدرا
الخروج محقق قوله خروجا حقيقيا اه يعني تحقيق صفة الخروج مقدر باعتبار متعلقه
قوله اذا كان المعنى مكررا اه يعني اذا كان المعنى ملحوظا مرتين يكون اللفظ ايضا
مذكورا مرتين ليوافق الدال المدلول وبيان التكرار انهم قالوا جاء القوم ثلث يعنون
انهم جاؤا ثلثة ثلثة قوله والصواب بجنبيها يعني ان الصواب اطرادهما الا لفاظهما
فوق الاربع الى العشرة لوروده في كلام العرب قال الكميت فلم يستريثوك حتى رميت فوق الرجال خصالا عشارا
والجواب بضعف الرواية مما لا يلتفت اليه لعدم وروده في اشعار العرب وعدم تجويزه
في التنزيل لا ينهض حجة لعدم الانحصار الالفاظ العربية فيه قال الفاضل الرضي والمبرد
والكوفيون يقيسون عليهما اما التشبيه نحو خماس ومخمس وسداس ومسدس والسباع
مفقود بل لم يستعمل على وزن فعال من واحد الى عشرة مع ياء النسب نحو الخماسي و
والسداسي والسباعي والثماني والتساعي انتهى وقد عرفت انه وارد في كلام العرب
قوله العدل والوصف هذا مذهب سيبويه وقال ابن السراج وانما لم ينصرف لكونه مثنى معدولا
عن لفظ اثنين وعن معناه ايضا لانه عدل عن معناه مرة واحدة الى معنى اثنين اثنين فهو
عدل لفظي وعدل معنوي وقيل لان فيه عدلا مكررا من حيث اللفظ لان اصله كان اثنين

٤١

مرتان فجعل مرة واحدة ثم غير لفظ اثنان الى مثنى وقال الكوفيون وابن كيسان لزم فيه العدل والتعريف كما في عمر اذ لا يدخله اللام وكيف يكون معرفة وهو يقع حالا نحو جائني القوم مثنى قوله لان الوصفية الوضعية اه جواب لسؤال مقدر تقديره ان الوصف في ثلاث ثلاث عارضي كوصف في اربع لانها موضوعة للاعداد لا للمعدودات حتى يمكن وصف بحسب الاصل والوصف العارض لا يؤثر في منع الصرف كما سيتلى عليك في ولى وحاصل الجواب ان المعدول عنه وان كان اسما للعدد وهو غير صفة الا ان المعدول لم يوضع الا وصفا ولا يستعمل الا مع اعتبار معنى الوصف فيه ووضع المعدول غير الوضع المعدول عنه قوله لاعتبارها فيها وضعا اي لاعتبار الوصفية في الذي وضع له ثلث ومثلث وهو المعدود فان معنى ثلث ذات موصوفة بثلاثة ثلاثة قوله الشد تأخرا تقدير الشد لاظهار كونه فعل تفضيل فاذا قلت زيد آخر من عمرو فالمعنى انه اشد تأخرا منه قوله الا معنى غير صار المعنى الاول فاذا قلت جائني نسوة اخر فمعناه انه جائني نسوة غير النسوة الاولى قوله وقياس اسم التفضيل اه واعلم ان هذا التعليل عليل لان ما ذكر قياس فعل التفضيل وما نحن فيه ان ليس كذلك قوله بل هو منقول الى معنى غير كما اعترف به فلا يلزم ان يكون القياس فيه ان يستعمل بواحد منها حتى يكون معدولا عن احدها فالاولى في التعليل ان يقال ان اخر مشابه لافضل في جهتين احدها الوصف والثانية انه لا يتم معناه الا بما هو متغاير بعض كما ان معنى افضل لا يتم الا بمفضل عليه فلما اشبهه استحق احكامه في جميع تصاريفه ومع هذا اخطاف ينبغي ان لا يستعمل تصاريفه مع التنكير بدون ال او الاضافة لمعرفة فلما خالف بها من ذلك كان ذلك عدولا عما استحقه بمقتضى المشابهة قوله توجب التنوين اي في المضاف لان التنوين الذي في حينئذ انما حصل بسبب الاضافة وحذف المضاف اليه قوله او البناء اي في المضاف اليه فان بناءه قبل انما هو بسبب اضافتها الى ما بعدها وحذف المضاف اليه

قوله

بحث الشارح الفاضل

قوله او البناء اي في المضاف اليه فان بناء قبل انما هو بسبب اضافتها الى ما بعدها وحذف المضاف اليه قوله او اضافة اخرى اي في المضاف اليه لا في المضاف كاخواته فان اضافته بنحو الثلاث الى اعوي المذكور او جب كونه عوض المحذوف مضافا اليه لان الاضافة المذكورة قرينة على المضاف المحذوف قوله وليس في اخر اه اي لا يجوز فيه شيء في هذه الثلث لانه معرب بغير منصرف ولكن واحد في هذه الامور مناف لما ما سيتلى عليك قوله احد الاخرين يجوز فيه ضم الهمزة وفتحها قوله ويضاع قرئ بالصاد المهملة وهو الاكثر والصاد المعجمة كما يجيء في باب التاكيد قوله فعلا افعل اي فعلاء الذي نذكره افعل على فعل بسكون العين قوله فاصلها اما جمع اه هذا الترديد انما لمن يمكن اشارة الى الخلاف الواقع فيها فان المشهور بين النحاة انه جمعا صفة ولكن وقع الخلاف بينهم في انه في ان الصفات اهي من باب احمر حمراء ام في باب الافضل والفضلى والحق الذي يقال انه في الاصل افعل التفضيل بشهادة اجمعون وجمع فطال معنى قولنا قرأت الكتاب اجمع في الاصل انه اتم جمعا في قرائتي في كل شيء ثم جعل بمعنى جميعه وانمحى عنه معنى افعل التفضيل ولا يجوز ان يكون من باب احمر كما قيل لجمعهم على اجمعون وذهب الفارسي الى انه جمعا اسم لا صفة فالترديد اشارة الى الخلاف واما ان يكون اشارة الى انه جمعا صفة في الاصل لكنه صار بالغلبة اسما فالجمع فيه يكون تارة باعتبار الاصل واخرى باعتبار الغلبة والظاهر في الترديد هو المعنى الاول قوله فاحد السببين اه هذا هو المشهور وعن الخليل ان فيه مع العدل التعريف الاضافي لان الاصل في قولك قرأت السور جمع جميعهن قبل وهو ضعيف لان تعريف الاضافة غير معتبر في منع الصرف كما تقدم ورده الفاضل الرضي بان عدم اعتبار ذلك مع وجود المضاف اليه لان حكم تام

الصرف لا يبقى فيه والمع حذف فما المانع من اعتباره وقال بعضهم فيه التعريف الوضعي كالاعلام
ان وضع تاكيدا للمعارف بلا علامة التعريف وقال اخرون فيه التعريف باللام **قوله** في باب
التاكيد اما بمعنى كل كما سيأتي تحقيقه **قوله** وفي اجمع واخواته انما تعرض لهم لئلا يتوهم
ليس فيه اما الرفع توهم انه مثل جمع او انه ذكره استطرادا **قوله** وعلى ما ذكرناه ان على ما ذكرنا
من تفسير معنى الخروج من الصيغة الاصلية وما انه بالاشتقاق لاتر رجوع الى ذلك اى
لا ينتقض تعريف العدل بها والغرض في تكرار الكلام في هذا المقام دفع اعتراض
الشارح الهندي حيث قال بعد ان ذكر ان جمع معدول على ما ذكروه يرد على هذا جمع جموع
الى ذلك كما يثبت واقوس اذ القياس انياب واقواس وكلاب تارة لعدم اوزان
العدل المشهورة فيحمل على الشذوذ دون العدل انتهى قال الشارح اراد التنبيه على
الجواب بوجه اخر فكرر الكلام وادرج فيه فائدة اخرى لم تفهم سابقا بقوله كيف ولو
اعتبره **قوله** كيف ولو اعتبره يعني ان اقوس وانيب لو كانا مغيرين عن اقواس وانياب لما صح
نسبة الشذوذ اليهما لان تلك النسبة انما هي من جهة انهما مجموعان على خلاف قاعدة الجموع
او لانهما معدولان على خلاف قاعدة المعدول لا سبيل الى الاول اذ الجمع ليس الا
معنى الواحد ابتداء ولا الى الثاني اذ ليس للمعدول قاعدة يلزم في مخالفتها الشذوذ
قوله تبين الفرق اه حاصله ان الذي من الادلة معدة قد خالفها الاغير والعدول
بخلافه فان القياس في قوس ان يجمع على اقواس وليس القياس في ثلاثة ثلاثة كون غير
صيغة الثلاث **قوله** ان خروجه اه فالمصدر بمعنى اسم الفاعل وصفة للاصل الخارج
كما قال الفاضل الهندي وغيره **قوله** قد رفيهما اه وبهذا التقدير امتاز العدل التقديري

بالتحقيق

عن التحقيقي وفيه ان مقدم الشرطية لا يستدعي تقدير خصوص عام وزافر الا ان يقال الاصل ان يكون
الصيغة الاصلية تميز العلمين عامر في العمارة وزافر بمعنى السيد لا غير قطام بكسر القاف
قوله مثل حضار تقال عنه قدس سره انه علم لكوكب وفي القاموس انه جبل بين اليمامة والبصرة
وطمار المكان المرتفع وفي بعض النسخ بعد حضار وبار وفي القاموس انه ارض في اليمن **قوله**
وليس فيهما الا سببان هذا الكلام في قوة قوله وليس فيهما ما يوجب البناء لان المناسبة
في الوزن لا يوجب البناء والا لبنى كلاب وكتاب بل فيهما ما يوجب الاعراب اعني العلمية وحج
فقول الفاضل المحشي فيه نظر لانه لو اريد انه ليس فيه شيء الا السببان فهو ظاهر المنع اذ فيهما
الموازنة ولئن اراد انه ليس فيه موجب بناء الا السببان ففيه انهما ليسا موجبين بناء
وفيهما وزن فعال وهو يوجب البناء فالصواب وليس فيهما الا الوزن والوزن لا يستقل
في ايجاب البناء مردود **قوله** لتحصيل سبب البناء وذلك لان تقديري الاعراب والبناء في جميع الامثلة
مستقيمان لكن قد ترجح احد التقديرين لغرض والغرض في ذي الراء قصر الامالة اذ من احسن
والمصحح للامالة هنا كسر الراء وهي لا تحصل الا بتقدير البناء لانه اذا اعرب ومنع الصرف
لم يكسر واذا كسر يبقى دائما واما في العلات الثلاث موجبة للبناء فلان الاسم بسببها تفعل
نقلا تاما كالفعل فتمنع من جميع انواع الاعراب كالفعل وقد سبق الكلام مجملا وما ذكره
الشارح فلان تقدير العدل فيه يجعله مشابها لنزال بمعنى انزل **قوله** مع انه غير منصرف
كفطام وحذام وانما كان العدل تقديرا اذ ليس لنا فاطمة وحاذمة عدل عنهما قطام
حذام كما لم يثبت لنا عامر المعدول عنه عمر **قوله** انما هو للحمل اه يفهم من هذا التحقيق
الجواب عن الاعتراض المشهور وحاصله ان تقدير العدل كما اوجب البناء في ذوات الراء

بحث الوصف

فيجمع في قطام ونحوه وحاصل الجواب ان العدل الذي قد ولد البنا في ذوات الراء له قوة اثرها في البناء لان تقدير العدل له اصالة واما عدل قطام ونحوه فللحمل على النظاير فليس فيه تلك القوة والاصالة فلم يؤثر في البناء قوله ليس في محله قال السيد ركن الدين وجدت نسخة لهذا الكتاب معروضة على المصنف ولم يكن فيها لفظ قطام فسألت قارئها عنها فقال الحقوها المصنف عند قراءة بعض المتعلمين عليه لعدم مطابقتها المقصود قوله واما كون الاسماء اعلم لكن الوصف يطلق على معنيين احدهما الذكر الوصف بمعنى الصفة وهو الاسم الدال على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها وثانيهما ما ذكره الشارح وهو علة منع الصرف لانها حالة في الاسم الغير المنصرف لا الصفة لانها عين الاسم الغير المنصرف لا علته فلذا اختاره الشارح قوله موصوفة بالاربعية اه ناقشه السادة الحرفوش وقال الصواب متصفة لانها في حد ذاتها متصفة بالاربعية فهي لازم لماهيتها سوى الوضع اولم يلاحظ والموصوفية لا يكون الا باعتبار الملاحظة وهذه مناقشة حكمية لا تليق بارباب هذا الفن قوله لا الوضع اه قال الفاضل الرضي لم يقم دليل قاطع على ان الوصف العارض غير معتد به في منع الصرف واما قولهم مررت بنسوة اربع مصروفا فيجوز ان يكون الصرف لعدم شرط وزن الفعل وهو عدم قبوله للتاء فانه يقبلها لقولهم اربعة لا العدم شرط الوصف ثم اطال الكلام في هذا الباب وفي تقسيمه والجواب ان المراد من التاء في شرط وزن الفعل هي تاء التانيث وتاء اربع ليست للتانيث ولهذا يقال مررت بنسوة اربع في صفة المؤنث بدون التاء وايضا المراد في شرط وزن الفعل عدم قبول التاء بحسب اصل الوضع ولهذا اثر في وزن الفعل في اسود عند غلبة الاسمية مع قبوله التاء ح فانه يقال للحية الانثى اسودة واربع لا يقبلها بحسب وضع

للرتبة المعينة

للرتبة المعينة باب تقبلها عند الاستعمال في المعنى الوضعي قوله او زالت عنه ولكن بقي معها شيء بقرينة الامثلة المذكورة فانه قد اختص ببعض افراد ما كان له سابقا فلا يرد ما قيل لعدم الزوال قد يضر في تاثير الوصفية الاصلية كما اذا زالت الوصفية بالعلمية فانه لا تاثير للوصفية حين العلمية بالاتفاق فالكلام على اطلاقه ليس على ما ينبغي انتهى قوله فلا تضره الفاء للنتيجة او التفريع قوله ولم يعتبر استعمالها اه لما عرفت من اختصاصها ببعض الافراد فبان لهذا ضعف قول المص في شرحه قوله بعد وخالف سيبويه الاخفش وهو قوله وذهب سيبويه لما ثبت تقدما من اعتبار الوصفية الاصلية ولئن زال لتحققها معنى بل الاستدلال له في باب احمر اذا نكر بعد العلمية بباب جمع الغالب لان معنى الوصف في احمر اذا زال بالعلمية تحققها لم يعد بعد التنكير لان معنى رب احمر اذن ورب مسمى باحمر لان فيه لحمرة ام لا حتى انه يجوز في السودان المسمى كل واحد منهم باحمر رب احمر لقيته فاذا لم يعد تحققها لم يعتبر في منع الصرف قوله من الفعوة ويقال من تفعى الرجل اذا ساء خلقه قوله ذي خيلان بكسر الخاء وسكون الياء جمع خال والطاير هو الشقراق وهو طاير اخضر يخالطه قليل حمرة يصول على كل شيء كذا قال الفاضل المحشي قوله بقدر الامطار اشارة الى انه قد يتصرف في الاعلام ايضا بالترخيم ونحوه وبعدم التصرف في الاعلام اذا كانت اعلاما في لغتهم ولما كانت في غير الكلم العربية غيرها تصرف العرب فيها بالنقص وتغيير الحركة وقلب الحرف الى الشقلها كما في جبرئيل وميكائيل وارسطاطاليس فقالوا جبرئيل وجبرائيل بكسر الجيم وميكائيل وارسطو وارسطاليس ونحو ذلك لورودها على غير اوزان كلمهم الخفيفة وتركيبها وعدم التناسب مع عموم مبالاتهم بما ليس من اوضاعهم ولذلك قالوا العجمي

بحث ... العجمة الله

فالعبرة بما ثبت **قوله** والتانيث المعنوي وان كانت تاؤه مقدرة لتخرج الكلمة ثقل
ثقله فاعل لتخرج وحاصله ان غير المنصرف لما حصل فيه علتان تقل فثقلت به الفعل فمنع منه الكسر
كما اشير فاذا كان الاسم ثلاثيا او ساكن الوسط وان غير ثلاثي حصل فيه نوع خفة فينتقض
منه ثقل احد العلتين فلم يلحق به الفعل لكن الحرف الرابع عاد لخفة الوسط وازالها و
حركة الوسط تزيل خفته لان حركة الوسط قائمة مقام الحرف الرابع وهو منزل منزلة تاء التانيث
واما وجوب منع صرف ماه وجور فلان فيه ثقلت علل فاذا اعادل احد الاسباب خفة الوسط
بقي سببان ولا يرد انها كافيات لا يقال لو عادلت العلمية خفة الوسط لم يبق الا العجمة
لان التانيث غير مؤثر عند عدم العلمية فيجوز صرفهما لانا نقول العلمية لا تزول لانهما
يصيران نكرتين عند تصور ذلك الا ان خفة الوسط تزول فتنتقل العلمية في باقية فاذا
كان التانيث مؤثرا **الخ** علمان لبلدتين من بلاد فارس **قوله** لان الحرف الرابع اه قال
الفاضل المحشي انما هي على اربعة احرف وكذا الخامس فيما هو على خمسة احرف وبالجملة الحرف
الاخير في الزوائد على الثلاثة سادس التاء لان موضعها في كلامهم فوق الثلاثة انتهى
وقد تكلف بعض النحاة وقال المراد خصوص الحرف الرابع فان بيان القوم مبني على حروف ميزان
التصغير وهو بمنزلة الحرف الاصلي في ميزان التصغير اربعة لا تزيد **قوله** فشرط الزيادة تاؤه
ولا يفيد تحركة الوسط ولا العجمة لضعف امر التانيث فيه لانه ثبت بتقدير علامته فيزيل
التذكير الطاري في الوضع العلمي ذلك الامر الضعيف الا اذا سد علامته حرف
باعتبار معناه الجنسي **قوله** للتانيث المعنوي اي انه سمع في العرب تانيثه من اجراء
احكام المؤنث عليه من الاشارة وارجاع الضمير ونحو ذلك وذلك بسبب كونه اسم جنس
يطلق على الكثير والكثير جماعة فتانيثه كتانيث الجمع لكن اطلاقه على الكثير على سبيل البدل لا على
بسبيل الاجتماع

بجث ما العجمة

سبيل الاجتماع وشمله مقرب **قوله** والتانيث الحكمي وهو الحرف الرابع لانه في حكم تاء التانيث
قوله والمعرفة اي التعريف اه حاصله ان المعرفة هو الاسم الذي عرض له التعريف كاحمد مثلا وعلة
منع الصرف انما هي التعريف العارض لذلك الاسم فالمرادف المعرفة التعريف مجازا او الا
بعيد والاضافة الصفة اما التعريف بتانيثه **قوله** الياء مصدرية وهو المصدر للنوع فكانه قال
التعريف شرط لن يكون تعريفا بالعلمية **قوله** كما جعل البعض وهو جار الله الزمخشري **قوله** لان
فرعية التعريف اه حاصله انك قد عرفت ان لكل علة فرعا لاصل حتى انه اذا كان فيه علتان
حصل فيه فرعيتان فيمتنع من الصرف وفرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية لانه
بينوه بقولهم لانك تقول رجل ثم تقول الرجل وذلك يفيد فرعية مطلق التعريف للتنكير
في ضمن بعض انواعه الذي هو المعرف باللام لا خصوص تعريف العلم للتنكير الا ان فرعية التعريف
العلمي للتنكير بواسطة كونه معرفة والتنويع فرع التنكير بواسطة المعرف باللام فالتعريف **قوله**
فرع بواسطة والعلم فرع بواسطتين ويمكن اثبات الفرعية في العلم ايضا بان الاعلام المنقولة
عن معنى الصفة اما العلمية فروع للنكرات التي هي اصلها وذلك كثير فيتحقق الفرعية للعلم
ايضا بالنسبة الى النكرة في ضمن بعض الانواع لكن ذلك في مطلق التعريف اظهر **قوله** اي حكمي
وهو لفظ رومي موضع في تلك اللغة لجنس الجديد جلبه العرب لقبا لعيسى الروي نافع لجودة قراءته
قصرفاتهم في كلامهم اي في كلام العرب لادخال اللام واللاضافة ثم اذا لم يتصرف فيه بادخالها
نالسبل لا يتصرف فيه بادخال التنوين ايضا لانها في منزلة واحدة في كونها لاتمام الكلمة
قوله لو سمي بلجام لانه كان في العجمية باللام وتصرفت فيه العرب بابدال الكاف جيما فضعفت
عجمته فلو جعل علما في لغة العرب لم يمتنع في الصرف لتصرف العرب فيه حتى صار كانه من جنس كلامهم
قوله لعدم علميته لاحقيقة ولا حكما **قوله** اختيار المصنف وذهب الزمخشري الى ان نحو هند وتعلي
قال العجمة على التانيث او حملا على ذلك تحتم منع الصرف في ماه وجور **قوله** لانه اه تذكير

الضمير الراجع الى العجمة باعتبار انها سبب والمراد في الاسم المعنوي لا علامة له في اللفظ
والا فالسبب منع الصرف كلها امور معنوية قوله واما التانيث اه جواب سؤال وهو ان
التانيث المعنوي كيف اعتبر مع سكون الوسط في هند مجازا منع صرفه ولم تعتبر العجمة مع
في نوح مع كونهما مشتركين في كونهما امرين معنويين وحاصل الجواب لكن علامة التانيث
في هند والشباهها ولئن كانت مقدرة الا انها تظهر في بعض الاحوال كما في التصغير
وشبهه فلم يلغ قوة قوله اسم حصن وفي القاموس انه قلعة بين برذعة وكنجة وبلد التفليس
يجوز ان يكون منع صرفه للعلمية والتانيث في حيث انه اسم بلدة قوله وانما خص التفريع له
جواب لاعتراض الشارح الهندي حيث قال وفي ذكر نتيجة الشرط الثاني وترك
نتيجة الشرط الاول نظر وكان الاولى ان نقول فنوح وفرند منصرف وشتر و
ابراهيم ممتنع وحاصل الجواب انه لما كان في انصراف نوح خلاف وكان المختار عنده
الصرف نص عليه بالذكر قوله والاولى تقديم اه لان الوجه الشرف في العدم وكذا ما هو متفرع
عليه قوله واعلم اه هذه فائدة مشهورة لكنها منقوضة بنحو شيث وعزير فانهما منصرفان
كما يدل عليه النصوص قوله قرنه معه حيث قال محمد وصالح وشعيب ونوح ولوط وهود
فقرن هودا بنوح لا بشعيب فلو كان هو راءعيا للقدم لقال نوح وجعل مقارنا لشعيب
قوله الجمع اي الجمعية لانها العلة المانعة من الصرف وهي كون اللفظ دالا على احاد مقصودة
بحروف مفردة تغير ما قوله وهي الصيغة التي اوله اه سواء كانت على وزن مفاعل
ومفاعيل ام لا فيدخل فيه جعافر وجماهير والمشهور في وزنها مفاعل ومفاعيل و
لان المراد الوزن العروضي لا التصريفي نص عليه الفاضل الهندي قوله في بعض الصور
كاكالب واساور واناعيم على ما عرفت فانه يعني تكسيرها ما المنتهى في عبارة
عبارة المص بمعنى الانتهاء وقال صاحب الكشاف انه قائم مقام علتين لا لانه
على هذه الصيغة بل لانه جمع مقصود النظير في الاحاد وكما انه منقوض بالقلع والكلب

واجال قوله جمع ايمن وهو جمع يمين قوله على صراحيات في قوله كالمس صراحيات ولف
قوله وانما اشترطت اي الشرط لمجيئه على تلك الصيغة ليكون صيغته محفوظا عن قبول التغيير الكامل
بسبب جمع التكسير قوله منقلبة عن تاء اه الفرض في هذا انه شرط الجمع ان لا يكون بتاء التانيث
فالتغيير عنها بالهاء اما باعتبار الصيغة المقدرة اي الهاء لانت تاء التانيث وانقلبت
حالة الوقف هاء اواراد بالهاء التاء من قبيل مجاز المشارفة قوله والمراد فيه لطافة لا تخفى
فلا يرد نحو فرازنة فان تاءه اصلية لانه جمع فارزن ليست للتانيث فهو غير منصرف والفارزة
الحاذق قوله مجازنة كراهية وقت بينهما في المعنى ايضا من حيث جمعية المشبه ومصدرية
المشبه به وكون المصدر في معنى الجمع من حيث الجنسية وكون الجنس حقيقة لكل الافراد و
محتملا له قوله ولا حاجة الى اخراج اه دفع لاعتراض السيد ركن الدين حيث قال ولو قال بغير
تاء مع انه منصرف والجواب ظاهر بخلاف فرازنة اي انه يحتاج الى الاحتراز عنه لانه جمع
مع انه منصرف قوله فرزين او فرزان وهما من ستال الفاضل الهندي علم قوله واما فرازنة
فمنصرف وههنا سؤال استشكله بعض الافاضل وهو ان الانسب ان يأتي بفاء التفريع و
يقول ففرازنة منصرف والمقام ليس مقام اعلاله بل مقام تفصيل وحل الاشكال بين
شرذمة في النحويين ذهب الى ان تاء التانيث لا تخرج الصيغة لانها زائدة مع البنية و
كعدمها والمص ان اراد ابطاله فشرط اولا ان لا يكون بتاء واكده ثانيا بقوله واما فرازنة اي كما يتم
في شيء ففرازنة منصرف على ما افاده سيبويه في قوله اما ازيد فمنطلق وقد يقول الكلام فيه ويمكن
ان يقال الى جلد ومصابيح عن ان المعنى كانه قال اما مساجد ومصابيح فغير منصرف واما فرازنة
فمنصرف قوله وحضاجر علما على ما يفهم من سياق الحاشي في حضاجر مع انه مبتدا خبره ابن بالاف ولما كان
الشارح اختاره ولا اعتنا عليه وجوز بعضهم ان يكون حالا في المستتر في غير منصرف وجاز ان

بتقدم معمول ما اضيف اليه غير اذا كان بمعنى النفى انتهى شرح كبرى قرة لا وفيه تكلف قوله يطلق على الواحد
والكثير اطلاقه على الكثير ليس كاطلاق الجمع بل على واحد واحد فهو ايضا ينافى جمعيته قوله
لا للجمعية الحالية اه بنى بهذا على ما يترجح على عبارة المص من ان منع الصرف للجمعية الاصلية
لا لكونه منقولا عن الجمع وعلى هذا فقول المص لانه تعليل لمحذوف قوله اتى الضبعان فى
الحاشية الضبع اى الانثى والضبعان اى الذكر والجمع ضباعين كسرحان وسراحين انتهى
قوله والالطان بعد التنكير منصرفا على ما ذهب اليه المص فى قوله وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر
صرف ولكن فيه خلاف قوله غير مسلم هذا اعتراف بما ليقهم فى الحاشية المنقول عنه انفا ولكان
حقا فى نفسه كما صرح به صاحب الصراح والقاموس قوله تفصيت اه اى تخلصت وفى
هذا التقرير اشارة الى وجه تقديم المص بحث سراويل على سراويل قوله لا على زيادة تمييز الاحر المقصور
فى هذا الكلام رد لكلام صاحب المتوسط حيث قال لكن هذا الجواب يستلزم ان يكون علة منع الصرف عشرة
فان الحمل على الموازن زائدة على التسعة المذكورة قوله فكانه سمى اه انما قال كانه لان الاسم والعلم لم
يجىء بمعنى قطعة فى السراويل بل جاء بمعنى قطعة فى الخرقة فيكون مفرده مفروضا قوله والدواعى شامل
للجمع المنقوص الواوى فانه جمع داعية وهى فى الاصل داعوة من الدعوة قوله فى حالتى الرفع والجر اشارة
الى انهما منصرفان على الظرفية والى ان بينهما المماثلة المستفادة فى الكلام قوله فذهب بعضهم
وهو الاخفش قوله لان الاعلال اه ولان الاعلال سببه محسوس وهو الاستثقال فيكون اقوى
ومنع الصرف سببه معنوى فيكون اضعف قوله بناء على ان الاصل تعليل القول والتنوين اى فيجب ان
يقال بالضم بلا تنوين لوجود الجمعية فى الاصل الا ان الاعلال على ما هو الاصل فى الاسم
اعنى الصرف قوله وذهب بعضهم وهو سيبويه وليس قوله مبنيا على تقدم منع الصرف على الاعلال
كما قال بعضهم والاوجه الفتح فى قوله اعترض سراويل كما فى اللغة القليلة الجنبية الاصل

عنده جواز

عنده جواز بالتنوين والاعلال مقدم على منع الصرف فحذف الياء للساكنين ثم وجد بعد الاعلال
صيغة الجمع الاقصى حاصلة تقديرا الا ان المحذوف للاعلال كالثابت فحذف تنوين الصرف
ثم خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين فى غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا فعوض
التنوين عن الياء قوله ولفتح لعض الورى المستقبحها الفاضل الرضى ووجه ان الجر لا يدخل
على الياء حتى يمنع منه ولفتح حال الجر بخلاف سائر الحروف فان الجر يدخل عليها فيكون فى موضع
الجر مفتوحا عندا تساعد وعلى هذه اللغة ورد قول الفرزدق ولو كان عبد الله مولى
هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا واستعمال الفرزدق لا يدل على فصاحتها وعدم قبحها
لان ظاهر هذا البيت هجو لعبد الله فاختار اللغة القبيحة الخارجة عن الفصاحة وجوز
بعضهم ان يكون الياء ضمير المتكلم والالف للاشباع وفيه انه لا وجه ح لحذف اللام
فى الكلمة الا ان يقال حذف لضرورة الشعر او حذف ياء المتكلم وعوض الالف عنه
كما فى يا غلاما قوله لما فى الزوال الحاصل بسبب الاخلال قوله وان لا يكون باضافة
اى لا يكون مركبا اضافيا كغلام زيد قوله اما الصرف او اما حكمه على اختلاف الرأيين
كما سيأتى قوله لان الاضافة اى التركيب الاضافى فلا ترد المناقشة فى قوله وكيف
يؤثر فى المضاف اليه بان المؤثر هو التركيب لا الاضافة قوله ولا اسنادا اى مركبا من مسند
ومسند اليه كتأبط شرا او هو لقب جابر ابن ثابت والسبب فى تسميته بتأبط شرا
قال التبريزى لانه اخذ سيفا وخرج الى نادى قومه فقال تأبط شرا او قيل قالت له امه
يوما ان الغلمان يجتنون لاهلهم الكماة فهلا فعلت كفعلهم فاخذ جرابه ومضى
فملاه افاعى واتى متأبطا به ارجاع له تحت ابطه فالقاه بين يديها ففتحت الافاعى

تسعى فرنت بارته فقالت لها انت الحي با الذي لكان ابنك متابطا فقالت تابط شرا
وقيل انه راى كبشا في الصحراء فاحتمله تحت ابطه فجعل يبول عليه طول طريقه فلما قرب
من الحي ثقل عليه الكبش حتى لم يقله فرمى به فاذا هو الغول فقال له قومه ما كنت متابطا
يا ثابت فقال الغول قالوا لقد تابطت شرا فسمي بذلك كذا في الاغاني قوله وفي قبيل
المبنيات هذا عند المصنف وجماعة ومن المعربات المحكية كما هو عند اخرين فلا يبعد
في ان يحكم بعدم انصرافه وان لم يظهر اثره لفظا لكن لا فائدة في منع صرفه في علمية
خمسة عشر وستة عشر لان سيبويه ونفطويه مشهوران بالعلمية واعلم ان اقسام الذي ينضبط
المركب في المبنيات في غرته في سبعة اقسام الاول اسم بني مع اسم نحو خمسة عشر ونحوه
الثاني اسم بني مع صوت نحو سيبويه الثالث فعل بني مع اسم نحو حبذا الرابع حرف بني مع اسم
نحو لا رجل الخامس حرف بني مع فعل نحو هلم السادس صوت بني مع صوت نحو حيهلا السابع
حرف بني مع حرف نحو الا وزاد قوم قسما اخر فقالوا فعل بني مع حرف نحو لتضربن وتضربن
وهذا المستغنى عنه بهلم قوله كانه اكتفى انما قال كانه لانه قد ذهب بعضهم الى ان نحو
خمسة عشر علما معرب غير منصرف فلعل المص واتفقهم في منع الصرف فتح للادغام في ادخالها
لا لاخراجها قوله علم البلدة فيه انه اذا كان كذلك فيجوز ان يكون منع صرفه للعلمية والتانيث
فلم يكن قطعا في تاثير التركيب في منع الصرف قوله المعدود ان اه لئن قلت هذه الصفة
مشتركة بين الالف والنون وساير الاسباب فلم خصصه بالوصف بها قلت الشرط قوله
للالف والنون الخاص لا لمطلقهما فاحتاج الى التنبيه على الخصوصية المستفادة من لام
العهد دون ساير المواضع قوله في منع دخول تاء التانيث عليهما ضمير التثنية يحتمل الرجوع

الى الف التانيث

الى الف التانيث او الالف والنون او كليهما وعلى التقادير المراد اشتراك المشبه
والمشبه به في هذه الصفة هذا واعلم ان المبرد قد ذهب الى ان جهة الشبه بين النون التانيث
في الاصل الهمزة بدليل قلبها اليها في صنعاني وبهراني في النسبة الى صنعاء وبهراء
وفيه ما لا يخفى اذ لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال ان النون ابدلت منها واما
صنعاني وبهراني فالقياس صنعاوي وبهراوي وكجمراوي فابدلوا النون من الواو شاذا او
ذلك للمناسبة التي بينهما قوله وللنحاة خلاف اه اعلم ان ظاهر كلام الشارح الرضي يدل
على اتفاق النحاة على ان تاثير الالف والنون لاجل مشابهة الف التانيث وانما اختلفوا في
انها هل تحتاج الى سبب اخر ولا تقوم بنفسها مقام سببين كما لالف لنقصان المشبه عن
غير المشبه به وذلك الاخر اما العلمية واما الصفة واليه ذهب الاكثرون او انها كالالف
غير محتاجة الى سبب اخر واليه ذهب بعضهم فالعلمية عندهم في نحو عمران ليست سببا بل
شرطا للالف والنون او بها يمتنع من زيادة التاء والوصف عنده في سكران لا سبب
ولا شرطا والحق مع الشارح فان الخلاف واقع في الموضعين والمذهب الاول في المذهبين
المذكورين في الشرح هو مذهب الكوفيين وعليه كثير من ائمة النحو قوله هو القول الثاني
لان وجه اشتراط الطائفة الاولى انتفاء التاء غير ظاهر قوله يعني به ما يقابل الصفة
بقرينة ذكر الصفة فيما بعده وقوله فان الاسم اه بيانه لان الاسم المقابل لها شامل للعلم
ايضا فلا يصح في ذكره قوله او شرط ذلك الاسم هذا بعيد من سياق الكلام للزوم
زيادتها او يمتنع التاء الاول باعتبار المذهب الاول والثاني باعتبار المذهب الثاني
او صفة فانتفاء فعلانة عطف با وعلى عاملين مختلفين عطف صفة على كان وقوله

فانتفاء علمية لان التقدير ونحو كان صفة فشرط انتفاء فعلانة وليس هذا مما
جوزه المص لما يجيء في باب العطف **قوله** لتبقى مشابهتها في التعليك انما
يصح بالنظر الى المذهب الثاني وهو ان ما نعيته الالف والنون انما هي باعتبار
المشابهة لالفي التانيث واما بالنظر الى المذهب الاول فلان قبولها التاء
التانيث وعدمه لا مدخل له في تحقق الوجه لما زيد عليه وعدمه **قوله** عريان
بضم العين وقيل وجه فعلى والاول اولى لان وجود فعلى ليس مقصودا بذاته
بل المطلوب منه انتفاء التاء لانه كان تحقق في ضمنه فعلى لا يجيء منه فعلانة
في لغتهم الا عند بعض بني اسد فانهم يقولون في كل فعلان جاء منه فعلى
فعلانة ايضا نحو غضبانة وسكرانة فيصير ثبوت اذن فعلانة فعلا وهذا دليل
قوي على ان المعتبر في تاثير الالف والنون انتفاء التاء لا وجود فعلى فاذا كانت
المقصود من وجود فعلى انتفاء التاء فقد حصل هذا المقصود في رحمن بلا واسطة
وجود رحمى بل لانهم خصصوا هذه اللفظة بالباري تعالى فلم يطلق على غيره
ولم يضعوا منه مؤنثا لا في لفظ اعني بالتاء ولا في غير لفظ اعني بالتاء ولا في غير
لفظ اعني فعلى فيجب الا يكون غير منصرف **قوله** لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون
فعلانة يعني قطعا لا بالنظر الى الاستعمال ولا بالنظر الى اصل وضع الصيغة بخلاف
رحمن فانه بالنظر الى الاختصاص الاستعمالي بالله تعالى لا يصح فيه فعلانة

واما بالنظر

واما بالنظر الى الوضع فانه مبهم فانتفاء فعلانة فيه مبهم بحسب المبهم
بل بحسب الوجود راجح لان الوجود باب المذكر والمؤنث بالتاء اغلب
والحاق المشكوك بالاكثر انسب كذا قال الفاضل المحشي فايدة تناسب
هذا البحث قيل جاء الملك رجل اسمه حيان فقيل للملك اينصرف حيان
ولا ينصرف فقال الملك ان اكرمته فلا ينصرف والا فينصرف ووجه
قوله بانه ان اكرمه فكانه احياه فيكون من الحي فلا ينصرف للعلمية والالف
والنون ولئن لم يكرمه فكانه اهلكه فيكون مشتقا من الحين اي الهلاك فينصرف
قوله وفي شرح اختلف في رحمن والذي ترجح عندي صرفه وصرف لما شك فيه
هل صرفته العرب ام لا لان الصرف هو الاصل فلا يعدل عنه الا لدليل
قطعي قال بعض المحققين فان قلت كيف اشتبه حال استعمال رحمن
على هؤلاء الاعلام من علماء اللغة والنحو والبيان حتى بعد امرهم فيه
من المنقول ولم يكشف احد منهم عن المعمول عند البلغاء قلت كانهم لم يجدوه
مستعملا فيما نقل من العرب الا معرفا باللام او مضافا او منادى **قوله** و
هو كون الاسم اه الوزن في هذا الكلام دفع ما يرد على ظاهر عبارة المصنف
وهو ان اضافة الوزن الى الفعل بمعنى اللام فيكون المعنى والوزن المختص
بالفعل بشرط اختصاص ذلك الوزن بالفعل وفيه تكرار لا طائل تحته
وحاصل الدفع ان الاضافة لمجرد النسبة والربط بينهما لا للاختصاص وهذا

هو المراد بقوله وهي لكن الاسم مما وزن يعد في اوزان الفعل اي تثبت
للفعل ويعد في اوزانه ولكن يعد من اوزان غيره فقوله وزن الفعل اي
وزن مختص بالفعل فالاخبار عنه ع بالخبر يفيد الاختصاص الذي
لم يفهم في المبتدا، ولو ابدل الشارح لفظ يعد بيختص ونحوه لكان انسب
اظهر قوله في التشمير وهي المرور حاذا جعل ثمما لفرس الحجاج الحرار انها
وسرعتها في السير قوله بذر لما، وفي القاموس انه علم لبئر بمكة شرفها
الله تعالى ومعناه الفعلي الدفق قوله وعثر الموضع في القاموس اي
باسده ومعناه الفعلي جعله ذا كثرة قوله وخضم لرجل قيل هو عمرو
بن تميم ومعناه الفعلي الاكل او الاكل باقصى الاضراس او ملاء الفم
واما نحو بقم وشلم فهو جواب سؤال وهو ان بقم وشلم في اوزان الفعل
مع انهما اسمان ولم ينقلا من الفعل الى الاسم لعدم استعمالهما فعلا
وحاصل الجواب انهما اسماء عجمية نقلت الى العربية والاختصاص
المذكور مشروط بكون ذلك الاسم في اللغة العربية فلا يقدح وجود مثل
هذه الامثلة في اختصاص وزن الفعل بالفعل فهما غير منصرفين للعجمة

ووزن الفعل

ووزن الفعل قوله غير مختص بالفعل لوجوده في الاسم كثيرا كحجر وتمر ونحوهما
بخلاف بناء المجهول فانه لم يجئ في الاسماء الا الفاظ قليلة لم يحقق بالعدم وهو
الوعل لغة في الوعل ودئل بمعنى الاست ودئل علما لقبيلة قوله الا انه
النحاة وهو عيسى ابن عمر فانه منع من الصرف ما كان منقولا من الفعل
مستدلا بقول الشاعر انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة
تعرفوني قال بدر الدين ولا حجة فيه لانه محمول على ارادة انا ابن
رجل جلا الامور وجربها فجملة جلا من فعل وفاعل فهو محكي لا ممنوع
من الصرف والذي يدل على ذلك اجماع العرب على صرف كعسب
اسم رجل مع انه منقول من كعسب اذا اسرع انتهى وسيأتي
ضعف هذا الكلام ان شاء الله تعالى في باب النعت
او يكون غير مختص بقرينة المقابلة فان من هذا القسم افعل
ووجوده في الاسم اكثر منه في الفعل لانه لكل فعل ثلاثي دليس



في الالوان والعيوب يجيء منه افعل التفضيل وفي الالوان

والعيوب يجيء افعل فعلا نحو احمر حمراء واعور عوراء و

هما اسمان واما افعل الفعلي فلم يجيء الا ضيائه من بعض

الافعال الثلاثية كاخرج واذهب لان كلها فلم يسمع نحو

اقتل وانصر والظاهران او هنا لمنع الخلو لا لمنع الجمع فان النسبة

بين المشتقين عموم ومن وجه لافتراقهما في شيء واحد واجتماعهما

في يزيد ويشكر قوله اي اول وزن الفعل وهذا هو الظاهر لانه المذكور

سابقا الا ان فيه ارتكاب مجاز فان وزن الفعل عبارة عن

الهيئة الحاصلة للفظ في ترتيب الحروف والحركات والسكنات

وقد عبر عنها الشارح بالكيفية والهيئة من حيث هي

يعني الاول

ليس لها اول واخر حتى يقال ان الزيادة في اوله فلذا ارجع الضمير على لفظ الفعل الذي محفوظ على حقيقتها و ادار

او اول المكان او هو الاسم فان له اولا حقيقة قوله اي زيادة حرف او حرف زائد في اوله على ترتيب

الالف فالاول يناسب وزن الفعل فان الزيادة صفة وهيئة تعرض للحرف الزائد فتناسب وزن الفعل

الذي هو هيئة كما عرفت والثاني يناسب المكان على وزن الفعل فانه عبارة عن الاسم الذي هو

مركب من الحروف فيناسبه الحرف الزائد وغرض الشارح من هذا التعدد دفع الاعتراض الذي اورده الفاضل

الهندي بقوله في فصل اول الحرم مثلا ان الزيادة فيه الظرف والمظروف وحاصل الدفع اما اذا

قدر زيادة حرف فلان الزيادة صفة للاول وكذلك الحرف للاول من الحرم زائد ويجوز نسبة الصفة

الى موصوفها نحو قولك العلم في زيد واما اذا قدر حرف زائد فلان بين قولهم اوله وبين الحرف

الزائد عموم من وجه فان الحرف الاول من الاسماء التي على وزن الفعل قد يكون زائدا كاحمد ونرجس

وقد يكون اصليا كنهشل فان وزنه فعلل والامران اللذان بينهما عموم من وجه يجوز ان ينسب احدهما

الى الاخر نحو قولك البياض في المعشوق احسن من البياض في الياقوت في صفائه وهذا شيء المهم فانه

من مقاصد الكتاب قوله كزيادته اي مثل اجزاء العدد ليوافق ما سبق قوله اي حال كونه وزن الفعل

او فيه نشر على ترتيب اللف كما عرفت والكاف من المضاف اليه لانه بحذف المضاف واقامة المضاف

اليه مقامه فانه اذا جاز قولنا في اوله زيادة جاز قولنا فيه زيادة فهو من قبيل اتبع ملة ابراهيم حنيفا

قوله لاختصاصها اي لاختصاص هذه التاء المتحركة بالاسم فان الداخلة على الفعل ساكنة

نحو ضربت قوله اذا سمي به رجلا فانه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل مع قبوله التاء لكنه يقبلها

على خلاف القياس اذ القياس ان يلحق التاء المؤنث دون المذكر وظاهر انه لا حاجة الى هذا التقييد

لانه حال التسمية لا يقبل التاء اذ الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان اما كان اسم علم

قوله النحاة ان انصرافه لعدم اصالة الوصف ودفع كلام الفاضل الرضي الذي تقدم قبيل ملامع الجواب
قوله واحترز بذلك اي بقوله موثرة قوله اي بواحد من الجماعة المراد بالجماعة ما فوق الواحد فلا يرد انه يجب
ان لا يكون المشترك بين الاثنين وضبط السكر في هذا القسم ان لفظ زيد موضوع لواحد شخص فاذا اريد
المسمى بالزاء والياء والدال صار اسم جنس متواطيا يدخل في كل من سمي به فيجري على العلمية قوله الوصف المشتهر
قيد الاشتهار باعتبار الاغلب الاكثر لئلا يرد بوصف غير مشتهر بتعريفه قوله اي ظاهر يعني ظاهر من غير بيان
في ضمن بيان اسباب منع الصرف وشرائطها ولذا اختار تبيين عطاييه قوله استثناء مما يعني من
الاستثناء والعلل اي استثناء من مآل الكلام لانه يؤول قوله لا تجامع موثرة الا ما هي شرط فيه
انه لا تجامع غير ما هي شرط فيه فقوله الا العدل ووزن الفعل مستثنى من المفهوم الذي هو مآل الكلام
فالمستثنى معدود وكذا المستثنى منه او اعرف بما علمت لم ما ذكره الفاضل الاري التكلف قوله
كان ثلث واحمر في ثلاث العدل وفي احمر وزن الفعل وليست فيهما العلمية فلو كانت شرطا
فيهما لم تنفك عنهما بحال قوله وهما متضادان اشارة الى جواب سوال هو لم لا يجوز ان يكون العلم
شرطا في العدل ووزن الفعل بحال لم يكن كلاهما العدل ووزن الفعل والعلمية فاذا نكر زالت
العلمية ولم يزل العدل ووزن الفعل فيكون غير منصرف فاجاب بان العدل ووزن الفعل متضادان لا يجتمعان بشهادة التتبع و
الاستقراء فانك لم تعرف اوزان العدل وليس شيء منها من اوزان الفعل المعتبرة في منع
الصرف وهو كونه مختصا بالفعل او اوله زيادة كزيادته قوله اي لا يوجد شيء لهذا التعدد
وقع لما يرد على ظاهر عبارة المصنف لان الاسماء التي فيها منع الصرف غير المعدودة اما شيء ما او سببا ما
او سببان من هذين السببين والا فلان خلاف الواقع اذ يوجد مع العلمية غيرهما من الاسباب.

منع الصرف والا لزم تعليل اتحاد المستثنى والمستثنى منه ووضح الجواب ان العدل او وزن الفعل اذا اجتمعا
مع العلمية يتحقق معهما امران جمعا معا معهما فيجتمع الاسباب الثلثة او يتحقق معهما احدهما فقط اما العدل فقط
او وزن الفعل فقط فليتحققهما مع العلمية احتمالان عند العقل الا ان الواقع هو الاحتمال الثاني الاخير
اعني ما يكون في ضمن احدهما فقط واما الشق الاول اعني ما يكون في ضمن مجموعهما فمجرد احتمال عقلي لا وجود
له في الخارج والمستثنى منه المفهوم العام المنقسم الى الامرين وذلك المفهوم العام المشترك اي الامر الدائر
بين المجموع او احدهما وحده مع العلمية من هذين السببين لانه الذي كان دائرا بين هذين الاحتمالين في نظر العقل
والمستثنى هو احد هذين الاحتمالين بعينه وهو ما في ضمن احدهما فقط وفائدة قوله فقط التنبيه على ان
المراد احدهما الماخوذ بشرط لا اي بشرط انتفاء الاخر لا الماخوذ لا بشرط حتى يشمل المجموع بناء
على ان تحقق الامرين متضمن لتحقق احدهما في ضمنهما الا انه مع تحقق الاخر لا مع انتفاء الاخر والمقصود هو
الثاني لا الاول هكذا احقق الكلام في هذا المقام ولا تلتفت الى ما قال بعض اهل الحواشي فانه اشبه شيء
بالغواشي قوله من حيث السبب فان الاسم الذي هو العلم والتانيث مثلا اذا نكر زالت علميته بالذات
بالذات واما التانيث فباق الا ان وصف سببيته وكونه معتبرا في منع الصرف يزول منه بزوال
العلمية فلذا قال لم يبق فيه سبب من حيث السبب اعلم ان ما يصح تنكيره اجتماعه مع العلة العلمية التانيث
والعجمة والتركيب والالف والنون كطلحة وزينب وابراهيم وبعلبك وعثمان فانها اذا نكرت لم يجتمع بزوال العلمية لان المشروط
لا يوثر بدون الشرط قوله امر وصمت يصمت مثل نصر ينصر قوله امر غير محقق للكون مادة اللطافة
قوله اصمت بكسرتين من صمت يصمت بكسر العين بان يكون قد جاء على هذا وان لم يشتهر او من
صمت يصمت بضم العين لكن جاء امره بكسر الهمزة وان لم تشتهر هذه القاعدة قال الفاضل المحشي
اصمت علم للمفازة سميت بلفظ اصمت بضمتين مبالغة في شدة الخوف فيها بحيث يامر كل

صاحبه بالصمت ولا يمكنه حفظ لسانه عن الغلط لغاية الاضطرار فصمت غلط للامعد ول انتهى ولا يخفى
ان هذا الكلام من قبيل الهزل قوله وخالف سيبويه الاخفش نقل عن القاموس انه سيب فارسى وهو
التفاح ومعنى سيبويه اى رائحته وهو لقب امام النحاة عمرو بن عثمان الشيرازى ونقل انه كان صاحب
رغبة بالتفاح بحيث لو رآه صدر منه بلا اختياره صوت فجعل سيبويه لقبه ويؤيد ذلك ما ذكروا انه مركب من
اسم صوت قوله ولما كان قول التلميذ اه رد لما نقل الفاضل الهندى عن بعض الشراح حيث قال قبل
الاولى رفع الاخفش لان سيبويه استاده ونسبة المخالفة للاستاد غير ملائم انتهى قوله لما ذكره من
القاعدة اعنى قوله وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف قوله لكونه بمعنى كل فاذا قلت جاء القوم اجمعهم
فمعناه جاء القوم كلهم سواء كانوا مجتمعين ام لا فوصفيته ضعيفة لسبب غلبة الاسمية عليها والوصف
الضعيف الزائل لم يعتبره سيبويه ولا الاخفش قوله افعل اسما اى كالاسم الخالى عن الوصف
كارنب افكل فانك اذا قلت زيدا فعل يخيل الى السامع ان معناه زيد لقبه افضل فهو لعدم
التنكير منصرف بالاتفاق قوله وان كان اسم من اه فان من نصح الوصف بحيث لا يمكن الاحتمال مجاب
فانه اسم رجل علم فضل من فهو بعد التنكير غير منصرف بالاتفاق بسبب الوصف ووزن الفعل فحاصله
لابد ان يكون مثل هذه الصورة مستثناة عن القاعدة المذكورة مع انه داخل فى المراد بحكمه
فيكون منصرفا عند الاخفش وغير منصرف عند سيبويه وليس كذلك بل غير منصرف بلا خلاف فلابد من
يغير نحو اسم ما يكون الوصف قبل العلمية ظاهرة ولم يكن معه فى اللفظ ما يكون منافيا وصفيته لعد العلمية
كذا قال بعض الافاضل وظنى انه غير وارد لان مثل هذا غير داخل فى ما به الحكم فان اسم علما باستثناء
قد زالت وصفيته الا ان سيبويه يعتبر ذلك الزائل بخلاف افضل من فان وصفيته محققة بسبب من
التفضيلية فاين احدهما من الاخر قوله قد زالت بالكلية فان اسم حال العلمية علم للذات ويجوز

ان يكون متصفا بالسواد فاذا نكر فالمراد به المسمى باحمد وان كانوا كلهم متصفين بالسواد نعم اذا جعل
مثل احمر علما للذات المخصوص الموصوف بالحمرة لم تزل الوصفية عنه بالكلية لكن اعتبارها كما فى اسود وارقم
قوله واما الاخفش اه قال الاخفش فى كتاب الاوسط ان خلافه فى نحو احمر انما هو بعض القياس
واما السماع فهو على منع الصرف قوله وهذا القول اظهر فان المعدوم بكل وجه لا يؤثر قوله فى حكم اه
فيه بحث لجواز اعتبار المتضادين فى حكمين مختلفين نحو آتانى وعيد الحوص من آل جعفر فيا عبد عمرو
لو نهيت الاحاوصا فاعتبر العلمية فى احوص حيث منع الصرف وجمع على احاوص واعتبر الصفة
مجموعا على حوص وذلك لان احوص حال العلمية غير منصرف للعلمية ووزن الفعل والحوص ضيق فى مؤخر
العين يقال رجل احوص وامراة حوصاء ثم جعل احوص علما فالشاعر جمع الاحوص فى حال العلمية
تارة على الحوص اعتبارا للصفة الاصلية وتارة على الاحاوص اعتبارا للاسمية العارضة بسبب العلمية
وانما قلنا ذلك لان افعل الصفة يجمع على فعل وافعل الاسم على افاعل كارانب قوله اى باب
غير المنصرف يعنى ان اللام للعهد قوله اى بصورة الكسر اعلم ان البصريين فرقوا بين الكسر بلا تاء وبين
الكسرة مع التاء فجعلوا الكسر بلا تاء من القاب البناء وعمموا الكسر مع التاء فالحركات الاعرابية
والبنائية فالمناسب ان يقول يجر بالكسرة فاصلحه الشارح بقوله اى بصورة الكسر قوله منصرف
مطلقا هذا الاطلاق وكذا الذى بعده ومقابل المذهب الثالث قوله غير منصرف مطلقا هذا المذهب
تحكيم اذ الحكم بعدم الانصراف مع زوال السببين او احدهما بسبب اللام او الاضافة غير
معقول ومناف للضابطة المتفق عليها فى قوله وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف قوله
اى التنوين الداخل على التمكن وانما حذف الكسر بتعاقبها لانهما يتعاقبان فى مثل غلام زيد فلو دخل
الكسر توهم جواز دخول التنوين ايضا فحذف الكسر تحقيقا لحذف التنوين والتنوين لا يجتمع مع اللام

حشية مولانا
عصام الله

باب المرفوعات ٥٣

والاضافة فعاد الكسر قوله المرفوعات جمع وانما جمع ولم يأت بصيغة الافراد مع ان الملائم لارجاع
الضمير لمقام الموحد لان المصنف اذ [illegible] بعد ما [illegible] بقوله الرفع علم الفاعلية [illegible] المرفوع [illegible]
انحصار المرفوع في نوع واحد هو الفاعل فازال ذلك الوهم بايراد صيغة الجمع الدال على تعدد انواع المرفوع
قوله لا المرفوع لما ذهب الوهم [illegible] صيغة اسم المفعول لان المرفوعات جمع مرفوع قياسا على [illegible]
جمع مفرد [illegible] ازال هذا الوهم بقوله لا المرفوع قوله لان موصوفه المكان اللفظي مشتملا على [illegible]
بالايجاب والسلب يستدل عليهما بقوله لان موصوفه الكلم وهو مذكر فالاسم مرفوع لا مرفوعة
قوله ويجمع هذا الجمع اي يجوز ان يجمع بالالف والتاء صفة المذكر الذي لا يعقل من غير اشتراط التانيث
اذ كما جاز ان يجمع المؤنث هذا الجمع قوله كالصافنات نقل عنه قدس سره الصافنات هي
الخيل الذي يقوم على ثلاث قوائم واتى من الرابع على طرف الحافر قوله وكالايام الخاليات اي
الماضيات [illegible] قوله الدال عليه المرفوعات دلالة الجمع على
المفرد قوله لان المصنف اورد لما ذكره الفاضل الرضي حتى ذكر الضمير مع رجوعه الى المؤنث اي
المرفوعات نظرا الى تاخر الضمير اعني ما لان المبتدأ هو الخبر [illegible] المبتدأ [illegible] للمعود
اسهل حاصل الدفع [illegible] ان الضمير راجع الى المرفوع المدلول عليه بالمرفوعات لان المصنف انما
يكون للجمع لا للافراد قوله اي اسم اشتمل لان الكلام في مرفوعات الاسماء قوله اي
علامة كون الشيء فاعلا [illegible] ان الياء في الفاعلية مصدرية قوله ان يكون موصوفا
كالموصوف بها فان الحركات والحروف الاعرابية وان لم تكن اوصافا لكنها شبيهة بها لعدم استقلالها
وتبعيتها للاسم المعرب قوله ولا شك ان الاسم موصوف بها اي المكان في معنى الرفع المجازي
وكذا في اشتمال الاسم عليه بمعنى الرفع المجازي واشتمال الاسم عليه ورد ايضا فهذا الكلام على الشيء

الهندي

الهندي حيث خصص المرفوع بما اشتمل على الرفع لفظا او تقديرا وعدم اعتبار الرفع المحلي بناء على انه لا
يكون الا في المبني والمرفوعات من اقسام المعرب وحمل البحث على الفاعل اذا كان ضميرا ونظايره على التطفل
والشذوذ نظرا الى ان الفاعل واخواته كما يكون من الاسماء المعربة يكون من المبنيات ايضا بلا تفاوت والبحث
ايضا كما يكون عن الفاعل المعرب يكون عن الفاعل المبني ايضا وكذا في اخواته ولما كان المبني يقع فاعلا
وكل فاعل مرفوع فلا بد ان يكون المبني مرفوعا فاعتبر تعريفه على وجه يصدق على المبني المرفوع ايضا وجعله
مشتملا على الرفع المحلي ولا يجعل المرفوع قسما من المعرب بل يجعله قيدا للاسم لجواز ان يكون اعم منه
فلا يلزم المحذور الذي هو باعث لتخصيص الفاضل الهندي قوله فمنه الفاء جواب شرط محذوف
اي اذا عرفت هذا فنقول منه الفاعل قوله او ما اشتمل بر حجه قرب المرجع كما يرجع الاول هو اقرب
قوله التي هي اصل الجمل وانما كانت اصلا لان الغرض العام من الجملة هو الاخبار والفعل اصل فيه
لانه لم يوضع الا للاخبار به ولان التركيب فيها اشد وامتزاج احد الجزئين وهو الفعل بالآخر ازيد
لانها تشتمل الخبر والمخبر عنه وضعا لمجرد تمام غير حاجة الى وسيلة خارجة بخلاف الاسمية فان
انشائيتها بالادوات الخارجة عنها كهل زيد قائم فان انشائية هذه الجملة الاسمية انما هو بسبب
الهمزة قوله ولان عامله اقوى وقوة المؤثر تقتضي قوة الاثر ووجه قوة عامله انه لفظي محسوس
اعني الفعل بخلاف عامل المبتدأ فانه معنوي غير محسوس ولانه يغلب على عامل المبتدأ اذا دخل على المبتدأ
وينسخ ابتدائيته واعلم ان كون رافع الفاعل ما ذكرنا هو المشهور وذهب بعض الكوفيين الى
ان الفاعل يرتفع باحداثه الفعل وذهب خلف الاحمر الى ان العامل فيه الفاعلية معنى الفاعل وذهب
هشام الى انه يرتفع بالاسناد وقال ابن فلاح ويرد ذلك الى ان العامل اللفظي مجمع عليه والمعنوي مختلف
فيه والمصير الى المجمع عليه اولى من المصير الى المختلف فيه فالمذاهب اربعة واقواها المذهب المشهور قوله وقيل

محل المرفوع مبتدا وهو مذهب سيبويه واستدل عليه بدليلين احدهما ان الاصل في المسند اليه
التقديم لان المسند صفته وصفاته وحقها التاخير وهو كذلك في باب المبتدا بخلاف الفاعل فان المسند اليه
مؤخر وثانيهما ان المبتدا الحكم عليه بالاحكام الجامدة والمشتقة نحو هذا حجر وهذا قائم بخلاف الفاعل فانه
لا يحكم عليه الا بالمشتق حقيقة كان المسند او حكما فلا يرد انه يحكم على الفاعل بالمصادر واسماء الفعل
والظروف وليس شيء منها مشتقات فاذا كان كذلك كان المبتدا اي الاصل لانه اكثر تصرفا ومدارا
في الكلام دون الفاعل وهذين الوجهين على المدعى نوع خفاء اي اسم حقيقة او حكما فان قلت ما
فائدة تفسير ما العام بالاسم وتخصيصه به ثم تعميم الاسم ليتناول الحقيقي والحكمي قلت لما قيد
كلمة ما في تعريف الاسم المرفوع بالاسم بناء على ما يتبين لابد التفسيرها في تعريف الفاعل الذي هو
قسم من المرفوع بالاسم ايضا والا لو لم يفسر بالاسم لصدق تعريف الفاعل على الذات الذي
هو محل الفاعل مع ان الفاعل عند ارباب هذا الفن هو الاسم لا معناه وان كان الفاعل في الحقيقة هو
المعنى قوله ليخرج عن الحد توابع الفاعل فان اسناد الفعل اليها بتبعية الفاعل فاذا اقلت جاء زيد
الى قوله اسندت الفعل الى زيد اولا وبالذات والى الوصف ثانيا وبالعرض لانه عبارة عن الاول
في المعنى وكذا البدل والمعطوف والتاكيد فان المقصود بالذات هو البدل والاول ذكر التوطئة
لان ذلك المقصود به من جهة المعنى وهذه المقصودية من جهة اللفظ فنقل الحكم المحصل يخرج
عن الحد بعض توابع الفاعل غير محقق قوله وكذا المراد اي يعني لا بد من اعتبار قيد الاصالة في تعريفها
لاخراج توابعها قوله ليتناول اي اي ليتناول الفاعل الموقوف فاعل هذه الاحوال قوله
واحترز به اي اعلم ان الكوفيين لم يوقفوا في الاسناد بين قولهم ضرب زيد وبين قولهم زيد ضرب
فجعلوا زيد في المثالين فاعلا فلا حاجة عندهم الى هذا القيد بل الواجب تركه واما عند البصريين

بجمع البعض المحققين

فالفعل في صورة تقديم الاسم عليه مسند الى ضمير الاسم والجملة الفعلية مسندة الى الاسم فالفعل ليس
بمسند الى الاسم والاسم مبتدا لا فاعل فلا حاجة في اخراجه عن التعريف الى قيد التقديم بل في
تقييد اسناد الفعل لكن لما توهم دخوله في التعريف بسبب اسناد الفعل اليه ظاهرا كما زعم الكوفيون
او لو سطوا ان اسناد الفعل الى ضمير الشيء اسناد الى ذلك الشيء في الحقيقة كما صرح به الشيخ عبد
قيد التقديم لاخراجه قوله تقديمه عليه وجوبا لان الفرد الكامل واللفظ اذا اطلق ينصرف اليه
قوله ليخرج عنه اي عن تعريف الفاعل فانه يصدق على هذا الموصول الجامع مبتدا انه اسند اليه
شبه الفعل مقدما عليه الا ان تقديمه عليه ليس على سبيل الوجوب والا انحصار فليس باجب بل جائز قوله نحو في
الدار رجل فيصدق على رجل انه اسند اليه شبه الفعل اعني الظرف مقدما عليه وجوبا فيدخل
في تعريف الفاعل وليس بفاعل قوله تقديم نوعه اي تقديم الكلي الحاصل في ضمن جميع الافراد
وليس التقديم في باب الخبر كذلك فانه ههنا وجب تقديم هذا الفرد منه لمانع وهو كون المبتدا نكرة
كما سيتلى عليك قوله اي اسناد او اقعا حل الظرف على انه منصوب على المصدرية لا مسند
الا انه يلزم منه الفصل بين العامل والمعمول بالخبر وهو قوله وقدم عليه وانما قال المثلا على جهة
قيامه ولم يقل قائما به ليدخل فيه الفاعل الذي لا يقوم به الفعل حقيقة نحو قرب زيد ومات
زيد ولم يقم زيد فان القرب امر اضافي اعتباري ليس بموجود في الخارج والموت امر
عدمي فليس لهما قيام حقيقي بالفاعل لكنهما اسندا اليه على طريق اسناد الفعل الى الفاعل و
هي صيغة المعلوم فهما مسندان الى الفاعل على جهة القيام اي على طوره وطريقته قوله
كاسم الفاعل فان زيد قائم ابوه بمنزلة زيد يقوم ابوه وقس البواقي كصاحب
المفصل وتبعه الشيخ عبد القاهر واكثر البصريين قال الفاضل الرضي وخلافهم كلفظ راجع

على انه يمكن تعاليه في اصطلاح النحاة فعلى ام لا وليس خلافا معنويا قوله اى مما ينبغى ان يكون الفاعل اى
الاصل في اللغة ما يبنى على الشئ وفي العرف يعبر القاعدة الكلية كما في الاصل في الفاعل ان يكون مرفوعا
اى القاعدة الكلية خير الراجح وقد يطلق في العرف ايضا على الاولى وما ينبغى ان يكون على الشئ كما في الاصل
في الواو المضموم لم تقلب تاء او ما يناسبهما كما في تراث في الافصح لا تقلب كما في وجوه واثر حمله
على هذا المعنى اذ لو حمل على المعنى الاول للزم من مخالفته مخالفة القاعدة ومخالفة القاعدة غير جائزة
مع الجواز هما ثم الاصل بهذا المعنى اما ان يراد به ما يتناول الواجب فيكون صورة وجوب تقديم الفاعل
داخلا تحت الاصل واما ان يراد منه الاولى المنفك عن الوجوب فصورة وجوب تقديم الفاعل على
خلاف الاصل ان لم يمنع مانع كقصد الحصر ونحوه مما ياتى في باب وجوب تقديم المفعول على الفاعل
ولو ترك قوله ان لم يمنع مانع لكان احسن لانه يوهم العموم مع وجود المانع لان الاصل في السلام مع اصله
السلام عليكم والهداية حتى قوله ما ضرب علام الا زيدا الفاعل مقدم على المفعول رتبة قوله الفعل
المسند اليه وصف الفعل بكونه مسندا الى الفاعل تنبيها على ان المراد من الفعل هو المسند لا معناه الاصطلاحي
ليتناول الحكم بما عمل شبه الفعل لكونه مسندا الى الفاعل ولو قال والاصل ان يلي المسند لكان اوضح و
اشمل من غير تمييز تقديم عليه شئ من معمولاته اى غير ما يتقدم عليه فقط شئ من معمولاته فان تقدم معمول
الفعل على مجموع الفعل والفاعل لا يقدح في اصالة كون الفاعل يليه فعلا مثل زيدا ضربت قوله لشدة
احتياج الفعل اليه فانه على الوجود فاحتياج الفعل الى الاحتياج المعلول الى العلة قوله فيما هو بمنزلة الكلمة الواحدة
فلو تكلم الفاعل كالجزء لم يسكن فيه فر كتب مع توالى الحركات الاربع لان المفعول فضلة
ليس كالجزء والفاعل جزء قوله وذلك غير جائز والاولى جائزة لوروده في كلام الفصحاء كما قال
ولو ان مجدا اخلد الدهر واحدا من الناس ابقى مجده الدهر مطعما وقال غيره قوله كسا حلمه

ذا الحلم اثواب سودد ورقى نداه ذا الندى في ذرى المجد وقال غيرهما جزى بنوه ابا
الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى سنمار وقال غيرهم لما راى طالبوه مصعبا ذعروا قوله وكاد
لو ساعد المقدور ينتصر لا غير ذلك كقوله يغني جلاله هند عن حليتي وترى البذاذة احسن
الزيني وكقوله الا ليت شعرى هل يلومن قومه زهيرا على ما جر من كل جانب لا غير ذلك من
الابيات وقد حصرنا مواضع الاضمار قبل الذكر في كتابنا الموسوم بمنتهى النحو في مواضع احدها ان
يكون الضمير مرفوعا بنعم وبئس وبابهما ولا يفسره الا التمييز نحو نعم رجلا زيد ثانيها الكلمة مرفوعا
باول المتنازعين المعمل ثانيهما الكلمة مخبرا عنه ومفسره خبره نحو ان هي الا حياتنا الدنيا قال
الزمخشري هذا ضمير لا يعلم ما يعنى به الا بما يتلوه واصله ان الحياة الا حياتنا الدنيا ثم وضع
هي موضع الحياة لان الخبر يدل عليها ويبينها رابعها ضمير الشان والقصة نحو قل هو الله احد فاذا
هي شاخصة ابصار الذين كفروا خامسها ان يجر برب ولا يفسره الا التمييز نحو ربه رجلا سادسها
ان يكون مبدلا منه الظاهر المفسر له كضربته زيدا سابعها الكلمة متصلا بفاعل مقدم ومفسره
مفعول مؤخر كضرب غلامه زيدا واما نحو فجوزه بعضهم لما عرفت قوله جزى ربه البيت دعاء
عليه والكلاب العاويات كلاب غير الصيد والماشية وقوله وقد فعل اى وقد فعل الله به هذا
الفعل وهذا الكلام تفاؤل منه قوله بالوضع اعترض بعضهم بانه اذا كان دلالة الاعراب على
المعاني بالوضع ولا شك ان الحركات الاعرابية الفاظ فيكون لفظا موضوعا لمعنى مفرد فيلزم ان يكون
كل كلمة مع حركته والجواب اولا بمنع كون الاعراب اللفظي كلمة وثانيا بان المعرب يكون حركة
من اجزاء مترتبة في السمع والاعراب يسمع مع اخر المعرب لو كان بالحركة ونقل الا فيما ان كان
بالحروف قوله فلا يرد ان ذكر الاعراب اورد لاعتراض الشيخ الهندي حيث قال وكان ينبغي

الاضمار مواضع قبل الذكر

ثانيها م

ليس كذلك

لم يقل واذا انتفى القرينة اذ الاعراب من القرائن وهذا الايراد مبني على انه اراد بالقرينة الامر الدال على التميز ولكن
بل القرينة هي الامر الدال على تعيين المراد بالفعل او على تعيين المحذوف فلم يكن الاعراب مغنيا عنه ح فان معنى العبارة ح
اذا انتفى الاعراب وانتفت القرينة الدالة على الاعراب سقط ايضا قوله متصلا بالفعل الا انما ترك قوله بلا فصل
ليتناول المتصل بشبه الفعل واسم الفاعل فانه ايضا يجب تقديمه قوله فلا فائدة الاتصال او الانفصال معه لو قدم المفعول
المذكور بعد الفعل على الفاعل المتصل به يلزم انفصال الفاعل قوله مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر وللقائل ان الاول
هذا الظاهر في المثال المذكور ونظائره مما كان الفاعل خاصا اما اذا كان عاما فلا نحو ما ضرب احدا الا زيدا وذلك لانه
لم يبق احد حتى يصح ان يكون زيد مضروبا له والجواب انه اذا كان الفاعل عاما فلا يكاد يوجد مثال صادق لبداهة
كذب حصر ضاربية كل احد في زيد والكواذب لا يتعرض بها على القواعد الادبية ولا يصح الا اذا اختص الاحد
بجماعة معينة وح يجري فيه ما يجري في المثال المذكور في الشرح واما دعوى ظهوره فيما اذا كان الفاعل
خاصا فغير مسلم لا لم يصح ومثل ما خلق الله على احسن الصور الا يوسف فان فيه قال المعصوم حصر خالقية
تعالى في يوسف مع جواز ان يكون يوسف مخلوقا لغيره وكذا في نظائر هذا المثال ودفع الشبهة ان المراد بجواز
كون المفعول لفاعل آخر الجواز بالنظر الى الهيئة التركيبية فان هيئة الحصر في مثال الشرح تمنع كون الفاعل
فاعلا لغير هذا المفعول ولا تمنع كون المفعول مفعولا لغير هذا الفاعل والمنع انما يأتي فيما يأتي كمثال يوسف من
خصوص المادة فلا ينافي دعوى الجواز قوله قصر الصفة قبل تمامها يعني ان ضاربية زيد صفة قصر تعلقها على عمرو ولو
قيل الا عمرو وقبل ذكر زيد يلزم قصر الصفة قبل تمامها قوله فيفيد انحصار كل من الجملتين المذكورين فيما بعد الا
انما يكون في الفاعل اذا ذكرت مفعولا خاصا نحو ما ضرب الا زيد وكذا يكون في المفعول اذا ذكرت فاعلا
خاصا نحو ما ضربت الا زيدا اما اذا لم تذكر المفعول والفاعل او ذكرتهما عامين فلا حصر فيما بعد الا الا حال
المذكور فاعلا كان او مفعولا نحو ما ضرب الا زيد وما ضرب احدا الا زيد في الفاعل وما ضرب الا زيدا وما

ضرب احدا الا زيدا في المفعول وكذا اذا ذكرت فاعلا ومفعولا معا عامين نحو ما ضرب احد احدا الا
زيد عمرا او قدرتهما عامين ولم تذكرهما نحو ما ضرب الا زيد عمرا اي ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا ابقى
المستثنيان غير محتملين اذ ليس هناك غير ذلك المفعول العام شيء يتعلق به الفاعل المستثنى ولذا ليس
غير ذلك الفاعل العام شيء يتعلق به المفعول المستثنى كما كان حين ذكرتهما خاصين فيكون فيما ضرب الا عمرا زيد
المضروبية المطلقة مقصورة على عمرو والضاربية المطلقة مقصورة على زيد ويختص مضروبية عمرو بزيد و
ذلك غير المعنى الذي اردناه هذا مع ان استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف غير جائز مطلقا
عند الاكثرين لضعف اداة الاستثناء اذ الاصل فيها الا وهي حرف فلا يستثنى بها شيئان لا
على وجه البدل ولا على غيره فلا تقول على البدل ما اعطيت احدا شيئا الا عمرو بدرهم ولا تقول في
غير البدل ما اعطيت احدا شيئا الا عمرو والدينار وجوز عندهم جماعة وبعضهم فصلوا فقالوا ان كان مطلقا ٢
المستثنى منهما مذكورين والمستثنيان بدلين منهما جاز نحو ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا وذلك
لان الاسمين يكونان بدلين مما قبل الا كانهما واقعان موقع ما ابدلا منهما اي كانهما وقعا قبل
الا وليسا بمستثنيين فكانك قلت ضرب زيد عمرا ومثل هذا عند الاولين بدل ومعمول عامل مضمر
من جنس الاول لا ابدال والتقدير ما ضرب احد احدا الا زيد ضرب عمرا وان كان المستثنى منهما مقدرين
نحو ما ضرب الا زيد عمرا او كان احدهما مذكورا دون الآخر نحو ما ضرب القوم الا بعضهم بعضا
او كلاهما مذكورين لكن المستثنيين لم يبدلا منهما نحو ما ضرب احد شيئا الا زيدا او الا زيد السوط
لم يجز لان المستثنيين اذن ليسا كالواقعين قبل الا وهي تضعف عن استثناء شيئين الا على الوجه
المذكور فان استدل من اجازه مطلقا بقوله وما نراك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي
الرأي فانه لم يذكر المستثنى منهما والتقدير وما نراك اتبعك احد في حال الا اراذلنا بادي الرأي

اى بلا روية قوية فلظهورهم ان يعتذروا بانه منصوب بفعل مقدر اى اتبعوا فى بادى الراى اوبان
الظرف يكفيه رائحة الفعل مجوز ...ما الكوفى وغيره وان اردت فى اصل المسئلة اعنى ما ضرب الا عمرا زيد
ان زيد مقدم معنى ولهذا جعل مستثنى وان المراد ما ضرب زيد الا عمرا فالمعنى لا ينعكس ولا يلزم استثناء
شيئين باداة الا ان اكثر النحاة منعوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا فى مواضع خاصة
ليس منها كذا افاد العلامة الرضى **قوله** الراجع للعامل في هذا الوصف اشارة الى ان المراد من الفعل العامل
لا الفعل الاصطلاحى اذ ليس رفع الفاعل من خواصه فدخل فى القاعدة شبه الفعل العامل فى رفع الفاعل
قوله اى حذف فاعل لا يخفى ان الاسم جواز المصدر بمعنى اسم الفاعل ونصبه على المصدرية باعتبار صورة
الذى هو الحذف **قوله** وانما قدر العامل دون الجزاء الوفق به دفع اعتراض الفاضل الرضى حيث قال الظاهر ان زيد
مبتدأ لا فاعل لان يطابق الجواب للسؤال الاولى وما اجاب به الشارح فهو جواب ظاهرى وان شئت الجواب
التحقيق فاستمع لما يتلى عليك فنقول ان من قام جملة اسمية صورة وفعلية حقيقة تقديره اقام زيد ام قام عمرو
ام قام بكر الى غير ذلك لان الاستفهام بالفعل اولى لانه يدل على الزمان المتجدد المتغير فيقبل الاستفهام
عنه بخلاف الذوات الثابتة كزيد ونحوه فلما تضمن من معنى الاستفهام فطلب الصدارة
وجب تقديمه لذلك وكان من الاعتبارات العقلية صار الجملة اسمية لعدم المسند اليه فى الظاهر فالجواب
روعى المطابقة مع الحقيقة دون الصورة **قوله** متعلق بضارع فان لم يعلم يكن المصدر للايلايم ...زيد
قوله على عرف اللبس اذ اللبس مطيحات جاءنى رجل اى زيد فانك لو قلت جاءنى رجل لكان
قرابها بدون ذكر مفسره اعنى زيد بخلاف قوله وان استجار كل احد فاوه **قوله** بل لا بد له من الفعل
نسب الى الاخفش جواز وقوع الاسم بعدها بشرط كون الخبر فعلا كاملا اذن على مذهبه ليس فى قبيلة
ما نحن فيه **قوله** اى الفعل والفاعل كلاهما حذف العامل وحده علم يثبت الا عند الكسائى كاحكى فى



التنازع **قوله** لعدم قيام ما يودى مؤداه لان نعم قرينة تدل على لفظ الجملة المحذوفة ولفظ الجملة يدل على
معناها فلكانت تودى مؤدى الجملة والحذف الواجب لا بد له من شيئين القرينة وما يودى مؤداه فان
المفسر فى الاول هو الثانى وحرف الشرط هو الاول فاعلم **قوله** لكون الجواب مطابقا للسؤال وانه لزم
تكثير الحذف بسبب حذف الجملة الاسمية الكبرى والفعلية الصغرى **قوله** وقد يتوهم على الفعل كونه لم يراد بالفعلين
العاملان على طريقة تغليب الاكثر على الاقل والاصل على الفرع لكن منوال تقييد العاملان بغير المصدر اذ فى
نحو اعجبنى ضرب وقتل زيد لا يصح التنازع اذ لا يعمل في الاضمار لانه مصدر **قوله** والاكثر يعلق مثل
ما ورد فى الدعاء من قوله اللهم صل على محمد وال محمد كما صليت وباركت ورحمت وترحمت على ابرهيم
وال ابرهيم فان اعمل الفعل الاخير كما هو مذهب البصريين اضمر العامل فى الافعال السابقة وكذا
العكس **قوله** اذا المتقدم عليهما والمتوسط ...لقول بعض ...حيث جوز التنازع فى
صورة التقديم عليهما اذا كان النزاع فى المفعول وفى صورة التوسط بينهما اذا كان النزاع فى
المفعول والاول اقتضى الفاعل والثانى المفعول والشارح اختار الصورة الاولى ...بين الصورتين
ولكن قد رجح كلامه فى بعض حواشيه على الشرح بما حاصله ان طلب الفعلين لذلك المعمول المقدم على السوية
ولا يرجح الاول لقربه اذ لو كان القرب علة موجبة او مرجحة لكان فى صورته وقوعه بعدها المعمول للفعل
الثانى فقط ولم يقع فيه نزاع بين الفريقين وهذا الكلام بعينه جار فى صورة التوسط فلا يتغافل
كما ضرب واكرم الا انا هذا اذا كان المتنازع فيه مرفوعا منفصلا اما اذا كان متصلا مصدريا
نحو ما ضربت وما اكرمت الا اياك ففيه تنازع وقد حذفت المفعول من الاول مع اعمال الثانى
او من الثانى مع اعمال الاول اذ المفعول يجوز حذفه بخلاف الفاعل وكذا المجرور والمنصوب المحل نحو قت و
قعدت بك فعلى هذا يجوز التنازع فى المضمر المنفصل المنصوب والمجرور لا سيما اذا تقدم ذلك

الضمير على العاملين نحو اياك ضربت واكرمت وبك قمت وقعدت فقول المصنف ظاهرا غير وارد بمورده

قوله لا يمكن قطعا اي رفع النزاع باعمال الاول والثاني قوله لانه وقف هذا العمل انما يجري في الضمير المنفصل

المقرون بالكلمات المذكورة اما اذا كان ضميرا متصلا فلا يدل للنحو زيد عمرو وضاربه ومكرم هو واني ثم

او قاعدا انت غير جار فيه لدليل خاص والمدعى عام والحق جواز التنازع في مثل هذا قوله فقد يكون الفاء

جزاء الشرط والجملة جزائية ويكون لتكرار الفاء للاعتراض والجملة معترضة والجزاء قوله فان اعملت الاول اكان قوله

ونختار بالاول علما واكثر النسخ وقوله فيختار ان كان بالفاء على ما في النسخ قوله في الفاعل اي واعلم

ان التنازع في معمول لم يشغل عنه دخل في السابع في الفاعل اما باعتبار مذهب جعل مفعول ما لم

يسم فاعله داخلا في الفاعل او بتعميم الفاعل الى ان يكون حقيقة او حكما قوله والمفعول به بحوزان يعمم الى المفعول

انه ليشمل السابع الواجب في الحال نحو جاء زيد وضربت عمرا راكبا قوله وليس هذا اقساما ثلاثة

لان قاعدة المقسم في كل قسمان يكون مقيدا بالوحدة فكان يكون السابع من حيث انه قسم واحد

يكون في الفاعل وهذا السابع خارج منهما واحد اقسام السابع بل اجماع قسمين فهو خارج عن

المقسم قوله يعني قد يكون ويشار بهذا العدد الى حالة مختلفين والى ذي الحال والعامل فيه هو

مع الفعل المستفاد من الضمير المستتر فيه لم قد يكون راجعا الى تنازع الفعلين المدلول عليه بقوله اذا

تنازع الفعلان الى تعيين الضمير المستفاد من ان الضمير لا يعمل ولو رجع الى المصدر قوله المسابع فيه وحدا

اي اسما واحدا قوله على وجوه كثيرة وقد تبلغ عشر في جامع الشرح بارعة منها في الامثلة الاربعة

وست الا ربعا في قوله وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعا وترك ثالثة او مجموع تحت تقتضاء

الفعل الاول المفعول والثاني الفاعل قوله النحاة البصريون ليس المراد البصريين ان يكون جميعهم

من البصرة بل لو كان بعضهم من البصرة وما فيهم آخرون يسمى كلهم بصريين تغليبا ولهذا الكلف ثم

كوفي فكيف عده من البصريين قوله مع تجويز اعمال اول اشارة الى ان المراد

بالاختيار هو الاختيار بطريق الترجيح لا بطريق القطع والجزم قوله وبهذا ينبغي

ذكر هذا عقيب قوله ويختار البصريون لان قوله فان اعملت نشر على ترتيب

اللف فليس فيه ابتداء بمذهب البصريين ونحن اخترنا هذا المذهب في تعليقاتنا

على شرح اللباب للسيد للتاعليه باثني عشر دليلا قوله وللزوم التكرار اي مع ان

في معمول الفعل الاول عند اعمال الثاني ثلاث احتمالات الاضمار والحذف والذكر

فاختار والاضمار لجوازه في العمدة ولم يختاروا الحذف لانه يلزم حذف الفاعل من غير

بينة ولم يختاروا ذكر الفاعل لانه يوجب تكرارا في اللفظ قوله دون الحذف فيه

مالم يترتب عليه الاخلال للكلام قوله ويظهر اثر الخلاف اي يظهر الفرق بين الحذف

والاضمار في التثنية والجمع والتانيث واما في المفرد فلا فرق نحو ضربني واكرمت انوا

والتثنية التي في غالب الجمع لحصول المقصود به قوله وجاز لجملة اعترانية وكونت لبيان

قول الفراء قوله تكريت الرافعين وتكرين الناصبين ايضا وقد نقل عنه

بعض شراح الرسالة واشار اليه شيخنا المحقق الشيخ حسن في المعالم الا انه غير مشهور

عنه كاشتهار تكرين الرافعين فلذا ذكره استادنا العلامة واعترض على شيخنا

المحقق في حواشي المعالم قوله او اضمار بعد الظاهر ... ايضا عند اقتضائهما

الفاعل اعمال الثاني واضمار الفاعل في الاول بعد الاسم الظاهر قوله كما في صورة تاخير

الناصب بنفسه اذ اقتضى الفعل الثاني المفعول والاول الفاعل روي عنه ايضا اعمال
الثاني واضمار الفاعل في الاول بعد الاسم فتبين الصورة الاولى المروية عنه بالصورة الثانية
المروية عنه ايضا وتحت الثالث صورتي اعمال الثاني واضمار الفاعل للاول بعد الاسم
الظاهر والمثال بين المذكورين قوله في رواية المتن اه اي الرواية التي حمل الشارح عليها
عبارة المتن فلا يرد ما اورد في بعض الحواشي فان لكن عبارة مجملة يمكن تطبيقها على جميع
الروايات عنه قوله ان استغنى عنه مثل ضربت واكرمني زيد لا تقول ضربته واكرمني
زيد وقال الكسائي يجوز ذلك بعد تأمل قوله نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا مثال
حسبني وحسبت تنازعا منطلقا الاخير واعمل فيه حسبت فوجب اظهار مفعول حسبني
وهو منطلق الاول قوله لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت اي اذا كان المفعول الاخر
مذكورا هذا على المشهور وذلك لكن مضمون المفعولين هو المفعول الحقيقي لان
المعلوم في قولك علمت زيدا قائما مصدر المفعول الثاني مضافا الى الاول اي علمت
قيام زيد وجوز بعضهم حذف احد مفعولي باب علمت عند قيام القرينة لان لكل واحد منهما
في الظاهر منصوب براسه ظاهر بالمفعولية كباب اعطيت وقد جاء ذلك في القران والشعر
قال تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم اي بخلهم هو خيرا
فحذف اولهما وقال الشاعر لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اي
لا تخلنا ازراء فحذف ثانيهما قوله ولا يخفى انه اه جواب سؤال تقريره لم شرط التنازع ان

تقع اعمال كل واحد من العاملين في معمولهما وههنا ليس كذلك اذ لفظ منطلق لا يصلح ان
يكون مفعولا ثانيا للفعل الثاني لكونه مفردا وكون المفعول في الثاني مثنى وكذا منطلقان
لا يصلح لان يكون مفعولا ثانيا لحسبني للاختلاف بينهما والجواب ظاهر قوله خالف المفعول
الاول وهو غير جائز لانهما مبتدا وخبر في الاصل وتطابقهما في الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث واجب قوله وذلك لان لو لجعل مقدما اه وذلك لان لو لامتناع
الشيء لامتناع غيره فيلزم كون المثبت في سياقها وسياق جوابها منفيا والمنفي فيهما
مثبتا اذ امتناع النفي اثبات وامتناع الاثبات نفي فيكون السعي لادنى معيشة منفيا
اذ هو مثبت في سياق لو ولو وجد ولم اطلب قليل المال طلب القليل مثبت اذ هو منفي في
سياق جوابها وهذا اي السعي لادنى معيشة وطلب القليل واحد في المعنى فيلزم الا
اثبات شيء ونفيه في كلام واحد وهو ان الفاسد اه واو لم اطلب للحال وكم الزم ثبوت
الطلب للقليل اذ تقديره لو كنت ساعيا لمعيشة دنية كفاني قليل مع اني غير طالب
له فيصير من باب التنازع فاقتضى اولوية اعمال الفعل الاول لانه عمل اعمال الفعل الثاني
مع امكانه الا انه ضعيف وهو حذف الضمير في ولم اطلب ولولا ان اعمال
الاول اولى لما اختير حذف الضمير لكنه محتمل غير منصوص والمحتمل لا يصلح حجة
لاثبات منازع فيه قوله اي مفعول فعل او شبه فعل في هذا التعميم رد على الشارح الرضي
حيث قال اي مفعول الذي لم يسم فاعله وكانه حمل الفعل على الفاعل او انه ذكر الادنى
قوله بعض النحاة هو العلامة الزمخشري قوله لكل مفعول ابراز لفظ كل في التعريفات
مع دلالته على الافراد والمقصود في مقام التعريف هو الحقيقة والماهية غير لائق

الا ان الاباء والاصوليين لم يتحاشوا عن ذلك قوله وانما اضيف الى المفعول اي
وانما اضيف الفاعل الى المفعول في قوله فاعل ما لم يسم فاعله لان الفاعل انما يضاف الى الفعل
فيقال فاعل الفعل قوله لملابسة كونه اه اي لملابسة كون الفاعل فاعلا للفعل
وذلك الفعل متعلق بالمفعول فلاجل هذه الملابسة والمناسبة اضيف الفاعل
الى المفعول قوله اذا كان عاملا فعلا القرينة قوله لم تغير صيغة الفعل فيه ان كان عاملا
شبه الفعل بالمقايسة فشرط اذا كان شبه الفعل ان تغير صيغة شبه الفعل الى اسم
المفعول قوله اي الماضي المجهول قال الفاضل الهندي وهذا في باب ذكر العلم وارادة صفته
المشهورة نحو لكل فرعون موسى اي لكل جبار عادل قاهر وفيه نظر لان الصفة المشهور
بها فعل هو الماضي المجهول من الثلاثي المجرد لا الماضي المجهول مطلقا فالاولى انه مذكور
بطريق التمثيل في معنى فعل وكذا فيتناول مثل افتعل اي لما اول الا قوله صيغة الفعل
الا فعل ويفعل بما تري فيتناول ما كان خارجا عن التاويل قوله في باب علمت المراد به
الفعل او شبهه المتعدي الى مفعولين الاول منهما مسند اليه والثاني مسند ويدل
عليه تعليله بلا ينحصر في افعال القلوب بل يتناول مثل قولنا جعلت زيدا فاضلا و
اعتقدت عمرا وانت عرا ونحو ذلك قوله بخلاف نحو اعجبني جوابك سؤال التقرير ان
كون الشيء مسندا او مسندا اليه جائز وواقع في مثل اعجبني ضرب زيد فان المصدر بالنسبة
الى الفعل مسند اليه لانه فاعل وبالنسبة الى المضاف اليه مسند لان المضاف اليه فاعل في معنى
فهو من باب اسناد المصدر الى فاعله وحاصل الجواب ان الممتنع اذا كانا ثابتين وههنا
اسناد المصدر الى ما بعده غير تام لان الكلام لا يتركب من المصدر وفاعله فيرد الفاضل

الرضي تعليل

الرضي تعليل القدما امتناع قيام المفعول الثاني مقام الفاعل وهو التعليل الذي ذكره الشارح
بهذا المذكور [illegible] واما المتاخرون فقالوا يجوز نيابته عن الفاعل اذا لم يلتبس كما اذا كان
نكرة واول المفعولين معرفة نحو اعطي زيدا درهم لان التنكير يرشد الى انه الاخذ في الاصل
قال الفاضل الرضي والذي اري انه يجوز نيابة الثاني عن الفاعل معرفة كان او نكرة اذ اللبس
مرتفع مع التزام تقدم المفعولين نكرة وذلك بان يكون ما كان خبرا في الاصل بعدما كان
مبتدا فلا يجوز في نحو علمت زيدا اباك مع اللبس تقديم الثاني على الاول فاذا الزم كل
واحد مركزه لم يلتبس اذا قام مقام الفاعل وهو في مكانه وليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل
ان يلي الفعل بلا فصل بل معناه ان يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل فتقول علم زيدا ابوك
والمرتفع ثاني المفعولين انتهى والاول اختاره انا ما اختاره هذا الفاضل ولتسهم كون
الشيء مسندا او مسندا اليه ممنوع ومعارض بجواز كون الشيء مضافا ومضافا اليه كغلام في قولك
فرس غلام زيد قوله فات النصب والاشعار اي فات النصب بسبب جعله مسندا اليه ويرتفع
وفات الاشعار بسبب فوات النصب المشعر بالعلية فلا يرد ما قيل نعم ذكر المفعول سيتدرك
قوله بخلاف ما اذا كان مع اللام فان المشعر بعليته وكونه مفعولا له هو اللام وهو لم يتغير
تعين ان المفعول به له واجاز الاخفش والكوفيون اقامة غيره مع وجوده ومنه قراءة ابو
جعفر ليجزي قوما بما كانوا يكسبون ومثله قول الشاعر ولو ولدت قفيرة جرو كلب لسب
بذلك الجرو الكلابا فاقام قوله بذلك مقام الفاعل مع وجود المفعول به اعني الكلاب
وقول الاخر ابيح ما اذ الدهر ودقيت الشر مستطيرا قوله والاول في باب اعطيت
وكذا المفعول الاول في باب علمت اولى في الشاذ لان الاول عام والثاني معلوم قوله

٦١

بحث عامل المبتدا

عامل المبتدا والخبر

الامرين فيهما وهو كون المبتدا مسندا اليه وكون الخبر مسندا الى المبتدا وهذا انما يتم في القسم الاول
منه قوله في العامل المعنوي وهو الابتداء فانه اقتضاهما فعمل فيهما الرفع والابتداء تجريد
الاسم عن العوامل اللفظية للاسناد وكمين معنى الابتداء في المبتدا الثاني اعني الصفة تجريد الاسم عن
العوامل لاسناده الى شيء والاعتراض بان التجريد امر عدمي فلا يؤثر مردود بان العوامل في كلام
العرب علامات للمؤثرات وفسر الجزولي الابتداء بجعل الاسم في صدر الكلام تحقيقا او
تقديرا للاسناد اليه او لاسناده فسلم عن الاعتراض بان التجريد عدمي وهذا المذهب وهو
كون الابتداء عاملا فيهما مذهب الزمخشري والجزولي وهو الذي رجحناه في كتابنا الموسوم بمفتاح
اللبيب وذهب سيبويه الى ان الابتداء عامل في المبتدا والمبتدا عامل في الخبر وقال الكسائي و
الفراء هما يترافعان واختاره الفاضل الاسترابادي وقال بعضهم المبتدا ان كان اسما يرتفع
باسناد الخبر اليه وقال بعض الكوفيين المبتدا ان كان اسما يرتفع بالضمير العايد من الخبر اليه لان الاسم
الضمير في الخبر الجامد ايضا وذهب العلامة الشيرازي الى ان الابتداء عامل في المبتدا وهما عاملان
في الخبر وجميع هذه المذاهب ابطلناها في كتابنا المزبور بدلايل ذكرها يوجب التطويل قوله اي
الذي لا يوجد فيه عامل لفظي اشار بهذا الكلام الى ان حقيقة التجريد غير مرادة هنا بان وجد
فيه العامل اللفظي ثم جرد عنه فانه غير لازم لكن لما كان اللايق في المعرفات وجه العامل
اللفظي عبر عن عدم وجوده بالتجريد قوله اصلا اشار به الى ان المراد عدم وجود العامل اللفظي
فيه بطريق السلب الكلي لا رفع الايجاب الكلي كما يتوهم من ظاهر الجمع اي العوامل او المراد بقوله
اصلا انه لا يوجد فيه العامل لا لفظا ولا تقديرا قوله ما يمكن مؤثرا في المعنى وذلك لان الظاهر
ان المؤثر لفظا مؤثر معنى فلا يخرج في تعريف المبتدا مثل بحسبك زيد فان تأثير عامل الباء في اللفظ

لانه لو فرض

لانه لو فرض فيه وجدت المعنى باقيا مع حاله بخلاف حذف ملك لكن مثلا في قولك ان زيدا
قائم لفوات التاكيد المدلول عليه بان والاشارة بقوله ولما انه انما بعده قوله كقولك فانك
اذا قلت اقرشي عندكم كان معناه المنسوب الى قريش عندكم ام لا قوله لما ولا ولو كان
ان الثانية في قولك ان ضارب الا زيدا قوله وما وقع نحو ما ضارب زيد وفي ضارب
ابو عماك تمكين ما وان الاستفهام مبتدا معمولين لضارب ولو قال الواقعة بعد النفي
لكان افيد لانه يندرج فيه ما وقع بعد كلمة غير في قول الشاعر غير ما سوف على زمن ينقضي
بالهم والحزن ما وجه وانما قلنا ذلك لان فيه وجوها احدها ان غير مبتدا لا خبر له بل
لما اضيف الى مرفوع يغني عن الخبر وذلك لانه في معنى النفي والوصف بعده محفوظ
لفظا ومعنى قوة المرفوع بالابتداء فكانه قيل ما ما سوف على زمن ينقضي مصاحبا
للهم والحزن فهو نظير ما مضروب الزيدان والنايب عن الفاعل الظرف ثانيها
ان غير خبر مقدم والاصل زمن ينقض بالهم والحزن غير ما سوف عليه ثم قدمت غير
وما بعدها ثم حذف زمن دون صفته اعني ينقض بالهم فعاد الضمير المجرور بعلى على
غير مذكور فاتي بالاسم الظاهر مكانه ثالثها انه خبر لمحذوف وما سوف مصدر جاء
على مفعول كالميسور والمراد به اسم الفاعل والمعنى انا غير اسف على زمن هذه صفته
وفيه ارتكاب خلاف الظاهر والاولى عندي في التقصي عن الوجه الاول ان يقال
ان ما سوف في القسم الثاني المبتدا وانتقل اعرابه الى غير بسبب كونه مضافا اليه
غير نحو اخره اذ الواقع المنسوب قال بالالف قوله لم يجز تثنيته لما سيأتي ان
ان الفعل وشبهه اذا اسند الى الاسم الظاهر لا يثنى ولا يجمع قوله وقائم الزيدان
واعلم اني رايت في الصفة الواقعة بعد حرف النفي او الف الاستفهام مذهبا عجيبا

نقلته في كتاب الفوائد وههنا لان الصفة في اقائم الزيدان ونحوه خبر حذف مبتداه واقيم
المظهر مقام مضمره والتقدير اقائمان الزيدان الزيدان فالزيدان الاول مبتدأ والثاني
تكريره وقائمان خبره فحذف المبتدا اعني الزيدان الاول لدلالة الثاني عليه ثم حذف
المضمر الذي في قائمان وعلامته اي الالف واقيم المظهر اي الزيدان الثاني مقامه
فصار اقائم الزيدان وهو غير بعيد من الصواب لان غاية ما فيه حذف المبتدا مع القرينة
واقامة المظهر مقام المضمر وهما شائعان ومع المذهب المشهور يلزم القول بان
النكرة مبتدا مع وجه المعرفة والقول بان الصفة مع وجه الذات والقول بان
المسند مبتدا مع وجه المسند اليه وكلها ظاهرة البطلان وكان المحقق الشريف
يزيف المذهب المشهور ويقول هذا بالحقيقة قول بوجه المبتدا بدون الخبر وانما الجاء
اليه الاضطرار قوله المغاير للصفة المذكورة وجه المغايرة لان الصفة السابقة رافعة
لظاهر بخلافها ههنا فانها رافعة لظاهر ومضمر وايضا تلك واقعة بعد النفي والاستفهام
قوله المسند الى المبتدا فخرج الصفة لانها وان كانت مبتدا لكنها مسندة الى فاعلها الساد مسد
خبرها قوله او بحذف الباء بمعنى الى قال في الحاشية فطان النكتة في تغيير العبارة لئلا يشتبه
بالمسند اليه المذكور في تعريف المبتدا وح يظهر لقوله به فايدة والا لكان ح اليه قوله
ليسند اليه شيء كما في القسم الثاني من المبتدا او ليسند اليه شيء كما في القسم الاول
قوله اي ما ينبغي لك ان تحكم على المبتدا عليه سواء تحقق هذا في ضمن الوجوب او بالاولوية
فعلى هذا الجوز لان يراد بالمبتدا ما يطلق عليه المبتدا شاملا القسمين فان القسم الثاني
من المبتدا يجب تقديمه على ما اه ساد مسد الخبر اعني الاسم الظاهر ويجوز ان يراد القسم
الاول فقط اذا الاصالة الاصالة بمعنى الاولية الغير البالغة الى حد الوجوب لان
المبتدا ذات اه فان قيل هذا الدليل جار في الفاعل فينبغي ان يكون اصله التقديم

على الفعل والجواب لان تقديم الحكم في الجملة الفعلية لكونه عاملا في المحكوم عليه ومرتبة العامل
قبل مرتبة المعمول قوله فطانه قال اي الامر من اه فالرجل والمراة مبتدا ان قد تخصصا
بانهما فردان للاحد المعلوم كونه في الدار المبهم حصوله في احد الفردين وهذا التخصيص
كما انه حاصل للمتكلم حاصل للمخاطب ايضا لان المخبر لرجل معلوم له انه في الدار وانما استفهام
عن تعيينه فعلم انه ينبغي له التعيين في الجواب فاندفع ما ذكره الفاضل الرضي من ان هذا
التخصيص عند المتكلم والنافع التخصيص عند المخاطب الا انه يلزم مما ذكره ان الرجل
ارجل في الدار وهل رجل في الدار لعدم لفظة ام التي تدل على ثبوت الحكم لاحدهما
عند المتكلم فالاولى ان يقول المجوز لذلك وقوعها في سياق الاستفهام وذلك
لان النكرة في سياقه في تاويل المعرفة اذ المعنى اهذا الجنس في الدار ام ذلك الجنس و
ليس المراد واحدا بعينه او لا بعينه وتعينت وتخصصت اه الغرض من هذا التحقيق
دفع اعتراض المحقق الرضي وحاصله انه لا تخصيص ههنا لان معنى العموم ضد معنى الخصوص
فكيف تحصيل الخصوص مع العموم وكيف يوصف الاحد بالعموم والخصوص كما يجب
وحاصل الجواب انه انما يلزم الجمع بين الضدين لو اريد بالتخصيص ههنا النفي الذي
هو ضد العموم والشمول وليس كذلك بل المراد تقليل الشيوع والابهام الكائن
في النكرات وههنا كذلك لانه لما نفي عن كل واحد في جميع الناس ان يكون خيرا من
المخاطب لم يبق للسامع اشتباه لان الاشتباه انما يكون اذا اراد واحدا من
الجماعة من غير تعيين فيشتبه على السامع ان ذلك الاحد من هو فالتخصيص ههنا حصل

بالعموم بهذا الطريق فلا يلزم الجمع بين النقيضين قوله تمرة خير من جرادة نقلته اهل السنة
عن عمر وابن عباس ونقلته الشيعة عن الامام جعفر ابن محمد عن ابائه عليهم السلام في تعيين
فدية الجرادة اذا قتلها محرم والمراد لا فدية اي تمرة كانت والحكم ليس مقتصرا بتمرة
دون تمرة قوله اذ يستعمل في موضع اه ولانه كان في الاصل فاعلا الا انه قدم للافادة
والحصر قوله فهو في قوة رجل موصوف اه وهو انه الفارق اي بين قام رجل ورجل قام حيث
جاز الاول وامتنع الثاني فانك في الاول قدمت الصفة ثم حكمت على الرجل بها فانت
قد حكمت على رجل موصوف بصفة القيام وفي الثاني اردت الحكم على رجل مجهول غير مخصص
وان تخصص بعد ذكر الحكم قوله وهذا مثل يضرب لرجل قوي ادركه الفرق في حادثة اي
ادركه العجز في حادثة او بسبب حادثة حتى انه صار يصوت ويستغيث بالناس ليعاونوه
على اموره مثل الكلب الذي ينبح في طارق الشر وقيل لان هذا القول انما يتكلم به
العرب اذا سمعوا هرير الكلب في وقت لا يهره فيه الا لسوء فظاهر مورده هرير اي شيء
ويحتمل منه السوء قوله هذا هو المشهور اي كون المبتدأ معرفة او نكرة مخصصة قوله وبعض
المحققين اي ابن الكمال والسيد الفاضل الرضي واعترض عليه قوله لانها راجعة الى
الفعلية بمعنى انها نائبة عن الفعلية والا فالظرفية جملة لا لانتقال الضمير الفعل الى الظرف
قوله كاللام في نعم الرجل فانها اما لاستغراق الجنس كما ذهب اليه البعض والجنس يشتمل
على المخصوص وغيره فيجري اشتماله مجرى الذكر اللفظي واما للتعريف العهدي كما ذهب اليه
الاخر والمعهود هو المخصوص فلا حاجة الى الضمير قال بعض المحققين وفيه ان الجملة
الانشائية فلا بد في تاويل بمقول في حقه نعم الرجل فيكون الخبر مفردا انتهى و
على ما اخترناه من جواز وقوع الانشائية خبرا لا يحتاج الى تاويل كما لا يخفى على المستمع

قوله ووضع المظهر

قوله ووضع المظهر اه وهذا انما يكون للتعظيم فالرابط في الحقيقة هو الضمير الذي
وضع الظاهر موضعه قوله اذا كان ضميرا انما خص الحذف بالضمير لان كون الخبر عين المبتدأ
لا يقبل الحذف ووضع الظاهر موضع المضمر لنكتة يفوت بحذفه مع الحذف وكون اللام
للعهد او مع الحذف لا ينساق الذهن الا الى الضمير قوله نحو الكر اه الكر اثنا عشر وسقا و
الوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمد المن وقوله اي الكر منه اي والمجرور
حال من ضمير بستين والظرف في قوله السمن منوان من صفة منوان ولو اخر الابتداء
قوله او جارا ومجرورا اعلم ان الظرف حقيقة في ظرف الزمان والمكان وقد يطلق بحيث
يشمل الجار والمجرور كما فعل المصنف هنا قوله ان محصل الغرض من هذا التاويل دفع ما
اعترض به الفاضل الهندي وحاصله ان المقدر هو الجملة لا الخبر الذي هو ظرف وظاهر
العبارة ان الخبر مقدر بها وحاصل الجواب ان التقدير بمعنى التاويل والغرض فمعناه
ان الظرف مأول ومفروض حال كونه ملصقا بجملة قال بعض الافاضل التقدير بالتاويل
لان التقدير لو اوهم ان يقدر الجملة في نظم الكلام فيلزم ان يكون الجملة محذوفة وليس كذلك
بل الخبر والجملة اي نفس هذا الظرف واعتبار الفعل من حيث ارتباط الظرف به
لا يوجب الحذف بنفس هذا الظرف بتاويل الجملة انتهى ولا يخفى ما فيه ثم انهم اختلفوا
في الخبر فقال بعضهم الخبر هو الفعل المقدر لا الظرف الا انه سده وقال بعض
هو الظرف وقال بعضهم هو الفعل مع الظرف وخير الامور اوسطها والذي
عليه ان الكلام تام المعنى لا احتياج الى ذلك الفعل المقدر وما اتفقوا عليه من
تقدير المتعلق فقط انه رعاية لامر لفظي حيث ان الجار والمجرور معمول لجنب المعنى

فهو معمول بلا بد له من عامل الا ان المعنى يحتاج الى تقديره كى فهم الا كثر فان الوضع الفح يقول زيد في الدار ويفهم نسبة الظرف الى المظروف بلا احتياج الى تقديره وكذا اختلفوا في ان الضمير منتقل الى الفعل المقدر او الى الظرف او محذوف مع الفعل قال الرضي و في تابعه انه منتقل والبه يشير كلام المص قوله بتقدير الفعل وهو من الافعال العامة اى التى لم لا يخلو شيء عنها كالحصول والكون كدلالة الظرف عليه وقد يكون من الافعال الخاصة اذا دلت القرينة على تقديرها ولا يجوز اظهاره لان العامل لقيام القرينة على تعيينه وسد الظرف مسده قوله والاصل في الخبر الافراد ليتوافق الركنان اعني المبتدا والخبر قوله لكونه معرفة وكونه نكرة ولا يكون الاخبار بالمعرفة عن النكرة وسيبويه جوزه في المبتداء اذا كان متضمنا لمعنى الاستفهام واما قول لكن ونحو لان نكرة من حيث اللفظ الا انها معرفة من حيث المعنى كما اشار اليه بقوله فان معناه اخذ ابوك اه والمص مال الى هذا قوله متساويان في التعريف اوغير متساويين اشار بهذا التعميم الى فايدة ذكر معرفتين وعدم الاكتفاء بقوله متساويين فان المعرفتين لا يلزم ان يكونا متساويين فلو اكتفى بمتساويين لتوهم المساواة في التعريف قوله زيد المنطلق مثال كونهما معرفتين سواء كانا متساويين ام لا فان في اعرفية الاعلام من المعرف باللام اوفى وهيها خلاف سياق انشاء الله تعالى ولكن الحق اعرفية الاعلام وقال بعض المحققين لا التباس هنا سواء قلت زيد المنطلق او المنطلق زيد فان الاسم يتعين للابتداء الكون ذاتا جامدة والصفة تتعين للخبر لكونها صفة ومشتقة وافراد ابن السيد لان الخبر لصح اشتقاقه وجمعه في الاصح ولصحة وقوع الاسم خبر بمعنى المسمى بكذا والصفة مبتدا بمعنى الذات المتصف بكذا فلا قرينة ح اما اذا وجدت القرينة المعينة للمراد فلم يجب التقديم مثل

ابو حنيفة

ابو حنيفة ابو يوسف اذ المقصود تشبيه الثانى بالاول لانه تلميذه فيشبه به الا ستادكما هو المتعارف ومثل قول الشاعر بنونا بنوا ابنائنا وبناتنا وبنوهن ابناء الرجال الاباعد قوله في احد التخصيص المجوز لكون النكرة مبتدا فان تخصيص علام بواسطة وتخصيص خير بلا واسطة فانه اسم تفضيل واسم التفضيل مشابهة للمعارف مشابهة تامة حتى الحقه بعضهم بها فان لم يكن اللام لا تدخل على كل المعارف قوله افضل منك افضل منك بان الاول مبتدا والثانى خبره وهما متحدان في سبب التخصيص لان كلا منهما افعل التفضيل مع من وهذا التخصيص بالمعمول كما ذكر بعضهم في قوله ع امر بمعروف صدقة ونهى عن المنكر صدقة بان امر نكرة تخصيص بالمعمول اعني الظرف لكونها اى هذه النكرة في معنى المضاف فكانه قال امر معروف ونهى منكر وقس عليه ما نحن فيه قوله فعلا له اى فعلا له مسندا الى المبتدا فان الاسناد الى ضمير الشيء اسناد اليه في الحقيقة فيكون فعلا فالمراد من كون الخبر فعلا له كونه جملة فعلية فاعلها الضمير الراجع الى المبتدا ظاهر ولكن في مثل زيد قام ليس الخبر فعلا له بل جملة كذا قال البعض الا انا نقول والظاهر ان المراد بالفعل اللغوى الذي هو الحدث والاثر لكن في ضمن الفعل الاصطلاحي فالامر واضح ان قام زيد فان الخبر فعل للمبتدا و يجب فيه التقديم كالتاء في ضربت هند فانها حرف ولكن تدل على تانيث الفاعل قوله الذي ليس بجملة اه اشارة الى دفع ما قيل ان الخبر في ابوه زيد جملة لانه ظرف وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدرة بجملة فكيف قال انه خبر مفرد وحاصل الجواب ان المراد بالمفرد ما ليس بجملة صورة واين هو صورة اذ الضمير المستكن اى اعتبار كالاستفهام قال بعضهم لا يتضمن الخبر من موجبات التقديم الاستفهام و

يرد عليه ما قائم زيد فانه يجب تقديمه لتضمنه النفي قوله من حيث انه مبتدا انما قيد
بالحيثية لانه تقديم الخبر لا دخل له في زوال المبتدا اعني كونه اسما مجردا عن العوامل
اللفظية فانك لو قدمت الرجل لصدق عليه هذا التعريف الا ان شرط كونه
مبتدا او هو التخصيص مفقود فالتقديم مصحح للوصف لا للازالة فتدبر . التابع له
وانما امتنع تقديمه لانه خبره ولو تقدم عليه للزم تقدم الشيء على نفسه قوله على التمرة
عبده متوكل فان عبده مبتدا ومتوكل خبره وعلى التمرة متعلق الخبر وفي المبتدا ضمير
راجع اليه مع كون المبتدا مقدما على الخبر ولكن المتعلق هنا ليس ما يعمل بتعيينه يمتنع
منها التقديم فان المتعلق هنا ليس جزء الخبر قوله لان الخبر من قوله على التمرة هذا هو
الذي اختاره كما سلف قال الشارح الرضي ويجوز ان يريد بالخبر ذلك المقدر لان الجار و
المجرور يتعلق به والمجرور وحده متعلق بعامله لان الجار ليس يتعلق في الحقيقة بل يتسبب تعلق المجرور
بالعامل وما اختاره الشارح اولى لانه على هذا لا فرق بين المثالين فتامل قوله الواقعة
مع الهما وخبراه لما لم يكن خبر المبتدا اخبارا اصطلاحا اشار اليه المص في عبارة
المص والمراد انه خبر بما يتركب عن ان قوله من غير تعدد المخبر عنه قيده به تصحيحا للتقليل
قد فان تعدد الخبر مع تعدد المخبر عنه كثير قوله فانهما في الحقيقة خبر واحد لان المقصود
اثبات الكيفية المتوسطة بين الحلاوة والحموضة لا اثبات انفسهما قوله وتنظر
بعض النحاة من الفاضل الرضي قوله فالاقتصار عليه لذلك اي لو جعلنا التعدد في
عبارة المص اعم من ان يكون بالعاطف ام لا فاقتصار المص على الاتيان بمثال التعدد
من غير عطف لذلك اي لان التعدد بالعطف لا خفاء به قوله ومن شبيه الاول اه

اي مختا الموصوف

اي معنا الشرط هو التعلق بين الشيئين بان يكون الاول سببا لتحقق الثاني
او للحكم بتحقق الثاني مثال الاول نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والثاني
نحو ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة ومنه قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله فان
التقدير ما حصل بكم من نعمة فهي صادرة من الله بدليل ان النعمة التي حصلت بالمخاطبين
ليست بسبب صدور النعمة من الله تعالى بل الامر بالعكس فان صدورها من الله سبب
لايصالها والتصاقها بهم لكنها سبب للحكم به والاخبار عنه اي وما حصل بكم
من نعمة نحكم او نخبر انها صادرة من الله تعالى والفاضل الرضي فسر معنى الشرط بلزوم
الثاني للاول فلا يرد وما بكم من نعمة الا انه يخالف تفسير المص في كلام المجازاة فلذا
عدل عنه الشارح قوله نظرا الى مجرد تضمن المبتداء معنى الشرط تعليل لصحة الدخول و
عدمه اي انما صح الوجهان بالنظر الى مجرد تضمن المبتدا المعنى الشرط وانما لم يجب دخول
الفاء لانه لما كان المبتدا دخيلا في هذا المعنى خالف الشرط في جواز ترك الفاء
في خبره قوله واما اذا قصد اه اي اذا قصد الدلالة على سببية الاول للثاني من العوامل
اللفظية كان يقال في الذي ياتيني فله درهم الذي ياتيني ان اتاني فله درهم فيجب
دخول الفاء لمكان حرف الشرط في اللفظ قوله واما اذا لم يقصد اه اي اذا لم يقصد
الدلالة على ذلك المعنى لا في اللفظ حتى يكون واجبا ولا في المعنى حتى يكون الامر
ولكن كان موافقا للفظ المبتدا المتضمن له الا انه لم يقصد ذلك المعنى فيجب
عدم دخول الفاء قوله وفي حكم الموصوف اه لانهما في حكم لفظ واحد وكذا

للتعليل والاخبار ... صادرة من الله ... انتهى

الحال في المضاف والمضاف اليه قوله والشرط والجزاء في قبيل الاخبار لان الجمل الشرطية
لا يكون الا خبرية خلافا لمن قال الجزاء قد يكون انشاء قوله باب كان وباب علمت اه
يعني لم يخرجا الكلام في الخبرية الى الانشائية الا في العلم والكن نعم فيان الشرط
حقيقة انهما يدلان على تحقق وقوع ما بعدها والشرط يدل على التعليق والتحقق
ينافيه قوله ووجه ذلك التخصيص اي وجه تخصيص ليت ولعل ببيان الاتفاق
بالنظر الى الحروف المشبهة الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع في الحروف
المشبهة غير ليت ولعل ولو لم يذكر قوله بالاتفاق لم يفهم ان في بقية حروف
المشبهة خلافا قوله في المنع عن دخول الفاء محتجا بان صدارة الشرط قد بطلت
بدخولها فبطل تضمن المبتدأ لم ضعيفا قوله لانهما لا تخرج لا تخرج الكلام اه
اقول هذا الكلام غير جيد فان علة المنع لا تنحصر فيما ذكر الا ترى ان علت
وكان يمنعان عن دخولها انهما لا تخرجان الكلام كما قال بدر العلماء في
المنع ما سمعت سابقا قوله فلم يقبل منهم اجاب سيبويه عن مثل هذه الايات
بان الفاء ليست بجزائية بل هي زائدة او هي للتعليل والخبر محذوف من دليل
تركها من في بعض الايات قوله وقيد بحذفه فقال بعضهم لا يجب حذفه
اصلا لانه ركن اصيل في الكلام نحو الحمد لله اهل الحمد ونظائره محمول
على حذف الجزء وهو لكلام داه فان حذف الفاعل واخواته سلم النبت قوله
لعلم انه كان في الاهداء حاملا لان اهل الحمد مثلا كان مجرورا صفة لما قبله

فغير اعرابه

فغير اعرابه قصدا للمبالغة في المدح وذلك لان في تغيير المألوف زيادة ايقاظ
للسامع للاصغاء اليه ولان الكلام الذي به المدح صار حينئذ جملتان بعد ما كانت
جملة واحدة وكلما ازداد المقام كلاما ازداد مدحا ولو ذكروا المبتدأ لتوهم ان
الكلام جملتان في الحال والاصل وقس عليه قطع للذم والترحم وكذا قوله تقديره
هو زيد وانما حذف للعلم به وستعرفه بعده وسياق الكلام فيه قوله لان المقصود
المستهل اه اي المقصود المستهل تعيين ذلك الشخص المرئي بالاشارة والحكم
عليه بانه هلال لينظره الناظرون وليس المقصود ان الهلال المعروف ما هو هذا
وتحقيق هذا مبني على قاعدة ذكرها ارباب العربية وهي ان المعلوم المعروف عند
المخاطب هو الذي يقع مبتدأ والمجهول عنده يقع خبره مثلا اذا عرف مخاطبك
زيدا باسمه ولم يعرف انه اخوه ام لا تقول له زيد اخوك وبالعكس تقول له اخوك
زيد اذا تحققت هذه القاعدة فنقول في المثال ان المعروف عند المخاطب انما
هو شئ مرئي واليه بلفظ هذا غير معروف انه الهلال فتقول له هذا الذي هو معلوم لك بالاشارة
الهلال لا غيره قوله يتوجه اه على التعيين والحكم اي تعيين ذلك المرئي والحكم عليه
بالهلالية يتوجه اليه الناظرون لانهم لا يعرفون انه هلال الا بالنظر اليه اما لو قال
الهلال هذا فكانه قال الهلال المعروف لكم هو هذا المرئي واليه فلا يلتفت اليه
المستهلون لانه معروف عندهم قوله على عادة المستهلين فان عادتهم ذكر القسم
في امثال هذا الغرض وهم الناظرون قوله ولئلا يتوهم اه اي لئلا يتوهم ان آخر الهلال
ساكن لاجل الوقف قوله لا يتعين لان يكون مرفوعا بل يحتمل ان يكون منصوبا على تقدير

ايضا قوله على المذهب الاصح انما قيد به لان فيه مذاهب احدها ان اذا ظرف مكان خبر عن السبع
ثانيها انه ظرف زمان خبر عما بعده بتقدير المضاف اي في وقت خروج حصول السبع
وانما قدر المضاف لان الزمان لا يقع خبرا عن الجثة ثالثها انها ظرف زمان مضاف
الى ما بعده وعاملها محذوف اي ففاجات وقت خروج السبع وفي كل منها تكلف فلذا قال
على المذهب الاصح قوله فاذا السبع واقف قدر الشارح حين الخبر عاما وهو موجود او حاصل
مستدلين بان اذا المفاجات ظرف وهو يدل على الفعل العام كالوجود والحصول
ومنعوا تقدير الخبر الخاص كقائم وواقف لانه لا يجوز الا بقرينة ولا قرينة ههنا اذ
الظرف لا دلالة له على الفعل الخاص وظني ان ما قدره في محله والقرينة على تقديره
لفظ خرجت فان مفاجات السبع بعد الخروج يناسبه الخبر الخاص قوله غير ساد مسده
اذ لو سد مسده لكان الحذف واجبا لا جائزا فان الحذف الواجب ما كان معه
قرينة مع شيء يسد مسده كما سيأتي يزري الازراء التهاون بالشيء والاحتقار له اي
لو لم يكن الشعر يحقر رتبة العلماء لكنت اشعر من لبيد وهو شاعر مشهور قوله اي لولا
وجود زيد وذلك لمشابهته لولا بحرف الشرط ولاختصاص لولا التحضيضية بالفعل
فيحمل لولا الامتناعية عليها قوله لولا اي الرافعة لانها حرف مختص بالاسم فيعمل فيه كساير حروف
قوله او كليهما لم يذكر له الشارح مثالا ومثاله قولهم تضاربنا قائمين على صيغة المصدر
قوله اذا كان زيد مفعولا به قيد به لئلا يلزم تكرار المثال قوله ضربي زيدا قائما يحتمل ان
يكون الحال من الفاعل او من المفعول والمصدر منسوب الى صاحب الحال وقوله اذا قائما
مثال لكون الحال منهما قوله وفيه تكلفات كثيرة احدها حذف زمان الجملة المضاف اليها
ولم يثبت في غير هذا المكان وثانيها العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى كان التامة

لان معنى

لان معنى قولهم حاصل اذا كان قائما ظاهر في معنى الناقصة وثالثها قيام الحال مقام الظرف والذي
حداهم على تقدير اذا كان المترتب عليه هذه التكلفات اشتراط اتحاد العامل في الحال وصاحبه
لانه لا يجوز ان يكون ضربي لما سيجيء ولا يجوز ان يكون حاصل المقدر لاختلاف العامل اذ كان العامل
في الحال حاصلا وفي صاحبها ضربي وهو اليا او زيدا والحق انه يجوز اختلاف العاملين على
ما ذهب اليه المالكي بلا بأس قائما اي ان ضرب لزيد بلا لبس زيدا او قوع عليه قوله بلا لبس
ومعنى بلا لبسة له لكونه صادرا مني قوله اولى جبران في قوله ان تقدير قوله من غير حاجة
الى تلك التكلفات لانه مبني على تقدير اذا كان وما ذهب اليه الرضي خال عنه قوله
في غير سد مسده فلا يكون الحذف واجبا بل جائزا للقرينة الدالة عليه مع انه اذا قلنا
وجب حذفه عندهم قوله وتقييد المبتدا المقصود عمومه عرفا ليكون الاستغراق تحقيق هذا المقام
ان المصادر اذا اضيفت تكون عامة بدلالة الاستعمال فيكون ضربي زيدا قائما اخبارا عن
جميع الضربات في حال القيام فيلزم منه انه لم يضرب به في غير حال القيام وانه لو ضرب
مرة في غير حال القيام لكان مناقضا لقوله ضربي زيدا قائما واما لزوم تقييد المبتدا
على تقدير تقرير الكوفيين فبيانه ان قائما لما كان متعلقا بقوله ضربي كان معناه كل
ضرب مني واقع على زيد حال قيامه فانه حاصل ولا يلزم منه انه لم يضربه في غير حال القيام
ليكون مناقضا لقوله ضربي زيدا قائما وهذا يعرف بالوجدان لانا انزلنا قوله اي ضربي زيدا
ضربته قائما اي ما ضربته اياه الا اذا الضرب المقيد وهو ضعيف لان حذف المصدر مع بقاء
معموله غير مستعمل لانه في قوة ان الموصول مع الفعل ولا يجوز حذف الموصول مع بعض
صلته ولان الحال لا يدل على هذا المصدر فيلزم حذف الخبر بلا قرينة قوله وسد مسده

هو ابن درستويه ولولا ان ما ذهب اليه صحيحا لتم الكلام بضربي او بضربي زيدا فيجوز ذكر الحال
قوله وعطف عليه بكثير بالواو والضمير اما راجع الى المبتدا او هو الاول فهمه الفاضل المحشي فظاهر العبارة
وعندي انه راجع الى الخبر لما استعرف بعيد هذا قوله اي الكوفيين مع ضعفهم اعلم ان البصريين
قدروا الخبر بعد المعطوف اي مقترنان لزعمهم ان المعطوف معطوف على المبتدا فهو مشترك
فيحتاج الى خبر فورد عليهم ان الخبر المحذوف في خبر المبتداء يابي فلا يسد المبتدا الاول وها
قوله وضيعته مسده اذ المبتدا الاول لكن سادا مسد الخبر فلا يمكن حذفه واجيبوا بان عاملا كما
اعترف به البعض والشارح الفاضل قدر الخبر مفردا وعطف وضيعته على ضميره فلا يكون
مبتداء حتى لا يحتاج الى خبر وزعم الكوفيين ان هذا الكلام تام لم يحذف منه الخبر اعمالهم ان
الخبر اي قوله وضيعته لان الواو بمعنى مع ولو قيل كل رجل مع ضيعته لم يحتج الى التقدير
فكذا ههنا والجواب ان جعل الواو بمعنى مع لا يخرجها عن العطف الاصلي وبقاء العطف الاصلي
يمنع جعله خبرا لان الخبر لا يعطف على المبتدا فلا بد من تقدير الخبر بخلاف مع ضيعته فانه ظرف
حقيقة قائم مقام متعلقه وهو كائن فلا يحتاج الى تقدير الخبر والضيعة في اللغة العقار [illegible]
هي الارض والنخل والمتاع وههنا كناية عن الضيعة اذا عرفت هذا فاعلم ان الخبر المحذوف في
مثله اغلبي للواجب بدليل اثباته في نهج البلاغة الذي هو كلام رب الفصاحة حيث قال و
انتم والساعة في قرن قوله واقيم المعطوف اي على الخبر والمحشي اي على المبتدا او اجاب عن الاعتراض
السابق بان المعطوف وان كان في تتمة المبتدا لكنه يذكر بعد الخبر فيصح ان يؤول عن الخبر و
يشغل مكانه ولا يخفى ما فيه من التكلف يكون مقسما به يعني معينا لذلك بحيث ينتقل من
سماعه الى كونه مقسما به لكن قرينة على حذف جزءه الاول هو قسمي فلو كان غير معين لم

لم يجب حذفه

لم يجب حذف خبره كقولك امانة الله لافعلن كذا قوله اي بعمرك وبقائك اشار بالعطف الى
ان المعنى قوله اي ما اقسم به اشارة الى ان الكلام مجاز فان العمر ليس بقسم بل مقسم به
فان القسم معنى مصدري فلا يصح الحمل حقيقة قوله ولا يستعمل مع اللام اه اعلم ان استعماله
في القسم على وجهين بغير اللام وباللام فان لم تأت باللام فنصبه نصب المصادر
وقلت عمرك لافعلن كذا ومعنى عمرك احلف ببقائك واذا ادخلت عليه
اللام رفعه بالابتداء واللام فيه للابتداء وليست هي الموطئة للقسم كما ذهب
اليه بعضهم قوله اي في المرفوعات اشار به الى ان قوله خبر ان واخواتها مبتداء محذوف
الخبر وذلك بقرينة ما سبق فقوله هو المسند ابتداء الكلام وقول الفاضل المحشي بنصب
مع ان ذكر خبر ان ليس لانه في خبر المبتداء باب لانه في المرفوعات بعيد قوله لا بالابتداء
كما ذهب اليه الكوفيون ووجه ضعفه ان الابتداء عامل ضعيف فلا يؤثر في وجهين اي
اقوى منه قوله بعد دخول احد او لفظ احد ليصدق التعريف على كل في افراد المعرف
قوله لفظا او معنى اما لفظا فبالعمل واما معنى فلانجرار معانيها الى معانيها فان مثلا تفيد
التاكيد وهو حاصل في المبتدا والخبر مع كان تقديرا لا ينتقض التعريف بمثل يقوم بمثل
بان يقال انه مسند الى شيء آخر وهو ابوه بعد دخول ان فيصدق ان معنى خبر او ليس كذلك
بل انما هو خبر لانا نقول ان كلا من معنيين الدخول وهو التاثير لفظا او معنى مفقود في يقوم
وحده وحاصل في المجموع فان الرفع المحل للجملة وكذا التاكيد فيكون هو خبر لا الفعل
وحده قوله ولا يحتاج الى ان يجاب اه تعريض بالفاضل الهندي قوله ويلزم منه عطف
على قولي لجاب وحاصله انه يلزم على المجيب ان يمنع قول المص بعد دخول هذه الحروف



قوله

مستدرك فانه اذا حمل الاسناد على الاسناد الى اسمها ولا يكفي الاسم اسما لها الا بعد حوالة يلزم المحذور قوله فيحتاج الى تاويل بعيد اه والاصل عدم التاويل ولا يلزم في ذلك اه هذا الكلام تعريض بنجم الائمة الرضي حيث قد يخالف خبرها خبر المبتدا في غير ما ذكره المص ايضا وذلك ان خبرها لا يكون مفردا متضمنا ما له صدر الكلام انتهى فحاصل كلام هذا الفاضل اعتراض على المص بانه ينبغي ان يجيب بقول الا في تقديمه والا في تضمينه استفهاما وحاصل الجواب ان المراد حكمه حكم خبر المبتدا اذا صح كونه خبرا لها وههنا لا يصح اما لان التحقيق ينافي الاستفهام واما لانه يفوت صدارته قوله اي ليس امره اه الغرض من هذا التقدير تحصيل المستثنى منه المفهوم من فحوى الكلام قوله لان من البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة هاتان الكلمتان من مفردات كلام الرسول صلعم ومعنى الفقرة الاولى ان بعض البيانات الصادرة من بعض الناس تؤثر في القلوب تاثير السحر في سرعة حتى يبين معناها بعض الزاهدين ابلغ في التاثير من الكتب السماوية التي بينها بعض الفاسقين ومعنى الفقرة الثانية ان بعض الشعر حكمة اي كلام حق على انه قانون الشرع كالديوان المنسوب الى مولانا امير المؤمنين علي قوله وذلك لتوسعهم في الظرف اه وذلك لان كل محدث لا بد ان يكون في زمان او مكان فصار الظرف مع الشيء كالثوب المحرم للشخص يدخل حيث لا يدخل غيره والجار والمجرور اجري مجراها للمناسبة اذ كل ظرف جار ومجرور في التقدير قوله اي لا صفة ولو كانت صفة يلزم من نفيها نفي الجنس كلا رجل

بوجود ما لتسمية

موجود فالتسمية مطردة فلا ملك ولا تسمى الحيث لا البشرية لا الطاهرية ليس في السفر قوله ما في فيه من الورود لا ايراث اثرها لفظا او معنى فلا يرد وجه الورود ولئن يقال يلزم على ظاهر التعريف ان يكون رايل الفعل وحده خبر لا وليس كذلك بل مجموع الجملة خبرها والجواب ظاهر بعد ما عرفت قوله لاحتمال حذف الخبر والمثال ينبغي ان يحمل على ظاهر انتفاء تمثيل على ما هو الظاهر وانما قال وذلك لجواز ارتفاع صفة حلالة المحل لتشابهها لان في ارادة المبالغة فان لا للمبالغة النفي وان المبالغة الاثبات واما الوجه في عملها فلكان صفة اسم لئن يجوز رفعها مع المحل فكذا ما شابهها الا انه خلاف الظاهر بل ممنوع قدم قوله لا التقييد بالظرف لان الظرف عبارة عن كلام خارق للعادة لجلال السام على الصفات وكونه وهذا التقييد بكونه في الدار قوله وكونه في الدار كان حالي فانه في معنى الظرف لولا انه النفي عليه لان النفي ينقض منفيا ولم يكن ههنا قرينة خصوص حمله امرا ثالثا قوله اي لا اله موجود الا الله قال بعض الافاضل لو قدر الخبر موجودا لم يلزم منه نفي وجود ما سوى الله تعالى من الالهة لانفي وجوده ولئن قدرت ممكنا لم يلزم منه الاثبات وجوده على التقديرين لا يتم التوحيد لانه انما يتم بنفي امكان الوجود عما سوى الله تعالى من الالهة واثبات الوجود له تعالى ومع الاول لم يلزم نفي امكان عن غيره ومع الثاني لم يلزم اثبات الوجود له تعالى والجواب من وجوه احدها ما ذكره الزمخشري وهو ان المرفوع بعد لا خبر والا لغو لفظا والاسم في كلمة الشهادة الله تم الخبر فقال الا الا الله معدول عن الاولى الى الثاني لارادة الحصر والتخصيص على ما في المنطق اذ لم يرد التصريح باثبات الالوهية له تعالى ونفيها عما سواه

فقدم حرف النفي وسلط حرف الاستثناء ثانيها انه يكون تقدير موجود وتحقيقه مادة الاشكال [نقطع]
لان نفيه يقتضي نفي الامكان اذ لو كان الاله الممكن لم يكن الا موجودا لا محالة اذ لو لم يكن
لا يكون الا واجب الوجود فلا يدخل شريك في حيز الامكان رابعها التقدير ممكن . والتوجيه غريب
تمام خامسها ما قدره بعضهم وهو قوله لا اله موجود الا [illegible] اوظن انه دافع للشبهة وهو
كما ترى سادسها جعل الا بمعنى غير ويكون هو الخبر فيفيد نفي كل اله غيره سوى فرض معبود
الحق او غيره ذهب اليه بعض المعاصرين وفيه حمل الا على معنى استعمالها فيه نادر سابعها
لن هذه الكلمة الشريفة شرعت للرد على الكفرة الذين اتخذوا الاصنام الهة معبودة
من دون الله تعالى فالموحد يقصد بها الرد عليهم ثامنها ما قال بعض المحققين وهو ان
كلمة الشهادة غير تام في التوحيد بالنظر الى المعنى اللغوي لان التقدير لا يخلو عن احد الامرين
وقد عرفت انه لا يتم وانما تعد كلمة الشهادة تامة في اداء معنى التوحيد لانها قد صارت
علما عليه شرعا والوجه الثاني عشر من الارجح فيكون معناه قوله او تفكر ح لا من
اسماء الافعال ونقض المص بان اسم الفعل لم يكن على مثال هذه الصيغة قوله على الصفة
على المحل قوله لان ليس لنفي الماضي نعت غيره فيقربه كقول الشاعر وما مثله فيهم ولا كان
مثله وليس يكون الدهر ما دام يذبل قوله على مورد السماع وهو النكرة قوله من صداه كتب الشيئ
الصدور والاعراض والبراح الزوال والضمير في نيرانها للحرب اي اعرض عن نيران الحرب
فلا زوال لي عنها قوله ولا يجوز لم يكن للنفي الجنس فيه رد على الفاضل الرضي حيث قال
انه لنفي الجنس ومنع وجه تكرار المرفوع بعد لا فان التكرار انما يجب مع الفصل بينها وبين
معمولها قوله اعلم ان المراد اه ذكر هذه الفايدة في بحث الفاعل فلا وجه لاعادتها هاهنا قوله

فلا ينتقض

فلا ينتقض بالتوابع كالبدل مثلا كاخوك في جاء زيد اخوك فانما فيصدق عليه انه مسند اليه بعد فعل
ليس مع انه ليس باسم والجواب انه مسند اليه بالتبعية قوله لكثرتها اذ كثرة الشيء المقصود بالبيان
يستدعي الاهتمام به والاهتمام يقتضي التقديم على ان كون الاسم مفعولا اي من حيث انها علامة
كون الاسم مفعولا فلا ينتقض حد المنصوب بمثل [illegible] في قولك مررت بمسلمات قوله او حكما
كما في الملحقات بالمفاعيل في الحال والتمييز وغيرهما قوله اي المنصوب المذكور في ضمن المنصوبات
مخالفة لضمير هو في قوله هو ما اشتمل او مما اشتمل ويرجح تقرب المرجع قوله لصحة الاطلاق
صيغة المفعول بهذه الصحة انما هي بالنظر الى اللغة واما بالنظر الى الاصطلاح فيصح الاطلاق
على كل من الخمسة فان مفهوم اصطلاحها ما قرن بجعل الفايدة ولم يسند اليه ذلك الفعل
وتعلق به تعلقا مخصوصا قوله اسم ما فعل كلمة عبارة عن حدث لانه ما حصل بالعمل فعل اما الحدث ليس
الا قوله بحيث يصح اسناده اه المراد بصحة اسناده صحة انتسابه الى المتكلم كما تقول ضربي ومرت
زيد ونحوها قوله لا الذي يكون مؤثرا فيه كما ذهب اليه بعض الشراح نظرا الى ظاهر اللفظ فتخرج الامثلة
الاتية قوله وانما زيد لفظ الاسم اه لما كان تعريفات سائر المفاعيل بحيث ترك لفظ الاسم
فعبر عن ذكره بقوله زيد لفظ الاسم وحاصل الجواب ان الذي صدر من الفاعل هو الحدث وهو معنى المفعول
والمطلق من اقسام اللفظ فهو اسم ذلك المعنى ويدخل فيه المصادر اي في قوله اسم ما فعله وانما
المصدر مصدر الانه في صدر اذ اراح وهو محل رجوع الفعل اليه لاخذه منه على مذهب البصرية او محل
رجوعه الى الفعل على مذهب الكوفية قوله اذا اسما عطف على قوله مذكور او لا يعني ان الفعل المذكور
يشمل الملفوظ والمقدر والاسم لان المراد اعم من الفعل وشبهه كما هو الشايع فاندفع اعتراض
الفاضل الهندي بنحو [illegible] ضارب ضربا قوله بل المراد الكلمة من الفعل مشتمل عليه اه ان قيل يلزم

خروج المفعول المطلق النوعي والعددي عن تعريفه لانهما يدلان على امر زائد على معنى الفعل فلم يكن
الفعل مشتملا عليهما اشتمال الكل على الجزء فالجواب ان المفعول المطلق هو ذات الحدث التي
دل عليها اللفظ وكون الحدث نوعا كذا او معدودا كذا من عوارض ذلك المعنى واوصافه قوله وكذا
خرج به مثل كرهت كراهتي تعريض بالفاضل الرضي حيث قال ويبطل بالحد بنحو كرهت
كراهتي فانه مفعول به مع صدق التعريف عليه وحاصل الجواب ان لقولهم كرهت كراهتي اعتبارين
احدهما بحيث كونها قامت بالفاعل واشتمل معنى الفعل عليها فهي مفعول مطلق داخل
في الحد وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة كما في قولك كرهت قيامك فالفعل
ليس مشتملا عليها فهي بهذا الاعتبار خارجة عن التعريف بقوله بمعناه قوله انبعثت انبعاثا فان
مصدر انبعث انبعاثا وفعل نباتا نبت قوله ومصدريته اه جواب عما يقال ان خير الكلمة ليس بمصدر
وقد جعل المص مثالا له فاجاب بان مصدريته مجازية اكتسبها من غيره اما من الموصوف المقدر
اعني قدوما او من المضاف اليه اعني مقدم قوله اي سماعيا اشار الى ان سماعا وصف وحور ان يكون
بمعنى واجب فناء الكسرة محذوفة قوله يعلم له ضابط اه اشارة الى تعريف الحذف القياسي
ايراد اثباته قال الفاضل المحشي لا حاجة الى حمل المثبت على ما اريد اثباته قوله لا يجب حذفه لما ستعرف
من علة وجوب الحذف لا يمكن منها اي من المفعول المطلق المحذوف فعله فانه مذكور لكان من قوما
على الخبرية فلم يكن من باب المفعول المطلق قوله او وقع اه او هنا لمنع الخلو دون الجمع بدليل قوله
بالف الا اليد اليدا قوله دكا فانه وان كان مكررا الا انه لم يقع في موضع الخبر اذ ليس قبله مبتدأ قوله
والنا حج اه لم يفصل الضابطة الثانية عن الاول بقوله منها لاشتراكهما في بعض القيود
قوله والى ما يشبه به فعلا فان زيد زيد يعني فعل الفاعل لا الاول بل فعل الفاعل الشبيه به اي بالاثير

الاثير شك

الاثير شك سير البريد والبريد البغلة المرتبة في الرباط معرب دم بريده ثم سمي به الرسول المحمول
عليها ثم استعمل في اثنا عشر ميلا وكان من عادة الملوك انهم يبعثون الى الرباط ويقطعون البغال
فيها ويقطعون اذنابها ولكانت مرقوفة فيها لاجل اصحاب الحاجات والمراد بالبريد هنا حامل
الرسالة وانما وجب حذف الفعل في الضابطتين لوجود القرينة بينة والسادس المحذوف اما
القرينة في الضابطة الاولى فهي ما المشبهة بليس فانها تقتضي خبرا ولا يصلح خبرا الا فعل
هذا المصدر واما السادس المحذوف فهو الاستغناء واما القرينة في الثانية فهو المبتدأ فانه
يقتضي خبرا ولا يصلح خبرا الا فعل هذا المصدر واما السادس المحذوف فهو المصدر الاول
والان اعتمد في تعليله ما عول عليه الفاضل الاستراباذي وهو ان وجوب الحذف من حيث
ان المقصود من مثل الحصر او التكرير وصف الشيء بدوام حصول الشيء منه ولزومه له ووضع
الفعل على الحدوث والتجدد فلما كان المراد التنصيص على الدوام واللزوم لم يستعمل العامل
اصلا لكونه اما فعلا وهو موضوع على التجدد او اسم فاعل وهو مع العمل كالفعل لم يظهر فصار
العامل لازم الحذف فاذا حققت علة وجوب الحذف ظهر لك عدم وجوبه في تلك الامثلة التي
احترز عنها قوله اي الماتمتون معناه وانما وجب الحذف في هذه الصورة لان ضابطة هذا
القسم ان يذكر جملة تتضمن مصدرا تطلب منه فوايد واغراض فاذا ذكرت تلك الفوايد والاغراض
بالفاظ مصادر منصوبة عقيب تلك الجملة وجب حذف تلك الافعال لان تلك الاغراض
تحصل من ذلك المصدر الذي تضمنته الجملة المتقدمة فيصح ان تقوم تلك الجملة مقام ما
يتضمن تلك الاغراض اي الافعال الناصبة لها فلما صح ذلك وتكررت تلك الفوايد

الستفاد ذكرا فتأمل لما قبلها في لتزم قيام الجملة مقام تلك الافعال و لعبارة اخصر وهي انه اتخاذ
المحذف لسد الجملة المتقدمة مسد المحذوف لمناسبتها له في انه تفصيل لاثر مضمونها قوله
صوت حسن رفع اما على انه بدل من الاول او صفة له فلم يكن مما نحن فيه وظني لن هذا وامثاله خارج
بقيد المفعول المطلق فلا حاجة الى الاحتراز عنها في هذا المقام قوله لان الزهد ليس من افعال
الجوارح فيه تعريض بالفاضل الرضي حيث قال وينبغي ان نضم الى التعريف شرطا اخر لاخراج
مثل له علم علم الفقهاء وله زهد زهد العلماء فان الثاني يكنى فيه لا غير وحاصل الجواب
ان مثل هذا خارج بقوله علاجا على تفسير الشارح فان الزهد والعلم واخواتهما ليست من
افعال الجوارح كالصوت بل هي من الكيفيات النفسانية قوله بعد جملة اه وانما وجب حذف
الفعل في هذه الصورة لقيام الجملة المتقدمة المتصفة بتلك الاوصاف مقامه ونحن ذكر الناصب
هي الفعل المقدر وهو المشهور وظاهر كلام سيبويه ان المصدر منصوب بقوله له صوت لانه الفعل مقدر
لان الجملة عنده بمعنى الفعل والفاعل فهي بمعنى يصوت لانها تدل على المصدر الحادث وعلى
ما قام ذلك المصدر وقد اقترن بالجملة ما دل على زمان المصدر والحادث اي الحال الماضية وهي
لفظ مررت في مسائل فاكتفا بالجملة عن الفعل والفاعل او قوله نجم الائمة ولا يخفى ما فيه وقال بعضهم
العامل في المصدر المنصوب الاسم الذي بعد الفاء في الجملة المتقدمة لان المعنى فاذا له تصويت
والتصويت مصدر يعمل عمل فعله اذا لم يكن مفعولا مطلقا فهي كما تقول عجبت من ضرب
ضرب الامير اي من ان ضربت ضرب الامير وفيه نظر قوله مصدر وقع مضمون جملة اه الجملة الى
المضمون المعرف سابقا بقوله مصدر اه المنسوب الى الفاعل اه هي مضمون الجملة الفعلية

وههنا المراد

وههنا المراد به مضمون الجملة الاسمية فلا تعارض وانما وجب حذف الفعل لان الجملة الاولى تدل عليه
ومغنية عنه حيث انها متحدة المضمون قوله لانه انما يؤكد نفسه اشارة الى ان اللام في قوله لنفسه
صلة للتاكيد لا للتعليل كما سيستمع قوله لا امر يغايره ولو بالاعتبار اي لا اعتبر ان يؤكد نفسه وذاته
ولا يؤكد غيره ولو كان ذلك المغاير مغايرا له بالاعتبار اي ليس يوجد هنا امر يغايره لا ذاتا ولا اعتبارا
حتى يقال انه يؤكد ذلك الغير الاعتباري كما يظهر لك في المسئلة الاتية فان فيها امر يغاير
المفعول المطلق بالاعتبار فسموه مؤكدا لغيره قوله فحقا مصدر وقع مضمون جملة اه اعلم ان
كلام المصنف وتقرير الشارح اشارة الى التحقيق المقررة المشهورة وهي ان الخبر ما يحتمل الصدق و
الكذب فاكثرهم اخذوا على الظاهر وقال ان الصدق والكذب تشك فيها الاحتمال من زيد قائم مثلا وبعض
المحققين كالمصنف ونجم الائمة قالوا الجملة الخبرية نص في الصدق والحق بحيث لا احتمال فيها
لغيرهما في حيث مدلول اللفظ قالوا وقولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب ليس المراد ان الكذب مدلول
اللفظ الخبر كالصدق بل المعنى انه يحتمل الكذب من حيث العقل اي لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ
ثابتا وجوز المصنف حقا مضمون الجملة الا انها تحتمل غيره صريح في اختيار هذا التحقيق قوله لانها
يحتمل الصدق والكذب والحق والباطل الاولى ترك الحق والصدق لانهما مدلولا الجملة فتحملها
كالكذب والباطل ووجه ذكره ان احتمال الجملة لهما كغيرهما انما هو في مقام التاكيد والترديد الى السامع
لان الاتيان به كذ يحقا اذا توهم المخاطب ثبوت تحقيق الجملة السابقة في نفس الامر وغلب عليه فيه
كذب مع لو لا الاختصار مدلولها ونقيضه محتملان عنده من غير ترجيح قوله تاكيدا لغيره هذا اصطلاح
المتأخرين وسيبويه يسمي التوكيد لنفسه التوكيد الخاص والمؤكد لغيره التوكيد العام قوله لانهم من حيث

هو منصوص عليه اه هذا الكلام اشارة الى تحقيق بديع وهو ان المصدر المؤكد لغيره مؤكد
لنفسه في الحقيقة والالتبس مؤكد لان التوكيد تقرير الامر الثابت بان تكرره واذا لم يكن
الشيء ثابتا فكيف يقرر واذا كان ثابتا فكرره انما يؤكد نفسه فكيف قال المص وغيره تاكيدا
لغيره وتوضيح ما ذكره الشارح انه يؤكد نفسه حقيقة ويؤكد ما يغايره اعتبارا وذلك لانه اي
هذا النوع من المفعول من حيث انه منصوص عليه بلفظ الحقيقة وعبر لها عنه يؤكد نفسه لانه
يؤكد الحقيقة التي هي مدلول زيد قائم ويؤكد غيره وهو زيد قائم من حيث ان الحقيقة احتمالاتها
عند السامع فالمؤكد اسم مفعول هو الجملة الموصوفة باحتمال غير الحق والمؤكد بالكسر هو
الحقيقة المنصوصة الغير المحتملة لشيء قوله ويحتمل ان يكون المراد اه هذه الاحتمالات ذكره
المص وحاصله ان اللام ليست صلة للتاكيد حتى يحتاج الى التكلفات المذكورة
بل للتعليل والمعنى ان حقها التاكيد لاجل تنوع الغير وهو الاحتمال الاخر اعتبر الباطل
ورده الفاضل الرضي بفوت المقابلة بينه وبين ما سبق فاجاب الشارح بحمل
ما سبق عليه وعلة وجوب حذف الفعل هنا ما سبق في نظيره قوله حتى يحسن تعليل
لقوله ينبغي ان يكون المراد اه والمؤكد بالفتح غير مذكور فيهما على هذه الاحتمالات فتامل في هذا
المقام فانه من مزال الاقدام قوله وفي جعل المثال اه لانه مثل بلبيك وهو المضاف
الى المفعول فالحصيد مفهوم من المثال لكنه تكلف اذ الشارح تتميم التعريف بدون
المثال قوله بحذف الفعل اه وانما حذف الالف من تثنية المصدر لتقوم مقامه او
ليفرغ المجيب بالسرعة الى التلبية فيتفرغ لاستماع المامور به حتى تمثيله قوله تعلق

بما نفيا

به اما نفيا او اثباتا قوله ولا يقولون في مررت بزيد اه وانما اخرجهم انه مفعول به
لانه ليس مفعولا به على الاطلاق في اصطلاحهم بل مفعول به بواسطة حرف الجر و
الكلام في المطلق قوله والمفعول المطلق اه اي يخرج المفعول اقول خروج
في قوله ما وقع عليه فعل الفاعل ظاهر لانه عين فعل الفاعل فلا يحتاج الى التكلف
المذكور قوله ولا اشكال على تقدير تعميم الفاعل قوله كوقوعه في حيز ان اي كوقوع المفعول
في حيز ان بان يكون بعد الفعل المصدر بان لان ما في حيز ان لا يتقدم عليها
العامل في المفعول به اشارة الى ان المراد من الفعل العامل فيدخل فيه شبه الفعل
قوله في باب الاغراء نحو اخاك اخاك اي الزمه قوله مع المدح نحو الحمد لله الحميد
او الذم نحو مررت بزيد الفاسق او الترحم نحو مررت بزيد المسكين
اي انتهوا عن التثليث نهى الكفار عن القول بثلاثة آلهة عيسى ومريم والله تعالى
وامرهم بقصد التوحيد قوله ووطئت سهلا السهل نقيض الحزن والحزن ما غلظ
من الارض قوله بوجهه او بقلبه كلمة او لمنع الخلو قوله كما اذا ناديت مثال المتوجه بالقلب
قوله مثل طلبا ساه ومنه نداؤه تعالى لتنزهه تعالى عن الاقبال اذ لا وجه له ولا قلب
قوله وقال ابو علي الظاهر ان مراده انها اسماء افعال بمعنى ادعو اخص المضارع المتكلم
قوله التي يرفع لها المنادى اه المقصود من هذا التحقيق دفع ما اورد على ظاهر
العبارة وهو ان ضمير يرفع راجع الى المنادى مع ان المنادى لا يكون مرفوعا
في حالة لان الرفع من القاب المعربات واجاب عنه باحد ثلاثة وجوه اي يجعل
الضمير في حاله للكل المراد رفع قبل حالة النداء او تسمية منادى قبل هذه الحالة مجازا

باعتبار ما يؤول اليه او يكون الفعل مسندا الى الجار والمجرور ولا ضمير فيه والتقدير ويبنى
المنادى على ما يقع به الرفع من حركة او حرف او يكون الضمير راجعا الى الاسم والتقدير ويبنى
المنادى على ما يرفع به الاسم ورده الشارح بانه غير ملايم لسوق الكلام لان الضمير في قوله
ويبنى راجع الى المنادى فلو عاد ضمير يرفع الى غيره لزم انتشار الضمير قوله والظاهر
عطفه على ما قبله بحسب المعنى فان قوله يرفع به المنادى في قوة ان يقال لم الفعل مسند الى ضمير
المنادى او مسند الى الجار والمجرور قوله لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر واما معنى فلان معناهما
الخطاب قوله افرادا وتعريفا وانما اعتبرهما لتقوى جهة الاتحاد ولا يلزم بناء المضاف
وما في حكمه والنكرة الغير المعينة قوله وانما قلنا ذلك اي جعلنا البناء لمشابهة الكاف الحرفية
بواسطة ولم نجعله لمشابهة الكاف الاسمية قوله بعد النداء وتعريفه بالقصد قوله اي
بلام يدخله اه اشار به الى ان اضافة اللام الى الاستغاثة لادنى ملابسة اذ ليست
الاستغاثة معنى اللام بل معناها الاختصاص قوله وانما فتحت مع انها لام الجر وهي
مكسورة قوله لكاف الضمير اي لكاف ادعوك قوله لعدم وقوعه موقع الضمير فانه في المرتبة بعد
المستغاث قوله من فتح لام المعطوف لانه صار منادى مستقلا فلا قرينة فاقتضر
قوله فمشكل لان الاول يقتضي الفتح ووقوعه موقع كاف الضمير واذا لم يكن المنادى اي
الماء مثلا بل كان محذوفا فان المنادى المحذوف هو الذي قام مقام كاف الضمير فلا وجه
لفتح اللام لكن يجوز ان يكون وجه الفتح وقوعه موقع كاف الخطاب صورة قوله او تقديرا مثل
يا غلامي قوله اه كان معربا قبل دخول اه احترز بهذا القيد عن يا يوم ينفع الصادقين ونحوه
مما اضيف الى الجملة ومبني على الفتح لانه لم يعرب قبل النداء فلم ينصب لفظا او تقديرا

بل محلا قوله يا طالعا جبلا قال الفاضل المحشي هذا المثال في الزالق النحوية فانه لا معنى
لعمل طالعا وتقدير الموصوف مشكل لانه اذا قدر موصوف يكون موصوفا منادى مفرد معرفة
ويجب تعريف طالعا ولا يكون هناك شبه مضاف انتهى وان جيد وبيان كون الموصوف
معرفة تعريف صفته تقول يا طالعا جبلا الظريف ويمكن ان يقال انه معتمد على موصوف
معرف تقديرا او دليل تعريف صفته والتقدير يا ايها الطالع جبلا فحذف اي للاختصار
ثم حرف اللام لئلا يجتمع الياء تعريف ثم نصب طالعا لكونه مضارعا للمضاف ويحتمل ان
يكون هذا المثال على قول الاخفش والكوفيين فانهم يجوزون عمل اسم الفاعل بدون الاعتماد
قوله توقيت لنصب رجلا لا تقييد له اه اي نصب الرجل وقت يقال لغير معين لانه
قيد لم يذكره في قول الاعمى لانه اذا كان منصوبا كان غير معين فلكون قوله لغير معين مستدركا
قوله يا حسنا وجهه ظريفا نقل عنه في الحاشية انه قال انما قيده بقوله ظريفا ليكون نصا
في كونه نكرة لم يقصد به معين فانه لو قصد به معين لقال يا حسنا وجهه الظريف اهم
فان يراد بها معين او غير معين فان قصد التعظيم فهو مثال الشبه بالمضاف وان قصد
عموم فهو مثال للقسم الرابع قوله لان توابع المستغاث اه لانه ليس مبنيا على ما يرفع به
لان رفعه قبل النداء بالضمة وبناؤه حالة النداء على الفتح قوله فانهما لما انتقبا اه جملة
معترضة لبيان تناول المفرد للمضاف بالاضافة اللفظية وشبه المضاف اما
تناوله الثاني فظاهر لعدم مطلق الاضافة واما الاول فلانها في حكم الانفصال
فترجع الى المفرد بعده وقوله ليدخل علة لقوله وانما جعلنا قوله الحسن الوجه والحسن الوجه
برفع الحسن الاول ونصب الثاني وجر الوجه فيهما قوله الحسن وجهه والحسن وجهه برفع

الحسن الاول ونصب الثاني ورفع الوجه بنيهما على المفاعلية قوله والصفة مطلقا
مفردة كانت او مضافة حكى لا تدخل فيه يا زيد الحسن الوجه ذكرا عطف البيان قوله
ترفع حملا لفظه قال الفاضل المحشي هذا من غوامض النحو لان العامل في التابع هو
العامل في المتبوع والتابع باعرابه سابقه من جهة واحدة وتفصيل الكلام فيرده
يحوج الى التطويل قوله الظاهر او المقدر مثال المقدر يا موسى العاقل
الممتنع دخول يا عليه ذكر باعتبار طريق التمثيل والا فجميع حروف النداء كذلك
وابو العباس المبرد اه اعلم ان كلام المبرد يدل على خلاف ما نسب اليه المص و
ذلك انه قال ان كان اللام في العلم اخترت مذهب الخليل لان الالف واللام
لا معنى لهما فيه ولا يفيدان التعريف بل يلمح بهما الوصفية الاصلية فقط فكانه مجرد
عنهما لان تعريفه بالعلمية وان كانت اللام في الجنس اخترت مذهب ابي عمرو لان
اللام اذن يفيد التعريف فليس الاسم كالمجرد عنها فعلى هذا مذهب المبرد في الحسن
والصعق اختيار الرفع لان اللام لا يفيد التعريف وهذا هو الاليق بمذاهبهم
قوله النجم والصعق النجم لانه في الاصل اسم لكل كوكب ثم جعل علما للثريا فنزع
اللام منه مظنة زوال العلمية والصعق لانه اسم لكل من رمي بصاعقة سماوية ثم
جعل علما مع اللام لخويلد بن نفيل لما رمي بالصاعقة حين هبت الريح في البلد التهامي
قوله لانها اذا وقعت اه هذا التعليل فاسد فانه جار في المضاف بالاضافة اللفظية
والمشبه بالمضاف قوله المبني على ما يضم فان الفتح لما كان من القاب البناء فيفهم منه
ان ما فيه الفتح فهو مبني قوله بلا تخلل واسطة كما هو المتبادر قوله لكثرة وقوع المنادى اه ولانه

هذا المنادى في الحقيقة مضاف لان اضافة الصفة كاضافة الموصوف قوله اي اذا اريد اواده
لما كان نداء المعرف غير جائز صرف الكلام عن ظاهره بحمله على الارادة قوله مثلا اذكر مثلا الاشارة
لان الكلام ههنا على سبيل التمثيل وليست كلمة يا او لا ايها او لا الرجل معتبرة ههنا بخصوصها
بل سائر حروف النداء مثلها في عدم اجتماعها مع اللام التعريف واحتياجها الى الواسطة
وايضا سائر الاسماء المبهمة مثلها في هذا الاعتبار وايضا سائر الاسماء المعرفة
باللام مثل الرجل نحو يا هؤلاء الكرام ويا هذه المرأة قوله قوله توسيطا اي وانما وسطت
هذه الامور المبهمة دون امور معينة قلت لان الاصل في المنادى ان يكون معلوما
فاذا كانت تلك الوسائط معلومة وقف الذهن عليها فلا يحتاج الى الاسم
المعرف باللام فلما كانت مبهمة سيما في المبهمات الوصفية احتيجت الى ما يرفع
ابهامها فاشتدت الحاجة الى ذلك المعرف باللام ومن هنا تسمعهم يقولون انه المقصود
بالنداء مع عدم مباشرة حرف النداء له قوله رفع الرجل والمبرد والزجاج جوز النصب
فيه ايضا كغيره ويدل عليه قراءة قل يا ايها الكافرون قوله المقصود بالنداء اي
يجب بحسب الامر لكن حركته الاعرابية اه فان حركة الرجل حركة اعراب وحذف
التنوين منه انما هو لوجود لام التعريف قوله وهذا بمنزلة اه اي التزام الرفع في صفة
المنادى اذا كانت مقصودة بالنداء بمنزلة المستثنى من قاعدة جواز الوجهين في
صفة المنادى فكانه قال صفة المنادى المبني المفرد يجوز فيها الوجهان الا اذا
كانت اي تلك الصفة مقصودة بالنداء لا اختصاص له بصفة المنادى المبهم فانه
لو كان مختصا به لا خروجه من قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى المبني ان يقول ان

التاكيد والصفة الا صفة الاسم المبهم وبالجملة لن صفة المنادى اذا كانت مقصودة
بالذات تلتزم رفعها ان قسم كان من اقسام المنادى واذا كان المقصود حالة النداء
غير الصفة اجرى في الصفة جواز الوجهين ولو كان المنادى اسم اشارة نحو يا هذا الرجل
اذا قصد نداء اسم الاشارة نزل منزلة منادى معرب بتقديره لفظ المنادى انه مع
ما اورده صاحب الكشف على ظاهر كلام المصنف وهو ان تابع المعرب يجوز فيه تمييز تابعا
المحل اذا غاير اعراب محله اعراب لفظه نحو يا زيد بقائم وقاعدا بالنصب والجر وحاصل
الجواب ان هذا الجواز في المعرب لا في المنادى المعرب قوله وجواز الوجهين اه وبه احسن
ما قال بعض الشارحين ان الرجل في يا ايها الرجل كالنعت اذا قيل لم وجب رفع نعت
هو المنادى المفرد المعرفة الذي باشره حرف النداء لكونه مقصودا فاذا قيل فيجب مع
هذا ان يجوز في توابعه ما جاز في توابع غيره قيل لكن هو نفس المنادى المضموم بل مثله
قوله وهو اجتماع اه ان القاعدة التي جوزوا فيها اجتماع حرف النداء مع الالف واللام
وانما اشترطوا فيها هذين الشرطين لان الالف واللام لوجودهما يخرجان عن كونهما حرف
تعريف لان حرف التعريف زائدة على حروف الكلمة فليست على اصلها اهدرنا وايضا
من شانهما ان يكن جائزة الانفصال فاذا التزمت صارت كانها جزء من الكلمة فلم يكن
للتعريف ومثال بعض الافاضل جواز نداء غير الجلالة بلا توسط مبهم بان اي تستلزم
التعدد وهاء للتنبيه وهي تنافي منزه عنهما وذا للاشارة الحسية وهو غير محسوس وظني
ان هذه كلها تكلفات فان تعريف اسمه بالعلمية لا بالالف واللام فلا يلزم اجتماع
اداتي تعريف الا انه يقال استكرهوا الجمع بين يا وما شابه لام التعريف لفظا عوضا

عن محذوف

عن محذوف ومن ثم قطعت الهمزة في النداء قوله من اجلك اه اخره وانت تحيلة
بالوصل غني ومعين يتمت اي ذلت واحرقت وقال شارح الابيات من اجلك
متعلق بمحذوف اي تحملت المشاق من اجلك قوله فيا الغلامان اخره اياكما ان
تبغيا لي شرا قوله تاكيد لفظي وانما لم ينون اما لان التاكيد اللفظي في الاغلب
لن يكن حكمه حكم الاول بلا تغير واما لانه غير منصرف لكونه علما للقبيلة مكان النصب
اي النصب الذي سبق جوازه في سيبويه والمبرد قوله اتباعا لنصب الثاني لان تيم عدي
عطف بيان للاول فهو كالصفة في يا زيد بن عمرو قوله لا ابا لكم قال الجاربردي معناه لا
اب لك انك ماجد شجاع لا تحتاج الى ما ينصرك كما لا اب وقال الازهري هي شتم
لا شتم فوقه ومعناه انك لست بابن رشيده وليس لك اب معين رضاع ينسبك
والحق ما في القاموس من انه دعاء بفقد الاب يريد تيم ابن عبد مناة وهم قوم عمر
اي لا يوقعنكم عمر في مكروه لاجل تعرضه لهجائي اي امنعوه عن هجائي حتى تسلموا شري
عنكم قوله اما تابع مضاف بالاضافة كما ذهب اليه السيرافي من انه تاكيد لفظي قوله او تابع مضاف الى
كما هو مذهب المبرد والسيرافي قوله يا فتاي فانه لو حذف منه الياء لحصل التبس بالمنادى المفرد
المعرفة قوله وهذان الوجهان اه اعتراض على ظاهر العبارة وحاصله بان قول المصنف و
المضاف اه يستدعي جواز هذه الوجوه الاربعة في كل مضاف مع ان الوجهين الاخيرين
لا يجريان في يا عدوي قوله بابدال الياء بالتاء لمناسبتها في انهما يزادان في اخر
الاسم قوله على وفق حركة الياء فانها اي الفتحة كما هو المشهور وقيل هي السكون قوله
مجرى المفرد المعرفة لانه اسم في اخره التانيث قوله ويا امتا بالالف عطف بحسب المعنى على

مقدرا قالوا بلا الف وبالالف قوله الدا في حمل الجواز على الوقوع لانه شر لا بغير وبياع
العطا والمراد هنا الاول والتقييد بعدم الضرورة يفهم من تقييد مقابلها بها في قوله وهي
في غيره ضرورة اي الضرورة حمل نصب ضرورة على انه مفعول له واللام مقدرة لكن يجب
هنا ان يقلل لمن عامله فعل الترخيم المفهوم من فحوى الكلام والتقدير وهي في غيره ترخيم ضرورة
ولا جايز لتمكين جايز لان الضرورة صفة الشاعر لانه المضطر والجواز صفة الترخيم فلم
يحصل الشرط حرف اللام وهي ان يكون فاعله وفاعل عامله واحد ومثاله في الضرورة قول ذي
الرمة قوله ديار مية اذ مي تساعفنا ولا يرى مثلها عرب ولا عجم وقول المتنبي لله ما فعل
الصوارم والقنا في عمرو حاب وضبة الاغنام قوله لا لعلة اخرى فخرج مثل ثمود فلان
حرفه للاعلال فهو لعلة لا للتخفيف قوله فعلى هذا اي على تقدير كون الضمير راجعا الى ترخيم المنادى
قوله فدخل فيه المشبه بالمضاف فانه مضاف من حيث المعنى لان قولك يا طالعا جبلا
بمنزلة قولك يا طالع جبل واجاز الكوفيون ترخيم المضاف ويقع الحذف في اخر الاسم
الثاني نحو قوله خذوا حظكم يا ال عكرم واذكروا اواصرنا والرحم بالغيب تذكر اي يا ال عكرمة
قوله نظرا الى المعنى لان المنادى في يا غلام عمرو الغلام لكنه لا يظهر ولا يعرف بدون ذكر الثاني
قوله نظرا الى اللفظ ولان الاعراب للجزء الاول قوله وجه اشتراطه اي اشتراط كون المنادى
المرخم لا يكون مندوبا قوله محكية بحالها نحو تأبط شرا فتحكى بحالها لتبقى دلالته على القصة التي
هي سبب التسمية وبعض العرب يرخم الجمل بحذف عجزها نحو يا تأبط قوله على ما القي اي حرف اي
ان المحذوف يفهم من المذكور لتلازمهما قوله لم يلزم نقص الاسم اه وحاصله ان نقص الاسم

المعرب غير تام

المعرب غير تام قبل ابقية الاسم على ثلثة احرف غير جايز بلا علة موجبة وتقييده بالمعرب لاخراج
المبني نحو من وكم وبلا علة موجبة لاخراج مثل عصا بالتنوين فانه معرب تقدير الا انه
نقصان لعلة موجبة اعني التقاء الساكنين والفراء والاخفش جوزا ترخيم الثلاثي
المتحرك الاوسط مطلقا لان حركة الوسط كالحرف الرابع ونقل ابن الخباز عن الكوفيين جواز
ترخيم الثلاثي مطلقا سكن اوسطه او تحرك قوله اذا وقع موقعا الى اخره وذلك الموقع هو
اخر المنادى قوله من نحو يا صاح اه وانما كان شاذا لفقد الشرط اعني العلمية وتاء التانيث
قوله فان الياء والنون اي الياء في ثمانية والنون في مرجانة وذلك لانه يقال ثماني
ومرجان بغير تاء ثم اذا احتيج اليها ادخلت قوله من الوسائد فانهما اصله وسائد قلبت
الواو همزة قوله كاثنات والالف والهمزة زيدتا معا لانهما اسم زيدتا عليها قوله قصار اسماء
ذات عماد اي مما حذف منه حرفان الا انه داخل في الضابط الاتي قوله فخرج منه نحو سعلاة
تعريض بالفاضل الرضي حيث قال وكان على المص ان يقول حرف صحيح غير تاء التانيث لدخوله
زايدة لاخراج نحو سعلاة واثنا اخر جاز من غير تكلف السعلاة الغول او ساحرة الجن
وهو اعم من ان يكون اي الحرف الصحيح قوله في حكم الصحيح اي الياء والواو المدغم فيهما في حكم
الحرف الصحيح في كونهما اصليين مثله فان الاغلب في حروف العلة ان تكون زايدة فاذا وقع
منهما حرف الحلي بكرسي من هذين المثالين شابه الحرف الصحيح فيحذف منهما الحرفان كالصحيح
قوله ثبون جمع ثبة وتحقيقه الفاضل اللاري وقال هما بنون جمع ابن وهو غلط لان بنون قوله
لم يستعمل الا كلمة فينبغي اخراجه والثبة وسط الحوض قوله وقلون جمع قلة وهي راس الجبل وتحقيقه البلت

حملت مع الاسد وبلت من النقد اي حملت مع الاسد وحاربته وبلت اي حملت
بولا من خوفي من النقد اي صغار الغنم شبه الحرف الصحيح لقوته وعدم جواز حذفه
غالبا بالاسد وحرف العلة الذي يكثر في غالب الامر زايدا بصغار الغنم اي
كيف تصولون وتجترون عن حذف الحرف الصحيح القوي الذي هو كالاسد وتنكلون
عن حذف حرف العلة الضعيف الذي هو مشابه لصغار الغنم قوله بعلبك
وخمسة عشر علمين انما قيد به لانهما لو لم يكونا علمين لكانا داخلين في قسم الاضافة
وقد عرفت انه لا يرخم قوله اي فيحذف وانما قدر وصيغة المضارع مع ان ما سبق
كان بصيغة الماضي تلت الذي حداه على هذا دخول الفاء فانها لا يجوز دخولها في
الجزاء اذا كان ماضيا خاليا من قد قوله فيقال الفا فصيح اي اذا عرفت ذلك فيقال
قوله وفي با كروان في الحاشية هو طاير ضعيف طويل العنق قوله قد للتقليل فان قيل
القياس لم يكن حيث ما بقي بعد الترخيم اسما براسه هو الاكثر لان المحذوف لعلة بوجه
كما في عصا ونحوه في حكم الثابت والمحذوف لا لعلة بل لمجرد التخفيف كما في باب
الترخيم كان لم يكن فالجواب لان المنادى لما لم يكن مقصودا بالذات بل هو لتنبيه المخاطب
ليصغي الى ما يجيء بعده من المنادى له صار حذف الترخيم مطردا كالواجب فعومل
المرخم في الاغلب معاملة نحو عصا لكاد اجيء ولو فان اصله ادلو قلبت الواو ياء والضمة
كسرة فصار ادلي الضمة على الياء وثقيل حذفت وحذف الياء لالتقاء الساكنين
فصار ادل قوله ارتفع مانع الاعلال اه توضيحه ان الواو في كروان لم تقلب الفا مع
تحركها وانفتاح ما قبلها المانع وهو وجود الساكن بعدها فيلزم اجتماعهما فاذا

حذفت الالف حال الترخيم فان قدرناها انها ثابتة فمانع الاعلال اي قلب الواو
الفا باق بحاله ولكن قلنا ان ذلك المحذوف صار نسيا منسيا فالواو متطرفة وليس
بعدها ما يمنع من الاعلال قوله فالحد شامل القسمي المندوب اي ما يتفجع على وجهه وما
يتفجع على عدمه وفي هذا الكلام تعريض ببعض الشارحين حيث قال وقد
المصنف باحد انواع المندوب وهو المتوجع منه نحو واحزناه واويلاه قوله ممتازا
به عن المنادى هذا الكلام اشارة الى دفع ما يرد على ظاهر العبارة وهو ان المندوب
ليس مخصوصا بوا لانه يستعمل فيه يا على ما عرفت بل الامر بالعكس فان وا لا تدخل
على غير المندوب وحاصل الجواب لان الاختصاص بمعنى الامتياز فكانه قال وامتاز
المندوب عن غيره من المنادى بوا وقال الرضي معناه واختص المندوب بالندبة قوله
بسبب لفظة وا وفيه تكلف قوله اذ الميم اصله الضم جواب عما يقال لان الواو
كيف يجانس حركة الاخر اعني الميم مع انه ساكن فاشار الى انه في الاصل مضموم
حتى ان بعض القراء ضموا الميم في انتم وكم لكن حذفت حركتها في ضربتم ونحوه
تخفيفا قوله لبيانها اي لبيان الالف فانه لو لم يكن بعدها ها لتوهم في التلفظ انها
تختر قوله اث ميتيناه اي الذين هم صنعت ايدي الشام ونعني به اه يروي من
قال المراد باسم الجنس ما صح دخول اللام عليه قوله لم يسبق الذهن اه بل يلتبس بالمفعول
اذا قلت رجلا قوله لانه كاسم الجنس اه وجوز الكوفيون حذف حرف النداء منه اعتبارا
بكونه معرفة قبل النداء واستشهادا بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء ورده الرضي باحتمال
كونه خبر انتم وهو بعيد قوله سواء مع بدل فيه تعريض بالفاضل الرضي حيث قال لكن المصنف

قوله

لم يذكر لفظة الله فيما لا يحذف منه حرف النداء وهي منه لانه لا تحذف منه الا مع ابدال
الميمين قوله نحو اللهم قال الفرا اصله يا الله امنا بالخير فخفف بالحذف لكثرة الدوران على
الالسن والاكثر على ان اصله يا الله فحذف حرف النداء وعوض عنه الميم المشددة ورد
الفاضل الرضي كلام الفرا بانه يقال اللهم لا تؤمهم بالخير ورد هذا الكلام شيخنا البهائي
في حواشي الاربعين بقوله ويجوز ان يكون الاصل اللهم امنا بالخير لا تؤمهم بالخير نعم توجيه
كلام الرضي لو سمع منهم اللهم لا منا بالخير لحصول التناقض في ظاهره قال امنا بالخير
لا تؤمنا بالخير والظاهر انه لم يسمع انتهى وظني انه قد سمع وهو بعينه المثال الذي اورده
الفاضل الرضي كلام الفرا وقد شاع في المحاورات التعبير عن امثال هذه العبارات المشتملة
على تبعيد الخير عن المتكلم بلفظ الغيبة وان كان المتكلم اذا ما اراد يعبر عنها كالالفاظ التي
يعبر بها عن نفسه قوله ولفظة اي اه لان المقصود بالنداء وصفه وهو معرفة قبل النداء
فلذا جاز حذفه وان كان اي اسم جنس معرفا بالنداء قوله في غير لا تضيف اه لانه اذا لم تضيف
به يكون مبهما فيشبه اسم الجنس قوله والمضاف اه عطف على قوله لفظة اي قوله امراة
امرء القيس اسمها جندب وكانت باغضة له فسالها عن السبب فقالت انك ثقيل الصدر
خفيف العجز سريع الاراقة بطي الافاقة قوله وقع في الليل على نائم النائم سليك بن سلكة
فلما وقع عليه ذلك الشخص خنقه اي ربع اصابعه بحلقومه ولم يقتله فقال له افتد نفسك
اي اعط فدية نفسك لتسلم عليها فقال له سليك الليل طويل وانت امن في ان اغتالك
فهم استعجالك ثم ضغط سليك فضرط فقال سليك اضرطا وانت الاعلى فذهبت
كلها امثالا قوله بخلاف قراءة الا يا اسجدوا اه في قوله تعالى وزين لهم الشيطان اعمالهم
فصدهم عن سبيل الله فهم لا يهتدون الا يسجدون اي ان لا يسجدوا ولا زائدة اي فهم

لايهتدون

لا يهتدون للسجود قوله اي قدر عامله مثل قولك زيدا ضربته اعلم انه قد وقع الاختلاف
في العامل في هذا الباب فالبصريون اطبقوا على ان العامل فيه مقدر والكسائي والفرا
الى انه منصوب بالفعل المتاخر عنه اما بلفظه ان امكن نحو زيدا ضربته والا فبمعناه نحو زيدا
مررت به وجاز عمل العامل الواحد فيهما لاتحادهما ذاتا لان الضمير عبارة عن نائبه
ويكون فائدة تسلط على الضمير بعد تسلطه على الظاهر تاكيد الايقاع الفعل عليه وبعض
النحاة قال اما انا فلا اعرف عاملا في هذا الاسم والاصح مذهب البصريين قوله اي في متعلق ذلك
الاسم اه والمراد واحد فان غلام في قولك زيدا ضربت غلامه يسمى متعلق الاسم
ومتعلق الضمير لانه من توابع زيد ومضاف الى ضميره وهذا المراد من كونه متعلق ضميره
الا ان في المرجع يرجح الاحتمال الثاني قوله كما هو الظاهر الظاهر انه متعلق بقوله النصب
بالمفعولية ويحتمل الرجوع الى جميع ما ذكره في التعريف وههنا صور اربع اي داخلة في تعريف
ما اضمر عامله قوله كما لا يخفى وجهه وهو خلوص اقسام المشتغل بالضمير عن القصد بعينها بما يليها
منها قوله الا بتاويل اي بتاويل مقول ونحوه لان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب و
الظاهر انه لا مانع من وقوع الانشاء خبرا لان خبر المبتدا ما اسند الى المبتدا الا ما احتمل
الصدق والكذب بهذا الاحتمال انما هو في الجملة الخبرية التي هي تقابل الجملة الانشائية
لا الخبر الذي هو قسيم المبتدا فالغلط انما نشا من اشتراك لفظ الخبر بين الجملة الخبرية
والذي هو قسيم المبتدا كيف لا وهو واقع في افصح الكلام كقوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم واين
زيد ومتى القتال والحق لك هذا ونحوه وتقدير مقول في جميع هذا تعسف قوله ولا
يقدر معمولها خلا يقال لم تضرب زيدا ولا لن بكرا تقتله قوله فانه يجوز وان استقبح النحاة

اي يجوز تقدير الفعل بعدها فيكون من باب الاضمار ولذا عده بعض النحاة قسما [illegible]
ان هل في الاصل بمعنى قد فاذا قلت هل زيد قائم فاصله اهل زيد قائم فهل بمعنى قد
واتى للاستفهام اي الهمزة فحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال وتطفلت بل عليها
في الاستفهام فصارت اداته فاذا لم تر فعلا في حيزها نحو هل زيد قائم غفلت
عن طلبه وجاز بلا قبح واذا وجد في حيزها كما في باب الاضمار حنت الى الفها وطلبت
الاقتران معه لان اصلها اعني قد واجبت الدخول عليه فلا تقدير قبيحا قوله اي التباس
ما هو مفسر اه هذا الكلام رد لما اعترض به بعضهم على ظاهر عبارة المصنف حيث قال ارادة
من التباس المفسر بالصفة اما الالتباس في حال النصب او الالتباس في حال الرفع
والاول باطل لان المفسر لا محل له من الاعراب فكيف يلتبس بالصفة وكذا الثاني
اذ في حال الرفع ليس فيه مفسر وحاصل الجواب ان الالتباس انما هو بين المفسر في حال
النصب وبين الصفة في حال النصب قوله وهو خلاف المقصود فيه تعريض بالفاضل
الرضي حيث زعم انه على تقدير الوصفية والخبرية واحد غير متفاوت المعنى قوله
كما هو مذهب المعتزلة من ان الافعال الاختيارية صادرة من العبد لا من الله تعالى ويفهم
من ظاهر هذا الكلام ان المعتزلي لم يقل باختيار النصب في مثل هذه الاية وليس كذلك بل المنقول
من اوساطهم كالشيخ عبد القاهر وجار الله والسكاكي الذين هم اكابر المعتزلة
اختيار النصب ايضا فالاولى في التعليل ان يقال لكون جملة خلقناه مفسرا لا صفة او
غيره هو الظاهر المتبادر قوله اي عنده او في داره اه توضيح هذا الكلام انه على تقدير النصب
يكون الجملة الفعلية معطوفة على الجملة الصغرى اعني ما هو فيه ضمير يعود الى زيد وقد تقرر

لان المعطوف

لان المعطوف حكمه حكم المعطوف عليه فينبغي ان يقدر في الجملة الثانية ايضا ضمير يعود اليه
ليصح العطف فاشار الى ما تقديره بقوله عنده او في داره اي عند زيد او في دار زيد قوله
والا بفتح الهمزة وتشديد اللام قوله اخي اذهب على صيغة المجهول قوله زيدا اي لابس الاول
اي زيدا المذهوب به فالمصدر بمعنى اسم المفعول قوله والاتي وفيما ذكرته مفقود لان
الفعل الاول مسند الى الذهاب او الى الاحد على ما عرفت والفعل الثاني اعني ذهب
مسند الى الجار والمجرور القائم مقام الفاعل قال قدس سره في الحاشية الفرق بين
وبينه زيدا جلست عليه مع ان كلا منهما مبني للمفعول ان القائم مقام الفاعل اي الجار
والمجرور فهو يعمل في ضمير زيد رفعا لا نصبا بخلاف جلست فان القائم مقام فاعله ضمير
المتكلم واما الجار والمجرور اعني عليه فهو منصوب محلا وتحقيقه ان جلست عليه يستلزم
ملابسة فاعلها المتكلم ومفعولها زيد واما ذهب فانه يقتضي ملابسة او ذهابا لم
يعلم فاعلها فالاول يستلزم فعلا معلوما ينصب زيدا اذا سلط عليه والثاني يستلزم
فعلا مجهولا لا يرفعه اذا سلط عليه قوله بل الكرام الكاتبين اي الملائكة الذين يكتبون
اعمال العباد رقيبا وعتيدا قوله وكل صغير وكبير مستطر اي كل عمل صغير وكبير مسطور
في صحيفة الاعمال قوله لا يغادر اي لا يترك سيئة صغيرة ولا كبيرة قوله شاذة
عند بعضهم وهو عيسى بن عمرو النحوي فذهب الى ان الفاء للعطف قوله مرتبط
بمعنى الشرط فتكون الفاء صلة ومعناه ان هذا الفاء مربوطة بالمبتدأ المتضمن لمعنى
الشرط فهي كالجزاء قوله وشذ فيها الفاء انما قال هذا لان الفاء انما كانت زائدة

اوغيرواقعة موقعها الغرض كونها ماالبقية فلاتقدم جار ذلك يعمل بابعدها فيماقبلها
الايعمل فيمه بنبه بذلك على ان المعمول تتاويل المعمول فيه في قبيل الحذوف والايصال
قوله على صيغة المجهول اه هذا الكلام رد لما قاله الفاضل الرضي وحاصله انه ذكران كان
على صيغة المصدر ويكون معطوفا على معمول وهو بعيد من حيث المعنى لان التحذير
ليس نفس الذكر بل المذكور وان كان على صيغة الماضي المجهول فكذلك لانه او ههنا
متصلة من حيث المعنى فينبغي ان يليه مثل المذكور قبلها كقولك قائم زيد او عمرو
وحاصل الجواب انه على صيغة الماضي المجهول ولكن المعطوف عليه مقدر والملفوظ
كمالاتوهمه قوله لابد من ضمير في المعطوف حاصل الاعتراض انه اذا عطف ذكر على
حذر اوذكر لابد ان يكون فيه ضمير راجع الى المعمول كمافي المعطوف عليه وحاصل
الجواب ههنا ضمير اقيم الظاهر مقامه اشعار ابان المعمول في هذا القسم هو المحذر
منه وفي ماسبق هو المحذر قوله والاسد عن نفسك هذا بيان لحاصل المعنى وان
هذا المعنى لازم للمعنى السابق قوله وهو ضربه بالوطى نقلا بعض الشارحين هذا
التحذير عن عمر ثم قال وانما نهى عن رمي العصا الى الارنب لان ذلك يقتلها
فلا يحل قوله لا يقال انقيت زيدا فظولما فعل الامر ناصبا لطاف الخطاب لصح
نصب فعل الماضي للاسم الغايب كما تقول علم نفسك وعلمت زيدا فان المعنى
على بعد نفسك فيه بحث يظهر وهو انه على هذا التقدير لا يكون من النوع الثالث لان
نفسك ليس محذرا منه بل محذرا وحاصل الجواب ان المراد بتحذير النفس
بتعيدها عن الرذايل التي تؤذيك فانك اذا لم تبعدها عنها يصليك منها

قوله فيك لفظ الاسد اه هذا
الاحوال والشرائط فلا ينفى على هذا المحذر منه لا المحذر
الاعتراض انجم الائمة وحاصله ان الاسد جزء من التحذير لتوقف افادة اصل
معنى التحذير عليه مع انه خارج من نوعى المضاما خروجه عن القسم الثاني فظاهر لانه
الاسد ليس بمكرر واما خروجه عن القسم الاول فكذلك ايضا لانه ليس معمولا بتقدير
اتق تحذيرا مما بعده بل المعمول اياك فالصحيح ان يقال التحذير على ضربين اما لفظ
المحذر منه مكررا او لفظ المحذر مع المحذر منه وحاصل الجواب ان التحذير عبارة
عن المعمول واما لفظ الاسد فهو من التوابع وان توقفت استفادة المعنى قوله
لم يثبت الانادر اجازة ابو على مستدلا بقوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك
لتحملهم فلت التقرير وقلت قوله تضمنا في ضمن الفعل اه اي يكون ذلك الحدث مذكورا
في ضمن الفعل الاصطلاحي العامل في المفعول كقولك ضربت زيدا يوم الجمعة فان
الفعل اللغوي الواقع في يوم الجمعة اعني الضرب مذكور في ضمن الفعل الاصطلاحي
اعني ضربت فانه جزء معناه قوله اذا كان العامل مصدرا كقولك اعجبني ضرب زيد
يوم الجمعة فان الضرب فعل فيه يوم الجمعة وهو مذكور بلفظه الدال عليه بالمطابقة
قوله لا حاجة الى قوله مذكور لان مثل يوم الجمعة يوم طيب وان فعل فيه فعل الا ان
ذكره ليس من هذه الحيثية بل من حيث الاخبار عنه بانه يوم طيب فما قصد
اخراجه بقيد مذكور يخرج بقيد الحيثية قوله اشارة الى ما قسمي المفعول فيه اشارة
الى ان هذا القيد لا دخل له في الاحتراز لخروجه بل هو للبيان والتحقيق قوله

مبهما كان الزمان او محدودا المشهور بين النحاة بل المجمع عليه ان معنى المبهم من
الزمان هو الذي لا حد له يحصره سواء كان معرفة او نكرة كحين والحين ووقت والوقت
والمحدود ما له نهاية تحده معرفة او نكرة كيوم واليوم وسنة والسنة ووهم بدر الدين
ابن المالك فجعل اليوم واضرابه في المبهمات وجعل المحدود هذه الاسماء اذا اضيف
كيوم الخميس والجمعة ونحوها ولانه فهم من المؤقت المعين وهو غلط قوله وفسر بالجهات
الست سواء كانت معرفة او نكرة وهذا هو مذهب الاكثر في المتقدمين وتبع فيه
تعالى احدها ان المبهم في المكان ما كان نكرة منها ويخرج منه خلفك وامامك
مع انه منصوب على الظرفية بلا خلاف ثانيها ان المبهم ما ليس له حد محصور وهما
باطلان لخروج الفرسخ فانه محصور مع انه منصوب على الظرفية ثالثها انه الذي
له اسم باعتبار ما هو داخل في مسماه كالفوق مثلا فان هذا الاسم يطلق على هذا المكان
مثلا بالاضافة الى التحت وكذا غيره من الجهات ولا شك ان التحت غير داخل في مسمى
الفوق ويندرج في هذا التفسير عند ولدى لانه لا يطلق باعتبار ذات المكان بل
باعتبار المضاف اليه وهو ليس بداخل في مسماه فلا حاجة له الى الكلام والمصنف لما
فسره بالجهات الست احتاج الى التفصي عنهما فاجاب بانها محمولة على ما يقبله
قوله ما بعد دخلت وما يقاربه في نحو نزلت وسكنت قوله لا يتم بدون بدون الدار فقول
الفرق بين ضربت ودخلت في غاية الانحطاط لقائله قوله لا يصح ان تقول دخلت
البلد الظاهر انه لا فرق بين المثالين في الصحة وعدمها بل الصحة جارية فيهما فالا
في ما اختاره نجم الائمة من ان دخلت فعل لازم وما بعده مفعول فيه والتفصيل فيه

يعني كلام

بعينه كما تقول في اختيار الرفع يوم الجمعة سرت والنصب يوم الجمعة سرت فيه و
تساويهما يوم الجمعة سار فيه عبد الله ويوم الخميس سار فيه عمرو ووجوب النصب
لن يوم الجمعة سرت فيه وهلا يوم الجمعة سرت فيه قوله احترازا عن نحو اعجبني
التاديب فانه يصدق على التاديب انه فعل لاجله فعل الا انه غير مذكور قوله
كما في ضربت زيدا اي اذا قال قائل ضربت زيدا فتقول له اعجبني التاديب اي
الذي حصل بسبب ضربك قوله مذكور معه في ضربته تاديبا اي اذا قال قائل ضربت
زيدا تاديبا فتقول اعجبني التاديب فيصدق على التاديب انه ما فعل لاجله فعل
اعني الضرب وهو مذكور معه الا انه في تركيب اخر وظني ان هذه مغالطة فان
التاديب الذي هو محل النزاع ليس بمذكور مع الضرب والتاديب المذكور معه
مفعول له قوله ايراده معه للعامل فيه اي مع ذلك الفعل عاملا في المفعول له
يخالف خلافا فانه اشار الى ان نصب خلافا على انه مفعول مطلق قوله او بتاديب الضرب
بيان لكون ضربت بمعنى ادبت بالضرب قوله او ضربته ضرب تاديب اه بيان لكونه
للنوع بعد ان ذكر امثلة كونه للتاكيد والتقدير ضربته ضربا مثل الضرب الذي
للتاديب قوله وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم فان المجرور ليس كما عرفت يسميه
الجمهور مفعولا به بواسطة قوله ولم يكتف اه اي لم يقل وانما يجوز بدون ذكر الحذف لكن
المضمر راجعا الى تقدير اللام لانه اراد التنبيه على ان الحذف والتقدير متحدي المعنى
فاقام المظهر مقام المضمر ورد على من فرق بان التقدير هو الترك في اللفظ والنية

قوله

والحذف هو الترك في اللفظ فقط قوله اي اتحد فاعله وفاعل عامله قال نجم الائمة و
بعض النحاة لا يشترط ذلك وهو الذي يقوى في ظني ولكن لكان الاغلب هو الاول
والدليل على عدم جواز عدم التشارك قول امير المؤمنين ع في نهج البلاغة فاعطاه
الله النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية والمستحق للسخطة ابليس
والمعطي للنظرة هو الله تعالى قوله الا بالاعتبار بان يعتبر زمان الضرب او لا ثم اعتبر
زمان التاديب لان الضرب سبب في الخارج للتاديب قوله لشبهه في المصدر فان
المصدر فعل لفاعل الفعل عامله ومقارن لعامله في الوجود فيتعلق به الفعل بلا واسطة
قوله واحترز عن نصبه اي عن نصب مفعول معه انه قائم مقام الفاعل وحقه الرفع قوله
في ان اسند الفعل وكذا ما هو بمعناه قوله الى اللازم النصب كما في بعض الظروف لكن
في الاكثر فان الاكثر فيها النصب فاذا وقعت موضعا تستحق فيه الرفع جرت على
غالب حالها قوله لقد تقطع بينكم فان بينكم فاعل تقطع منصوب استصحابا بالاكثر
احواله وقيل ان الفاعل ضمير الامر لتقرره في النفوس اي تقطع الامر بينكم قوله ونحوه جدا
لخلوه عن تكلف اعتبار ضمير راجع الى مصدر الفعل وفي جعل المصدر نائبا مناب الفاعل
وقد حيل بين العير والنزوان اصل هذا المثال ان صخرا اخو الخنساء طعنه ابو ثور الاسدي
طعنة في جنبه فمرض حولا حتى ملته امرأته وكان يكرمها فمر بها رجل وكانت ذات
خلق واوراك فقال لها ايباع الكفل فقالت نعم عما قليل وكان ذلك يسمعه
صخر فقال اما والله لو قدرت لاقدمنك قبل ثم قال لها ناوليني السيف هل تقل يدي
فناولته فاذا هو لا تقله يده في الضعف فقال عدة ابيات منها اهم بامر الحزم

لو استطيع

عامل المفعول معه

لو استطيع وقد حيل بين العير والنزوان اي بين الحمار وما طلب قوله استوى
الماء والخشبة اي ساوى وذلك انه اذا غرز وخشب في نهر فان نزل الماء حتى
ساوى راس الخشبة يقال استوى الماء والخشبة قوله لو تركت الناقة اي لو تركت
مع ولدها في مكان بلا مانع لرضعها قوله اعلم ان مذهب جمهور النحاة اختلف
في عامل المفعول معه على خمس اقوال احدها ما ذكره الشارح وهو المحكي ثانيها ما ذهب اليه
الزجاج من انه منصوب باضمار فعل بعد الواو والاضمار خلاف الاصل وثالثها ما ذهب
اليه الكوفيون وهو انه منصوب بالخلاف فيكفي عامله معنويا وهو مردود بان العامل
المعنوي لا يحتاج اليه مع وجود اللفظي ورابعها ما ذهب اليه الشيخ عبد القاهر من انه منصوب
بنفس الواو وهي ضعيفة العمل فلا تحتمل وجه ما هو اقوى منها وخامسها ما ذهب اليه
الاخفش من انه منصوب كنصب الظرف وذلك لان الواو لما اقيمت مقام المنصوب
على الظرفية والواو في الاصل حرف فلا يحتمل النصب اعطي ما بعدها عارية كما اعطي
ما بعد الا التي بمعنى غير اعراب نفس غير وهو مردود بانه لو كان كما ذكر لجاز النصب
في كل واو بمعنى مع مطردا نحو كل رجل وضيعته قوله فناسب معنى المعية لان في المعية زيادة
اجتماع قوله وجاز اي لم يكن الجواز يطلق على ما يشتمل الوجوب فينتقض بالمثال المذكور
قوله لوجوب العطف فيه وانما وجب العطف لان الاصل في هذه الواو العطف وانما يعدل
عنه الى النصب اذا كان المراد المصاحبة وفي المثال المذكور لا يمكن التنصيص بالنص على المصاحبة
لكون النصب في العطف الذي هو الاصل اظهر واولى حيث لا يحتمل تقليل الوجوب
العطف فان النصب يحوج الى عطف العامل المعنوي بدون اعادة الجار غير جائز جوزه

بحث الحال

الكوفيون في السعة والبصريون للضرورة والمختار عندنا جوازه في السعة كما سيتلى
عليك قوله لا من حيث انه فاعل او مفعول فان العالم في قولك جاء زيد العالم مبين
لهيئة زيد لكن لا من حيث انه فاعل بل مطلقا حتى لو وقع منصوبا او مجرورا لكان البيان
بحاله قوله لكن في معنى الفاعل اذا كان مصاحبا له نحو جئت انا وزيد راكبين قوله
او المفعول به اذا كان المفعول معه مصاحبا للمفعول به في وقوع الفعل عليه نحو
كفاك وزيدا درهم قانعين قوله دابر هؤلاء الاية والمعنى ان آخر هؤلاء الكفار
مقطوع وزائل عن الدنيا في حال دخولهم وفي وقت الصباح وهو وقت نزول
العذاب والظاهر ان المراد بهم قوم لوط قوله مثال اللفظ الملفوظ حكما اه فيه
ردع لما في الشرح المنسوب الى المص من ان هذا مثال للحال عن الفاعل المعنوي
ووجه عدم استحسانه ان ضمير الفعل ينتقل الى الظرف المستقر فالضمير المستكن
فاعل لفظي حكما كما عرفت في اول الكتاب قوله ونصير زيد مفعولا به لفظيا غايته
ان العامل فيه مقدر قوله فيها يفرق كل امر في هذا المثال يجوز ان فلا تغفل قوله اي جعلت
امرا حالا ويجوز ان يكون منصوبا على الاختصاص او على الحالية من ضمير الفاعل في
انزلناه قوله فليس ما نحن فيه قوله في حيز الاستفهام لان الاستفهام في حكم النفي
لان الجملة الاستفهامية غير مثبتة فهي كالنفي قوله او بعد الا الظاهر ان يقول او
قبل الا لان رجوع الضمير الى الحال بعيد وانما اشترط النقض لان الحال لا يكون
الا بعد الا اذا كان الاستثناء مفرغا والمفرغ لا يكون في الموجب الا نادرا
وفي هذا المثال المصحح كون النكرة في سياق النفي فلا يحتاج الى هذا التكلف قوله
او مقدما عليه الحال على قياس ما عرفت في الخبر المقدم على المبتدا النكرة قوله اي بينهما

عن الواو خوفا

عن الواو خوفا من التقاص بخلاف الرعاة فانهم اذا اوردوا الماء جعلوا قطعا قطعا
حتى تروى قوله على نقص قال في الحاشية النقص بالصاد المهملة والغين المعجمة المفتوحة عن
الرجل نقصا اي لم يتم مراده قوله من العطش وهو ما حول الحوض والبئر من مبارك الابل
ولعل المراد به اي بالدخال قوله خلطه جدوث قال الفرا هو بفتح الجيم المشقة
وبعضها الطاقة قوله وهي في المعنى نكرة لان الاضافة فيها لفظية وهي في تقدير
الانفصال فهي في التقدير حسن وجهه قوله ولم يكن الحال مشتركة اه فان صاحبها اذا
كان مشتركا فليس بعض فيتعين الاخرة فيقوله نكرة يخرج صاحب الحال المشتركة هذا والحق
عندي جواز كون صاحبها نكرة بلا مخصص لوروده كقولهم عليه مائة بيضا بلفظ
الجمع وفي الحديث صلى رسول الله صلعم قاعدا وصلى وراءه رجال قياما وما اخترناه هو
مذهب سيبويه قوله مثل زيد قائما كعمرو قاعدا اي فيما اذا كان العامل المعنوي دالا على هذا
فح يلزم ان يلي كل واحد منهما بمتعلقه فان العامل في الحالين معنى التشبيه وهو يدل
على حدوثين حدوث المشبه وحدوث المشبه به لان التشبيه نسبة تستدعي طرفين والقيام تعلق
بحدوث المشبه فيجب ان يليه وهو زيد والقعود تعلق بحدوث المشبه به فيجب ان يليه وهو
عمرو فصح كونه عاملا في الحالين قوله اتفاقا وذلك لتقدم الحال على عاملها الذي فيه ضعف
ما عند الاخفش ايضا ومع صاحبه وعلى ما صاحبه نايب عنه اي المبتدا الا ان الظرف تقدم اه
نحو قولهم الحق جاء لك ثوب فثوب مبتدا ولك خبره وكان منصوبا على الظرفية والعامل
فيه لك ونحو قوله تعالى كل يوم هو في شان قوله هذا اذا لم يكن المشار اليه جواز الوجهين
قوله هو الاحتمال الثاني لان الاحتمال الاول يوجب المنافاة لان الظرف داخل في العامل المعنوي
وظني انه جائز ويكون قوله بخلاف الظرف بمنزلة الاستثناء ولا نظر المجرور اما اذا كان مرفوعا

او منصوبا فالبصريون على الجواز والكوفيون على المنع الا اذا كان صاحبها مرفوعا والعامل
مؤخرا عن العامل قوله الا كافة للناس فان كافة حال من الناس اذ المعنى وما ارسلناك
الا للناس حال كونهم كافة اي جميعا اي لم نرسلك الى طائفة معينة رد لما قول كفار
العجم انه انما ارسل للعرب خالصا عن الطاف والمعنى وما ارسلناك الا مانعا للناس عما
يضرهم قوله بجعلها مصدرا كالطاغية بمعنى كفا كالطائرة بمعنى كونا اي وما ارسلناك الا لتكف
كفا قوله والكل تكلف وتعسف اما الاول فلان التاء للمبالغة مقصور على السماع واما
الثاني فلاحتياجه الى تقدير الموصوف واما الثالث فلعدم ثبوت مصدريته
وايضا فان كافة غير مضافة لازمة الحالية بمعنى جميعا قوله بشيء واحد اه توضيح الكلام
لكن المراد بالشيء الواحد هنا هو اطيب والشيئان هما البسرية والرطبية والاعتبار
ان هما كونه مفضلا ومفضلا عليه لان التفضيل تقتضيهما وقد تعلق كل واحد
من الشيئين بمتعلق فيجب ان يقع كل واحد من هذين الشيئين بعد متعلقه والبسرية تعلقت
بالمشار اليه بهذا اي بالتمر الذي اشير اليه بلفظ هذا من حيث انه اي المشار اليه مفضل
وحيثية كونه مفضلا ولكن لم يكن معتبرة الا ان يعتبر في اطيب ضمير فيكون ذلك الضمير
هو المفضل فلا يحتاج الى ذكر اسم الاشارة الا انه لما كان الظهر بالنسبة الى الظاهر
كالعدم اقيم المظهر اعني هذا مقام الضمير في كونه مفضلا لا انه قائم مقامه في الذكر دوجب
ان يقع بعد المفضل متعلقه اعني البسرية والرطبية تعلقت بالمشار اليه من حيث
انه مفضل عليه والمفضل عليه هو ضمير منه فوقع بعد الضمير متعلقه اعني الرطبية
الا بعد اطاره في اطيب لانه يجب ان يكون في افعل التفضيل ضمير يرجع الى المفضل
كما تقول زيد احسن من عمرو قوله قال الرضي اه الغرض في نقل هذا الكلام تقوية ما سبق في قوله

لكنه لما كان

لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر اه وتمهيد ما سيأتي من قول الرضي
ومع هذا فلا ارى باسا اه ونظير المثال قول امير المؤمنين علي عليه السلام في البحار
والله ابن ابي طالب آنس بالموت من الطفل بثدي امه قوله ان وقعت ان
مصدرية اي فيصح وقوعها اه قوله لقوة الاسمية اه لان الاسمية تأبى عن
وقوعها حالا لانها لدلالتها على الثبوت والدوام خرجت عما هو الاصل في
الحال وهو الانتقال وعدم التقرر فصارت قرينة الاستقلال فناسبها زيادة
الربط قوله في الحال المنتقلة وهي التي لا يثبت صاحبها عليها وانما ذكر الكافي
قولك جاء زيد راكبا قوله لكونه لا في اي شاغفها الى قوله لفظا ومعنى اما لفظا فبالحركات
واما معنى فلوقوعه مشتركا ومخصصا كاسم الفاعل قوله الى الحال لغة اعني زمان التكلم
بخلاف الحال النحوي الذي هو ما يبين الهيئة فان المقارن لعامله وهو قد يكون
ماضيا وقد يكون حال تكلم وقد يكون استقبالا ولفظة قد انما تقرب الماضي
الى حال التكلم حقيقة قوله الواقع حالا اي حالا نحويا قوله صدور الفعل كما اذا كان
الحال حالا عن الفاعل قوله او وقوعه عليه كما اذا كان حالا عن المفعول قوله تجوزا
قيد للدلالة اي ليدل الماضي الواقع حالا تجوزا اي مجازا فان قد حقيقة موضوعة
لتقريب الماضي الى حال التكلم لا الحال النحوي قوله انما هو بالنسبة الى زمان
العامل فانك اذا قلت جاءني زيد ركب كان المفهوم منه كون الركوب ماضيا
بالنسبة الى المجيء متقدما عليه فلا يحصل مقارنة الحال لعاملها واذا ادخلت
عليه قد قربته من زمان المجيء ويفهم التقارب بينهما فطان ابتداء الركوب كان

مقدما على الجحي لكنه فارسيّ دوامًا وهذا التحقيق للفاضل الشريف وبه تنحل الشبهة
المشهورة قوله جملة دعائية اي جاءكم ضيق الله صدورهم فالجملة انشائية دعائية
فلا يكون خبرا لما عرفت قوله لاستمرار النفي فان النفي عدمي وهو لا يحتاج الى موجد
بخلاف الاثبات فان اثباته في كل وقت يحتاج الى موجد فلا يستمر الى زمان الحال
فيحتاج الى قرينة قوله مطلقا اي سواء كان مفردا او جملة قوله حققت الامر اذا كان
مفتوح الهمزة قوله احققت الامر اذا كان مضموم الهمزة قوله اي بمعنى اثبته معطوف
على قوله بهذا المعنى فلكن لا حق معنيان التحقيق والاثبات ولا حق مجردا بمعنى ايهما
التحقيق قوله اي تحققت ابوته دفع لما ذكره المحقق الرضي فيه انه لا معنى لقولك تحققت
الاب في حال كونه عطوفا ثم يصح ان يكون المعنى اعلمه عطوفا لكن عطوفا مفعول
ثان لا حال وبيان دفعه ان اصله في تقدير احق ابوته بحذف المضاف لظهور المقصود
واقامة المضاف اليه مقامه وهكذا اثبته وانما حذف العامل هنا لان الجملة السابقة
تدل على عامله فاستغنى بذلك عن اظهاره اذ لو ذكر لذكر عين ما دلت عليه الجملة
السابقة قوله للتاكيد اي سواء فرسولا تاكيدا المطابق للجملة قوله التمييز اي المميز من باب
اطلاق المصدر على اسم الفاعل قوله اي الاسم احترز به عن نحو فعلت اي قتلت
لكن المطلق اه تعريض بالرضي حيث قال لا يجب لفظا المستقر بدل على التابعية
مطلقا قوله غير مستقر بحسب الوضع فان العين وضعت لعين واحدة معينة ثم وضعت
بوضع اخر لمعنى اخر فالموضوع معين باعتبار كل وضع والابهام انما نشأ في تعدد الموضوع
له قوله اما مفهوم اه هذا الترديد اشارة الى الخلاف وقد سبق في اول الكتاب ما اخترناه
من المذهبين قوله في نفس الموضوع له اذا كان موضوعا للجزئيات قوله او المستعار فيه اذا

كان له

اذ لا كان موضوعا للجزئيات قوله او المستعار فيه اذا كان موضوعا للمفهوم الكلي قوله
من حيث انه موضوع فان الابهام وان وقع في الموضوع له اي تلك الجزئيات مثلا
لم يعلم ايها المراد عند اطلاق اللفظ لكن لا من حيث ان اللفظ موضوع لها فانك
قد عرفت انه باعتبار كل وضع حصل معنى معين بل الابهام عرض له بحسب الاستعمال
قوله والا فمن حيث وصفه هذا في الحقيقة راجع الى الوزن كما ان الاول الحقيقة
راجع الى الموزون قوله نحو طاب زيد اذ لا ابهام في طاب ولا في ذات زيد وانما
المبهم هو الامر المقدر فان معناه طاب امر من اموره ثم يفسر ذلك الامر بقوله
نفسا قوله اي في غالب المواد يعني كون ذلك المفرد مقدارا في غالب المواد والا
فقد يكون غير مقدار نحو خاتم فضة قوله اي رفع الابهام مطلقا اي عن مفرد سواء
كان مقدارا ام غيره والغرض بيان حاصل المعنى قوله فنصب على الظرفية
العدد للمقدار في قبل ظرفيته اتخاذ للطعام قوله قفيزان برا القفيز مكيال
ثمانية مكاكيك والمكوك مكيال لتسع صاعا او نصفا قوله مع الامثلة
الثلاثة اي من اقسام غير المعدود اربعة وقد مثل لثلاثة منها وترك مثال الرابع
قوله لم يستوف المقادير فان في جملتها الذراع ولم يذكره قوله ذكر بعضها اه
الوزن حيث ذكر له مثالين لان الاسم قد تم في احدهما بالتنوين وفي الاخر
بالنون قوله م التنوين اه وانما استحالت الاضافة مع هذه الامور لان
الاسم اذا تلبس باحدها صار تاما والاضافة دليل ان الاسم ناقص يحتاج في
فهم معناه الى المضاف اليه قوله عندي الراقود قال في القاموس الراقود الدن

محبث التمييز

الكبير او الطويل الا بغلب يسبح داخل بالقدار قوله وهي ما ثبت به اجزاؤه اي في اطلاق
اسم الكلي عليهما قوله رجل وفرس فانه ولذا كان اسم جنس افراديا الا ان اطلاقه على
افراده على سبيل البدلية فقط قوله بالخصوصيات الكلية او التشخصية فبالاول
دخلت الانواع وبالثاني دخلت الاعداد قوله جواز ان يعني لنا اطلاق الجمع على الافراد
على ما فوق الواحد حتى يشمل المثنى مجازا فان حقيقة الجمع لا تتناول المثنى الا ان يراد
الجمع اللغوي قوله او المعنى على المعنى الاول لحان ما قصته وعلى الثاني تامة وهي القادحة
بينهما قوله عشرتك اي العشر من النساء لك قوله وعشرين رمضان اي عشريته يعني
يوم العشرين منه قوله اراد عشرين اه قيد بقاله لان التمييز نكرة ورمضان معرفة فلا
التباس الا على تقدير ان لا يكون علما قوله ولقصور غير المقدار اه فاذا قصر عن
طلب التمييز فلم يحتج الى نصبه الذي يكون نصاحبه قوله لما ان الظاهر لئن نقول اه لان الابهام
الذي يستدعي التمييز ليس الا في الذات المقدرة التي ظرف النسبة قوله حسبك
زيد رجلا اي يكفيك زيد من جهة كونه رجلا قوله تامة بالمنصب عنه ولذا جاز انتصب
التمييز عنه الاسم الذي اقيم مقام التمييز حتى بقي التمييز بسبب تمام ذلك الاسم مقابله
فضلة كذا في طاب زيد نفسا فان الاصل طابت نفس زيد والمتعلق فلا يكون الا ب
قوله بحسب المعنى حتى يكون طاب زيد وزيد طيب وابوه عليم واما بحسب اللفظ فنفس
معطوف على ابا لا تمييز قوله فالنفس عين لان المراد بها هنا ذات الشيء قوله على ان
يكون الضمير فيه تمييزا باعتبار الرجوع الى مخفى معلوم قوله اي خيره فارسا وهذا القول
انما يستعمل للتعجب اي الخبر الصادر من الممدوح ليس بما صدر عنه بل مما صنع الله تعالى

قوله

الله ماجد

والكرم والشجاعة ونحوها قوله لا تزاد اتفاقا اي حتى من الاخفش الذي جوز زيادتها
في الايجاب فانه جوزه فيه بغير الاستغراقية نحو قد كان من مطر وذلك لانه
لا فايدة في هذه التخصيص على كون النكرة مستغرقة للجنس اذ لولاها لاحتمل
احتمالا مرجوحا الكلام بكيفية معنى ما جاءني رجل ما جاءني رجل واحد بل جاءني اثنان
او اكثر فهي للتاكيد بما استفيد من النكرة من الاستغراق وذلك لان النكرة كانت
في الظاهر للاستغراق لكنها كانت تحتمل غير ذلك اذا عرفت هذه الفايدة ظهر
لك وجه عدم جواز زيادة من هذه في الاثبات لتاكيد النفي اي نفي مجموعها و
ان لم يباشره نحو ما جاءني من رجل وامراة كما عرفت قوله لانه في تتمة اه هذه الجملة
الاعتراضية لدفع ما يقال انه اذا ابدل عمرو من لفظ احد يجب ان يكون منفيا مثله لا
منصوبا معنى لا حقيقة اذا لم يكن اه ذهب بعض النحاة الى ان العامل في المعطوف
والبدل مقدر بقرينة السابق وفي ساير التوابع العامل في المتبوع بحكم الانسحاب
منسحب على التابع وبعضهم الى ان البدل والمعطوف كساير التوابع فاشار الى
المذهبين فايدة مما يبسط البحث اعلم انه قد اشتهر في الشعر بالاشتغال بين
ارباب الفن حتى صار في الطار وهي ما تابع لم يتبع متبوعه في لفظه ومحله اذا لفقد
ما دام يعمل غير عامل ثابت حاولت في اثباته حتى ثبت برفع غير وجعله انه غير
تابع لعامل ولم يتبع لفظه وهو ظاهر ولا محله اعني النصب على انه خبر لما بل تبع محله البعيد
اعني الرفع على انه خبر المبتدا في الاصل فالمراد بالمحل الواقع في النظم هو المحل القريب
النظم

حملا للالفاظ على المتبادر منها قوله اي براه الله يعني لكن فاعل حاش ضمير الله تعالى
من غير سبق ذكر لتعيينه قوله على التفصيل المذكور من وجوب النصب في المستثنى من
الموجب والمقدم والمنقطع وجوازه مع اختيار البدل في غير الموجب التام و
الاعراب بحسب العوامل في الناقص قوله انتقل اعرابه لان الاعراب حقيقة
للمضاف اليه قوله لدلالتها على ذات مبهمة لكونها بمعنى المغاير تقول مررت برجل
غير زيد اي مغايره قوله اي واقعة بعد متعدد في جمع منكر موصوفها اه هذا الوصف
مفهوم من تفسير قول المصنف تابع له ووقوع الشيء بعد شيء يستلزم وجود الشيء الاول
لفظا وانما اشترط لان تمكين المذكور المكون اظهر في كونها صفة بخلاف غير فانها
لما كانت متوغلة في الوصفية جاز تقدير موصوفها وفايده تنكير الجمع بالمتعدد ليدخل
فيه مثل قوم ورهط والمثنى قوله لو كان رجال الا زيد اجائني اه واعلم ان خروج مثل هذين
المثالين عن هذه الضابطة بقوله غير محصور بناء على ان المراد بالجمع المتعدد كما
فسره به والا فلو ابقي على ظاهره لاحتاج اليه قوله لتعذر الاستثناء عنه وجها اذ
او المتصل يلزم دخوله قطعا والمنقطع يلزم عدم دخوله قطعا والجمع المنكر غير
المحصور يتناول جماعة غير معينة لا يجزم فيها بانه يتناول المستثنى ولا بعدمه فيتعذر
فيه كلا النوعين من الاستثناء قوله ما جائني مائة رجل الا زيد ووجه التعذر عدم
تيقن دخوله في المائة وعدم تيقن عدم دخوله فيها الا واحدا والا رجلا والا حمارا
فالاولان للمستثنى المتصل والثالث للمنقطع قوله يتعين اي فيه للدخول او الاخراج

المشتق الخ

المشتق الذي هو شرط صحة الاستثناء معدوم قوله الا الفرقدان وهما نجمان قريبان
من القطب لا يفترقان ومثل هذا الشعر قوله الناس كلهم هالكون الا العالمون و
العالمون هلكى الا لكن الا المخلصون والمخلصون على خطر عظيم قوله والا وجب ان يقال
اه لانه مستثنى من كلام موجب قوله مكان زيد هذا الكلام اشارة الى فايدة معنوية
وهي بيان معنى هذا التركيب اي ان معناه القوم جاؤني بدل زيد اي هو لم يجئ والى فايدة
لفظية نبه عليها نجم الائمة وهي ان سوى في الاصل صفة ظرف مكان وهو مكانا فان
الله تعالى مكانا سوى اي مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه مع
قطع النظر عن معنى الاستواء فصار بمعنى مكانا فقط قوله ولم يبق سوى العدوان
اه فسوى فاعل يبقى لم يظهر اعرابه لوجه الالف وهذا من ابيات الحماسة اوله فلما
صرح الشر فامسى وهو عريان صرح اي انكشف عريان اي ظاهر دناهم اي جزيناهم اي
جزيناهم كما جزانا ومنه كما تدين تدان قوله وزعم الاخفش ان سواء هذه بالمد حتى
يتاتى النصب في اخرها قوله اي لان كونك منطلقا فان انها مصدرية والتقدير لاجل
انطلاقك انطلقت قوله قياسا على ما تقرر في ان حذف حرف الجر من ان المفتوحة
المشددة قياسي وفي غيرهما سماعي قوله ثم حذفت كان لدلالة ان المصدرية فانها
تستدعي الفعل ولا دليل على المحذوف فتعذر العام قوله وابدل الضمير لعدم ما يتصل به ومن لكان
وادغمت اه وذلك لقرب المخرج قوله فالتقدير لان كنت منطلقا على تقدير الكسر
يكون للشرط قوله اذ لا لام فيه لما عرفت من انها لا تحذف قياسا الا في ان وان
صفة الجنس ولا يبعد ان يقال ان المابق من ان غير المنصوب منها قوله في حد اسمها مطلق

قوله

اي سواء كان مبنيا او منصوبا قوله احوال اسم دانة سميت هذا الاسم لاتمام صاحبها
فطانتها ترادفت عليه وركبته قوله اي بيانها نكرة اه تفصيل للاجمال الواقع في قوله
فان كان معرفة اه فانه شامل للمفرد المعرفة والمفصول بينه وبينها من
حكمهما كما سياتي الرفع والتكرير وقوله ليترتب علة التفسيره العبارة المجملة
بقوله اي بيانها اه قوله لان الاضافة الى المفرد قوله على سبيل منع الخلو ولا منع الجمع لانه
يجوز ان يكون معرفة ومفصولا قوله فلامتناع اه لان الجنس يقتضي تعددا وهو لا يتصور
في شيء من المعارف قوله لا بعينه اي لا يلزم اعادة ذلك الاسم السابق بل لو انتفت بغيره
ايضا جاز كما في لا زيد في الدار ولا عمرو وما ان عمرو وغير زيد قوله لاشتهاره ولقوله عليه الصلاة والسلام
قوله لا حول ولا قوة الا بالله روي عن امير المؤمنين علي كرم الله وجهه ان معناه لا حول عن المعاصي ولا
قوة على الطاعات الا بالله قوله ترتيبا عليها لانك اذا فتحتهما يحتمل ان يكون لا في
الموضعين لنفي الجنس وان تكون في الاول لنفي الجنس وفي الثاني زائدة واذا يحتمل ان
تكون لا في الموضعين بمعنى ليس وان تكون الاولى بمعنى ليس والثانية زائدة واذا فتحت
الاول ورفعت الثاني يحتمل ان يكون الرفع محمولا على موضع اسم لا التبرئة ولا زائدة
وان يكون بمعنى ليس ورفعه على انه اسمها الى غير ذلك من الوجوه التي سيطلع عليها في
اثناء تفصيل الوجوه قوله ويجوز الامران وهما كونه من قبيل عطف المفرد على المفرد
او الجملة على الجملة قوله وضعف المضعف هو نجم الائمة الرضي قوله اي تاثيرها لان العمل
في الاصطلاح لا يطلق الا على المعرب وعلامة التغيير جار ايضا في معمولها المبني حمل العمل
على معناه اللغوي اي التاثير قوله واما العرض وعرفوه بانه طلب الشيء ولم يكن ذلك

الشيء مطلوبا للطالب قوله من حروف الافعال اي الحروف التي تدخل الافعال
حيث لا يرجى ولو كان يرجى الطائر المقام مقام لعل قوله الا وحلا اه اخره بدل
على محصل تثبيت المحصل بالكسر التي تحصل تراب المعدن والتقدير من تثبيت تفعل كذا
قوله يغني عن الاول فانه اذا اولاه لا يمكن الا او لا وفيه لطافة قوله لطاقة الاتحاد اه
اي الاتحاد ذاتا والاتصال لفظا وتوجه النفي اليه كان المنفي في قولك لا رجل
ظريف هو الظرافة للرجل فكان لا دخلت عليه قوله فان المذكور اي فان المبني بالاضافة
هو اسم لا المذكور سابقا قوله ويبني على الفتح اي الثاني نظرا الى كونه تكرير اللفظ او
يجوز فيه الاعراب رفعا او نصبا وذلك لانك لما وصفته صار مع وصفه كانه
وصف للاول قوله على لفظه من حيث ان فتحته تشبه النصب في العروض والاطراد
او محله القريب لانها تعمل عمل ان فمحل اسمها المبني نصب قوله وجب رفعه لانه
ان جعل مستقلا وجب رفعه وان جعل تبعا وجب الرفع ايضا لا النصب في قولك لا رجل
ولا امراة انما لان اجراء لحركة البناء مجرى حركة الاعراب فجعل المعطوف كانه معطوف
النفي باشره وهو اذا باشره حرف النفي وهو معرفة لم يكن الا مرفوعا فهو اذا كان تابعا
اولى قوله لمطلق الفصل لم يلتفت الى فصل العاطف لقلته اذ هو على حرف واحد
في قول الشاعر وهو الفرزدق في مدح عبد الملك بن مروان وقوله ارتدى وتازرا
اي جعل المجرور رداءه وازاره وهو كناية عن شدة اهتمامه به قوله في جواب ارادة السائل
السنة فان اللام المحذوفة منها الاتفاق والاحالة الاضافة قوله في نحو غلاماي ارادة
المثنى والمجموع قوله حتى يضاف كذا في اكثر النسخ المصحح وفي بعضها حتى لا زيادة لفظا فعلى

الاول الفرق بين التوجيهين ما ستقف عليك قوله باظهار اللام البابية للسببية
واما علة لعدم الاضافة قوله من حيث انه مضاف لان الاختصاص ليس بمعنى الاب مثلا
بل معناه الذات المتصفة بالابوة لكنها معناه من حيث كونه مضافا قوله وهو
الاختصاص وبيانه لان اصل معنى المضاف الذي هو ابوك اصله اب لك لان
تخصيص الاب بالمخاطب فقط ثم لما حذف اللام واضيف صار المضاف معرفة ففي
ابوك تخصيص اصلي وتعريف حادث بالاضافة وان لك يشارك ابوك في
التخصيص الذي هو اصل معناه قوله او المعنى الفرق بينه وبين الاول لان الاول اعتبر
فيه ان صورة ما التركيب صورة الاضافة باللام وهو حال اعتبار الاضافة بوجه
اللام مشارك للمضاف المقدر فيه اللام وهذا المعنى اعتبر فيه انه في صورة المضاف وانه
بهذا المعنى الاعتبار مشارك له قوله لمرجع صلة لثبوت قوله في النفي قال نجم الائمة ان
وليس للنفي الحالي عند النحاة وقيل انها لمطلق النفي وهو الحق قوله بدليل انهما مبتداء وخبر لانهما لا
يختصان بقبيل واحد بل بخلاف في الاسم والفعل واهل الحجاز اعتبروا شبهها بليس
المختص بقبيل واحد وهما لا قوله اعم منه لجواز تحقق علاقة الشيء بدون ذلك الشيء
قوله بحسبك درهم فان حسب غير داخل في تعريف المضاف اليه المذكور مع انه مجرور وذلك
لمشابهة للمضاف اليه قوله وكذا معطوف على قوله مثل قوله اي بلفظ كان يريد في المصدر
بمعنى اسم المفعول خبر كان المحذوفة او اسم الرضي حيث ذهب الى انه حال وذلك لان وقوع
المصدر حالا سماعي لا قياسي قوله قوله مثلي نعني اريد بالتجريد الانسلاخ فلا يرد ان
المعنى مع القلب وهو انه مجرد عن تنوينه قوله في المتن في قوله وهي معنوية ولفظية تقدير قوله
فالتقدير اه قوله ملاحظتها لن تمكن انما قدر هذا التصحيح الحمل فانه لا اتصال المعنوية كون المضاف

لانه عرف الاخر

لان حقيقة الاضافة نسبة الشيء الى شيء بواسطة حرف الجر تقديرا مع ايرانها معنى فلا يحمل عليه
الكل قوله على التقديرين ممتنع لعدم افادة التعريف والتخصيص فيهما قوله لكل رجل
ولكل واحد فان الاضافة فيهما لامية لافادة الاختصاص اي اختصاص العموم والشمول
المفهوم من لفظ كل بالمضاف اليه اعني الرجل ولم يسمع في مثله تقدير اللام وبعضهم
تكلف لتصحيح اضافة كل الى رجل بان كل الاحاطة بجزئيات كلي اضيف هو اليه و
اضافة الجزئي الى الكلي بمعنى اللام لكن يمتنع اظهار اللام الا بعد التاويل بالجزئيات
او الافراد مثلا والالزم فك كل من الاضافة وذا لا يجوز وربان كلا للاحاطة
والجزئي والفرد ملحوظ في جانب المضاف اليه كما تقرر في المنطق فتصحيح اضافته الجزئي
الى الكلي مما لا يجدي في تصحيح اضافة كل الى الجزئي او الفرد قوله لان الهيئة التركيبية
بيانه انك اذا قلت غلام زيد يراد به وضعا غلام له مزيد خصوصية بزيد اما بكونه
غلاما له او كونه ابنيك وبين مخاطبك بحسب الخارج او الذهن فيجيئه لغير معهود على
خلاف وضع الاضافة قوله كما لا يخفى فان نسبة الفعل الى فاعله المعين لا تستلزم
معهودية الفعل وتعريفه قوله ولقد امر امراة فان المراد ليس غير معين والالزام في
مقام المدح والاستغراق غير ممكن والقرينة على ارادته وقوع الجملة وصفا لها مع انها
نكرة اخره مضيت ثمة قلت لا يعنيني وثم حرف عطف والله، للتانيث اللفظ
كبرته قوله هذا الحكم وهو كسب التعريف من المضاف اليه قوله في نحو غير مثل شبه ونظير وسوى
لتوغلها في الابهام فان مماثلة زيد في صفة لا تخص ذاتا وكذا مغايرته فانه لشمل
كل ما في الوجه قوله تحصيلا للى ما قال نجم الائمة وعندي انه يجوز العلم مع بقاء تعريفه

اذ لا منع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا بل فيها زوال التعريف والحاصل ان العلمية
وضع ثان للكلمة فازالت ما اقتضاه الوضع الاول ولما لم يكن الاضافة وضعا
ثانيا لم تزل مقتضى الوضع الاول فلو اضيفت المعرفة الى المعرفة لاجتمع تعريفان
قوله قال ذو الرمة كتب في الحاشية قال ذو الرمة ايا منزلي سلمى سلام عليكما هل
الازمن اللاتي مضين رواجع وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلث الاثافي
والديار البلاقع اي يرد جواب السلام العمى عن المستفيد الان من فرعمى حال في البلى
والاثافي جمع اثفية وهي واحد من الاحجار الثلاثة التي ينصب القدر عليهما والبلا
جمع بلقع اي الخالي قوله في تقدير الانفصال اي ما هو مجرور في اللفظ مرفوع في المعنى او
منصوب قوله جوابي بيت الله فانه لما كان غير منصرف لم يكن فيه تنوين حقيقة تسقط
الاضافة الا انه في حكم الاسم المنون حيث انه قابل له لولم يمنع مانع قوله لا دخل
في ذلك فان جواز المثال الاول وامتناع المثال الثاني مبنيان على انتفاء التعريف
والاشكال الاتية مبنية على افادة التخفيف قوله كان الاحسن لان ما هو متفرع عليه
اعني التخفيف مذكور صريحا بخلاف احد الغرضين الباقيين فانه مذكور ضمنا قوله
لكثرة لو احتج من مخالفة الفراقيه والاستدلال عليه قوله شبه مصادرة لان اثبات
المطلوب يتوقف على ابطال دليل الخصم وابطاله يتوقف على اثبات المطلوب قوله
باو خار جب لانها لا تدخل الا على النكرات وجوزه بعضهم اسنادا الى ان الضمير
الراجع الى النكرة في حكمها قوله وفيه وجهان اخران اوجههما قبح الرفع فلخلو الصفة
عن ضمير موصوفها واما النصب ففيه تكلف حيث جعل الفاعل مشبها بالمفعول فنصب

فالحمد اه

قوله فالحمد اه يعني ان اللام لا تحذف من المفعول له الا اذا اتحد فاعله وفاعل الفعل وههنا
قد اختلف فان الحامل من النحوي والجائز المسئلة المذكورة فاول الحمل بالمجيء لكونه
راجيا الى المسئلة قوله على التقدير الاول من التقديرين الحاصلين على تقدير كونه زدا
لاستدلال الفرا قوله معنى اخر فان معنى الاول اي هو ومعنى الثاني اي له او فيه او منه
متناول لمسجد الوقت الجامع وذلك الوقت اي يوم الجمعة لكان هذا اليوم جامع للناس
في مسجده للصلاة فاضافته مثلها في قولهم سيف شجاع قوله وثانيهما وحال الوجهان
اضافة المسجد الى الجامع من قبيل اضافة العام الى الخاص قوله ساعة الاولى وهي اول
ساعة بعد زوال الشمس قوله الحبة الحمقا لانها تنبت في مجاري السيول ومواطئ الاقدام
فيلحقها الزوال قوله اي جانبه الضمير راجع اما الجانب اي الجانب جانبه لانه يكون في
الجانب جزء من المكان والمكان واقع في جانب الغرب والمقصود من الجانب جزء
جانب في نفي الغربي الا اذا تكلفنا وتلفنا ان المكان المقدر اي نفى الجانب فيهما
شيئ واحد وجزء في الغربي الذي هو الكل فيستقيم قوله قطيفة جرد القطيفة
كساء له خمل كثير ومنه قطيفة جرد قطيفة متغيرة عن الحال اي ذهب خملها من كثرة
اخلاقها قوله لم يجوز الفرا اضافة احد المترادفين الى الاخر وتبعه نجم الائمة وهي الحق
عندي لوروده في كلام امير المؤمنين علي ع كثيرا لكن الشرط ان يكون لفظ المضاف اليه
اشهر من لفظ المضاف ليحصل به البيان قوله سوا افادت اه اشارة الى ان لفظ التخصيص
الواقع في عبارة المصنف ليس بمعنى التخصيص المقابل للتعريف حتى يخرج منه التعريف بل هو
المخصوص لان التخصيص فيشمل المثالين كليهما قوله خفيف خفاه لان الشيء عند جاعم

يشمل الموجود الخارجي والذهني والعيني كذلك فلا عموم في وبزوال الخفاء بما ذهب اليه اخرون
من ان الشي بمعنى الموجود في الخارج والعين بمعنى الذات شامل له وللمعدوم فيهما كالطبايع الكلية
قوله سيبويه كنز الكرز الجوالق وهو لقب لشخص بالذم اي ان بطنه منتفخ مثله قوله واما في عرف
النحاة لان بحثهم عن اواخر الكلم وعند الصرفيين ما سلم اوله ووسطه واخره من حروف العلة
قوله بعد السكوت ولكون وصول وليس قوله حقيقة او حكما حقيقة كالف التثنية وواوه
وفائه او حكما كالضمير في اكرمتك والياء في غلامي فانها لا تستقل الا في حكم الابتداء
قوله بغيره اي المنصوب والمجرور قوله والى اه اوله قد راحلات ذا المجاز ولا ارى ذا
المجاز ام كونها بمنزوا اري على صيغة المفعول بمعنى اظن ومعناه لن خضاء الم وقدره
انزلك هذا الموضع الشريف واقسم بابي لن هذا الموضع ليس بدار لك قوله وتقول اي
امراءة اه قيل انما صرح بالقول تحرزا عن نسبة الحم والهن الى نفسه قوله الاسماء الاربعة
اي اخي وابي وحمي وهني قوله بالحركات الثلث في فاء قوله مثلت بد في حذف اللام
وجعل الاعراب على العين قوله وضع وصلته بيانه انهم اذا ارادوا ان يصفوا شخصا
بالذهب فلا يتاتى لهم ان يقولوا جاءني رجل ذهب فجاءوا بذو واضافوه اليه قوله
لكانه اشبه لشبه الاعلام قوله حكم خاص كرد المحذوف والقلب فينتفي اضافته الى
المضمر لينتفي تلك الاحكام الحاصلة عند اضافة تلك الاسماء اليه قوله كالكاهل
وهو ما بين الكتفين قوله يا زيد العاقل اه فان ضمة زيد وفتحة رجل اعرابان حكما
من حيث انهما يشبهان الاعراب في العروض كما عرفت قوله ثم لن لفظه اه هذا اه
معطوف على قوله واعلم اي ثم اعلم ايضا وحاصله ان لفظ كل لا تدخل في التعريفات لانها
لشمول الافراد والتعريف انما يكون للحقايق والمعرف بالكسر دال على الحقيقة كقولك

معنى الانسان حيوان ناطق

معنى الانسان حيوان ناطق فالمراد من المعرف بالفتح والمعرف بالكسر هو الحقيقة فينبغي
ليقال انما التابع هو الثاني باعراب سابقه وحاصل الجواب لن المقصود
بالذات من التعريف المتعارف عند النحاة هو ما يكون جامعا مانعا وهذا الحد يفيده
اما الاول فلان التوابع بالاستقراء وما ذكر منحصرة فيما ذكرنا فكان جامعا لها واما
الثاني فلانه لما ادخل لفظ كل تحقق الحقيقة في ضمن الافراد فيكون الحقيقة المعرفة
منطبقة على جميع تلك الافراد لا يصدق على غير افرادها وهذا معنى كونه كذا ما نعا
وقريب من هذا ما قرره بعض الاذكياء بل هو عينه قوله فلو جردت اه بان يقوم مقامها
غيرها قوله الرحيم اي المرحوم بلعن الضالين او المبعد عن رحمة الله قوله يدل دائما اي
في جميع استعمالاته قوله لا تقع صفة لانك انما تجي بالصفة لتعريف المخاطب الموصوف
المبهم فلا بد ان يكون المخاطب يعرفه قبل ذكر الموصوف فلا يجوز الا ان تكون الصفة متضمنة
للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه اي الجملة الخبرية لا تكون الا ان ذكرت
لا يعرف المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرها ولما لم يكن خبر المبتدا معرفا له ولا مخصصا
جاز كونه جملة انشائية كما عرفت هذا واعلم لن الجملة ليست نكرة ولا معرفة لانها من
عوارض الذات لكنها في حكم النكرة حيث يصح تاويلها بها كما تقول في قام رجل ذهب
ابوه قام رجل ذاهب الاب قوله يعني بصفة اعتبارية الحارة الدافع اعتراض تقريره
لن النعت تابع يدل على معنى في متبوعه والذي جاء المتعلق معنى في المتبوع فاجاب بان هذا
الوصف وان لم يدل على صفة حقيقية قائمة بالموصوف لكنه يدل على صفة اعتبارية قائمة به
قوله والتنكير جوز الكوفيون وصف النكرة مطلقا بالمعرفة والاخفش وصف النكرة المخصوصة بها

بحث في التوابع

بمنزلة يقعدون اه لكن ضعف يقعدون الجد فى قاعدون لان الالف والواو
فى الفعل فاعل فى الاكثر بخلافهما فى الصفة فانهما علامتان قطعا قوله ضمير الغايب
اجاز الكسائى وصف اسناد الى قوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم والجمهور يحملون
مثله على البدل قوله المادح والذام اى كما انها لا توصف بوصف يفيد ايضاحها
لا يضاحها فكذا لا توصف وصفا يفيد المدح او الذم قوله اعرفها المضمرات اما
المتكلم والمخاطب فلعدم الالتباس فيهما واما الغايب فلان احتياجه الى
المرجع الحق بهما فى عدم الالتباس وانما كان العلم اعرف من اسم الاشارة لان
مدلول العلم ذات معينة فى الوضع والاستعمال بخلاف اسم الاشارة فان تعيينه
فى الاستعمال من جهة الاشارة الحسية وكثيرا ما يقع الاشتباه فى مثله فلذا احتيج
الى الصفة الرافعة له وانما كان اسم الاشارة اعرف من المعرف باللام لان المخاطب
يعرف مدلول اسم الاشارة بالقلب والعين بخلافه فانه بالقلب فقط وكذا ابن كيسان
فى المرتبة واما المضاف الى احدها فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه وعند المبرد
انه انقص ولذا يوصف المضاف الى المضمر ولا يوصف المضمر واعلم انه لا يستثنى
استثنى من اعرفية المضمرات من الاعلام لفظ الله فذهب الى انه اعرف من كل
معرفة ونقل انه رايت فى المنام كان الله قد كافانى من اهوال الحساب وقال لى
انى جزيتك الثواب بهذا السبب قوله مع صلته قيد به لانه بدونها مبهم حتى ذهب
الاكثر الى ان تعريفه انما اتاه من جهة الصلة لمعلوميتها عند المخاطب قوله ان يدل
الاشارة والمردود قوله بدرجل فيه تذكير اسم الاشارة والصفة قوله يفيد المعنى
لان العطف معنى مصدرى فلا يكون فى التوابع قوله متعلق بالقصد فالا الفاضل المحشى

وتوضيحه انه

وتوضيحه انه ليس متعلق بالمقصود والا لكان المعطوف نفسه مقصودا بالنسبة وليس
كذلك لان المقصود بالنسبة نسبة المعطوف بل هو متعلق بالقصد المفهوم من
المقصود لانه عبارة عن قصد نسبة الى شئ او نسبة شئ اليه انتهى وهو ذوقى
يحتاج الى مزيد نظر قوله المراد ان قد اوضحه بقوله فهو تابع اه قوله نسبة الى شئ
نحو زيد وعمرو فى العار او نسبة شئ اليه نحو جاءنى زيد وعمرو قوله والدليل ان الكاف قد
قوله وقيد قد جوز اه نقل عن المص الفرق بين هذا الوجه والوجه الاول لان الوجه الاول
جعل المعطوف على الصفة صفة فى وجه ومعطوفا فى وجه وهذا الوجه جعله صفة لا غير لة
فى غير ان يكون معطوفا بوجه قوله لا يصاف الا الى المتعدد وليس مدخول بين الاولى
متعدد فيجب بين يقال ان بين الثانية كالعدم حتى يكون مدخولها ايضا مدخولا للاولى
فيحصل التعدد قوله مستدلين بالاشعار وقد وقع مناظرة فيهما ولذا الاصح جوازه
لوقوعه فى القرآن فى الاشعار وفى شرح الادعية المأثورة المكتوبة فى زمن اهل اللغة
بل قد عرضت عليهم وتقريرهم حجة لنطقهم وحمل الاشعار على الضرورة ليس له
ضرورة قوله القصد عدم التبيان وحاصله ان الضمير ولئن كانت عبارة عن هذه الشاة
المذكورة الا ان اضافة السخلة اليها فى حكم الانفصال فكان الاضافة مفقودة
قوله او مجهول اه حاصله ان الاضافة بحالها الا ان الضمير راجع الى الشاة لا الى الشاة
المذكورة بعينها اى سخلة شاة لا سخلة هذه الشاة وانما كان هذا شاذا لانه يجب ان
يقصد بالضمير ما قصد بالاسم الظاهر السابق بعينه فجعله عبارة عن السابق لا بعينه
شاذ والحاصل ان منشأ الشذوذ فى حمل الضمير على الظاهر مع سبق المرجع واما الشذوذ

الذي جعل جوابا ثانيا انه شذوذ عطف المضاف الى الضمير على مدخول رب وبهذا
اندفع ما ذكره الفاضل اللاري من انهم حملوا البحث على نظارة الضمير جوابا عن الشذوذ
جوابا اخر لان ذلك الشذوذ الذي جعل جوابا ثانيا عن هذا الشذوذ الذي ذكره الشارح
في الجواب الثاني واندفع ايضا ما قيل من ان الضمير انما يكون نكرة اذا لم يكن له مرجع وههنا
انه عمه من الضمير اذا لم يرد به المذكور بعينه يكون نكرة وكم يجيئ في الجواب انه ما ذكره
نجم الائمة من ان الضماير الراجعة الى النكرات المخصوصة نكرات لانها جاز السببية
جعل الشارح لهذا الجواب ثلاثة احتمالات الاول منع كون الفاء للعطف والثاني تجويز
كون المعطوف في حكم المعطوف عليه بما اذا لم يكن بينهما سببية لانهما يصيران
بمنزلة شيء واحد فيكفي رابط المعطوف عليه للمعطوف وهذا ماخوذ من تحقيق نجم
الائمة حيث ذكر ما معناه ان الجملة التي يلزمها الضمير كالصلة والصفة اذا عطف
عليها جملة اخرى متعلقة بها بان يكون مضمونها بعد مضمون الاولى مترتبا عليه
اولا او لغير ذلك جاز تجرد احدهما عن الضمير اكتفاء بما في اختها لان ذلك الربط
يجعل المجموع امرا واحدا تقول الذي جاء فتغرب الشمس زيد لان معناه الذي يعقب
مجيئه غروب الشمس زيد والثالث ان الفاء السببية مفيد لمعنى في الجملة الثانية رابطا
لها بما ربط به المعطوف عليه وهذا ان الغضب بسبب طيرانه واما قوله ويمكن في جواب اخر
بتقدير الرابط ش بسبب الضمير راجع الى طيرانه ش ان اوقع العطف الحرفي في جزء
اصلاح عبارة المص لان العطف ليس على عاملين بل على معموليهما فاصلحت العبارة
بثلاثة وجوه احدها اصلاح الشارح وحاصله ان عطف سوداء مصدره من قبيل وقع حينئذ

الغير وذلك المصدر

الغير وذلك المصدر وهو نائب الفاعل والتقدير او اعطف عطف بناء على وجه عاملين
ثانيها اصلاح بعض شراح اللباب وحاصله ان العطف بمعنى الامالة والتقدير اذا اميل
الاسمين المعمولين نحو العاملين بالجعل معمولين لهما ثالثها وهي لا تظهر ما ذكره
الاكثر وهو ان في عبارة المص مضافا مقدرا ش ما كل سوداء فان قوله بيضاء
عطف على سوداء المجرور والعامل فيه كل وقوله تمرة عطف على تمرة والعامل فيه ما
وهذا مثل حاصله انه ليس كل ما استقبحته ظاهرا قبيح في نفس الامر ولا كل ما استحسنته
ظاهرا فهو حسن في الواقع وعبروا بالتمرة والشحمة لان التمرة مشهورة بالسواد المكروه
لقبح الخلقة والشحمة عكسها ش الا امرأ اه فان قوله ونار عطف على امرء المجرور و
العامل فيه كل وقوله نارا عطف على امرء المنصوب والعامل فيه تحسبين وحاصل معناه
ان الاستفهام للانكار والتقدير الا كل امرء رايتيه تظنينه رجلا كاملا في الرجولية ولا كل نار
رايتيها تتوقد في الليل تحسبينها نارا لان النيران المضرمة في الليل لطلب الضيف و
ارشاد الضال في الطريق على ما هو عادة العرب ش بحسب الظاهر جائز اه الغرض من هذا
دفع ما ذكره الفاضل الهندي من ان الشارح في هذه الشرطية مناف للمقدم لان لفظة اذا وقع في
الماضي تقتضي التحقق فالتقدير اذا وقع العطف على عاملين وتحقق وثبت
لم يجز وان كان لا سند لانه ما ثبت وتحقق كيف يحكم عليه بعدم الجواز وحاصل الجواب ان
العطف بحسب الظاهر متحقق والمتحقق بحسب الظاهر لا ينافي الامتناع بحسب الحقيقة فان
التراكيب الفاسدة المخالفة لقوانين النحو كلها جائزة بحسب الصورة ش عند الجمهور

ان المتأخرين والا فالمتقدمون قد اطبقوا على جوازه كما اعترف به نجم الائمة الذي كـ
في الدار زيد والحجرة عمرو وما حكى عنه لوروده في القرآن العزيز وفي الكلام الفصيح
قوله لم يقولوا بعوده اه هذا مبني على ما ذهب اليه بعضهم وهو ان العامل في المعطوف حرف
العطف بنيابته عن العامل السابق وهو بعيد لعدم لزوم اتحاد القبيلين وفي العامل في
المعطوف مذهبان اخران احدهما قول سيبويه وهو ان العامل في المعطوف هو الاول
بواسطة الحرف وثانيهما وهو مذهب الفارسي وابن جني ان العامل في الثاني مقدر من جنس
الاول ومذهب سيبويه هو الاولى قوله في الدار اه في الحجرة عطف على الدار والقائل
فيه في وعمرو معطوف على زيد والعاطف نفس الابتداء قوله على حذف المضاف فيكون من قبيل
العطف على معمول عامل واحد قوله كقراءة بعضهم الاية المشهور بينهم ان المضاف اذا حذف
يجري اعرابه على المضاف اليه كما في واسئل القرية لانه قام مقامه فلما ثبت المضاف و
يجوز مع ذلك ابقاء المضاف اليه على اعرابه السابق ولما كانت الامثلة المتداولة فيها من
هذا القبيل استشهدها بالاية الكريمة قوله منسوبا نحو ضرب زيد قوله او منسوبا اليه
نحو ضرب زيد قوله اما التأكيد اه دفع لما يقال من قوله او الشمول نحو الظهور نحو كلهم من
جاء القوم كلهم يقرر امر المتبوع في النسبة ويفيد كون النسبة الى جميعهم لا الى بعضهم
وحاصل الجواب ان تقرير المتبوع في النسبة شامل بينهم في التفصيل المذكور والى في
شمول حتى يغني عن ذكر الشمول قوله ثلثتهم اعلم انه اذا اريد تعيين العدد باعتبار
النسبة يضاف العدد الى ضمير المتبوع وذلك في الثلاثة وما فوقها ولكن لا يؤكد الا
بعد ان يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر التأكيد حتى يكون تأكيدا قوله اي تكرار اه تنقيح الحد

بحث التوكيد

قوله ذو رجال

قوله في حكم تكرير اللفظ اه قصد به الفرق بين ضربت انت واجمع واكتع بان
الاول في حكم تكرير اللفظ والمخالفة للضرورة بخلاف اجمع واخواته قوله مطلقا
اصطلاحيا او غيره لهذه الكلمات فينبغي ان لا تذكر هما لا تذكر حسن لسن
وفائدته مثل بسن تزيين اللفظ قوله ويمكن استنباطه اه كان يقال اما
الاتمام فلان العموم هو تمام الافراد والاجزاء واما الري فلانه تمام الشرب
والعموم هو التمام واما السيلان فلانه يستلزم انبساطا وشمولا والعام
منبسط شامل واما الطول فلانه امتداد والعام باعتبار الكثرة كان له امتداد
ولكن بين الامتدادين تباين قوله تغليبا فان الاول حقيقة هو النفس قوله
ولا حاجة اه اي لا حاجة للمص الى ذكر الافراد مع الاجزاء فان ذكر الاجزاء يغني
عن ذكره قوله بقية الباب وان لم يكن هناك التباس كما اذا اكد المرفوع
المتصل البارز بهما نحو ضربت انت نفسك وضربا بهما انفسهما وضربوهم
انفسهم قوله يليان العوامل قليلا فلا يقعان فاعلا حتى يلزم المحذور
فلا يقدم والجزولي يقدم الصنع على اتبع قوله اي بقصد النسبة اليه اه اشارة
الى ان الجار والمجرور متعلق بالقصد المفهوم من المقصور كما ذكره في تعريف العطف
وقد حصلت الاشارة مجملا الى الغرض هاهنا ولو اردت تفصيلا نطلع به على
جمع تعاريف التوابع فاستمع لما يتلى عليك فنقول عرف المص البدل بانه

بحث البدل

مقصود بما نسب اه وهو ظاهر الفساد فانك اذا قلت جاءني زيد اخوك فالذي
نسب الى المتبوع اي جاء وليس المقصود منه اخاك بل المقصود منه المجيء المنسوب
الى زيد واخوك مقصود من اللفظ الدال عليه فاراد الشارح اصلاحه فجعل الجار
والمجرور متعلق بالقصد المقدر فصار حاصل التعريف ان البدل تابع مقصود اي
قصد نسبة شيء اليه بسبب نسبة الامر الذي نسب الى متبوعه فانا قصدنا نسبة المجيء
الى اخوك بسبب انتساب جاءني الى زيد لان اثبات الحكم للمتبوع انما هو وسيلة
الى اثباته للتابع اذا عرفت ما تلونا عليك ظهر لك ان كلام الفاضل المحشي واعتراضه
على الشارح ليس في محله فراجعه قوله اي دون المتبوع اه فضمير دونه راجع الى المتبوع
وهو حال من المستتر في المقصود اي حال كونه متجاوزا عن المتبوع في كونه مقصودا قوله
بنسبة ما نسب الى متبوعه اي لا يكفي نسبة المجيء الى المتبوع مقصوده بسبب نسبة المسند
الذي اسند الى المتبوع وحاصله ان اسناد الفعل مثلا الى زيد في جاءني زيد اخوك
لا يكفي بصير الكون النسبة اليه مقصودة ابتداء بل نسبة المجيء الى الاخ توطئة
لانتسابها الى التابع قوله سواء كان ما نسب اليه اه اي سواء كان ذلك الشيء الذي
نسب الى المتبوع مسندا الى المتبوع كالمثال الاول ام مسندا الى غيره كالمثال
الثاني فان الفعل فيه مسند الى ضمير المتكلم لا الى المتبوع الذي هو زيد قوله فقال خير
فان الشهر يشتمل على القتال لان واقع فيه واعلم ان الشارح جعل هذا وجه التسمية و
هو ليس بمطرد والاولى لها ما ذكره بعض النحاة حيث قال انما سمي بدل الاشتمال
لاشتمال المتبوع على التابع لا لاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه

والاعلم اجمالا

والاعلم اجمالا بحيث تبقى النفس عند ذكر الاول متشوقة الى ذكر الثاني منتظرة له وهذا
هو الذي فسر به الشارح الملابسة والاحسن ان يجعل وجها للتسمية ويحمل الملابسة عليها
وحمل كلامه على هذا كما قال الفاضل الرازي لجيد قوله ولذا اختلفا مفهوما لان
اخوك يدل على اخوة المخاطب ولم يكن يدل عليها زيد كيف لا ولو اتحدا لو لا لما
لكان الثاني تاكيدا للاول قوله الاسناد الى الثاني يظهر في قولك اكرمت
زيدا اخاك كونه بدلا لانك قصدت بذلك الحمل على المخاطب وادراك ان الاكرام
وقع عليه من حيث انه اخوك قوله نظرت الى القمر فلكه اه ان قيل ان النسبة المعمول
منه في كل من المثالين لا يوجب النسبة الى البدل فكيف يكون مثالا لبدل الاشتمال فالجواب
انه اذا لم يكن في الفلك قمر وعلم المخاطب ذلك يكون الاسناد الى القمر موجها الى
الاسناد الى فلكه اجمالا وكذا في المثال الثاني اذا سئل من المتكلم بهذا التركيب
هل رايت برج الاسد فقال نعم رايت درجة الاسد كان المخاطب منتظر الذكر
البدل قوله لئلا يكون المقصود نقل عن المصنف انه جعل هذا وجها للتوصيف ببدل الكل
واما وجه توصيف كل البعض والاشتمال فقد قال لانهما لا بد فيهما من ضمير يرجع
الى المتبوع ليعلم انه بعضه او ملابسه فلو كان [illegible] متصلا لكان معرفة ولو كان
منفصلا لكان موصوفا به قوله واحتمل اي طلب منه ان يحمل على اداته قوله فيما سبق في
قوله وقال بعض المحققين اه قوله اذا جعلته بدلا اه كالبعض النحويين في الفرق
بينه وبين البدل انه لو قال رجل زوجتك بنتي فاطمة وكان اسمها خديجة فاراد
عطف البيان صح النكاح لان الغلط واقع فيها ليس بمقصود بالنسبة وان اراد

بحث المبني

البدل لم يصح التلفظ اذ الغلط وقع فيما هو مقصود بالنسبة قوله قيد لتوالي العورة
التنزا قوله الا من يعرف اه قوله يعرف بالتخفيف ليغز وحل هذا الكلام على وجه لا يرد
عليه ما اورده الفاضل المحشي لئن هذا الحد لا يصح الا من عرف ماهية المبني على الاطلاق
لان عرفه مثلا بان مطلق المبني هو الذي لم يختلف آخره باختلاف العوامل لكنه لم يعرف هذا الفرد
منه اي الاسم المبني فعرفه بهذا التعريف واخذ مطلق المبني المعلوم له سابقا فيه فان
مبني في قوله مبني الاصل نكرة مطلقة لان اضافته الى ما بعده لفظية فهو ح من قبيل
تعريف الخاص بالعام اما لو جعل هذا تعريف المطلق المبني فلانه قال المبني مطلقا
اسما كان او غيره ما ناسب مبني الاصل وقد عرفت لئن هذا المبني الذي وقع جزء التعريف
ايضا مطلق فيلزم تعريف الشيء بنفسه قوله او غيرهما كافتقاره اي الاشارة الى الحقيقة
قوله كنجار فانه مشابه لنزال الواقع موقع انزل قوله بالفتح اي فتح يوم على انه الكتب
البناء في المضاف الى اعراب واما على قراءة الكسر فهو معرب قوله والمضاف اليه
معرب كركبهم مع عامله اعني المضاف او الحرف المقدر بخلاف المضاف قوله لمنع
الخلو لا لمنع الجمع لجواز اجتماعهما كهؤلاء ولا للاثنين ليكن الحد جامعا سواء من حيث
حركات اواخره اي كون هذه الحركات القابا للمبني انما هو من حيث حركات اواخره
لا من حيث نفسه كما هو المتبادر من قوله والقابه فانه لا يقال للمبني الضم ولا
الفتح ولا الكسر بل المضموم والمفتوح والمكسور قوله لان هذه الالقاب اه لما
هو المتبادر من اللقب فانه قسم من اقسام العلم فالمراد باللقب هنا غير ما هو المصطلح
بل المراد به ما يعبر به عن الشيء سواء عبر به عن شيء آخر ام لا وهذا هو متعارف اللغة
واثره المترتب اه لا لاطلاق حكمه كما هو المتبادر من اسم الجنس المضاف قوله كنحو

الرجلان فنون

الرجلان فنون من هنا مفتوحة وفي الثاني مكسورة وفي الثالث ساكنة اما فتح
النون الاولى فلكثرة ملاقاتها للالف واللام والكثرة يناسبها التخفيف
ولا يمكن البناء على السكون لاجتماع الساكنين واما كسر الثانية فلان السكون
غير ممكن لما عرفت والاصل في تحريك الساكن ان يكون على الكسر واما سكون
الثالث فعلى الاصل قوله لا باسماء الاصوات فانها ليست باسماء لعدم
وضعها لكنها جارية مجرى الاسماء المبنية في البناء قوله بهذا القيد اي بقيد
الوضع لاحد الامور على كل واحد من التفسيرين اما على الثاني فظاهر واما
على الاول فلان لفظ المتكلم مثلا ولئن كان موضوعا لمفهوم المتكلم لكنه الا انه
ليس موضوعا له من حيث انه يحكي عن نفسه ولهذا صح لئن يقال انت متكلم وانا
مخاطب قوله عند الحجازية اي كونها عاملا مخصوص بلغة الحجاز كما عرفت
قوله الى ضربت الى بمعنى مع قوله وانما بدا بالمتكلم عكس ترتيب اهل الصرف
اجماعا من البصريين وذهب الفراء الى ان انت بكماله اسم وبعض
الكوفيين الى ان الضمير هو التاء وان عمادا تعتمد عليها حال انفصالها عن
العامل لتستقل بالتلفظ اختلافات كثيرة احدها ما اختاره وهو مذهب
الاخفش ثانيها مذهب بعضهم وهو ان اياك واياه مجموعها اسم ثالثها ما ذهب
اليه الشيخ الرضي وهو ان ما بعد ايا هو الضمير وايا عماد له كما عرفت وهو غير بعيد
قوله فان الضمير دفع لما يتوهم من عدم اشتراك الضمير بناء على ان التاء جزءه

فات ر الادفع لقوله فان الضمائر قوله ستين كلمة فان لكل واحد من الضمائر الخمس
اثنى عشر فمضروب الخمس فى الاثنى عشر تبلغ ستين ومضروبها فى الثمانية
عشر تبلغ تسعين قوله علل او مناسبات اه كقولهم انما وضع للمتكلم انا
لان المتكلم له مبتداء الكلام والهمزة لها مبتداء المخرج لانها فى اقصى الحلق
فحصلت المناسبة وزيدت معها نون لانها مناسبة لحروف المد واللين من
حيث انها متولدة وزيدت الالف لبيان الفتح وانما وضع انت للمخاطب
للمناسبة بينه وبين المتكلم لانه مثله فى المواجهة وزيدت التاء لمناسبتها
الواو فى المخرج وكسرت التاء المؤنثة لان الكسرة تدل على الياء والياء علامة
التانيث فالكسرة بالمؤنث اولى من المذكر وفتحت فى المذكر طلبا للخفة
وزادوا الميم فى ضربتما وضربتم واصلها ان يقال ضربتا وضربتوا لئلا يلتبس الف
التثنية بالف الاشباع وزيد فى جمع المؤنث نونان ليكون جمع المؤنث مساويا
لجمع المذكر بالحاق زيادتين فى اخره الى غير ذلك من التعليلات المذكورة فى المطولات
قوله صفة جرت اه انما قيد بالصفة لان الفعل اذا جرى على غير من هو له لا يجب
فيه ابراز الضمير عند البصريين الا فى صورة اللبس كزيد عمرو يضربه هو ومعنى جريانها
على غير من هى له ان تقع صفة او صلة او خبرا او نعتا قوله لكن اشمل فى تمثيل
الاعتراض وشموله اما من جهة اطلاقها على من يعقل وغيره او لخصوصها بمن لا يعقل
لكنه اكثر افرادا قوله على ما هو الاصل وهو من يعقل لانه اشرف قوله وانما يصح
ذلك اه اى وانما يصح كون هذا المثال واضرابه مثالا لكن الفصل لبيان الصفة
جرت على غير من هى له اذا كان الضمير المنفصل فاعلا حتى تكون الصفة خالية من الضمير

ويكون ابرازه

ويكون ابرازه لما عرفت اما لو جعل هذا الضمير تاكيدا للفاعل المستتر فالابراز
انما هو لغرض التاكيد قوله ولكنه تاكيد لازم استدراك من قوله اذا كان فاعلا
لا تاكيدا اى يصح ما ذكرت اذا كان فاعلا لا تاكيدا ولكنه تاكيد لازم لا فاعل فلا
التمثيل وانما كان التاكيد هنا لازما وليس من شانه اللزوم لرفع اللبس فى صورته
ثم لا يخفى انه بعد ان جزم بانه تاكيد استدرك على المثال المذكور ولانه لو كان الضمير
المنفصل فيه فاعلا لما قيل ضاربه هو بل ضاربه لهم للزوم اجتماع الفاعلين واما
على ما روى عن الزمخشرى فيكون مثالا لما نحن فيه لان كون فاعل لا تاكيدا اذ لا علامة
فى الصفة تدل على استتار الفاعل قوله لا لبس فيها لان تانيثها قرينة
على انها صفة لهند قوله بايراده علة للطعن اى الطعن فى اول الوهلة بسبب تقديم
غير الاعرف فجعل الضمير منفصلا لئلا يلحقه هذا الطعن وان لحقه الطعن ثانيا
الحاق وقت التلفظ بالضمير المنفصل قوله شبيه بالمفعول فى النصب وكونه
فضلة مثله قوله فى هذا المقام اى مقام اتصال الضمير خاصة قوله حرف جر قال
بعضهم كانه جعله فى حكم حرف الجر محمولا عليه فانه فى معنى اللام التعليلية كان قوله
لولاك لكان كذا فى معنى لم يكن كذا لوجودك وهو بعيد قوله فى الوسط حكما
لشدة امتزاج ياء الضمير معه لانه فاعل بخلاف ياء المتكلم فانه مفعول قوله كما فى لعل
فيلزم فيه اجتماع ثلاث نونات بل اربع لان الفاعل بمنزلة الاتيان حرف واحد
وحملا معطوف على تحرزا قوله قبل العوامل اى اللفظية لانها المتبادرة عند الاطلاق

قوله

وذلك التوسط ليفصل اشارة الى ان قوله ليفصل متعلق بقوله توسط لا بقوله يسمى
فصلا لان اللام المقدر بعدها لام كي معناها سببية ما قبلها لما بعدها والسبب
انما هو التوسط لا التسمية على ما لا يخفى قوله وكون المبتدا ضميرا نحو كنت انت
الرقيب فانه لا التباس اذ الضمير لا يوصف بما عرفت قوله لامتناع اللام بيان
لوجه الشبه اي كما ان اللام لا تدخل المعارف فكذا افعل التفضيل فنحو زيد وصف
المعرفة بالقريب منها فيحتاج الى ضمير الفصل قوله على انه خبر مبتدا اه ما بعده قوله
غير مستقل فهو جرى بالتأكيد قوله معنى الكلام ويقع اه حاصل الذي يراد بقوله تنقدم بعض
معناه لان معنى التقديم الوقوع بعدها واريد ههنا مجرد الوقوع بقرينة قوله قبل الجملة و ح
فقول الش ويقع متقدما لان حاصل ما عرفت ويقع قبل الجملة قوله اي قبل هذا الجنس
جنس الجملة هنا الجنس لجعل الجملة بعده لحصة منه فيتغايران فيكون حاصل العبارة
ويقع قبل مطلق الجملة ضمير يفسر بحصة وفرد من ذلك الجنس الكلام وهذا ارد على الفاضل
الهندي حيث قال انه من قبيل وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكن في الذهن
فالجملتان ح بمعنى واحد وظن ان هذا احسن واوفق لتطلق في كلام الش قوله اذ الكلام اي
الضمير كما قل هو الله احد قوله رعاية علة للتسمية وحاصله انه لما كان راجعا الى
الشان سمي به وقيل انما سمي ضمير الشان لان هذا الضمير لا يجوز دخوله الا في كلام له شان
عظيم فلا يقال هو زيد قائم الا اذا كان قيام زيد امرا عظيما ويعرف منه وجه تسميته
بضمير القصة قوله وتخيير تأنيثه اه لانه المسموع في العرب واما تأنيثه بتأويله
بالقصة من غير كون العمدة فيها مؤنثا نحو هي زيد قائم فمجرد قياس قوله ليحصل المناسبة

بين العمدة

بين العمدة اذا كان مؤنثا وضمير القصة واما قولك هي زيد قائم ولئن جاز لكنه خال عن التناسب
قوله معترضة اي بين الموصوف والصفة قوله في هذا الحكم اي الحكم على هذا الضمير بانه يفسر بالجملة
قوله يلزم الاستدراك اه لان قوله يسمى كانه هو المحكوم به والكلام تم عنده فلما
قال الضمير المتقدم على الجملة يسمى ضمير الشان ينقطع الكلام ويكون ما بعده كمستدرك او
فيه نظر فان ما بعده على هذا التقدير قاعدة اخرى مبنية لوجوب تفسيره بهذه الجملة دون
امر اخر من حرف تفسير او تمييز قوله فعلى هذا اي فعلى قولنا وانظر هي لئن قوله اه لو لم يحمل
التقديم على ما ذكره سابقا بقوله ولا يبعد ان يقال اه قوله انتقض القاعدة اه
وجه الانتقاض ان مثل هذا الضمير ليس بضمير الشان لجواز تفسيره بالمفرد في قولك
الشان اي قيام زيد ويصدق عليه التعريف لكنه خارج من تفسيره التقديم فانه اخذ
فيه عدم سبق المرجع وهذا المرجع واما اذا جعل قوله يسمى ضمير الشان في الحد يخرج به مثل
هذا الضمير فانه لا يسمى مثل هذا ضمير الشان في اصطلاح ارباب الفن بلا دليل عليه اه
اي في اللفظ وانما قلنا ذلك لان في قوله ان من يدخل الليث قرينة معنوية وهي ان
كلمة من لا تدخل على كلم المجازات لاقتضائها الصدارة والكنيسة معبد النصارى
والجواذر جمع جوذر وهو ولد البقرة الوحشية وكنى بهن الاولاد الحسان و
بالظباء عن البنات الحسنات قوله اقوى سببها لان فيها فتح الاول [illegible]
قوله دحكوا عطف على قوله قدروا عملها قوله اي اسماء وضع انما قال ذلك لان المفسر
بحسب الظاهر هو المجموع ووضع المجموع وضع اجزائه قوله اشارة حيثية الغرض دفع
الاعتراض الذي اورده اكثر الشراح مع عبارة المص وتقريره ان اراد بقوله المثالية

بحث اسماء الافعال

الاشارة الاصطلاحية لزم تعريف الشيء بما هو في المعرفة والجهالة اذ الاشارة
في المحدود اصطلاحية ولذا اريد الاشارة اللغوية دخل فيه ضمير الغايب والمعهود
وغيرهما فان قيل حمل الاشارة على الاشارة الحسية وهي الامتداد المتخيل الواصل
بين المشخص وما يصير غاية لذلك الامتداد قوله على التجوز تنزيلا منزلة المحسوس
فان من كانت المخلوقات باسرها دالة عليه فهو فوق المحسوس قوله معنى الفعل فانه يفهم
من نسبة الخبر الى المبتدا معنى فعلي تقييدي فاذا قلت زيد قائم فهو في معنى زيد مقيد بالقيام
وهذا مبني على مذهب ابن مالك حيث جوز وقوع الحال عن الخبر وجعل العامل معنى
الفعل المفهوم من الانتساب كما عرفت قوله قدم اي قدم لفظ المشتاه مع انه حال من
ذان وذين ليكون الضمير فيه قريب المرجع اعني قوله للمذكر بلا فاصلة قوله خبره الغرض من
هذا التحليل دفع الاعتراض الوارد على ظاهر العبارة تقريره ان قوله وهي مبتداء راجع
الى اسماء الاشارة ولا يصح حمل ذا عليها وحاصل الجواب ان ذا مع ما عطف عليها المجموع
خبره ومعنى هذا ان قول المص مثلا المشتاه ذان وذين ليس جملة مركبة من مبتداء وخبر معطوفة
على الجملة قبلها كما توهم ظاهر العبارة بل هو مفرد مقيد بحال معطوف على مفرد مقيد بحال
وهكذا الى اخر اسماء الاشارة اذا عرفت هذا فاعلم ان ما وقع في بعض النسخ في تقدير
لفظ خمسة بعد قوله وهي اي الاسماء الاشارة غلط فانه جواب اخر لكن الكلام يقتضي
نقل العبارة قوله على احد الوجوه وقيل ان لكن ههنا حرف الجواب بمعنى نعم وهذان
مبتداء ولساحران خبره وقيل اسم ان ضمير الشان محذوف قوله يكتب بالياء لان هذا
حال الالف المجهول اصلها على سبيل اللحوق والعروض دفع لما يرد في ان المتبادر

قوله

اللحوق اتصال

اللحوق اتصال بالاخر وحاصل الدفع لان اللحوق بمعنى العروض قوله فهو ليس في الحقيقة
منها يعني من فوايد كلمة اللحوق التنبيه على انها ليست في الحقيقة منه وان اوهم شدة
الامتزاج وكتابته كحروف الكلمة قوله اي حروف الخطاب خمسة وهي ك كما كم ك كن
في خمسة من انواع اسماء الاشارة وهي ذا وذان وتا وتان واولاء قوله ترتقي الى
ستة وعشرين وهي ذا وذي وتي وته وذه وذهي الا ان نوعها واحد حاصل في ضمن احد
هذه الافراد قوله على سبيل التشبيه لان تستعمل في الزمان كقوله تعالى هنالك
الولاية وهذا استعارة لما هو موضوع للمكان للزمان كما ورد العكس في قول الفقهاء
مواقيت الاحرام اي مواضعها قوله يعني لا يكون هذا بيان لحاصل المعنى لا ان كان فيه
مقدرة والا لكان قوله جزء خبره لا تمييز قوله من الافعال اه فان الافعال الا فيه
كما قال نجم الائمة لا حصر لها فيجوز ان يكون يتم منها كلام قوله والمراد بالجزء التام اه توجيه
لان الجزء التام هو الذي يكون جزء من مركب اذا انحل المركب اليه لا يحتاج في كونه
جزء له الى انضمام امر اخر كالفاعل في قولك قام زيد فانك اذا حللت هذا المركب
يكون قام هو الفعل وزيد هو الفاعل فكون زيد عملا لا يحتاج الى شيء بخلاف قولك
جاء الذي قام ابوه فان الموصول لا يكون جزء تاما من هذا المركب الا بانضمام الصلة
اليه قوله معناها اللغوي وهو المتمم للشيء مطلقا قوله اذ وحيث فانهما يحتاجان
الى صلة اعني الجملة التي يضافان اليها في غير عائد قوله كاسمي الفاعل فالضارب
بمعنى الذي يضرب قوله تشبيه اللام الحرفية في اللفظ قوله بالحقيقة والشبه معا فالضارب
اسم بمعنى الجملة الفعلية فكونه جملة بالنظر الى حقيقة اللام فانها موصولة وكونه مفردا صورة

الموصولة

بالنظر الى كونه مشبها بلام التعريف قوله وبهذا اوله فان المالما الى وجدى و
طويت اى بئست بالحجارة قوله اوما يقوم مقامه وهى الالف واللام وفروع الذى
كاللذان واللتان ونحوهما قوله فى تذكره لكما يتذكر مثلا بمعرفة لان الحال والتمييز لا يخبر
عنهما انه يجب تنكيرهما وبمعرفة لان ضمير الشان لا يخبر عنه انه يجب تقدمه قوله
الجملة الثانية وهى الجملة التى تكون الموصول مبتداء لها قوله وجعلته اه لان المطلوب
ان تثبت للموصول الحكم الذى كان ثابتا لذلك المخبر عنه ولما لم يمكن ان تقع الموصول
موقع المخبر عنه لتصديره مبتداء فلا بد لمن يكون نائبه وهو الضمير العائد اليه مكانه قوله
الذى ضربته زيد والفرق بين الجملتين انك اذا قلت ضربت زيدا فربما تخاطب
به من لا يعرف ان لك مضروبا فى الدنيا وربما تخاطب من يعرف شخصا بمضروبيتك
لكنه لا يعرف انه زيد واما قولك الذى ضربته زيد فلا تخاطب به الا على الوجه الثانى
لان مضمون الصلة يجب ان يكون معلوما للمخاطب قوله ليصح بناء اسم الفاعل اذ تقول
فى الاخبار عن زيد فى المثال المذكور الضاربه انا زيدا والمضروبه زيد قوله بخلاف
عجبت منه اى بخلاف الاخبار عنهما معا فانه جائز قوله وامتنع فى الحال الاولى ان
يقول وامتنع فيما يجب تنكيره قوله زيد ضربت غلامه يصلح مثالا للاسم ولما قبله
فلذا لم يمثل له قوله اذا جعلت الضمير اى الضمير الذى فى ضربته واما غلامه فهو خبر
الذى وضمير الموصول يجب ان يكون فى الصلة قوله وقائمه اى غير محتاجة الى صلة او صفة
وقيد او الى موصوف نظرا انها تامة بنفسها قوله الالف اللام والصفة وعن الفارسى
انها جاءت تامة ايضا كقوله وكيف اذهب امرأ اوارى له وقد زكات الى
بشر بن مروان ونعم مركب من ضاقت مذاهبه ونعم من هو فى سر واعلان اى نعم شخصا

هو او رجلا هو فمن منتصب المحال على التمييز قوله اياما تدعوا الايه اى اى اسم
تسمونه سبحانه وتعالى به فله الاسماء الحسنى قوله الا اذا حذف صدر صلتها
هذا مذهب سيبويه وخالفه الكوفيون وجماعة من البصريين لانهم يرون انها
معربة دائما كالشرطية والاستفهامية قال الزجاج ما تبين لى ان سيبويه غلط
الا فى موضعين هذا احدهما فانه يسلم انها تعرب اذا افردت فكيف يقول ببنائها
اذا اضيفت وقال الجرمى خرجت من البصرة فلم اسمع منذ فارقت الخندق الى
مكة احدا يقول لاضربن ايهم قائم بالضم انتهى وزعموا انها فى الاية استفهامية
وايها مبتدا واشد خبره ومفعول ننزعن اما محذوف والتقدير لننزعن الذين يقال
فيهم ايهم اشد او انه علق عن العمل بالاستفهام او يكون مفعوله من كل شيعة ومن
زائده على مذهب الاخفش قوله فيمن قرا بالضم واما من قرا بالنصب فهو معرب ومفعول
للفعل قوله قال الشارح الرضى قد اجبنا فى اول الكتاب عن هذا واخترنا ما ذهب اليه
البعض قوله لمن تمكين هذا اى كونه بمعنى الامر والماضى قوله الا نادرا وهو لفظان احدهما
قرقار اى صوت من التصويت وعرعار اى تلاعبوا بالعرعرة وهى لعبة للصبيان
قوله معرفة اى علم جنس كسبحان فانه جنس للتسبيح قوله عن الامر الفعل للمبالغة
قال عبد القاهر اصل نزال انزل انزل انزل ثلاثا او اكثر والثلاث وما فوقها
جمع والجمع مؤنث فقيل انزلى الحقوا بالفعل الياء التى هى ضمير المؤنث دليلا
على التكرار ثم عدلوا نزال عن انزلى فنزال اذن مؤنث كانزلى قوله وبين وجهها
حاصله بعض ما ذكره ان عليك زيدا اسم فعل منقول عن الجار والمجرور واصله

وجب عليك اخذ زيد واصل دونك زيدا خذه فقد تمكنت منه فاختصر هذا الكلام الطويل
لغرض حصول الفراغ منه بالسرعة ليبادر المامور الى الامتثال قبل ان يتباعد عنه زيد
وكان ما هو بمعنى الخبر ففيه التعجب فمعنى هيهات اي ما ابعده وشتان اي ما اشد
الافتراق وسرعان اي ما اسرعه والتعجب هنا التاكيد والمبالغة قوله كقطام وغلاب
بما علم امراة قوله او غير ذلك مثل تسكين البهيمة او حملها على الشرب قال نجم الائمة
وانا لا ارى منعا من ان تكون هذه الاصوات التي يصوت بها للبهايم اسماء افعال
بمعنى الامر كما ذهب اليه بعضهم وذلك لان الله تعالى جعلها في فهم المطلوب
منها كالعقلاء قوله اسمين او فعلين اه هذه المركبات كلها لم توجد والموجود منها
ما تركب من اسمين حقيقة نحو بعلبك او حكما نحو سيبويه او اسم وفعل نحو بخت
نصر ركب من بخت بالضم بمعنى الابن قالوا انه وجد عند صنم اسمه نصر فنسب اليه و
نصر في باب التفعيل قوله ليس بينهما نسبة اه لا نسبة اسناد ولا نسبة اضافة
ولا نسبة عمل ولا نسبة افادة قوله لا في الحال ولا قبل التركيب تعريض بالفاضل الرضي
حيث قال ليس بينهما نسبة قبل العلمية وهو عدول عن عموم العبارة بلا داع
قوله يجري الاسماء المبنية في الجريان على طريقة واحدة قوله وتأبط شرا اه فيه
كيف يتمشى خروجه عن هذه الضابطة مع انه مبني قلنا بناؤه من جهة النقل عن الجملة
لا من جهة التركيب فلا بأس بخروجه عنها قوله وتعيين النسبة اه اي التي ادعى عدمه وهي
النسبة الواقعة في كلام المص على وجه اخرج عنها النسبة العطفية فقد ارتكب امرا
صعبا لانها نكرة في سياق النفي فتفيد العموم قوله لا انه لا نسبة اصلا والا لانه لما

النسبة العطفية

النسبة العطفية انما تحصل بعد الفحص عن اصله وانه مركب من اي شيء قوله كالا في حادي عشر
وحادي فانه فات الثاني ما كان الجزء الاول منه على صيغة اسم الفاعل واخوات الاول
ما كان جزؤه الاول على اوزان الاعداد الاصلية قوله المشتق منه اي المبني للمراد
فان حادي مشتق من احد وهو زايد على العشرة لان اصل حادي عشر احد عشر كاستعمل
قوله حادي وعشر لاختلال المعنى لان معنى حادي عشر واحد من احد عشر وادي بعد العشرة
ومعنى حادي وعشر مجموع العشرة والواحد قوله قبل التركيب مستعملا ... لفظه
فانه يبقى على ما كان عليه قوله وجوابه حاصله ان المراد بالتضمن اعم منه في الحال او في
الاصل وحادي عشر في الاصل واحدى احد عشر غير من احد الى حادي بان اخرت
الواو عن الدال وقدمت الدال على الالف فصار الحادو ثم قلبت الواو ياء كما
في الداعي قوله والمراد به هنا اي في باب المبنيات قوله لا المعنى المصدري وهما
المعنى اللغوي والاصطلاحي المعبر عنه سابقا بقوله الذي يعبر به شيء معين اه فان الاسم
مصدرية فمعناه التعيين وهو لا يتصف بالبناء على ما لا يخفى قوله ولا لك ما يكنى به
فان كثيرا منه مركب كهن كناية عن القبيح وكفلان وفلانة بل بعضهم اعني المكنى به
المبني قوله ولا لك بعض اي ولا لك ذلك البعض المبني فان كثيرا منه ليس من هذا
الباب كالمضمر الغايب ونحو ما اذا عرفت معنى العبارة على هذا النمط ظهر لك
فساد قول الفاضل المحشي حيث قال بعد قول الش ولا لك بعض لا فرق بينه
وبين لك ما يكنى به هو الصواب ولا بعض مبهم ولعله من سهو الناسخ انتهى
قوله ويتعذر تعريفها اي لا يمكن معرفة ذلك البعض المعين المراد من الكنايات

الا بذكرها وتعدادها مفصلة فلهذا اعرض عن تعريف الكنايات مع الاطلاق كما عرفها
غيره بل صرح ايضا في الامالي حيث قال والمراد بالكنايات ههنا الفاظ مبهمة
يعبر بها عما وقع في كلام متكلم مفسرا اما لابهامه على المخاطب واما للنسيان وذلك
لان اللفظ العام اذا اطلق واريد به بعض معين من افراده كان يطلق الرجال
ويراد زيد وعمرو وخالد فلا يمكن معرفة ذلك البعض المعين بتعريف الرجال بان
يقال انه لفظ موضوع لافراد غير محصورة فانه كما يصدق عليها انه بعض الافراد يصدق
على غيرها ايضا فلابد في معرفتها من تعدادها مفصلة مبينة باساميها قوله وضع الحروف اي
ثنائية فان الاصل في وضع الاسم ان يكون على ثلاثة والحرف على اقل من حيث هي
لا تستحق اه لا من حيث وقوع المفرد موقعها لجملة انك قائم في قولك بلغني انك
قائم بالنظر الى نفسها لا تستحق شيئا منهما واما بالنظر الى قيامهما مقام الفاعل
فيقال انها في محل الرفع في هذا التعليل تعريض بصاحب المتوسط حيث قال وانما
بنيت كيت وذيت لكونهما واقعين موقع المبني وهي الجمل قوله فخطاه اه وذلك
لانه في الاصل معرب وكسرته كسرة اعراب ونونه تنوين قوله تحكما اي ترجيحا
بلا مرجح والوسط لمناسبته مع كل واحد من الطرفين فلا تحكم قوله فيه ما ينبغي وهو
المميز للفظ المائة قوله لموافقة جر المميز اه اي لموافقة هذا الجر اعني جر التمييز
بالحرف جره بالاضافة اي باضافة كم اليه بخلاف كم الاستفهامية فان الجر بالحرف
لا يناسب اعراب مميزها سابقا اعني النصب قوله لكن جوز الزمخشري اه هذا الكلام
من الشارح رد لما ادعاه الفاضل الرضي من ان جر مميز كم الاستفهامية لم يقل بجوازه

لكتاب من

كتاب من كتب هذا الفن بانه قد جوزه الزمخشري في اكثر كتبه مستدلا عليه بالاية قوله
اي لكل واحد منهما شبه على وجه كون الخبر مفردا مع ان المبتدا اثنين وذلك لانه مفرد لفظا
قوله او شبه فعل ترك المص اقتصارا على الاصل لانه اراد بالفعل ما يعم وشبهه
كما قال بعضهم الا بحسب المميز وذلك لانها اسم مبني مبهم لا يتحصل معناه وكونه
ظرفا او مفعولا به او غيرهما الا بمميزه الراجح لابهامه وقد تضمن كلام الشارح دفع
اعتراض الفاضل الرضي حيث قال لكن قول المص ينتقض بكم يوم صمت لانه ليس
منصوبا على حسب اقتضاء فعل بعده فانه يقتضي منصوبات كثيرة وليس نصبه
الا على الظرفية فاجاب بان مراد نصب كم وكونه اي قسم من اقسام المنصوبات
انما على تمييزها قوله فتعيينه اي تبيين كم وكونه اي منصوب قوله انه لم يكن اي التمييز
قوله نكرة متضمنة استفهاما لانها في معنى المعرفة فان قولك كم رجلا اخوتك
بمنزلة قولك اعشرون ام ثلاثون ام نحوهما قوله قاعدة النصب لانه يصدق
عليه انه وقع بعده شبه فعل غير مشتغل عنه بضميره ولا متعلقه قوله لقيامه مقام
عامله فان العامل غير مقدر فلم يكن بعده في شبه فعل قوله مع انتصابه اي
انه بهذا الرفع العارض وهو كونه قائما مقام عامله لا يخرج عن النصب على الظرفية
حتى يتوهم ان مثله قد خرج عن الظرفية فيجب التنبيه عليه كغيره من الاسماء التي خرجت
عن النصب على الظرفية قوله وفي بعضها اه اقول الموجود في النسخ التي رايناها
هو ساعة مثلا ويؤيده قوله بعد وقد يحذف باضمار الضمير ولولا ذكر التعيين هنا

لكان الانسب ان يقول وقد يحذف المميز قوله باعتبار بعض الوجوه اي النصب والجر
قوله رفعه بالابتداء استفهامية كانت او خبرية فح تميزه اما منصوب
او مجرور والخبر قوله قد حلبت قوله فانه قد اشار اليه علة لترجيح النصب بكثرة افراده
قوله لان هذا اي اعتبار الوجوه الثلثة فيه لم حتى يوافق ما سبق في الكلام في نفس كم
قوله لان هذا الوجه وهو احتمال اعتبار الاوجه الثلاثة في عمه الذي احد افراده فيها
قوله وانما عدي اه اي حلبت يتعدى بنفسه فلم عداه بالحرف قوله اي كم مرة بالنصب
اشارة الى النصب كم على الظرفية او كم حلبة بالنصب ايضا اشارة الى النصب
على المصدرية وفي عليهما حال اخرتها قوله وذلك واضح لكونهما تابعين لها
لكون خالة عطفا عليها وفدعاء صفة لها في هذا المثال اي في قولك كم ضربت
تحتمل النصب على الظرفية اي قدر كم مرة والمصدرية اي قدر كم ضربة والفرق بين
المعنيين ان المصدر وان كان للنوع فظاهر فان ضربة للنوع ولا يفيد العدد
حتى يحتاج الى الفرق بينه وبين نصبه على الظرفية وان كان المصدر للعدد
فالعددية تفهم من تقديره مرة ايضا فما الفرق بين المعنيين حيث ان العددية
تفهم منهما وحاصل الفرق ان كم اذا كان منصوبا على الظرفية فالملحوظ فيه اولا
وبالذات هو الزمان المدلول عليه بلفظ مرة ويلاحظ فيه العدد ثانيا وبالعرض
واذا كان منصوبا على المصدرية فالملحوظ فيه اولا وبالذات هو الحدث المدلول عليه
بلفظ المصدر ويفهم منه ايضا العدد تبعا قوله عند نسيانه اي حذفه من اللفظ وعدم
ارادته بالنية لانه ح غير متضمن لمعنى حرف الاضافة الموجب للبناء فكان في حكم الاسماء

العارية عن الاضافة

قوله

العارية عن الاضافة كزيد وعمرو قوله معنى حرف الاضافة هي اللام ومن و
معناها هي الاختصاص والتبعيض قوله لجبر النقصان اي نقصان الحقها بسبب
حذف المضاف اليه قوله بمعناها كامام والسفل ودون واول ومن عل قوله فساغ
اه ساغ الماء اي سهل مدخله في الحلق وقوله اغص في الغصص وهو عدم نزول اللقمة
في الحلق والمراد بالماء الحميم الماء البارد والحار وفي رواية اغص بالماء الفرات
قوله فلا فرق اه اي لا فرق في المعنى بين القسمين فان المضاف اليه في كليهما
محذوف معوض عنه في احدهما غير معوض عنه في الاخر وهذا القول فيه قول لبعضهم
من ان المعنى ليس على الاضافة بل كانها اسم مفرد عن الاضافة مثل قدام قوله كما انها اي
كما في الظروف فان قولك قدام زيد يتناول ما قدام ودام الى انقطاع الارض
قوله فثبت لهذه الغايات اه حاصله انها وان كانت مضافة الى الجمل بعدها الا ان اضافتها
ليست بظاهرة اذ الاضافة في الحقيقة الى مصادر تلك الجمل فكان المضاف اليه محذوف
قوله غلبته وتوعد الزنبور ومنه قول الكسائي في المناظرة التي جرت بينه وبين
سيبويه في مثل قولهم كنت اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو اياها او
خرج على وجوه احدها ان النصب على معنى فوجدته اياها وفيه نظر لانها تنصب مفعولين
وثانيها قول المقدسي الاقرب ان الاصل فاذا هو موجود اياها فحذف الخبر وثالثها انه
يكون نصبه على اسقاط الكاف فيكون التقدير فاذا هو كاياها فاذا الزنبور كالعقرب
وهو مبني على جواز دخول الكاف على الضمير ورابعها قول بعض النحويين انه يجوز ان
يكون اياها كناية عن الجملة التقدير فاذا هي لسعتها فكنى عن الجملة بقوله اياها

فانتصابها عنده مع الحال لكونها كناية عن الجملة والجملة نكرة واذا كانت كناية عن
نكرة صارت في حكم النكرة وخامسها ان الاصل فاذا هي هي فاستعير ضمير النصب موضع
ضمير الرفع وسادسها انه مفعول به والاصل فاذا هو يساويها او يشبهها ثم
حذف الفعل فانفصل الضمير وسابعها انه مفعول مطلق والاصل فاذا هو يلسع
لسعتها ثم حذف الفعل والمضاف وهذه التوجيهات كلها ضعيفة والحق
عدم ثبوت وقوع المنصوب بعد اذا كما ذكره سيبويه ولذا قالت العرب لما اجتمعت
عنده باب الخليفة القول ما قال الكسائي واحرز ما التسطق به لم يقدر قوله جار
مجرى الظروف في انها تعقب تقدير في مثلها قوله وجعل بعض الشارحين اي صاحب المتوسط
ووجه كونه توهما انك اذا قلت كيف زيد فهو سؤال عن حاله وصفته ولا دخل له
في زمان الحال اذ ليس المطلوب السؤال عن حاله في زمان الحال اي في هذا الحال كيف
هو وعبارة صاحب المفصل مؤيدة لما ذكره الشارح قوله حال كونه متلبسا بالعدد جعل
الباء للمصاحبة وقطع عن المقصود الذي يطلب صلة الباء لما قاله نجم الائمة حيث
قال والباء بمعنى مع والا لكان الواجب ان تقول المقصود هو العدد لانك قصدت
بقولك يومان محدود اثنين لا انك قصدت بالعدد يومين قوله والجر مؤقت لان
مذ بمعنى اول المدة او جميعها قوله غدوة خاصة سماعا ونصبها اما على التشبيه
بالمفعول او على التشبيه بالتمييز ومما سمع منه هنا قول الشاعر لدن غدوة حتى
الا ذ بخفيها بقية منقوص في الظل فائض قوله اي لاجل الفعل له يريد ان الظاهر
اما صفة للزمان او للعامل فعلى الاول يصير اسناد المنفي اليه مجازا عقليا في باب

الاسناد الى الظروف

اسناد الى الظروف اي للزمان الماضي الذي نفي فيه الحكم وعلى الثاني الاسناد ظاهر وكذا الكلام
في المستقبل المنفي قوله اي لذاته المتعينة الظاهر ان لفظ لذاته مصدرة باللام لا بالباء
وهو تفسير الشيء المبهم لا لقوله بعينه ولفظ المتعينة تفسير العين وحاصل التعريف
ان الاسم المعرفة هو الذي وضع لذات مع تعينها ويدل عليه ان الذات تفسير
الشيء قوله لشيء مقيدا بهذه المعلومية ولم يقل مقيدا بالذات المعلومة وفي
نسخة الفاضل المحشي الذات مصدرة بالباء كما في كثير من النسخ فجعل المجموع تفسيرا
للعين واعترض بان هذا انما يتم لو جاء العين بمعنى الذات المتعينة ولا يناسبه
اللغة قوله فتعقل ذلك المشترك قد حققنا الكلام في اول الكتاب بما ذكر الهم
لنفهم ما هنا قوله والمبهم الخ جواب اعتراض وهو ان ما عرف بالمبهم قسم من اقسام
التعريف ثم اعرض المصنف عن ذكره وحاصل الجواب انه ايل الى اللام فلا نعد
قسما اخر قوله ولهذا لما اثبت الخ اي ولاجل ان تفاوت المضاف يتفاوت
المضاف اليه لم يبين التفاوت بين اصنافه بعد بيانه بين انواع المضاف اليه
بل اكتفى بذلك البيان عن هذا لانه تابع وفرع عنه قوله اختلافات كثيرة قد بينا
سابقا قوله فرد ما بالذكر مع انهما داخلان تحت النكرة قوله منفردة كانت الخ دفع
لاعتراض نجم الائمة حيث قال يخرج عن التعريف الواحد والاثنان لانهما وان وضعا
للكمية لكن لم يوضعا لكمية الاحاد بل لكمية الواحد والاثنين وحاصل الجواب ان العدد ما
وضع لكمية احاد الاشياء منفردة لا مجتمعة قوله رجل ورجلين الخ فانه يفهم من هذه

الاسماء الكلية مع الزيادة بخلاف ثلاثة مثلا فان المفهوم ههنا انما هو الكلية فقط واما كونها رجالا او غيرها فيحتاج في فهمه الى الفاظ اخر في جنس واحد وهو التانيث بالتاء قوله من جنسين احدهما بالتاء والاخر بالالف قوله واما تذكير الثاني اه جواب اعتراض تقريره انك ذكرت الجزء الثاني في تسع عشر واخواته خوفا من اجتماع علامتي التانيث ولو لا هذا المحذور لما ذكرت وهو غير ات في احد عشر لو انثت الجزء الثاني فلم ذكرته قوله والتاء في ثنتان اه جواب عما يقال انه لزمت اجتماع تانيثين من جنس واحد في ثنتا عشرة واثنتا عشرة وقد قررت منه وحاصل الجواب لان التاء في ثنتان بدل من لام الكلمة اعني الياء كالتاء في ثنتان فانها بدل من الواو فلم تتمحض للتانيث واما في اثنتان فالهمزة عوض عن اللام فالتاء للتانيث حقيقة لكن حمل على ما اذا تتمحض له فجوز فيه ما جوز فيه قوله ولما غيره حاصل العبارة لان المص الخ بعبيه هذا القاعدة الكلية اي قوله ثم بالعطف بلفظ ما تقدم وما ذكره سابقا على القاعدة في قوله احد وعشرون احدى وعشرون منزل فيهما ونرد من افرادها فلم افرده بالذكر وحاصل الجواب انه قد غير فيه الواحد الى احد والواحدة الى احدى وليس التغيير فيه للتركيب كاحد عشر بل للعطف المشابه له فلم يكن داخلا في قوله ثم بالعطف بلفظ ما تقدم كان ما تقدم في الاعداد المفردة هو الواحد والواحدة لا الاحد والاحدى فلذا اخص القاعدة بما عداهما قوله لكنهم كرهوا اه تركيب العبارة ان على فعل والتمييز فاعل والمجموع مفعوله وحاصله انهم لو جمعوا مميز الثلاث هنا وقالوا ثلاث مائة رجل لوقع تمييز المائة اعني رجل بعد الجمع بالالف والتاء وهو مستكره لانه خلاف المالوف في عادتهم وهو ايلاء التمييز لما هو في صورة الجمع بالواو والنون كقولهم عشرون بعلا وثلاثون درهما ونحوهما قوله لم تميز ه اه لان المضاف اليه اذا كان مميزا

فهو المقصود

فهو المقصود بالاول في المعنى وانما جيئ به لبيانه فطال الجمع كالمبين الواحد والمضاف اليه في صورة عشرك مغاير للاول فلم يكن لجعل ثلاثة اشياء واحدا في حيث المعنى اشارة الى انه هذا الاعتبار لجواز افادته التاكيد كما في اله واحد واثنين اثنين قوله بهيئة خاصة كرجل مثلا وعلى هذا الحل لا يرد الاعتراض السابق قوله فلما افاد التمييز اه بخلاف الزائد على الاثنين فانك اذا قلت رجال لم يعلم عددهم ولو قلت ثلاثة مقتصرا لم يعلم ما هي قوله اي تصيير ذلك المفرد اه حاصله ان قوله تصيير مصدر مضاف الى الفاعل وكلا المفعولين محذوف فالمفعول الاول قوله عددا وقوله انقص من عدده صفة له وقوله ازيد مفعوله الثاني وحاصل المعنى لان ذلك المفرد كالثاني مثلا يصير ذلك العدد اي الواحد الذي هو انقص من اثنين زايدا اي ذلك المعنى الاول اي الثاني مع واحد فان قولك ثاني واحد معناه ان الثاني مصير الواحد اثنين بانضمامه اليه بواحد وقوله ازيد صفة مصدر محذوف اي عددا ازيد قوله انقص في عدده اي في العدد الذي اشتق منه فان الثاني مشتق من اثنين قوله اسماء الفاعلين اه كضارب وناصر ونحوهما والا يلزم ارادة الواحد الاول اي جاز ارادة الواحد الاول لان عاشر العشرة اذا لم تتعين له المرتبة العاشرة كان نسبة جميع المراتب اليه واحدا وحمل لفظ العاشر على صاحب المتوسط قوله لم تخرا بانثى لبقاء لفظ المفرد فيه فاحترموه ومع هذا فيجب ان يبقى حكم التانيث في الحقيقي في المجموع بالالف والتاء ايضا لبقاء لفظ الواحد فيه ايضا لكن لما تغير ذلك المفرد ذو العلامة اما بحذفها ان كانت تاء كالمسلمات او بقلبها ان كانت الفا كالحبليات والصحراوات كان ذلك التغير كنوع من التكسير ولكن

ما يلبث الواحد قد زال لزوال علامته ثم حملت التاء فيه مقدر كما في بنات واخوات
عليه لان المقدر عندهم في حكم الملفوظ قوله فانث بالخيار انما جاز فيه الوجهان لانه
لانه مؤول بالجماعة والجماعة مؤنث باعتبار اللفظ فيؤنث باعتبار المعنى فجوز الوجهان
عملا بالاعتبارين قوله بتقدير المضاف لان المثنى كالزيدان مثلا لم يلحق اخره الزيدان بل
الالف والنون والياء والنون انما الحقت باخر زيد قوله او تقديرا كغير المفرد
وهو زيد مثلا لواحقه وهي الالف والياء والنون الاسم المثنى فكانه قال الاسم
الذي الحق اخره الف او ياء ونون مكسورة مع هذه الملحقات هو المثنى لان المثنى
هو الذي الحقت به هذه العلامات فقط بدون اعتبارها فان التعريف ح
لا يصدق الا على مثل مسلم واين مغرد ويخرج عنه جميع افراد المحدود فلا يكون جامعا
ولا مانعا قوله ولو اكتفى اه اي لان الظاهر من هذه العبارة ان المراد ما في اخره الف
او ياء او نون ملحقات قوله عن الحركة والتنوين على سبيل منع الخلو كما سيأتي تحقيقه
قوله ولا باس باشتماله اه جواب سؤال تقريره ان لحوق النون داخل في الدال على
كل من التقادير الثلاث مع انه لا دخل له في الدلالة على ان معه مثله من جنسه بل الدال
هو الاسم المفرد مع الالف او الياء او هما ولهذا لو حذفت النون للاضافة كانت
الدلالة بحالها قوله على تقدير تسليمه اشارة الى المنع ما اجمعوا عليه من كون علامة
التثنية الالف او الياء لانه يمكن القول بان مجموع الالف والياء والنون علامة
وحذف النون في بعض الاحوال لا ينافيه قوله باعتبار دخوله اه بيان لكون ذلك
المثنى من جنس المفرد وتوضيحه انا اذا قلنا اسدان فالاسد الذي جعلته الالف
من جنس الاول باعتبار دخول الاسد الثاني تحت جنس وهو الموضوع له اللفظ

اعني الحيوان

اعني الحيوان المفترس المشترك بينهما قوله لا يجوز تثنية الاسم اه هذا مفهوم من قوله
من جنسه قوله ثم باول الاسم اه اي بعد ان تسمي الام باسم الاب يؤول الاسم
بمفهوم كلي اعني المسمى فاذا قلت ابوان فمعناه المسميين بالاب وح كان فردا
لجنس واحد اعني المسمى الكلي الثالث مثل الهندين الفردين ولغيرهما وهذا التاويل تكلف
وتمحل فالاكتفاء بالمجانسة اللفظية وحدها غير بعيد قوله اختار عدم جوازه استنادا
الى ان المشترك له اجناس تؤخذ احادها فتثنى وتجمع كالقروين للطهرين والقرء و
للاطهار فلو ثنى او جمع باعتبار معانيه المختلفة لادى الى اللبس فانه اذا قيل
قراوين مثلا لا يدري اطهران ام حيض وطهر بخلاف العلم فانه ليس له جنس تؤخذ احاده
فتثنى وتجمع حتى اذا ثنى وجمع باعتبار معانيها المختلفة اورث اللبس قوله وبهذا
الاعتبار وهو اعتبار تاويل الاسم بالمسمى ليحصل ذلك المفهوم الكلي قوله الف
مقصورة احترز بقوله مقصورة عن الالف المقرونة بهمزة فانها ممدودة لانه ضد الممدود
فهو على هذا ماخوذ من القصر خلاف المد وعلى التوجيه الاخر هو ماخوذ من القصر بمعنى
الحبس قوله او حكما اه وانما كان في حكم المنقلب عن الواو لانه اذا كان مجهول الاصل
ولم تمل الالف نحو الياء الدال على كونها منقلبة عنه فكانه انتفى عنه لوازم كونها
ياء في الاصل فلزم ان يكون واوا في الاصل قوله اي غير ما فيه اربعة اي ان المراد بالثلاثي
هنا ما كان على ثلاثة احرف لا الثلاثي الاصطلاحي حتى يشمل الثلاثي المزيد فيه الذي
يكون اكثر من ثلاثة احرف كالمصطفى فان الفه تقلب ياء فيخرج عن هذه الضابطة
مع الرباعي قوله او علم بعد اي عدم الاصل اي يكون الفا اصلية غير منقلبة ولكن

قوله

جاء عن العرب اما لنها كميتان وبليان في المسمى بمتى وبلى واما مجهول الاصل فهي التي
تقع في ممكن الاصل ولم يعرف اصلها قوله وتخفيفها اه وذلك لان قلبها الى الياء
اخف من قلبها الى الواو قوله ولا منقلبة عن اصلية كما سياتي في كساء ورداء
قوله او زايدة كما سياتي في حمراء قوله كعلباء وهو عصب العنق قوله منقلبة
عن واو او ياء هذه حال معترضة بين اسم ان وخبرها وفايدتها بيان ان الالف
الالحاق لا تكون الا منقلبة اما عن واو او عن ياء وحاصل العبارة ان الف
الالحاق حال كونها منقلبة ملحقة بالحرف الاصلي حيث انها وقعت مقابلة له
فظاهرها اصلية قوله لان عين الهمزة اه اي نفس الهمزة بل الحرف الاصلي الذي
وقعت مقابلة له او منقلبة عنه فهي ليست باصلية فشابهت ما ليس باصلي
كحمراء قوله وفي الترجمة اه هي الشرح الفارسي الذي ترجم به المحقق الشريف
الفاظ الرسالة مع زيادة الحاشية قوله انه لا يجوز اه وذلك لان لام الوهان (?)
للعهد والمعهود سابقا هي الفاء الهمزة وقلبها واوا قوله وردها الى الاصل
اعم من ان يكون واوا او ياء قوله التي فيها سهالة (?) لا تحذف لانها لو حذفت التبس
مثنى المذكر بمثنى المؤنث وحمل عليه ما لا التباس فيه كانه لا يكون له مذكر كحبلى نقصان (?)
قوله مستعملان فاذا كانا مستعملين تخصيان والييان مثناهما لا مثنى خصية
اليه بل مثناهما خصيتان واليتان وح تخصيان والييان غير مخالف للقياس و
كلام نجم الائمة صريح في هذا قوله على جملة انما قيد الاحاد بالجملة لئلا يتوهم ان الاستعمال (?)
في هذا التعريف كالاستعمال في تعريف اسماء العدد في كونه اعم من الاحاد جملة او
متفرقة طائفة طائفة او اثنين اثنين او واحد واحد قوله بزيادة لمفرده لان

صورة المفرد غير باقية حالة الجمع قوله اما بزيادة كرجال او نقصان كطلبة في جمع
طالب قوله حقيقة مثل أُسُد جمع أَسَد قوله او حكما مثل فُلك وهجان حيث
اعتبر الضمة والكسرة في الجمع عارضتين مثل الضمة والكسرة في اسد ورجال
وفي الواحد اصليين مثل الضمة والكسرة في قفل وحمار فحصل التغير بهذا الاعتبار
تقديرا او فرضا قوله او بقوله دل والدلالة بحروف المفرد معناه ان لها مدخلا في
الدلالة لا انها مستقلة بها اذ هيئة الجمع لها مدخل ايضا في الدلالة قوله كرهط
ونفر الرهط من الثلاثة الى العشرة والنفر جميع الناس او ما دون العشرة
قوله كثلاثة وعشرة لا واحد واثنين لعدم دلالتهما على الاحاد ولان اقل الجمع
ثلاثة قوله فبقوله مقصودة اي تخرج عن الحد بهذا القيد لدلالتها على احاد
غير مقصودة اذ المقصود بها وضعا هو الجنس والاحاد اريدت باعتبار صدق
الجنس عليها والاستعمال فيها قوله بحروف مفردة اي تخرج بهذا القيد فانها
وان دلت على احاد مقصودة حين الاستعمال الا ان تلك الدلالة ليست
بحروف مفردة كنخل وتمر اذ ليس لهما مفرد بل جامع نخلة وتمرة الجميع الفاظ
مفرده ولم يجر عليه احكام المفرد فيهما كالتصغير على لفظها والنسبة اليه
ونحوهما قوله خرج اسماء الجموع والعدد اذ ليس لهما مفرد يدل على الاحاد
بتوسط حروفه فان قيل يصدق هذا الحد على اسماء الجموع التي لها احاد كركب
وصحب فان مفرده الراكب والصاحب فينبغي ان يكون جمعا كما قال الاخفش قيل

٩١

ان ركب وان وافق التراكيب في الحروف لكن التراكيب وحده ليس بمفرد بل للاحاد عوده
بدليل جريان احكام المفرد فيهما كما عرفت كذا قيل وفيه نظر لان المفرد لكن اريد به الفرد
الواحد وح فيصدق على التراكيب انه مفرد بهذا المعنى ولكن اريد به كونه مفردا لم اصطلا
فيكون موقوفا على كونه جمعا فيلزم الدور لا لجماعة اي كما لن لفظ الجماعة اسم جمع
فكذا نحو ركب قوله لجامل اسم الجمع جمل وباقر اسم الجمع بقر قوله عن الحركة كما في احلاه
فانه لا تنوين فيه قوله او التنوين او هما على سبيل الجمع كما في زيدان قوله فان جعل
اسم التفضيل اه حاصل السؤال انه اكثر في قول المص اسم تفضيل والتقدير ان
هذا اللاحق يدل على انه مع المفرد اكثر منه فينبغي ان يكون في المفرد كثرة حتى
تضاف اليه الاكثرية في الواو والنون وهما مفرد لا كثرة فيه وحاصل الجواب انه
ثبوت اصل الفعل الذي يقتضيه اسم التفضيل اما ان يكون محققا كما في زيد
اعلم من عمرو او مقدرا كما في قولك زيد انقص من الحمار اي لو فرض ثبوت الفقاهة
له فزيد افقه منه وما نحن فيه من هذا القبيل بمعنى لو فرض الكثرة في الواحد لكان
ذلك في الجمع اكثر منه قوله ان تكون اه اشار به الى دفع اعتراضي الفاضل الرضي
اللذان يتعلق احدهما باللفظ والاخر بالمعنى اما الاول فتقريره انه لا يجوز ان يكون
قوله كان اسما فذكر خبرا لقوله شرطه لعدم وجود العايد فيها الرابط لها بالمبتدا
واما الثاني فهو ان الشرط كونه مذكرا وليس في الخبر ما يجعل بمعنى المصدر وليتطابقا
معنى وحاصل ما اشار اليه من الجواب عنهما ان مذكر بمعنى كونه مذكرا وهو خبر شرطه

فجر اليه

فيجر اليه والمصدر كليهما من غير حاجة الى تقدير مما يه كما اجاب به الفاضل الرضي
قوله من حيث مسماه بنية بهذا اه ان المذكر العلم هو اللفظ فهو صفة العقلاء
قبيل وصف الدال بحال مدلوله قوله لفرس ليس بالال تنسب اليه الا عوجيات لانه
لكنده فاخذته سليم ثم صار الى بني هلال قوله واراد بالمذكر اه جواب عن اعتراض
نجم الائمة حيث قال كان على المص ان يقول بدل قوله فمذكر فيجرد عن التاء
ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو سلمى وورقاء علمي رجلان قوله يفتحها قياسا الجمع
بالالف والتاء كالطلحات وذلك لخفة الالف والتاء قوله هو التاء
اي في الوضع لان وضعها للفرق بين المذكر والمونث بخلاف الالف قوله
غير متواه اشار بهذا الكلام الى ان الجمع بالواو والنون في صيغة لا ليتوى
فيها المذكر والمونث بمجرد التاء بل يكون بالصيغة كما في افعل فعلا خلاف
الاصل وذلك لمشابهتها بالاسم في ان الشايع في الفرق بين المذكر و
المونث بنفس اللفظ كالجمل والناقة والمرأة والرجل قوله الاسم المذكور اه
دفع لما اعترض به الفاضل الرضي حيث قال هذه العبارة تحتمل لان ضمير
يكون عايدا الى الوصف المذكر ليكون المعنى ولكن لا يكون الوصف المذكر مستويا
في ذلك الوصف مع المونث ولا معنى لهذا الكلام لانه يستلزم استواء
الشيء في نفسه مع غيره وحاصل الجواب ان ضمير يكون راجع الى الاسم المذكر
اي الذي اريد جعله مذكرا فكانه قال ولكن لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستويا في

الصيغة مع المؤنث قوله بتاويل الوصف دفع لما يقال اذا كان الضمير راجعا
الى الصيغة ثم ذكره قوله والشرط الخامس اقول ليغني عن هذا الشرط سابقه فان
العلامة يستوي فيه المذكر والمؤنث قوله وتاء التانيث قد حققنا لك لكن
تاء المبالغة اي تاء التانيث خارج اليه قوله لزم اللبس فانه اذا قيل علامون
لم يدر انه جمع علام او علامة قوله تحت قاعدة كلية لانه كما قال بعد لكن ذكر قسمي
الجمع السالم وهما العلم والصفة المجتمعة للشرايط سوى ما جرى نقصه في دني القاء (?)
المحذوف اللام معتلا مما لا مذكر له جمهورها هذا الجمع مغيرا اوله كسنون او غير مغير كثبون
وجاء قلون على الوجهين وقد قد شذ في حرون واو زون وارضون انتهى و
حاصل هذا الضابطة ان كل اسم يجمع هذا الجمع ولا يكون علما ولا صفة يجمع شاذا الا
اذا كان اسما محذوف اللام معتلا وليس له مذكر يجمع بالواو والنون فانه يجمع هذا الجمع
بلا شذوذ لكن لم يكن علما ولا صفة وذلك كسنون واضرابه فان مفرده سنة واصلها
سنو فيجمع هذا الجمع جبرا لما فاته في حذف اللام ومن ثم شذ ارضون فانه ليس معتلا محذوف
اللام حتى يكون هذا الجمع عوضا عن محذوفه قوله فان تغيير الواحد اي لان تغيير مفرد مصطفون
الذي هو مصطفى وهو حذف الفه انما هو لعلة الجمع فانه لما جمع التقى ساكنان هما الالف
والواو فحذف الالف قوله واما التغيير الخ جواب عما يقال كيف جعلت التغيير شاملا
هذا الفرد الخفي وفيما تقدم على مطلق التغيير قوله جمع القلة افعلة الخ الى الاكثر
هذه الاوزان للقلة اذا جاء للمفرد وزن كثرة واما اذا انحصر جمع التكسير فيها ففي

جمع القلة

للقلة والكثرة وكذا ما عدا الستة للكثرة واما اذا انحصر فيه الجمع والا فهي مشترك
كاجادل ومصابيح هذا واعلم ان انحصار جمع القلة في هذه الاوزان الاربعة
مع الجمعين هو المشهور وزاد الفراء فعلة كاكلة جمع اكل وزاد بعضهم افعلاء
كاصدقاء جمع صديق قوله والمراد بجريانه اه اعلم ان الجريان في اصطلاحهم
يستعمل لمعان احدها ما ذكره وهو جريان المصدر على الفعل ثانيها جريان اسم الفاعل
على الفعل اي موازنته اياه في حركاته وسكناته ثالثها جريان الصفة على شيء
اي كونه الذي صاحبها اما مبتدا لها او ذو حال او موصوف او موصول ولكل من ذلك
المعاني اصطلاح مشهور فيما بينهم فلا يلزم الابهام في الحد كما ذكره الفاضل الرضي
قوله بعد اشتقاق الفعل منه اشار الى اختيار ما اختاره البصريون من ان
الاصل هو المصدر والفعل مشتق منه وذهب الكوفيون الى اصالة الفعل و
استدلوا عليه بدلايل احدها ان المصدر تابع للفعل في الاعلال وعدمه واذ
ثبتت الفرعية في الاعلال ثبتت في الاشتقاق لانه لا يكون فرعا في شيء
واصلا في اخر وثانيها ان المصدر جاء موكدا للفعل فيكون تابعا له والمتبوع احق
بالاصالة من التابع وثالثها ان الفعل قد جاء عاملا في المصدر والعامل اصل
بالنسبة الى المعمول ورابعها انه قد جاءت افعال بلا مصادر ولو كان المصدر
اصلا والفعل فرعا لما وجد الفعل بدونه وخامسها ان مفهوم المصدر جزء من
مفهوم الفعل والكل اصل بالنسبة الى الجزء ولكل من هذه الادلة مدخولية يمكن الجواب
عنها اما عن الاول فلانه لا يلزم من الفرعية في الاعلال الفرعية في الاشتقاق

الا ترى ان اعد واخواته فرع بعد في الاعلال وليس مشتقا منه واما عن الثالث
فلانه لا يلزم من فرعيته له في الاعراب لا في الاشتقاق واما عن الثالث فلانه لا يلزم
من كونه عاملا كونه اصلا فان الحروف عاملة في الاسماء وليست اصلا لها الفعل واما
عن الرابع فبان المتنازع فيه الافعال التي وجد لها مصادر واما عن الخامس فلانه
جزء والجزء مقدم على الكل واصل بوجه فيكون اصلا للاشتقاق قوله وان كان الا في
اه لكن فعلهما من غير لفظهما تقول الزم الله زيدا ويلا وويحا اي عذابا وهلاكا ومن
هنا ظهر الفرق بين المصدر والمفعول المطلق قوله اي سماعي يعني انه اطلق السماعي
واراد السماعي مجازا ولم يرد لان باب الشبه محذوف فيها اذ لم يثبت حذفها قوله اثنين
وثلثين عدها المصنف في الشافية وهي قتل وفسق وشغل ورحمة ونشدة وكدرة و
دعوى وذكرى وبشرى وليان وحرمان وغفران ونزوان وطلب وكذب و
صغر وهدى وغلبة وسرقة وذهاب وكتاب وسؤال وزهادة ودعاية ودراية
ودخول وقبول ووجيف وصهوبة وسعاة ومحمدة وكراهية قوله بالقطع قيد
لقوله يعمل اي يعمل المصدر عملا مقطوعا به العمل اذا لم يكن مفعولا مطلقا
بدلالة اللفظ بالفعل فيحتمل ان العمل له ويحتمل انه للفعل فليس عمله مقطوعا به كما
سيجيء قوله لا باعتبار الشبه واذا كان عمله للاشتقاق ولا فرق في
الاشتقاق باعتبار زمان دون زمان بخلاف اسم الفاعل فانه يعمل لمشابهته
الفعل لفظا ومعنا ولا يتحقق الا اذا كان بمعنى الحال والاستقبال اذ لو كان
بمعنى الماضي لكان مشابهه معنى ومخالفه لفظا ومشابهه للمضارع لفظا ومخالفه

معنى سقطت قوة المشابهة فلم يعمل عمل واحد منهما هذا هو الاصح وقيل اذا
كان المصدر بمعنى الحال لا يعمل لانه انما يعمل لكونه في تقدير ان مع الفعل ولا يجوز هذا
التقدير اذا كان بمعنى الحال لان ان المصدرية اذا دخلت على المضارع خلصه للاستقبال
قوله اذا لم يكن مفعولا مطلقا الحقيقة واما المجازي نحو ضربت ضرب الامير اللص فيعمل
قوله معمول عليه جوز نجم الائمة تقديم المعمول الا اذا كان ظرفا للتوسع ولوروده
نحو قولك اللهم ارزقني من عدوك البراءة واليك الفرار قال تعالى ولا تأخذكم
بهما رأفة وقال فلما بلغ معه السعي وتقدير الفعل في مثله تكلف وليس لك ان اول
بشيء وحكم حكم ذلك الشيء في جميع الامور قوله وشيء مما في حيزه اه لانه حرف
مصدري موصول ومعمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة الحرف
ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول قوله او يكفيه الظرف اه والتقدير ح ولا
يقع اضمار المستتر فيه بان يقال في مثل الزيدان اعجبني ضربهما الزيدان اعجبني
ضرب على ان يكون الالف ضمير الفاعل المثنى قوله لا ضمير في المثنى اي لو اضمر في المصدر
لا ضمر فيه اذا ثنى او جمع فيلزم ح اجتماع علامتي تثنية وعلامتي جمع فانك اذا
قلت اعجبني ضربان فالالف فيه علامة التثنية المصدر فلو اضمر الفاعل فيه و
جعل مستترا لاحتاج الى الف اخرى تدل على ذلك المثنى كما هو القاعدة المقررة
في باب الاضمار قوله راجع في الحقيقة اه ولذا عد في خواص الاسم التثنية و
الجمع ولا شبهة اه كلام استئناف يتضمن جوابا عن سؤال تقريره ان الاضمار في

المصدر قد وقع في مثل ضربي زيدا قائما حال في الياء ضمير المتكلم وهي مستقر في المصدر
وحاصل الجواب ان المراد بالاضمار الاستتار فانه اذا كان بارزا يقال له انه مضمر
ولا يقال انه مضمر في المصدر ولا في غيره قوله في مفهومه اي مفهومه من الحدث
المذكور في التعريف سابقا قوله بدلا عنه قال نجم الائمة خلاف النحاة في المفعول
المطلق المحذوف الفعل مطلق اي سواء كان الحذف جايزا او واجبا او خلاف
قول المص قوله فلو اخرت اه اي لو اخرت تلك الاحكام المصدرة بقوله ولا يتقدم
معموله المشتهر عنه قوله واعماله باللام قليل عن القسم الثاني لتوهم ان نسبة
هذه الاحكام الى كلا القسمين واحدة حيث انها واقعة بعدهما والحال ليس كذلك
فان امتناع تقديم المعمول يختص بالقسم الاول قوله اي حدث وهو المصدر وذلك
مبني على مذهب سيبويه من تسمية المصدر فعلا وحدثا وحدثانا قوله موضوع لذات اه فيه
تنبيه على ان لام الجارة صلة قوله المشتق بتضمنه معنى الوضع قوله ما قام اي الذي المراد
بمن اعم من العقلاء وغيرهم لان المراد بمن قام به الفعل من قام به الفعل مع الفعل
فان اسم الفاعل موضوع لكليهما قوله وغير ذلك كالالة واسم المكان والزمان
لمن وقع فيه والالة لمن وقع بها الفعل اي بتوسطها قوله والظاهر ان اسم التفضيل
اه اي الظاهر من قول المص لمن قام به يخرج ما عدا الصفة ودخول اسم التفضيل
في الجنس اي في قوله ما عدا الصفة فانه بمنزلة خروج الجنس الا الصفة قوله كما علمت
ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع في قوله في اول التعريف اي حدث الموضوع لذات الاسم
ويكون الثريا الى غايته قوله ولكان ماضيا اي بالنسبة الى زمان نزول الاية فان زمان

اهل الكهف

اسم الفاعل

اهل الكهف متقدم على زمان نبينا عم قوله بشرط الاعتماد اه هذا عند سيبويه وساير البصريين
واما الاخفش والكوفيون فيجوزون اعماله غير معتمد على شيء مما ذكر لكنهم اعتبروا
نفس الشبه للاعمال من غير اعتماد على صاحبه او الهمزة او نحوها هذا واعلم انه قال
نجم الائمة ظاهر كلام النحاة انه يشترط معنى الحال والاستقبال ايضا اذا وقع بعد
حرف النفي والاستفهام والاولى انه لا يشترط ذلك لقوة معنى الفعل فيه بسبب
الحرفين كما لا يشترط ذلك فيه اذا دخله اللام هذا كلامه وهو كلام انيق قوله
وجبت الاضافة فرع الفقهاء على هذه المسئلة مسئلة في الضمان وهي ان القايل اذا
قال انا قاتل عبدك وسارق مالك بالاضافة كان ضامنا واذا نون الاسم
لم يضمن والفرق بينهما ان اسم الفاعل في الصورة الاولى حيث لم يعمل
كان بمعنى الماضي فهو اخبار عن القتل والسرقة الواقعين في الزمان الماضي
واما مع التقدير الثاني فاسم الفاعل بمعنى الحال او الاستقبال فهو نوع وعد منه بالقتل
والسرقة لا اخبار عما وقع منه قوله فبفعل مقدر قال السيرافي الاجود ان
يقال ههنا انما نصب اسم الفاعل المفعول الثاني ضرورة حيث لم يمكن الا اضافته
اليه لانه اضيف الى المفعول الاول فاكتفى في الاعمال بما في اسم الفاعل بمعنى
الماضي من معنى الفعل قال ولا يجوز الاعمال بمعنى الماضي في غير هذا لانه لا ضرورة
ولهذا لم يوجد عاملا في المفعول الاول في موضع من المواضع مع كثرة دوره في
كلامهم قوله اللام الموصول قيد بها احترازا عن لام التعريف فانه اذا دخل اسم
الفاعل لا يغنيه عن شرط من شرايط العمل قوله لعدم تطرق هذا الدليل الى الحكي

مسئلة فقهية

العلماء

فى جمع جمع التكسير الان يقال انه حمل على ما لا يلحقه تغيير طردا للباب قوله
بنصبه على المفعولية اشارة الى ان اطلاق النواصب غير مستقيم ولا بد فى تقييده
بالنصب على المفعولية اذ لا يحذف مع عمله رفع الفاعل لا يحذف لا يشترط له
الفصل بذكر المفعول قوله لتفضيل الفاعل بان يكون اسم التفضيل بمعنى الفاعل
نحو زيد اضرب الناس اى اشد ضاربية قوله او لتفضيل المفعول بان يكون
اسم التفضيل بمعنى اسم المفعول نحو زيد اشهر الناس واعرفهم اى اكثرهم
مشهورية ومعروفية قوله اى عمل النصب قيد به لان عمله الرفع لا يتوقف على شرط
كما صرح به نجم الائمة قوله واشتراط عمله باحد الزمانين قال نجم الائمة ليس
هذا كلام المتقدمين لكن المتاخرين كابى على ومن بعده صرحوا به وجعلوه كاسم الفاعل
قوله ضامر وطالق فانهما اسمان يعمل فيهما فى الاصل بمعنى الحدوث لكن غلب
استعماله فى الثبوت فلا يقال طالق الامس ثبت لها الطلاق للمس تجدد لها
انا فانا قوله فى المستكن فى مخالفه والضمير المستكن راجع الى الصيغ والتقدير
وصيغتها مخالفة لصيغته حال كون صيغة الصفة كائنة على قدر السماع من
العرب بخلاف اسم الفاعل فان صيغته قياسية لا سماعية قوله ليست بموصول
بالاتفاق بل هو حرف تعريف وانما لم يكن موصولة لان مدخول اللام الموصولة
ولو كان بحسب الصورة اسما كضارب الا ان ذلك الاسم فى معنى الفعل و
قائم مقامه لما عرفت ولا يتاتى فى الصفة ذلك لانها تدل على الثبوت
والفعل لكون الزمان جزءا من مفهومه يدل على التجدد فلا تقوم مقامه فلا يدخل
عليها ما ينبغى ان يدخل على الفعل قوله على التشبيه ووجه مشابهته للمفعول

كونه فضلة مثلا واقعا بعد تمام الكلام قوله عكس المعهود اذ هذا فى صورة اضافة
المعرفة الى النكرة والمعهود اضافة النكرة الى المعرفة كضارب زيد وكونه قوله
فى ضرورة الشعر كما قال اقامت على ربعيهما جارتا صفا كميت الاعالى جونتا
مصطلاهما فاضاف جونتا الى المصطلى المضاف الى ضمير الجارتين فهو مثل حسن
وجهه قوله فى اصل ذلك الفعل لانه المتبادر فى الاطلاق وفى هذا جواب لاعتراض
الفاضل الرضى حيث قال ينتقض بنحو فاضل وزائد وغالب فان فيها زيادة على الغير
وحاصل الجواب انه لم يقصد فيها الزيادة فى الفعل الذى اشتق هو منه اذ لم يرد
الزيادة فى الفضل والزيادة والغلبة بل المراد بقولنا زيد فاضل على عمرو انه اكثر منه
مالا او جاها او نحوهما قوله ملتبس فالباء بمعنى مع قوله ذات مبهمة فان قولك اعلم يدل
على ان ذاتا ما متصفة بالعلم ولا يدرى انها اى ذات الا بذكر الموصوف قبله نحو زيد افضل
من عمرو ولا حاجة الى حمل الموصوف على ذلك لان اسم الزمان مثلا لم يوضع لزمان
موصوف بل لزمان فقط قوله من حيث صيغته قد يقال يصح حمل افعل على اسم التفضيل
فان اسم التفضيل هو الموزون بافعل وهو صيغته وميزانه فلهذا قال واسم التفضيل
صيغته افعل قوله فى الرباعى اه فانه اذا قيل ما احرجه لم يدر انه ماخوذ من حرج
او من حرج بالتخفيف الذى هو الثلاثى المجرد او من حرج بالتشديد الذى هو الثلاثى
المزيد فيه ويحتاج الى تعيين مراده لزوم الالتباس بين اثنين منها مثلا لو قيل ما
اخرجه لم يعلم ان المراد ما اشد خروجه او استخراجه قوله لغير التفضيل اى افعل الصفة
مقدم بالطبع لان التقدم الطبيعى على ما عرفت هو كون المتاخر محتاجا الى المتقدم

ولا يكفي المتقدم علة لوجوده وههنا كذلك لان ما يدل على زيادة الفعل محتاج
الى الدلالة على اصل الفعل وليس علة له والا لزم في حصول الدلالة على اصل الفعل
الدلالة على الزيادة قوله على هذا التقدير اي على تقدير ان المراد العيب الظاهر ينبغي
صحته احمق من غير شذوذ مع انهم حكموا عليه بالشذوذ قوله فالجواب هذا الجواب للفاضل
الهندي ولم يستحسنه ايضا فالتشنيع عليه عجيب وحاصل الجواب ان المراد بالاحمق
لحمق الآثار الظاهرة والمراد بالجهل والبلادة الملكة الراسخة في النفس التي هي
منشا هذه الآثار فهو من العيوب الباطنة قوله ففيه شائبة الفاء اما زايدة او
على توهم اما او تقدير اما في نظم الكلام والتقدير فاما الجواب ففيه قوله من حمق
ابن هبنقة قد تكرر منه الخام لفظ الابن والذي صححه الفاضل الهندي وصاحب
القاموس انه هبنقة من غير زيادة الابن قال هي وذو الودعات هبنقة بن يزيد
ابو نزوان قوله قياس لانه اذا لم يكن بهذا الظهور كان من العيوب الباطنة
وبناء فعل التفضيل منه قياسي قوله على سبيل الشذوذ لانه من العيوب
الظاهرة قوله على خلاف القياس وروده في كلام آل محمد صلعم كثيرا سيما في الصحيفة
السجادية اعدل شاهد على موافقته للقياس والفارق القرينة قوله الانفصال
الحقيقي اعني عدم اجتماعهما وعدم ارتفاعهما بتعين الجار والمجرور متعلق بعيان
والتقدير لان المفضل عليه في صورة استعماله باللام معين بطريق تعين المفضل
عليه اذا كان مع غير اللام وقوله مذكور صفة معين قوله كما اذا طلب مثال الاكثر قوله
المفضل عليه لفظا واما حكما فكما اذا كان في البلد فاضلان معروفان واحدهما
افضل من الآخر فتقول فلان الافضل قوله وانما العزة للكاثر العزة الغلبة

والكاثر من هو اكثر عددا من عشايره وقبايله من غيره قوله من بينهم وهذا كما تقول مثلا ان
شخصا من قريش افضل من عيسى فيقال محمد صلعم الافضل من قريش اي افضل من عيسى
من بين قريش وحاصل المعنى انه بعض قريش وهو افضل من عيسى وفيما نحن فيه
ان الست بالبعض الاكثر حصى من هذه القبيلة قوله من كل شيء وتفسيره المشهور
عند العجم صلعم اكبر من ان يوصف قوله اي احدهما زيادة اه الغرض من هذا التقدير دفع
الاعتراض الوارد على ظاهر العبارة توجيهه ان المعنى بمعنى المقصود في المعنيات
اي المقصودات ولم يقصد مصدر بمعنى القصد في التقدير في احد المقصودين
قصد الزيادة يحمل فيه المصدر على المفعول وهو غير جايز وحاصل الدفع ان قوله
لم يقصد مصدر مضاف الى الزيادة بحسب المعنى وهذا المصدر بمعنى المفعول والاضافة
بيانية وفيه من التكلف ما لا يخفى والاولى في الجواب ان المضاف محذوف اي قصد
احدهما قوله اي على ما يدخل فيه اعدى الخيول واجسم الغيول قوله تحقق اي تحقق
المضاف اليه في ضمن من عدا المفضل والا لو قصد به الزيادة على كل من اضيف
اليه وهو من جملتهم لزم تفضيل الشيء على نفسه اذا عرفت هذا فالاوضح في العبارة
ان تقول في ضمن ما عدا المفضل لئلا يتوهم انه يصح قصد التفضيل باعتبار اي
بعض كان قوله من يشاركه اعلم ان المشاركة اما تحقيقا نحو زيد احسن من عمرو او
تقديرا كقول علي عم لان اصوم يوما من شعبان احب الي من ان افطر يوما
من رمضان لان افطار يوم الشك الذي يمكن ان يكون من رمضان محبوب عنده

المخالف نقدره ٢ مجبورا الى النفي ايضا ثم فضل صوم شعبان عليه فطالما قال احب الله
محبوب عندي الفه الي صوم يوم في شعبان احب منه وقال ٤ اللهم ابدلني بهم خيرا منهم
اي في اعتقادهم لان نفس الامر ما انهم ليس فيهم خير وابدلهم بي شرا مني اي في اعتقادهم
والا لم يكن فيه ٤ شر ومثله قوله تعالى اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا كذا افاده الامير رح
قوله اي ثاني مفعوليه اه هذا اشارة الى ما نبهناك عليه في المعنى الاول فان الوضع ومثله
رفع الاعتراض السابق قوله يوسف احسن اخوته اي احسن من الذي اهدم من بين اخوته اي اهل
اختص بهذا التفضيل قوله لفظا او معنى اما لفظا ففي الامثلة المذكورة في لفظ
واما معنى فلان الشيء الاول اي المضاف الذي قصد به الزيادة على من اضيف اليه فانه
ممتزج بمن التفضيلية معنى باعتبار ذكر المفضل عليه بعده كالذي موجود في اللفظ
قوله باب احمر اي افعل الصفة فكان افعل التفضيل داخل وسطا لهذا لا يجوز
الفصل بينه وبين من الا بمعمول قوله الرفع بالفاعلية وحكي يونس عن ناس من العرب
رفعه للظاهر بلا شرط نحو مررت برجل افضل منه ابوه في المضمر فتقدم نجم الائمة بالمستتر
فلا يجوز هند زيد افضل منها وتعليل الشارح الفيا يدل عليه قوله اي وصفا
سببيا بقرينة قوله وهو في المعنى لمسبب والوصف السببي على ما عرفه من كونه في اللفظ
صفة لشيء وفي الحقيقة هو صفة المتعلق فلان الشيء ويسمى الوصف بحال متعلق
الموصوف فسمي الوصف بحال قوله لمسبب اي المتعلق ذلك الشيء فان الكحل مسبب
لقوله رجلا اي متعلق وملابسه لانه حصل في عينه بسببه كما ان الغلام في قولك
زيد حسن الغلام من متعلقات زيد وسببياته حيث انه حصل في ملكه بسببه اه

واعلم ان المشهور

واعلم ان المشهور في اصطلاحهم ان يطلق على المتعلق اسم السبب دون المسبب ولعل المصـ
استعمل غير المشهور والتنبيه على صحته وتحققه كما عرفت قوله مفضل باعتبار عين الرجل
قوله كالصفة المشبهة في زيد حسن وجهه فانها عملت الرفع في الوجه الذي هو من متعلقات
زيد قوله اي ضارب عمرو وامثال الكحل معمول اسم الفاعل ليس من متعلقات الموصوف
فانهما مختلفان بالذات اي فان المفضل والمفضل عليه في هذا المثال مختلفان ذاتا
فان الكحل الثاني لم يعبر عنه بالضمير كالمثال المشهور حتى يقال ان هذا الضمير مع مرجعه
متحدان بل عبر عنه بالاسم الظاهر والاصل في الاسماء الظاهرة التغاير فالكحل في هذا المثال
مرفوع بفعل وكحل عين زيد قوله بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا اي بخلاف الكحل في المثال
المشهور فانه قد لحظ مطلقا اي مجردا عن التعدد فاذن هما شيء واحد حيث انه جرد
عن التعدد والا ان ذلك الشيء الملحوظ مع هذه الصفة قيد تارة بكونه في عين زيد وتارة
بكونه في عين الرجل وتعدد القيود لا يوجب تعدد المقيد الا ترى الى ان الانسان شيء
واحد وهو الحيوان الناطق يقيد تارة بكونه في ضمن زيد وتارة بكونه في ضمن عمرو
وهكذا وهو شيء واحد لا يتعدد بتعدد القيود فلا يقال ان الانسان الذي في زيد غير
الانسان الذي في عمرو بل يقال ان هذا القيد اعني تشخص زيد غير ذلك القيد اعني
تشخص عمرو وكذلك الكحل في مثالنا هذا قوله وهو التغاير فان الاصل في اسم التفضيل
الذي لا يعمل ان يكون المفضل فيه مغاير المفضل عليه مغايرة ذاتية نحو زيد احسن من عمرو وهو
كان بينهما في مثالنا هذا مغايرة ذاتية لا امتنع العمل هنا كما امتنع هناك قوله ليسهل
اه علة لعدم البقاء اي عدم بقائه على ما هو الاصل لاجل ان يسهل اخراجه عن معنى التفضيل فيصير

قوله

ليسهل

بمعنى الفعل فيعمل الرفع قوله من المواد الاخرى في الامثلة الاخرى التي تشابه هذا المثال
في كونها افعل التفضيل فيها بمعنى الفعل قوله في عين كل احد هذا التعميم انما جاء من وقوع الرجل
في المثال نكرة في سياق النفي قوله مع النفي بمعنى حسن فالتقدير ما رايت رجلا حسن الكحل عينه
مثل حسنه الكحل في عين زيد بل هو اقل منه قوله عرفا لا لغة فان الزيادة ماخوذة فيه قطعا لا يجوز تجرده
عنها ولا يخفى ان تجرده عن الزيادة عرفا لا يتاتى مع وجه في التفضيلية اذ لا يبقى لذكرها
وجه قوله او بكونه دونه اي يكون حسن كحل عين زيد اقل من حسن عين الرجل قوله لما اقتضاه
المقام اي مقام المدح قوله ولا يبعد اه هذا في الحقيقة معنى ثالث قسيم للاولين وحاصله انا لا
نعتبر اسم التفضيل قبل تسلط النفي مجردا عن الزيادة كما في المعنى الثاني بل نعتبره مقترنا بها
واذا اقترن بها لا نقول ان النفي المسلط عليه متوجه الى قيده الذي هو الزيادة كما في المعنى الاول
بل يقصد نفي المساوات ويحصل في ضمن هذا القصد نفي الزيادة لان المساوات فرد اه احدهما
المساوات الحقيقية في غير تفاضل ثانيهما المساوات مع زيادة في غيره وقع فيه التساوي قوله
مطلقا سواء لم يكن في ضمن الزيادة ولو كان في ضمن الزيادة فقوله ولو كان اه عطف على مقدر
قوله في جميع ذلك اي في جميع المعاني الثلاث او في جميع هذه الاعمال التي اي في تقصد نفي
المساوات نفي الزيادة الى اخر الاعمال قوله زوال الزيادة التفضيلية بالنفي اي مع النفي
فالباء بمعنى مع لا صلة للزوال لان هذه السؤال لا يختص زوال الزيادة التفضيلية بالنفي
بل يتوجه على زوالها سواء كان برجوع النفي الى الزيادة او بوجه اخر فيعم التوجيهات السابقة
على توجيهنا فتامل قوله اذ ليس له اه هذا التحقيق اشارة الى رد كلام الكشاف والفراجية قالوا
لا يلزم الفصل باجنبي لان المبتدا عندهما معمول للخبر كما ذكرنا في اول الكتاب وحاصل الجواب

ثم الكحل وان كان معمولا لاحسن الا انه ليس معمولا له من حيث انه اسم تفضيل بل هو معمول له
قولهما مطلقا كقولنا زيد قائم وقوله منه في عين زيد معمول لاحسن من حيث انه اسم
تفضيل وفيه معنى الفعلية الا ترى انه لو لم يكن اسم تفضيل لما احتجنا الى الاتيان بهذا
المعمول كما سبق قوله ولا يخرج اه جواب سؤال تقريره ان معنى الابتداء على بعض المذاهب
عامل فيهما فاشتركا في كونهما معمولي عامل واحد فلا يكون احدهما اجنبيا في الاخر وحاصل الجواب
ان العامل في الكحل معنى الابتداء مع ما ذكرت لا اسم التفضيل وذلك الاشتراك لا يخرج
عن الاجنبية قوله تعقيد ركيك واستبعد الضمير الى ما لم يذكر كذا قيل ورده الفاضل الفنري
بانه لا فساد في رجع الضمير الى ما لم يذكر لفظا وهو مذكور رتبة كما في هذا المثال لان الكحل
الموخر لكونه مبتدا مقدم رتبة وح فنقول انه اشارة الى التحقيق المذكور في قولهم هذا
بسر اطيب منه رطبا فانه اذا تعلق بعامل ذي جهتين ظرفان او حالان يلزم ان يلي كل منهما
بمتعلقه اي جهته وتقريره في هذا المقام ان اسم التفضيل هنا عامل ذو جهتين جهة المفضل
وجهة المفضل عليه اي جهة التفضيل والتفضيل على الشيء تعلق به ظرفان وهما قوله
في عينه باعتبار جهة المفضل وتعلق قوله في عين زيد باعتبار جهة المفضل عليه
فيلزم ان يلي كل واحد منهما بمتعلقه فجهة كون الكحل مفضلا باعتبار عين رجل فيلزم
ايلاؤه بقوله في عينه وجهة كونه مفضلا عليه باعتبار عين زيد فيلزم ايلاؤه منه المتضمن
لذكر المفضل عليه بقوله في عين زيد فلو قدم منه لم يبق ايلاؤه منه بقوله في عين زيد وايلاء
الكحل بقوله في عينه فافهم هذا المقام على هذا المنوال قوله وعلى الكل تقدير اه رد لما ذكره
نجم الائمة حيث قال هو على حذف المضاف اي من كحل عين زيد لانه يفضل الكحل على الكحل

لا الكحل مع العين وماصدق الرد لئن عمل اسم التفضيل مختص بما اذا كان المفضل و
المفضل عليه متغايرين بالاعتبار وح فيهما متغايران بالذات واما قوله الن المقصود
تفضيل الكحل مع الكحل فلا يوجب تقديره في كحل عين زيد فلنقدر منه في عين زيد حذف
مجرور من وجار العين لظهور المراد قوله وتقديره اه رد لما ذكره نجم الائمة وهاهنا
قوله كعين زيد معمول رايت واحسن فيها الكحل بدل منه بدل الكل في الكل لان معنى
مارايت كعين زيد مارايت كعين زيد ولا زايدة عليها ومعنى احسن فيها الكحل احسن
فيها الكحل ولا فضلها حذف المعطوف في الموضعين اعتمادا مع وضوح المقصود و
ولا يجوز ان يكون احسن فيها صفة لقوله كعين زيد لانه يكون المعنى مارايت عينا مثل عين
زيد في حسن الكحل فيها زايدة مع عين زيد في حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل الشئ زايدا عليه
في ذلك الوصف في حالة واحدة فالشارح اشار الى انه لا مانع من جعل احسن صفة لقوله
كعين زيد لكن لان اللطافة اسما الا انه لم يرض بكونها اسما لان الظاهر كونها حرفا فجعلها
مع احسن صفة موصوف محذوف ودفع التناقض اما بجعل المماثلة بمعنى المماثلة في اصل الكحل
لا في الفضل في حسنه واما بجعل المماثلة بمعنى المماثلة في الفضل ويلزم منه المقصود على
الوجه الابلغ ولكان اللزوم مع الوجه الابلغ مبني على انه لو كان عين مثل عين زيد في الفضل
على جميع ما عداه لزم التناقض وجه المماثلة مع الترجيح فكيف النفي ثم هاهنا فيكون ابلغ كما
افاد بعض الافاضل قوله اسم جماعة الركبان اشارة الى انه ليس جمع لصحة جل سار بالصفة
ركبان لان اسم الجمع لا يجب تانيث المسند اليه ضميره ولا جمع صفته
تمت في دار السلطنة اصفهان البلدة الطيبة مع الحسين
في سنة سبع سابع والعشرين من ذي الحجة الحرام سنة ١١٢٩

هفصد و اربعين سنة تاريخ وفات مؤلف هذا الكتاب ليلة الحادي والعشرين ليلة الجمعة

ازبر در سحر بس رفت عيسى بفلك
وز پيه درمى بس رفت قارون بسمك
گر زانكه كسى زكس بنسبت بود
قارون بفلك رفتى و عيسى

ستة
في عبارات بعض المجتهدين الاعمال ثلثة منها مشتركات و ثلثة منها مختصات احدى المختصات
كالمشتركات والثالث كالثاني والثالث كالاول

